علم رواية الحديث في الجامع الصحيح للبخاري:
جمعًا ودراسةً

إعداد

فاطمة محمد

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

٢٠٢٤م

علم رواية الحديث في الجامع الصحيح للبخاري:
جمعًا ودراسةً

إعداد

فاطمة محمد

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم القرآن والسنة

كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مارس ٢٠٢٤م

ملخص البحث

يُعد الجامع الصحيح للإمام البخاري ﷺ أصحَّ كتب الرواية، ومرجعًا أساسيًّا للتراث النبوي عند أهل السنة والجماعة. على الرغم من كثرة البحوث العلمية المنشورة حوله، لم يكن الكتاب مدروسًا من جهة كونه مصدرًا أو مَظِنَّةً لمعظم مسائل علم رواية الحديث وتطبيقاته. فمن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى استخراج هذه المسائل، والتطبيقات، وكذلك الإشارات – ظاهرةً كانت أو خفيةً– لأنواعٍ مختلفةٍ من علم رواية الحديث في ثنايا الكتاب. ووظَّفت الباحثة ثلاثة مناهج لتحقيق هذا الهدف؛ المنهج التاريخي الوصفي للكشف عن أبعاد حياة البخاري ذات العلاقة بموضوع الرواية، وكذلك وصف مراحل تطور علم الرواية –منذ أن نشأت إلى عصر البخاري–؛ والمنهجين الاستقرائي والتحليلي الاستنباطي، وذلك لاستقراء المواد العلمية المتعلقة بالبحث، واستنباط العلاقة بين تصرفات البخاري ومجموعة مصطلحات علم رواية الحديث التي يتضمنها الجامع الصحيح. وتوصَّل البحث إلى نتيجة مهمة، وهي احتواء الجامع الصحيح على معظم مسائل علم الرواية –بخصوص علم معرفة النقلة، وعلم معرفة أجناس الرواية–، وتوظيف البخاري هذه المسائل في تصنيفه الجامع الصحيح، وصلاحيته مرجعًا لدراسة علم مصطلح الحديث في عصرنا الحاضر.

ABSTRACT

This doctoral thesis critically examines Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Bukhārī's *al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ*, renowned as the most authentic collection of hadiths and a primary repository of Prophetic traditions. While the masterpiece has been the subject of extensive academic scrutiny, this research uniquely addresses its role as a direct source for the study of *ʿulūm al-ḥadīth* (hadith criticism), particularly delving into issues related to *ʿilm al-riwāyah* and its practical applications. The overarching goal is to extract, investigate, and elucidate both the implicit and explicit dimensions of various types of *ʿilm al-riwāyah* inherent in *al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ*. To achieve this objective, the research adopts three methodological approaches. Firstly, by employing the historical method, it explores al-Bukhārī's life in relation to *ʿilm al-riwāyah* and traces the developmental stages of *ʿilm al-riwāyah* up to the time of al-Bukhārī. The second and third methodologies involve the inductive and deductive analytical methods, where academic materials relevant to the topic are gathered. The relationship between al-Bukhārī's approach in *al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ* and a set of terminologies of *ʿilm al-riwāyah* is deduced through careful analysis. The findings underscore that *al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ* encapsulates a substantial repository of *ʿilm al-riwāyah* elements, specifically pertaining to the science of identifying hadith narrators and classifying types of narrations. al-Bukhārī deliberately and skilfully integrated these elements into his masterpiece, reaffirming its status as an exemplary source for the exploration of *ʿilm al-riwāyah*. The research not only contributes to a deeper understanding of *al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ*, but also positions it as a comprehensive manual for the contemporary study of *ʿulūm al-ḥadīth*, bridging the historical depth of al-Bukhārī's work with its relevance in today's academic landscape.

APPROVAL PAGE

The thesis of Fatimah Muhammad has been approved by the following:

_____

Khairil Husaini bin Jamil
Supervisor

_____

Amar Fettane
Internal Examiner

_____

Mohd. Fauzi bin Mohd Amin
External Examiner

_____

Akram M. Zeki
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Fatimah Muhammad

Date: …...……. Signature: ……..……

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٤م محفوظة لـ: فاطمة محمد

علم رواية الحديث في الجامع الصحيح للبخاري:
جمعًا ودراسةً

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحبة النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

أكدت هذا الإقرار: فاطمة محمد

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى اللذين سَهِرا الليالي، وضحَّيا بكل ما عندهما لكي يوصلاني إلى هذه المرحلة...

واللذين هما أحق ببرهما، وأمرني الله بطاعتهما ما دمتُ حيةً...

أمي وأبي العزيزين...

أسعد الله أيامكما وأطال بقائكما بصحة وعافية...

وإلى رفيق دربي ومن احتل بستان قلبي...

بل وصاحب التضحيات التي لا تقدَّر بثمن، زوجي الحبيب...

أدام الله عليك الفضل والمنة، وألبسك لباس الحكمة...

وإلى من لهم الفضل علي، أسرتي المحبوبة...

طابت أيامكم وحياكم الرحمن، فأنتم بمنزلة إسنادي في الحياة...

وإلى طلاب العلم أينما كانوا...

وخصوصًا المشغولين منهم في مجال أحاديث المصطفى ﷺ...

أهدي هذا العمل المتواضع...

سائلةً المولى أن يجزينا بمرافقة الحبيب ﷺ في أعلى الفردوس...

وبالنظر إلى وجهه -سبحانه- الكريم...

وبالاجتماع مع الصفوف الأخيار والأكرمين...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته وفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وأصحابه الأكرمين، وعلى من استن بسنته وسار على نهجه إلى يوم البعث والدين.

أما بعد!

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن عميق امتناني وتقديري للأفراد الذين دعموني وأرشدوني خلال هذه الرحلة، في مقدمتهم مشرفي الموقر الأستاذ المساعد الدكتور خيرئيل حسيني بن جميل –حفظه الله–. وإنني أنوه مع تقديري العميق بتشجيعه ونصائحه الحكيمة وملاحظاته البناءة التي لولاها لم تكن هذه الرسالة لتتحقق. وكما أن الجامع الصحيح للإمام البخاري ﵀ بدأ بكلمة واحدة من معلمه الشيخ إسحاق بن راهويه ﵀، فإن رسالتي الخاصة انبثقت من الأسئلة والاستفسارات المثيرة للتفكير التي طرحها مشرفي. إن كل المعرفة والبصيرة التي اكتسبتها خلال هذه الدراسة ترجع بلا شك إلى الرعاية الاستثنائية لمعلمي الموقر. وأتقدم له بالشكر على مساهمته المباشرة، وأقدم له بكل تواضع خالص الثناء والتقدير.

كما أنني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الثاني فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، الذي كان من أعز داعمي خلال المدة الدراسية الطويلة، منذ أن كنت في مرحلة البكالوريوس إلى أن أصبحت طالبته في مرحلة الدكتوراه، فكبرت في حضانة حديقته الحديثية، وهو عندي بمثابة الأب في الحديث وعلومه. وقد يعجز اللسان عن التعبير عن قدر إسهاماته، حيث كان من أوائل من درَّبني في مجال الحديث، وغرس حبَّه في قلبي، فكم أتشرف برزق التلقي عليه كأحد مشايخ الحديث في البلاد، وستبقى إرشاداته منيرة لمساري إلى الأبد، فجزاه الله عني خيرًا في الدنيا والآخرة.

ثم أني أتوجه بأرقى كلمات الشكر والحب والوفاء والثناء إلى من أفنوا حياتهم، وضحَّوا كثيرة من أجلي: عمودي الرئيسي في الحياة؛ والدتي هالزهتون بنت محمد علي، ووالدي محمد عبد الله نيكولاس سلفستر، وزوجي مروان بن عبد الله، وإخوتي وأخواتي الأحباء، وأسرة زوجي الأعزاء. فكم من نعمة أنعمني الله بها بإحضاركم في الحياة، وأسأل المولى ﷻ أن يمد مرافقتكم بالاجتماع في الفردوس الأعلى، مع أطيب الناس وخيارهم.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى من أثَّروا علي بقدوتهم الحسنة ودعمهم المستمر لي ولسائر الطلبة في هذه الكلية المباركة؛ أذكر بوجه مخصوص الدكتورة حسلينا إبراهيم مساعدة العميد للدرسات العليا في الكلية، والأخت عزة الفرح نادية بنت ذوالهردي مساعدة الكلية، والأختين نور شهادة بنت صديق وحنيزة بنت عبد الرحمن السكرتيرتين للقسم، وأساتذتي الأفاضل في قسم القرآن والسنة، أعانهم الله ووفقهم وسدد خطاهم لما يحب ويرضاه.

وشكري وتقديري أيضًا موصول لأستاذين لي في مركز تنمية مهارات اللغة العربية (CALSD)، الأستاذ عبد القيوم هادي بن مت حسين، والأستاذ محمد عزة محمد أمين؛ وأقراني وجلسائي في الطلب، نيبلة بنت محمد علي، شاملة هين كمال كوح، خديجة بنت حسني، بومليك مليحة، فريدة بنت يعقوب، ذرية بنت عبد الحليم، نور رزانة بنت شيخ أحمد ناصر، حانوم روسمادي، بدرية علي وليد الهنائي، وعائدة حياتي بنت محمد سندي، وكثيرة ممن يعجز الإحصاء والذكر، وخصوصًا الإخوة والأخوات في منظمة إكرام الماليزية. تقبل الله منكم إسهاماتكم وصداقتكم، وبارك فيكم.

ولا أنسى الدعاء لمن مدوا لي يد العون –خلال عملية جمعي للمواد العلمية حول الإمام البخاري ﵀– رغم أنهم لا يعرفونني شخصيًا، أذكرهم بأسمائهم: الدكتورة ميساء علي روابدة، والدكتور محمد سعيد حوى، والدكتور مصعب بن عطا الله الحايك، والدكتور زكريا شعبان الكبيسي، والأستاذ مروان الكردي، والأستاذ تامر أبو الجود الأفاضل، نفع الله بهم وبعلمهم الإسلام والمسلمين، وزادهم علمًا وعملاً.

وفي الختام، أسأل الله جل وعلا أن يبارك هذا العمل المتواضع، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عني تقصيري فيه، بل ويجعله في ميزان الحسنات يوم الميعاد. هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة الجداول

الجدول رقم ١	الاتجاهان الرئيسان في تعريف علم الرواية والدراية	٨٧
الجدول رقم ٢	تقسيم علم الرواية من حيث الكيفية والأداء والثبوت	٩٢
الجدول رقم ٣	تقسيم الطبقات الفرعية للسند	٢٠١
الجدول رقم ٤	الفرق بين الصحابة والتابعين	٢٢١

قائمة الأشكال

الشكل رقم ١	رحلة البخاري في طلب العلم	٣٩
الشكل رقم ٢	أنواع معلقات الجامع الصحيح وحكمها	٧١
الشكل رقم ٣	تقسيم الطبقات الرئيسية للسند	١٩٩
الشكل رقم ٤	العلاقة بين الصحابة ﷺ	٢١٠
الشكل رقم ٥	مثال لعلو المطلق في الجامع الصحيح	٢٢٧
الشكل رقم ٦	مثال لعلو النسبي في الجامع الصحيح	٢٣٠

فهرس المحتويات

ملخص البحث ..... ب

ملخّص البحث بالإنجليزيّة..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

قائمة الجداول..... ي

قائمة الأشكال..... ك

فهرس المحتويات ..... ل

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام..... ١

المقدمة..... ١

مشكلة البحث ٣

أسئلة البحث..... ٤

أهداف البحث ٥

أهمية البحث ٥

منهج البحث..... ٦

الدراسات السابقة ٦

القسم الأول: الدراسات المتعلقة بمنهج البخاري -روايةً ودرايةً- في جامعه الصحيح..... ٧

القسم الثاني: الدراسات التي عُنِيت بمنهج البخاري ﵀ المتعلق بعلم مصطلح الحديث..... ٨

القسم الثالث: الدراسات المتعلقة بمنهج البخاري في نوع معين من أنواع علم الرواية..... ١٠
هيكل البحث ١٢

الفصل الثاني: الإمام البخاري ﷺ وعلم رواية الحديث في رحاب التاريخ..... ١٥
المقدمة..... ١٥
المبحث الأول: نبذة تاريخية مختصرة عن حياة البخاري ﷺ وارتباطه بعلم الرواية .. ١٥
المطلب الأول: الموارد التاريخية التي تهتم بترجمة البخاري ﷺ..... ١٥
المطلب الثاني: لمحة عن خلفية البخاري ﷺ، والبيئة التي نشأ فيها، والتعريف بعصره..... ١٧
الفرع الأول: اسمه ونسبه ١٧
الفرع الثاني: أسرته ١٨
الفرع الثالث: بلدته "بخارى" وبيئتها..... ١٩
الفرع الرابع: العصر الذي عاش فيه البخاري ﷺ ٢١
أولاً: الناحية السياسية ٢١
ثانياً: الناحية العقدية أو الاعتقادية..... ٢٣
ثالثاً: ناحية البيئة الاجتماعية..... ٢٥
رابعاً: الناحية العلمية ٢٥
خامساً: الناحية اللغوية ٢٨
المطلب الثالث: حياة البخاري ﷺ العلمية وعنايته بالرواية..... ٢٩
الفرع الأول: لمحة عن مراحله التعليمية ٢٩
الفرع الثاني: شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه..... ٣٢
الفرع الثالث: العوامل المؤدية إلى تكوين شخصية البخاري في علم الرواية .٣٣
الغصن الأول: معرفة الرواة..... ٣٣
الغصن الثاني: معرفة العلل..... ٣٥

الغصن الثالث: قوة الذاكرة والحفظ.....٣٧
الغصن الرابع: ضبط الكتاب ٣٨
الغصن الخامس: كثرة الرحلة ٣٩
الغصن السادس: علو الإسناد ٤٠
الغصن السابع: سعة الاطلاع والجمع والاستيعاب ٤١
المطلب الرابع: مكانة البخاري ﵀ العلمية بين علماء الحديث واعتراف أهل الفن بتقدمه فيه ٤٢
خلاصة المبحث.....٤٥
المبحث الثاني: الجامع الصحيح أصح كتب الرواية ومنهج البخاري ﵀ فيه ٤٦
المطلب الأول: الجامع الصحيح رمزٌ لإتقان البخاري ﵀ ٤٦
المطلب الثاني: التميز المنهجي للجامع الصحيح ٤٨
الفرع الأول: من ناحية تسمية الكتاب ٤٨
الكلمة الأولى: الجامع.....٤٩
الكلمة الثانية: المسند ٥٢
الكلمة الثالثة: الصحيح.....٥٣
الكلمة الرابعة: المختصر ٥٥
الكلمة الخامسة: أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه ٥٧
أولاً: أمور رسول الله ﷺ ٥٨
ثانيًا: سنن رسول الله ﷺ.....٥٨
ثالثًا: أيام رسول الله ﷺ.....٦٢
خلاصة الفرع ٦٢
الفرع الثاني: من ناحية رجال الإسناد.....٦٢
الفرع الثالث: معلقات الصحيح ٦٨
الفرع الرابع: تراجم أبواب الصحيح.....٧١
الفرع الخامس: ورود المتابعات والشواهد في الصحيح ٧٤

القضية الأولى: المتابعة في صحيح البخاري ٧٤
القضية الثانية: الشواهد في صحيح البخاري.....٧٦
الفرع السادس: تقطيع الحديث واختصاره في الصحيح.....٧٧
الفرع السابع: تكرار الحديث في الصحيح ٧٩
خلاصة المبحث.....٨١
المبحث الثالث: الجذور التاريخية لتكوين علم الرواية وتطورها إلى عصر البخاري رحمه الله ٨٢
المطلب الأول: تعريف علم الرواية والفرق بينه وبين علم الدراية ٨٢
الفرع الأول: تعريف علم الحديث ٨٣
الفرع الثاني: أقسام علوم الحديث ٨٤
الغصن الأول: تعريف الرواية لغةً ٨٥
الغصن الثاني: تعريف الدراية لغةً ٨٥
البند الأول: الاتجاهان الرئيسان في تقسيم علم الحديث ٨٦
البند الثاني: موقف الباحثة ٨٩
البند الثالث: موضع الرواية والدراية عند البخاري رحمه الله ٩١
البند الرابع: إطار علم الرواية المدروس في الجامع الصحيح ٩١
المطلب الثاني: ملامح لبعض سمات علم الرواية وتطورها إلى عصر البخاري رحمه الله ٩٢
الفرع الأول: ملامح علم الرواية في عهد النبي ﷺ ٩٣
الفرع الثاني: ملامح علم الرواية في عهد الصحابة رضي الله عنهم ٩٨
الفرع الثالث: ملامح علم الرواية في عهد التابعين رحمهم الله.....١٠٦
الفرع الرابع: ملامح علم الرواية في عهد أتباع التابعين رحمهم الله ١١٣
الفرع الخامس: ملامح علم الروية في عهد تابع أتباع التابعين، والبخاري منهم رحمه الله ١١٧
المصطلحات المتواجدة في عهد الآخذين عن تبع الأتباع رحمهم الله.....١٢٣

خلاصة المطلب ١٢٨
المطلب الثالث: تاريخ اعتبار مكانة الجامع الصحيح وبداية حركة الصحاح بيد البخاري ١٢٩
المقدمة.....١٢٩
الفرع الأول: نبذة مختصرة عن حركة الصحاح واعتبار صحيح البخاري أصحها على الإطلاق ١٣١
الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى اعتبار الجامع الصحيح أصح كتب الرواية على الإطلاق.....١٣٥
أولاً: دور تدوين السنة والتآليف في عصر البخاري ﷺ ١٣٥
ثانيًا: شهرة البخاري ﷺ عامةً، وإقبال الأمة على صحيحه ١٣٦
ثالثًا: دور بغداد في إعلاء الصحيحين عمومًا وصحيح البخاري خصوصًا ١٣٦
رابعًا: اهتمام الأمة بالجامع الصحيح وخدمة العلماء عليه ١٤١
خلاصة المطلب ١٤٣

الفصل الثالث: معرفة نقلة الرواية والعلاقة بينهم في الجامع الصحيح ١٤٤
مقدمة الفصل ١٤٤
المبحث الاول: تمييز النقلة بالهويات الشخصية الأساسية ١٤٥
المطلب الأول: المبهم والمهمل.....١٤٥
الفرع الأول: المبهم في الإسناد ١٤٥
أولاً: الصحابي المبهم في الجامع الصحيح.....١٤٦
ثانياً: الرواة المبهمون من غير طبقة الصحابة في الجامع الصحيح ١٤٨
الفرع الثاني: المهمل في الإسناد ١٥٢
المطلب الثاني: تمييز الأسماء ١٥٣
الفرع الأول: الأسماء المفردة.....١٥٤

الفرع الثاني: من وافق اسمُه اسمَ أبيه ١٥٥
الفرع الثالث: من وافق اسمُه كنيةَ أبيه ١٥٦
المطلب الثالث: تمييز النسب.....١٥٧
الفرع الأول: من نسب إلى أبيه ١٥٧
الفرع الثاني: المنسوبون إلى غير آبائهم ١٥٨
أولاً: من نسب إلى جده.....١٥٩
ثانياً: من نسب إلى أمه.....١٥٩
ثالثاً: من نسب إلى جدته.....١٦١
رابعاً: من نسب إلى غير أبيه ١٦١
المبحث الثاني: تمييز النقلة بالهويات الثقافية ١٦٢
المطلب الأول: تمييز الكنى.....١٦٢
الفرع الأول: من عرفت كنيته ١٦٣
القسم الأول: مَن كنيته اسمه وله كنية أخرى ١٦٣
القسم الثاني: من كنيته اسمه ولا كنية له سواها.....١٦٥
الفرع الثاني: من اشتهر بكنيته ولم يعرف اسمه.....١٦٦
الفرع الثالث: كنى من يعرف بالأسامي ١٦٧
الفرع الرابع: أسامي من يعرف بالكنى ١٦٧
الفرع الخامس: من له كنى متعددة.....١٦٨
الفرع السادس: من كان له لقب في هيئة الكنية وله كنية.....١٦٩
الفرع السابع: من وافقت كنيته اسم أبيه ١٦٩
الفرع الثامن: من وافقت كنيته كنية زوجته.....١٧١
المطلب الثاني: تمييز الألقاب.....١٧٢
الفرع الأول: من عرف بلقبه.....١٧٣
الفرع الثاني: من عرف لقبه، واشتهر باسمه ولقبه معاً ١٧٣
الفرع الثالث: لقب من يعرف بالاسم ١٧٤

الفرع الرابع: أسامي من اشتهر باللقب ١٧٤
الفرع الخامس: من اشتهر لقبه دون كنيته ١٧٥
المطلب الثالث: تمييز النسبة ١٧٦
الفرع الأول: النسبة إلى القبيلة ١٧٦
الفرع الثاني: النسبة إلى البلد.....١٧٧
الفرع الثالث: النسبة إلى سبب معين ١٧٧
المبحث الثالث: القضايا المتعلقة بتمييز النقلة.....١٧٧
المطلب الأول: المتفق والمفترق.....١٧٨
المطلب الثاني: المؤتلف والمختلف، أو المتشابه في الرسم ١٧٩
المطلب الثالث: المشتبه المقلوب.....١٧٩
المطلب الرابع: الملتبس.....١٨٠
المطلب الخامس: التدليس ١٨١
الفرع الأول: تدليس الإسناد.....١٨١
الفرع الثاني: تدليس التسوية ١٨٢
الفرع الثالث: تدليس الشيوخ أو الأسماء ١٨٣
المبحث الرابع: العلاقة بين النقلة وطبقاتهم ١٨٦
المطلب الأول: تمييز الشيوخ والتلاميذ.....١٨٦
الفرع الأول: رواية الآباء عن الأبناء ١٨٩
الفرع الثاني: رواية الأكابر عن الأصاغر.....١٩٠
الفرع الثالث: رواية الأقران والمدبَّج ١٩١
أولا: رواية الأقران ١٩١
ثانياً: رواية المدبج ١٩٢
الفرع الرابع: رواية السابق واللاحق ١٩٤
المطلب الثاني: تمييز طبقات النقلة.....١٩٥
المفهوم اللغوي للطبقة وعلاقته بالمفهوم الاصطلاحي.....١٩٥

أهمية معرفة طبقة النقلة ١٩٦
مشروعية تقسيم الطبقات.....١٩٨
تقسيم النقلة إلى الطبقات وعددها.....١٩٩
أولاً: الطبقات الرئيسة للسند ١٩٩
ثانيًا: الطبقات الفرعية للسند.....٢٠٠
أهم الطبقات على الإطلاق طبقتا الصحابة والتابعين ٢٠٢
الفرع الأول: طبقة الصحابة ٢٠٣
المفهوم اللغوي وعلاقته بالمفهوم الاصطلاحي.....٢٠٣
أولا: تعريف الصحابة عند البخاري ﵀.....٢٠٤
ثانياً: طبقة الصحابة في الجامع الصحيح.....٢٠٥
ثالثاً: الصحابة ﵃ صغارهم وكبارهم على حد سواء من حيث طبقة الرواية.....٢٠٧
كبار الصحابة ﵃.....٢٠٨
صغار الصحابة ﵃.....٢٠٨
رابعاً: قضية صحة سماع الصغير عند البخاري ﵀.....٢١٠
خلاصة القول في المسألة.....٢١٥
الفرع الثاني: طبقة التابعين ﵀.....٢١٦
المفهوم اللغوي وعلاقته بالمفهوم الاصطلاحي.....٢١٦
طبقة التابعين في الجامع الصحيح ٢١٦
أولاً: كبار التابعين.....٢١٧
ثانياً: المخضرمون ٢١٧
ثالثاً: الطبقة الوسطى من التابعين ٢١٨
رابعاً: صغار التابعين.....٢١٩
خلاصة القول في قضية التمييز بين الصحابة والتابعين ٢٢١
المطلب الثالث: عدد الطبقات وعلاقتها بعوالي الإسناد ونازلها ٢٢٢

أقسام العلو.....٢٢٣
هل التزم البخاري ﷺ تخريج العوالي من الإسناد في الصحيح؟.....٢٢٣
الفرع الأول: العلو المطلق ٢٢٥
الفرع الثاني: العلو النسبي.....٢٢٨
المبحث الخامس: صيغ التحمل والأداء لدى النقلة ٢٣٣
المطلب الأول: طرق تحمل الحديث ٢٣٤
الفرع الأول: طرق التحمل المعتبرة والمتواجدة في صحيح البخاري ٢٣٤
أولاً: السماع من لفظ الشيخ.....٢٣٥
ثانياً: القراءة أو العرض على الشيخ ٢٣٦
القراءة أو العرض في صحيح البخاري ٢٣٧
ثالثاً: المناولة.....٢٣٨
المناولة في صحيح البخاري.....٢٣٩
رابعاً: المكاتبة.....٢٤١
مثال المكاتبة في صحيح البخاري ٢٤٢
الفرع الثاني: طرق التحمل غير المعتبرة أو المنْعدمة في صحيح البخاري....٢٤٥
أولاً: الإجازة [المجردة] ٢٤٥
ثانياً: الإعلام.....٢٤٨
ثالثاً: الوصية بالكتاب ٢٤٩
رابعاً: الوجادة ٢٥٠
الوجادة في صحيح البخاري.....٢٥١
المطلب الثاني: صيغ أداء الحديث ٢٥٢
الفرع الأول: أنواع صيغ الأداء عامة ٢٥٢
الفرع الثاني: صيغ الأداء في صحيح البخاري ٢٥٣
أمثلة العنعنة في صحيح البخاري.....٢٦٠
خلاصة القول في مسألة العنعنة في صحيح البخاري ٢٦٢

خلاصة المبحث ٢٦٢
خلاصة الفصل ٢٦٣

الفصل الرابع: معرفة أجناس الرواية في الجامع الصحيح ٢٦٤
المبحث الأول: ألقاب الحديث باعتبار مصادر الرواية ٢٦٥
المطلب الأول: الحديث القدسي ٢٦٥
الأحاديث القدسية في الجامع الصحيح ٢٦٦
من أساليب الأحاديث القدسية الواردة في الجامع الصحيح ٢٦٦
أولاً: بلفظ "قال الله تعالى" أو "يقول الله ﷻ" وما يشبهه ٢٦٦
ثانيًا: بلفظ "قال ربكم ﷻ" ٢٦٧
ثالثًا: بلفظ "عن ربه" أو "فيما يروي عن ربه"، وما شابه ذلك.....٢٦٧
رابعًا: بشكل غير مباشر أي بأسلوب إخبار النبي ﷺ عن الأمور الماضية
أو الغيبية.....٢٦٧
خامسًا: بدون ذكر الله تعالى، فيفهم عنه ﷻ من السياق.....٢٦٨
المطلب الثاني: الحديث المرفوع ٢٦٩
المرفوع في صحيح البخاري ٢٦٩
مسائل المرفوعات ٢٧٠
أنواع المرفوعات في الجامع الصحيح.....٢٧٩
المطلب الثالث: الحديث الموقوف ٢٨٣
تعريف الموقوف لغة واصطلاحًا ٢٨٣
مكانة الموقوف.....٢٨٣
سبب ورود الموقوفات في صحيح البخاري ٢٨٤
المرويات الموقوفة التي لها حكم الرفع ٢٨٥
مسألةُ اختلافِ الرفعِ والوقفِ كما طبقه البخاري ﷺ في الجامع
الصحيح ٢٨٦

المطلب الرابع: الحديث المقطوع ٢٨٧
مفهوم المقطوع لغةً واصطلاحًا ٢٨٧
المقطوع في صحيح البخاري ٢٨٨
مثال تطبيقي في صحيح البخاري ٢٨٨
المبحث الثاني: ألقاب الحديث باعتبار طرق الرواية ٢٨٩
المقدمة ٢٨٩
المطلب الأول: الخبر ٢٩٠
الفرع الأول: تعريف الخبر ٢٩٠
الفرع الثاني: تقسيم الخبر ٢٩١
البند الأول: خبر العامة ٢٩٢
حكم العمل بخبر العامة ٢٩٣
خبر العامة في صحيح البخاري ٢٩٤
البند الثاني: خبر الواحد ٢٩٤
حكم العمل بخبر الواحد ٢٩٥
خبر الواحد في صحيح البخاري ٢٩٧
المطلب الثاني: الغريب ٣٠٠
الفرع الأول: الغريب المطلق أو الفرد ٣٠١
الفرع الثاني: الغريب النسبي ٣٠٢
خلاصة القول لقضية الغرابة في صحيح البخاري ٣٠٣

الخاتمة ٣٠٦
أولاً: النتائج ٣٠٦
ثانيًا: التوصيات ٣٠٨

فهرس المصطلحات الحديثية من الجامع الصحيح ٣١٠
أولاً: المصطلحات الأساسية في الفن..... ٣١٠
ثانيًا: ألقاب الحديث المتعلقة بفن معرفة نقلة الحديث..... ٣١١
ثالثًا: ألقاب الحديث باعتبار مصادر الرواية..... ٣١٥
رابعًا: ألقاب الحديث باعتبار طرق الرواية ٣١٥

المصادر والمراجع ٣١٦
أولاً: المراجع العربية ٣١٦
ثانيًا: الرسائل الجامعية ٣٣٤
ثالثًا: المجلات والأوراق العلمية ٣٣٥
رابعًا: الكتب باللغة الإنجليزية ٣٣٥
خامسًا: المواقع الإلكترونية..... ٣٣٥

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا ومولانا، محمد بن عبد الله ﷺ، وعلى آله وصحبه، ومن استن بسنته إلى يوم البعث والدين.

أما بعد!

فإن علم مصطلح الحديث يعدُّ إطاراً جامعاً لتلك القواعد التي وضعها العلماء صيانةً للحديث النبوي سنداً ومتناً. ولسعة هذا العلم، انقسم -منذ أن عرّف بتقسيمه الإمام ابن الأكفاني (ت٧٤٩هـ)،[١] في القرن الثامن الهجري- إلى علم الرواية وعلم الدراية.[٢] وقد سار على ذلك من بعده من العلماء والمحدثين مراعاةً لخصائصهما، وأداءً لحقوقهما من جهة الحاجة إلى المزيد من التركيز والتدقيق؛ فإن لكلا المجالين مباحث ومسائل تخصه، وتميزه عن غيره.

وبناءً على هذا التقسيم، وضع العلماء المحدثون لكلا الجانبين الرواية والدراية تعريفاتٍ متعددةٍ ومختلفةٍ. وعلى كل، نقف في هذه الرسالة وقفة من يرى كون علم الرواية تلك العلوم والقواعد المتعلقة برواية الحديث وثبوته كقضية رجال الحديث والجرح والتعديل. أما علم الدراية فهي القواعد والعلوم المتعلقة بفهم معنى الحديث وفقهه[٣] كفن غريب الحديث وسبب وروده. هنا نجد الفرق الأوضح بين المجالين، فالأول يعنى بثبوت الحديث من خلال أسانيده، والثاني بفهم متن الحديث.

---

[١] اسمه الكامل محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السِّنجاري المصري، صاحب التصانيف من أطباء مصر وحكمائها. تمكن وفاق في علوم وفنون عديدة. انظر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، (صيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)، ج٥، ص٣، رقم٧٤٤؛ وانظر: محمد أبو الليث الخيرآبادي، **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**، (كوالا لمفور: مكتبة قرطبة، ط٨، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م)، ص٧.

[٢] انظر: محمد أبو الليث، **علوم الحديث**، ص٢٣-٢٤.

[٣] المرجع نفسه، ص٧-٩.

ولا شك أن كلا العلمين علم الرواية وعلم الدراية لا يستغنى عنهما من أراد التمكن في مجال الحديث. لذا فقد سجلت كتبُ علوم الحديث -خصوصًا لدى المتأخرين والمعاصرين- مباحث كثيرة لاستيعاب مسائلهما ولدراستهما من الناحية النظرية؛ إلا أن ثمة حاجة في الكشف عن جانبهما التطبيقي لدى أئمة الحديث من المتقدمين. والباحثة ترى فوائد جمة في تحقيق ذلك من خلال دراسة كتاب "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" لمحدث القرن الثالث الهجري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله (ت٢٥٦هـ). ولمَّا أن الكتاب نال مكانة أصح كتب الرواية على الإطلاق،[٤] فمن المفترض أنه يتضمن القواعد الحديثية المتينة، والمطبقة، رغم أن الكتاب كان قد أُلِّف في فترة غاب عنها كتابٌ جامعٌ للقواعد الحديثية، وقبل ظهور علم مصطلح الحديث بشكله المستقل بـ١٤٩ سنة.[٥]

وبما أن الجامع الصحيح في أصله كتابٌ في الحديث، فلا شك أن البحث عن نواحي علوم الحديث فيه -وقد أوصله المتأخرون إلى خمسةٍ وستين نوعاً ولقابًا ومصطلحاً-[٦] أمرٌ ضروريٌ لا يستغني عنه الباحثون في مجال دراسات الحديث وعلومه، وكذا المهتمون بهذا الجانب.

---

[٤] هذا هو المختار عند أهل السنة والجماعة، حيث إن أحاديث الجامع الصحيح تعتبر أعلى رتبة من الصحة، فاحتل مكانة أصح كتب الرواية عندهم، كما صرّح به الإمام النووي رحمه الله (ت٦٧٦هـ) قائلاً: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة. وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث." انظر: أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ)، ج١، ص١٤.

[٥] التأسيس لعلوم الحديث بدأ على يد الإمام الحاكم رحمه الله (ت٤٠٥هـ) خدمةً لثقافة الصحيحين التي تبناها هو. وثمة كتب كثيرة ذكرت أجزاء من القواعد الروائية مثل الرسالة للشافعي، ومقدمة صحيح مسلم، والعلل للترمذي، والمحدث الفاصل للرامهرمزي رحمه الله، ولكنها لم تؤلف لتأسيس علم جديد كما فعله الحاكم رحمه الله.

[٦] هذا حسبما ذكره ابن الصلاح رحمه الله (ت٦٤٣هـ) في مقدمته. انظر: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن صلاح الدين، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، (سوريا: دار الفكر، وبيروت: دار الفكر المعاصر، د.ط، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

من أجل ذلك، فإننا في هذا الصدد نقف وقفة الباحث المتفحص عن كون الجامع الصحيح يعتبر أول كتاب جامع لقواعد الرواية الصحيحة، وذلك اعتماداً على منهج البخاري الروائي فيه، وعلى ما يتضمنه من إشاراتٍ –ظاهرةٍ كانت أو خفيةٍ– من خلال نماذج لأنواعٍ مختلفةٍ من علم رواية الحديث.

بناءً على ما ذكرناه، يأتي جديد البحث في دراسة الجامع الصحيح كموضِعٍ لاستنباط علم رواية الحديث. وعلى هذا، فالنتيجة المفترضة هي تحقيق احتوائه على ألقاب علم الرواية المختلفة، وإمكانية الاستفادة منه كمنهج متكامل لدراسة علم المصطلح، خصوصًا للمبتدئين في الفن.

مشكلة البحث

على الرغم من كثرة الدراسات حول مسائل علم الرواية في الجامع الصحيح، ظلت تلك الأعمال قاصرةً ومحدودةً، حيث إن الباحثين لم يتطرقوا إلى محاولة استخراج جميع أنواع علوم الحديث المتعلقة بجانب الرواية من ثنايا الصحيح. ومن هذا المنطلق، **تبرز مشكلة البحث في أن الجامع الصحيح غير مدروس بشكل يُظهِر احتواءَه على علم رواية الحديث بأنواعها وألقابها المختلفة**. فهذه المهمة نجدها مؤيدةً عند بعض الأساتذة والباحثين، منهم الأستاذ الدكتور خالد بن محمود الجهني حفظه الله، حيث يقول:

> "وقد دار في خَلَدي عمل بحث في مصطلح علم الحديث في أحد كتب السنة الستة، فاستخرت الله تعالى مراراً وتكراراً في اختيار أحدها، فوقع اختياري على صحيح الإمام البخاري ﷺ، لما له من تعظيم عند العامة فضلاً عن العلماء، وقد انشرح صدري له، فيسر الله لي جمعه وترتيبه، فله الحمد، وله المنة. وقد التزمت الاختصار قدر الإمكان، وإن كان البحث يحتاج أكثر من ذلك بكثير."[٧]

[٧] خالد بن محمود بن عبد العزيز الجهني، **علم المصطلح في الحديث: دراسة تطبيقية (صحيح البخاري) أنموذجًا**، ٢٠١٣م، بحث منشور على موقع الألوكة: <https://www.alukah.net/library/0/81949/>، شوهد في ١٥ مايو ٢٠٢٠، ص٣.

ويؤكد على الأمر أيضاً الدكتورة ميساء علي روابدة، فتقول في بداية مقالتها التي تُعْنَى بدراسة علوم الحديث المتعلقة بالرواية في كتاب العلم من الجامع الصحيح:[٨]

"ويأتي جديد البحث لبيان أن صحيح البخاري يخرج عن كونه مرجعاً لصحيح الأحاديث، أو مرجعاً فقهياً، بل يمتد الحال به إلى أن يكون مرجعاً لقواعد علوم الحديث، واشتماله على الكثير من أنواع علوم الحديث التي ذكرتها كتب المصطلح؛ إذ رأينا إشاراتٍ غيرَ قليلة لأنواع علوم الحديث وألقابه ومفاهيمه... جاءت –تبعاً لا استقلالاً– في ثنايا الكتاب، وقد ظهرت –أحياناً– صراحةً كما في بعض التراجم، وأحياناً أخرى من خلال تصرفات البخاري ﵀ في أحاديث بناء "الجامع الصحيح". وهذا البحث محاولة للكشف عن بعض قواعد علوم الحديث –روايةً– التي جاءت بصورة تطبيقية في ثنايا كتاب العلم في صحيحه."

وعليه فإن بحثنا هذا يبني على أمثالهما، ويضيف لهذا المجال عرض المزيد من أنواع علم رواية الحديث المشتمِل عليها الجامعُ الصحيحُ –بخصوص عِلمَي معرفة النقلة ومعرفة أجناس الرواية–؛ وذلك حتى يرى من خلالها تفنن البخاري ﵀ ومنهجه الروائي بصورة أدق، ويُعرض كتابه كمنهج لعلم مصطلح الحديث –بخصوص علم الرواية– في عصرنا الحاضر بإذن الله.

أسئلة البحث

بناءً على مشكلة البحث، سوف يجيب هذا البحث عن الأسئلة الآتية:

١. ما هي الخلفية التاريخية التي تساعدنا في فهم علاقة الإمام البخاري بعلم الرواية، ونشوء هذا العلم وتطوره إلى عصر البخاري؟

٢. كيف نستفيد من الجامع الصحيح من حيث احتوائه على مسائل ومباحث معرفة نقلة الرواية والقضايا المتعلقة بها؟

٣. كيف نستفيد من الجامع الصحيح من حيث احتوائه على مسائل ومباحث أجناس الرواية وإشاراته إليها؟

---

[٨] ميساء علي أحمد روابدة، "علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه: كتاب العلم أنموذجًا"، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، (٢٠١٨م): المجلد٤٥، العدد١، ص٢.

أهداف البحث

١. معرفة الخلفية التاريخية للبخاري وأعماله في الجامع الصحيح من خلال قراءة تفسح عن مكانته العلمية في علم الرواية، مع تسليط الضوء على تكوين وتطوير علم الرواية إلى عصره.
٢. استنباط المسائل المتعلقة بمعرفة النقلة من تصرفات البخاري في الجامع الصحيح.
٣. استنباط المسائل المتعلقة بمعرفة أجناس الرواية من تصرفات البخاري في الجامع الصحيح وإشاراته إليها.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في النقاط التالية:

١. الوقوف على منهج الإمام البخاري المتعلق بعلوم الرواية والصناعة الحديثية عنده، وذلك بإبراز بعض مسائل علم رواية الحديث التي اشتمل عليها الجامع الصحيح.
٢. أهمية فقه منهج الرواية عند الإمام البخاري لكمال الاستفادة من جامعه الصحيح كأحد الكتب الجامعة لقواعد علم رواية الحديث؛ فإن استيعاب الأمر له دورٌ في صناعة المحدثين المتقنين المتمكنين في علوم الحديث.
٣. فهم الجامع الصحيح في ضوء علم مصطلح الحديث عامةً، وعلم الرواية كفرعه خاصةً، وكشف منهج البخاري المتعلقة بعلم الرواية في إطار دراسة علوم الحديث النبوي. فالبحث يُثري مجال علومِ الحديث نماذِجَ حيَّة لسهولة تناول المادة، ولتعزيز فهمها، ولتدريسها بشكل أكثر تطبيقية.
٤. إظهار جهود البخاري في مجال علم رواية الحديث وتميزه بين المحدثين، وذلك بإبراز مكانة الجامع الصحيح كأصح كتب الرواية على الإطلاق، ودراسة ألقاب الحديث المتعلقة بالرواية من خلال الصحيح.
٥. إبراز دور البخاري في تكوين علم مصطلح الحديث روايةً. فالبحث يحقق –على سبيل المثال– سهامة البخاري في تطويره لمصطلح "الصحيح"، ووضعه أدق شروط لمعاييره.

ويمكن الاستفادة من هذا البحث في مشاريع تأهيل الطلبة في مجال الحديث حيث يكون مناسباً لتجلية الجانبين النظري والتطبيقي في دراسة علم مصطلح الحديث النبوي. كما يسهم هذا البحث في إثراء المكتبات بالمراجع المتخصصة في مجال علم الرواية ومناهج المحدثين، وإجادة البيئة العلمية المتميزة تقوم على الفحص والتحقيق والتدقيق المستمر لتراثنا الحديثي الضخم.

منهج البحث

المناهج المتبعة في هذا البحث ثلاثة، وهي:

١. **المنهج التاريخي والوصفي**: وذلك بهدف الوقوف على المراحل التاريخية والتطورات التي مرَّ بها علم رواية الحديث منذ نشأته إلى عصر البخاري ﵀، وأبعادٍ من حياة البخاري ﵀ المتعلقة بموضوع الرواية.
٢. **المنهج الاستقرائي**: وذلك لاستقراء وتتبع منهج الإمام البخاري ﵀ المتعلق بمسائل علم الرواية في ثنايا الصحيح، كما تعتمد عليه الباحثة أثناء جمعها للمواد العلمية المناسبة من كتب مصطلح الحديث، وكتب شروح صحيح البخاري، وكتب الرجال، وما شابه ذلك.
٣. **المنهج التحليلي الاستنباطي**: بعد جمع واستقراء المصادر الخاصة بموضوع البحث، يأتي دور تحليلها ومناقشتها، والعمل على استنباط أهم النقاط التي تخدم موضوع البحث، فستلازمه الباحثة خصوصاً عند تحليل واستنباط مسائل علوم الحديث المتعلقة بالرواية في الجامع الصحيح.

الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحثة ومتابعتها لمجال "**علم رواية الحديث في الجامع الصحيح للإمام البخاري ﵀**"، ظهر لها عدم وجود دراسةٍ تستوعب معظم مسائل الرواية، وإنما هناك بعض الدراسات والكتب والأبحاث التي تعالج عدداً من الجوانب المتعلقة به. وبناءً عليه قامت الباحثة بتقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة أقسام:

أولها: الدراسات المتعلقة بمنهج البخاري ﵀ -روايةً ودرايةً- في جامعه الصحيح.
ثانيها: الدراسات التي عُنِيت بمنهج البخاري ﵀ المتعلق بعلم مصطلح الحديث.
وثالثها: الدراسات المتعلقة بمنهج البخاري ﵀ في نوع معين من أنواع علم الرواية.

القسم الأول: الدراسات المتعلقة بمنهج البخاري -روايةً ودرايةً- في جامعه الصحيح

يعتبر من أهم ما كُتب حول منهج الإمام البخاري ﵀ في الجامع الصحيح ما فصّله كاتب معاصر وهو عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي ﵀ (ت١٣٩٢هـ). فقد قام بدراسة تحت عنوان **عادات الإمام البخاري في صحيحه**.[٩] يهدف البحث إلى الكشف عن عادات البخاري ﵀ في جامعه الصحيح، والكتاب مقسمٌ إلى جزأين أساسيين، أحدهما في ذكر ١٥ عادةً من عاداته المتعلقة بالإسناد كتكراره وتقطيعه للأحاديث، وتعليقه واختصاره لها، واختياره للرواة، وإكثاره من ذكر المتابعات. ثم يأتي الجزء الثاني في بيان ٤٨ نوعاً من عاداته المتعلقة بالفقه. أما المنهج المسلوك هنا فتتبع شروح أحاديث البخاري ﵀ المتقدمة ومواضع متفرقةً من الجامع الصحيح للوقوف على بعض الأمثلة لعاداته الإسنادية والفقهية وعرضها في الكتاب. وعلى هذا فمضمون الكتاب أعم مما نريد أن نفعله في رسالتنا هذه، فإننا نحاول التركيز والتدقيق في جانب علم الرواية في الجامع الصحيح فقط -وبشكله الأوسع-، دون الغوص في مجال علم الدراية بشكلٍ مباشرٍ.

والدراسة الثانية والأحدث بعنوان **المنهج الاجتهادي عند الإمام البخاري في صحيحه** للدكتور معاذ سعيد محمد ديب حوى حفظه الله، وهي رسالةٌ علميةٌ نال بها درجة الدكتوراه.[١٠] ويهدف البحث إلى إبراز شخصية البخاري ﵀ الاجتهادية والفقهية والنقدية اعتماداً على معالم الاجتهاد التي برزت في جامعه الصحيح، ويقوم لب البحث على بيان المنهج الاجتهادي للبخاري ﵀ في إصدار الأحكام الشرعية، واستخراج منهجه في دلالات الألفاظ، والاستنباط

---

[٩] عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي، **عادات الإمام البخاري في صحيحه**، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، (الرقعي: مكتب الشؤون الفنية، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

[١٠] معاذ سعيد محمد ديب حوى، **المنهج الاجتهادي عند الإمام البخاري في صحيحه**، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤م.

من نصوص الكتاب والسنة مطبقاً فيه بالأمثلة. ومما استخلصه البحث سمات المنهج الاجتهادي عند البخاري ممثلاً في أحاديثه الصحيحة، والتحقق من كونه قد جمع بين قدرته الحديثية والفقهية معاً، وأن التعامل مع السنة النبوية لا يصح إلا في إطار الضوابط العلمية التي عرفت بعلم الأصول. فالبحث يبرز قوة عقلية البخاري ﵀ وميزته الاجتهادية الفريدة في مجالي الفقه والحديث. وهذا يفيدنا في معرفة قوة استنباطاته العقلية، وقيمة صناعته الحديثية، حيث إن البحث يكشف عن عقلية واجتهادات البخاري ﵀ في علم الرواية المتمثل في كتابه الجامع الصحيح والمستنبط منه. وهذه الدراسة في الحقيقة لا تتعلق ببحثنا تعلقاً مباشراً؛ لأنها تخدم مجال علم دراية الحديث بشكلٍ أغلب، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنها عندما نريد الكشف عما يتضمنه الجامع الصحيح من علم رواية الحديث أيضاً. فكلا الجانبين يكملان بعضهما البعض للغوص والتفقه في منهج البخاري في جامعه الصحيح.

القسم الثاني: الدراسات التي عُنِيت بمنهج البخاري ﵀ المتعلق بعلم مصطلح الحديث

الدراسات التي أدرجتُها في هذا القسم جميعها من تآليف المعاصرين، وهذا الأمر يعتبر متوقعاً باعتبار أن علم مصطلح الحديث لم يكن متطوراً ومفصلاً كما هو اليوم. ولهذا لم يناقشه العلماء القدامى بالقدر الذي فعله المعاصرون.

فالبحث الأول والأقدم الذي نجده هو **منهج الإمام البخاري في علم الحديث** للدكتور يوسف الكتاني، وقد كتبه لنيل درجة الدكتوراه من الأزهر الشريف.[١١] والدراسة تتحدث عن منهج البخاري ﵀ في كتابه الجامع الصحيح والمتعلق بقضية شروط الصحة عنده، وأخذه للحديث، وجمعه، وكتابته له، واختياره الشيوخ ورجال الإسناد، والجرح والتعديل، وتراجم الأبواب، وأيضاً منهجه في إعادة الحديث واختصاره وتقطيعه. فمن الواضح أن هذه الدراسة تلتقي في جزئية صغيرة من رسالتنا، وهي في بيان منهج رواية الحديث عند البخاري ﵀ بشكلٍ عامٍ، إلا أن رسالتنا هذه أخص منها، حيث عُنِيت بمنهج الإمام البخاري ﵀ من خلال استخراج أنواع علم رواية الحديث في الجامع الصحيح، وهذا ما لم يفعله الدكتور يوسف ﵀.

[١١] يوسف الكتاني، **منهج الإمام البخاري في علم الحديث**، (الرباط: مكتبة المعارف، ط١، ١٩٨٤م).

ودراسةٌ ثانيةٌ في هذا القسم عنوانها **علم المصطلح في الحديث: دراسة تطبيقية (صحيح البخاري) أنموذجاً** وهي للباحث خالد بن محمود بن عبد العزيز الجهني حفظه الله.[١٢] وقد حاول استخراج مصطلح علوم الحديث الذي احتوى عليه الجامع الصحيح بوجهٍ مختصرٍ للغاية، واكتفى فيه بذكر الأمثلة لخمسة عشر مصطلحاً، وهو: المتواتر، والصحيح، والضعيف، والآحاد، والحسن، والمعلَّق، والناسخ والمنسوخ، والمدرَج، والمقطوع، والعالي، والموقوف، والمرفوع، والمسند، والمتصل. ولما أن هذه الدراسة منحصرةٌ في هذه المصطلحات فقط، فإنها لم تستوعب جميع المصطلحات الحديثية الروائية الموجودة في الجامع الصحيح، ولم تأخذ تلك المصطلحات بالتفصيل أو المناقشة، بل اكتفت بذكر مثال واحد لكل منها، ولم تتطرق إلى أساليب البخاري ﵀ في ذكرها لتلك الأنواع؛ أما دراستنا هذه فسوف تتوسع في ذلك محاوِلةً استخراج ما حواه الكتاب من جوانب علم مصطلح الحديث المتعلق بالرواية بوجه أكثر، واستنباط نماذج من تصرفات البخاري ﵀ فيها.

وتأتي دراسةٌ ثالثةٌ بعنوان **علوم الحديث في صحيح البخاري من خلال تراجمه: دراسة نماذج منها**، وهي دراسة مستكملةٌ لمتطلبات درجة البكالوريوس في الحديث النبوي للباحث زكريا شعبان حنش الكبيسي.[١٣] والدراسة تدور حول تراجم الأبواب في صحيح البخاري، من حيث كونها جزءاً مما حواه الجامع الصحيح من علوم الحديث. والبحث عبارةٌ عن جمع النصوص الاصطلاحية التي أوردها البخاري ﵀ في صحيحه من خلال تراجمه، ومن ثم استنباط علم مصطلح الحديث من خلالها، ولكنه مقتصرٌ من حيث إنه خدم جانب تراجم الأبواب في الجامع الصحيح فقط، فلم يتطرق البحث إلى اعتبار جميع ما في ثناياه من غير تلك التراجم. لذا فإن رسالتنا هذه تعتبر مُكمِّلةً لهذا البحث من حيث إننا نتعامل مع مضمون الجامع الصحيح بكامله لاستخراج أنواع علوم رواية الحديث عند البخاري ﵀.

---

[١٢] خالد بن محمود بن عبد العزيز الجهني، **علم المصطلح في الحديث: دراسة تطبيقية (صحيح البخاري) أنموذجا**، ٢٠١٣م، بحث منشور على موقع الألوكة: <https://www.alukah.net/library/0/81949/>، شوهد في ١٥ مايو ٢٠٢٠.

[١٣] زكريا شعبان حنش، **علوم الحديث في صحيح البخاري من خلال تراجمه ودراسة نماذج منها**. بحث منشور بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٢ في موقع منتدى أهل الحديث:
<http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=1798862>، شوهد في ١٥ مايو ٢٠٢٠.

ودراسةٌ رابعةٌ في هذا القسم بعنوان **علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه "كتاب العلم أنموذجًا"** وهي مقالةٌ علميةٌ للدكتورة ميساء علي أحمد روابدة.[١٤] وتهدف إلى إبراز ما يتضمنه صحيح البخاري من أهم أنواع علوم الحديث المتعلقة بعلم الرواية، وذلك من خلال دراسةٍ تطبيقيةٍ لكتاب العلم. وقد أكدت الباحثة على أن الجامع الصحيح احتوى على عدد من القضايا الحديثية وعلومها، وأنه الأنموذج العالي لمنهج أهل الحديث، فقد تفنن البخاري ﷺ في صياغة هذا المنهج. ومن نتائج هذا البحث استخراج ثلاث صورٍ لأساليب البخاري ﷺ في إيراد علوم الرواية في كتاب العلم من صحيحه، والمتمثلة في ضبط الرواية، وطرق تحملها، وكتابة الحديث وتدوينه عند البخاري ﷺ؛ وكل هذا يدل على كون الجامع الصحيح يُعدُّ مصدراً من مصادر علوم الحديث ومفاهيمه وألقابه. والبحث يعتبر قريباً من موضوع رسالتنا، غير أن الدكتورة ميساء اقتصرت على دراسةٍ تطبيقيةٍ لكتاب العلم فقط. أما دراستنا فهي أوسع من حيث إنها تحاول تغطية نواحي علم رواية الحديث في ثنايا الجامع الصحيح، وبدون اقتصار على كتاب العلم منه فحسب.

والذي نراه بعد استعراض هذه الدراسات أن ثمة محاولات من قبل الباحثين لاستخراج ما يتضمنه الجامع الصحيح من أنواع علم مصطلح الحديث، وقد اقتصرت على بعض الجوانب التي تخدمها رسالتنا. ولهذا لم تتعرض إلى ما نريد أن نفعله من استنباط عدد أكبر ووجه أوسع من عناصر علم الرواية لدى البخاري ﷺ. والقسم اللاحق أخص من هذا القسم من حيث إنه يعرض ما يتعلق بعلم رواية الحديث في الجامع الصحيح.

القسم الثالث: الدراسات المتعلقة بمنهج البخاري في نوع معين من أنواع علم الرواية

الدراسة الأولى في هذا القسم بعنوان **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح** لأبي بكر كافي حفظه الله.[١٥] وهي رسالةٌ علميةٌ نال بها صاحبها

---

[١٤] ميساء علي أحمد روابدة، "علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه: كتاب العلم أنموذجًا"، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، (٢٠١٨م): المجلد٤٥، العدد١.

[١٥] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٠م).

درجة الماجستير في الحديث وعلومه من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر سنة ١٩٩٨م. ويهدف البحث إلى كشف منهج النقد الحديثي عند الإمام البخاري ﵀، ومنهجه في تصحيح الأحاديث، مبيناً فيه شروط الصحيح الثلاثة عنده من عدالة الرواة وضبطه، واتصال السند، مقترناً معها بذكر القضايا المتعلقة بالرواية كالعنعنة، والتدليس، وطرق التحمل والأداء. والبحث أيضاً يغوص في مجال تعليل الأحاديث، فيستنبط نماذج للأحاديث المعلولة لدى البخاري ﵀. ومن الواضح أن هذا البحث يختص في تعيين قواعد تصحيح الأحاديث وتعليلها عند البخاري ﵀، أما دراستنا فلم تمس جانب ثبوت الرواية كالذي فعله، بل نأخذ نواحيَ أخرى للدراسة؛ وهي ما تتعلق بمسائل ومباحث معرفة نقلة الرواية وأجناس الرواية في الجامع الصحيح. وعلى هذا، فالفرق بيّن.

والدراسةُ الثانيةُ بعنوان **الإمام البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل**، وهي رسالة دكتوراه للباحث مصعب عطا الله الحايك حفظه الله.[١٦] وقد ركزت الدراسة على شخصية البخاري جارحاً ومعدلاً، وألفاظ الجرح والتعديل في كتبه الثلاثة -التاريخ الكبير والأوسط والصغير- مقارنةً بغيره من الأئمة في نفس المجال. وخلص الباحث من دراسته إلى منهج الجرح والتعديل وضوابطه لدى البخاري ﵀. أما دراستنا فمخصوصة بدراسة بعض جوانب خفية للمسائل المتعلقة بالجرح والتعديل في منهج البخاري ﵀،[١٧] وذلك في إطار جامعه الصحيح، فلم نتطرق إلى ما دونه من المؤلفات.

والدراسة الثالثة بعنوان **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**، وهي رسالة دكتوراه للباحث محمد سعيد حوى حفظه الله.[١٨] وقد قام فيها بجهودٍ قيمةٍ في محاولةٍ لجمع واستيعاب آراء البخاري ﵀ النقدية المتفرقة في عددٍ من كتبه، وقد أبرز فيها ميزة ودقة منهج البخاري ﵀ في ألفاظه ومصطلحاته في مجال الجرح والتعديل، كما أظهر وسائل حكمه على الرواة ومروياتهم اعتماداً على دراسة مؤلفاته المطبوعة في التاريخ والرجال، ومقارنة آرائه بأقوال غيره

---

[١٦] مصعب عطا الله الحايك، **الإمام البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل**، (الرياض: بيت الأفكار الدولية، ط١، ٢٠٠٩م).

[١٧] منها مسائل معرفة النقلة وتعيينهم، وطبقاتهم، وصيغ التحمل والأداء الرابطة بين النقلة.

[١٨] محمد سعيد حوى، **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**، (عمان: دار النور، ط١، ٢٠١٨م).

من العلماء. والبحث حقيقةً بمثابة دراسة لمسائل كثيرة في مجال الجرح والتعديل نحو نقد البخاري ﵀ للرواة، وقواعده في القضية، وكما جمع ألفاظه -جرحًا وتعديلاً- من شتى مصنفاته، وما يترتب عليها من مرتبةٍ ومدلولٍ. وزيادةً على ذلك فإن الباحث ناقش الاعتراضات الواردة ضد البخاري ﵀ في تلك المسائل، والانتقادات الموجهة له، وبيان وجه الحق فيها. أما وجه الخلاف بينها وبين رسالتنا فهي أن رسالتنا هذه تعتبر أعم منها، حيث إننا لا نبحث عن مسائل الجرح والتعديل عند البخاري ﵀ بوجه دقيق، بل نمسها كجزءٍ خفيٍّ من المباحث المتعلقة بمعرفة نقلة الرواية، وتعيينهم، والحكم عليهم. فدراستنا هذه بمثابة المقدمات المدخلية التعريفية التي تجهز الطلبة للغوص في بحر مجال الجرح والتعديل الواسع والمتطور. وهذا الجانب -حسب اطلاعنا المحدود- لم يفرده غيرنا بالدراسة في ضوء الجامع الصحيح للإمام البخاري ﵀.

يتجلى مما عرضناه من الدراسات السابقة أن ثمة فجوةً من حيث إن نواحي علم الرواية في الجامع الصحيح -التي قصدنا دراستها في هذه الرسالة- لم تكن مدروسةً بشكل يستنبط منه نماذجُ لتكون مرجعًا في علم المصطلح. فبناءً عليه، يأتي هذا البحث ليعالج القضية، وليكشف اللثام عن عناصر جديدةٍ من منهج الإمام البخاري ﵀ الروائي الفريد. وفي ضوء هذا، تعتبر رسالتنا الحالية امتداداً واستكمالاً لما سبق من الدراسات، والتي تسهم بمزيدٍ من التوسع والتمثيل لمنهج البخاري ﵀ المتعلق بمسائل علم الرواية، وفي إطار علم مصطلح الحديث المعاصر بإذن الله تعالى.

هيكل البحث

لقد جاء البحث -من أجل تحقيق مقاصده- في أربعة فصول وخاتمة.

فإن **الفصل الأول** عبارة عن فصل تمهيدي، فيه خطة البحث وتصور كامل لإطار الموضوع، والجوانب التي تمسها الباحثة بالدراسة.

ثم **الفصل الثاني** خصصته الباحثة لعرض الخلفية التاريخية التي تكوّن سياق الموضوع ومنصة إطلاقه؛ فجاء في ثلاثة مباحث:

فالمبحث الأول بعنوان "نبذة تاريخية مختصرة عن حياة البخاري وارتباطه بعلم الرواية"، فيه عرض سيرة الإمام البخاري العلمية والروائية، والتي أهَّلته لجمع وتأليف أول كتاب أفرد لما صح من أحاديث النبي ﷺ، والذي جعله رائدًا لحركة الصحاح.

والمبحث الثاني بعنوان "الجامع الصحيح أصح كتب الرواية ومنهج البخاري فيه" يمثِّل انعكاسَ تمكنِ البخاري العلمي والحديثي على منهجه الروائي في جامعه الصحيح، وكذا تميزه فيه. فالحاصل الكشف عن جانب علم الرواية من منهج البخاري الفريد عن غيره.

أما المبحث الثالث بعنوان "الجذور التاريخية لتكوين علم الرواية وتطورها إلى عصر البخاري" ففيه تعريفٌ بعلم الرواية، وملامح تطوره منذ النشأة إلى عصر البخاري، وتاريخ اعتبار الجامع الصحيح أي تحقيق مكانته كأصح كتب الرواية لدى عامة المسلمين.

ثم **الفصل الثالث** فتناولت فيه الباحثة المسائل المتعلقة بمعرفة نقلة الرواية، واستنباط النماذج التي احتوى عليها جامعه الصحيح. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: حول تمييز النقلة بالهويات الشخصية الأساسية من الأسماء، والنِّسَب العائلية.

المبحث الثاني: في تمييز النقلة بالهويات الثقافية من الكنى، والألقاب، والنسبة.

المبحث الثالث: في القضايا المتعلقة بتمييز النقلة من المتفق والمفترق، ونحوه.

المبحث الرابع: في العلاقة بين النقلة وطبقاتهم، وأثر ذلك على علو الإسناد أو نزوله.

المبحث الخامس: في صيغ النقلة في التحمل والأداء التي تؤثر على حكم المنقول أو الرواية.

ثم أفردت الباحثة **الفصل الرابع** والأخير للكشف عن المسائل المتعلقة بمعرفة أجناس الرواية في الجامع الصحيح للبخاري ونماذجها؛ فكان في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: تحدثت الباحثة فيه عن ألقاب الحديث باعتبار مصادر الرواية من الحديث القدسي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع.

المبحث الثاني: في دراسة ألقاب الحديث باعتبار طرق الرواية من الخبر، والغريب، وأنواعهما كما وردت الإشارة إليهما في الجامع الصحيح.

ثم جاءت **الخاتمة** لتعرض فيها الباحثة أهم نتائج البحث وعدد من التوصيات أو المقترحات من أجل تقديم هذا المشروع إلى الأمام.

الفصل الثاني

الإمام البخاري ﷺ وعلم رواية الحديث في رحاب التاريخ

المقدمة

هذا الفصل بمثابة التعريف التمهيدي، تُكشف به جوانبُ فرديةِ البخاري ومنهجه، وكذا استقلاله بالرأي فيما يتعلق بمسائل علوم الرواية، وذلك مستوفٍ من خلال ثلاثة مباحث آتية:

المبحث الأول: نبذة تاريخية مختصرة عن حياة البخاري وارتباطه بعلم الرواية

المبحث الثاني: الجامع الصحيح أصح كتب الرواية ومنهج البخاري فيه

المبحث الثالث: الجذور التاريخية لتكوين علم رواية الحديث وتطوره إلى عصر البخاري

المبحث الأول: نبذة تاريخية مختصرة عن حياة البخاري ﷺ وارتباطه بعلم الرواية

إن البخاري ﷺ (١٩٤هـ-٢٥٦هـ/٨١٠-٨٧٠م) شخصية ذات إسهام عظيم في التاريخ الإسلامي عامة، وفي مجال علوم الحديث خاصة، فلا يكاد يستغني عنه كتابٌ في الحديث – بعد زمانه– إلا وله ذكر أو أثر أو إسهام فيه. والمكانة التي احتلَّها البخاري لم تكن إلا بجهود عظيمة كعظمة قدر كتابه الصحيح. فكتابه الصحيح بمثابة القانون في الطب لابن سينا، وتهافت الفلاسفة للغزالي ﷺ، حيث إن جميع هذه الكتب تمثل منهجاً شائعاً معترفاً به عالمياً، ومصدراً مهماً في مجاله. لهذا القدر العظيم، لم يخل كتابٌ من كتب التاريخ المعتمدة لدى أهل العلم والسنة، إلا وله فيه ترجمة. فليس قصدنا بعقد هذا المبحث أن نُعيد أكثر ما قاله الآخرون، وإنما نركز على المعلومات التي تشكل جانب علم الرواية في حياة البخاري ﷺ، وتكوين هويته.

المطلب الأول: الموارد التاريخية التي تهتم بترجمة البخاري ﷺ

لقد احتفلت بذكر ترجمته عشرات المصادر، المتفقة على وصفه بالأفضلية والتفوق. فله ترجمة في كتب بنوعيات متعددة، ومن أقدمها وأشهرها:

١. كتب التواريخ لبلد معين: كتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ)، وكنوز الذهب في تاريخ حلب لابن العجمي (ت٨٨٤هـ).

٢. كتب التواريخ العامة: كالكامل في التاريخ لابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، وتاريخ الإسلام للذهبي (ت٧٤٨هـ).

٣. كتب الرجال الخاصة برواة كتاب ما أو كتب عدة: كتهذيب الكمال للمزي (ت٧٤٢)، وتذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للذهبي (ت٧٤٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٤. كتب في ترجمة الموثوقين من الرجال: كالثقات لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (ت٧٤٨هـ).

٥. كتب الطبقات: كتذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ت٩١١هـ).

٦. كتب الطبقات التابعة لمذهب معين: كطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ)،[١] وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ت٧٧١هـ).

٧. كتب التراجم العامة: كوفيات الأعيان لابن خلكان (ت٦٨١هـ)، والوافي بالوفيات للصفدي (ت٧٦٤هـ)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد العكّري (ت١٠٨٩هـ)، والأعلام للزركلي (ت١٣٩٦هـ).

ووجه التشابه بين هذه الكتب -سواء أكانت من المصادر الأولية أو المصادر الثانوية- أنها جميعاً تشير إلى كونه ﷺ شخصية ذات إسهام وأثر قوي إيجابي في مجال الحديث، وخصوصاً في جانبه الروائي. وبإيراد تلك الكتب على ترجمته -أكثرها استغرقت صفحات مطولة مفصلة ومبينة-، يمكننا القول بأن البخاري لا يكاد يحتاج إلى أيِّ تعريف جديد، وذلك لكونه معروفًا عالميًّا، وشهرتُه بـ"سيد المحدثين" في العالم الإسلامي تغني عنه.

---

[١] محمد بن محمد بن أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.م)، ج١، ص٢٧١-٢٧٩.

ولكن قمنا في هذا الصدد بإلقاء الضوء المفيد على هذه الشخصية ذات المكانة العالية في نفوس المسلمين لنعرف به كإمام هذه الصنعة [علم الرواية] من جديد، مستخرَجًا من ترجمته جانب تمكنه من علوم الرواية والعوامل المشكِّلة لها، والتي قد يهمل البعض ترتيبها؛ وذلك فعلناه من خلال المطالب اللاحقة.

المطلب الثاني: لمحة عن خلفية البخاري ﷺ، والبيئة التي نشأ فيها، والتعريف بعصره

إن البخاري شخصية مفكرة مبدعة، ذو عقل ناقد، باحث حديثي، ذو تفكير منهجي، وبارع فيه. له أفكار متميزة وقواعد محكمة، فكأنه مدرسة حديث قائمة بنفسها. وقد يتساءل الناس عما وراء هذا الإمام الجليل؟ فالمطلب نخصه للتعريف بخلفية الإمام، والعناصر المؤدية إلى تكوين شخصيته الحديثية المتميزة والمتفوقة.

الفرع الأول: اسمه ونسبه

اسمه الكامل مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ المُغِيْرَةِ بنِ بَرْدِزْبَه، وَقِيْلَ: بَذْذُزْبَه، وَهِيَ لَفْظَةٌ بخَارِيَّةٌ، معنَاهَا الزرَّاعُ.[٢] يكنى أبو عبد الله، وكان منتسباً إلى بلده "بُخارى". سجَّل ابن عساكر -بسنده إلى أبي عمرو المستنير بن عتيق- أن البخاري حينما يُسأل عن مولده يُخرج خط أبيه المكتوب: "ولد محمد بن إسماعيل يوم الجمعة بعد الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة (١٩٤هـ)."[٣] وتوفي ﷺ -فيما لم يختلف فيه أحد من الأخباريين- لَيْلَة عيد الْفطر سنة سِتّ وَخمسين ومأتين (ت٢٥٦هـ).[٤]

---

[٢] أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج١٢، ص٣٩١.

[٣] علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر الدمشقي، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج٥٢، ص٥٥.

[٤] خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، د.ط، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ج٢، ص١٤٩.

الفرع الثاني: أسرته

تدل الأخبار المنقولة إلينا على أن البخاري ﷺ انتسب إلى عائلة متدينة متعلمة، فتربى على يد أمه المتصفة بالتعبد واستجابة الدعاء.[٥] نشأ البخاري يتيماً، حيث إن أباه إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة توفي وهو ابن سنتين. كبر البخاري وهو سالكاً على أثر أبيه، حيث إن أباه من طلاب العلم على يد التابعين؛ فروى عن مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) من الطبقة السابعة، وحماد بن زيد (ت١٧٩هـ) من كبار الثامنة، وابن المبارك (ت١٨١هـ) من الثامنة، كما حدَّث عن أبي معاوية وجماعة.[٦] وروى عنه أحمد بن حفص،[٧] ونصر بْن الْحُسَيْن،[٨] ويحيى بن جعفر البيكندي،[٩] والْعِرَاقِيُّونَ، وجماعة.[١٠] ومن خصال أبيه أنه كان صالحاً ورعاً حتى أنه صرح عند موته بأنه لا يعلم في جميع ماله درهماً من شبهة.[١١] وهذا يُشعر باهتمامه وجديته في اكتساب ما طاب من رزق لأهله. وكان اكتسابه ممن انتفع به البخاري في سبيل العلم، فحكى لنا ورَّاقه أنه:[١٢] "ورث من أَبِيه مَالاً جَلِيلاً".

---

[٥] انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٣٩٣، رقم١٧١.

[٦] هذه الطبقات للرواة حسب تقسيمات أحمد بن علي بن حجر العسقلاني في كتابه. انظر: **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (حلب: دار الرشيد، ط٣ ، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص٧٤-٧٥.

[٧] عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، (د.م: هجر للنشر والطباعة والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ)، ج٢، ص٢١٣.

[٨] محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، (تونس: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م)، ج٦، ص١٤٠.

[٩] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦هـ)، ج١، ص٢٧٤-٢٧٥، رقم٥١٢.

[١٠] محمد بن حبان بن أحمد البُستي، **الثقات**، (حيدر آباد دكن: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، ج٨، ص٩٨.

[١١] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٣.

[١٢] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تخريج وإشراف: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩هـ)، ج١، ص٤٧٩.

الفرع الثالث: بلدته "بخارى" وبيئتها

نشأ البخاري ﵀ وتعلم في صغره في "بخارى"، وهي إحدى مدن سمرقند الفارسية القديمة. أما اليوم فتنتسب إلى بلاد أوزبكستان الحديثة. تتمثل بخارى إحدى مدن سمرقند المهمة منذ القدم، حيث إن محل وقوعها استراتيجي في طريق الحرير التجاري –الرابطة بين الشرق والغرب– جعلها المركزَ الثقافي والاقتصادي الرئيس في آسيا الوسطى، فاحتفلت المدينة بالأعمال التجارية وتبادل الأفكار، وتثقف أهلها فجعلوا المدينة متقدمةً على غيرها.[١٣] ومن العوامل التي جعلتها إحدى المحطات البارزة في ذلك الطريق الشهير: أرضها الخصبة؛ ففيها وادٍ ونهرٌ، ولقد وصفها ياقوت الحموي بالحيوية والصلاحية والجمال:

> "هي مدينة قديمة نزهة، كثيرة البساتين، واسعة الفواكه، جيّدتها، عهدي بفواكهها تحمل إلى مرو ... وبينها وبين سمرقند سبعة أيام أو سبعة وثلاثون فرسخاً، بينهما بلاد الصغد، وقال صاحب كتاب الصّور: "وأما نزهة بلاد ما وراء النهر: فإني لم أر –ولا بلغني– في الإسلام بلداً أحسن خارجاً من بخارى؛ لأنك إذا علوت قَهَنْدَزَها [أي حصنها]، لم يقع بصرك من جميع النواحي إلّا على خضرة متصلة خضرتها بخضرة السماء، فكأنّ السماء بها مكبّة خضراء مكبوبة على بساط أخضر، تلوح القصور فيما بينها كالنّواوير [أي الأزهار] فيها، وأراضي ضياعهم منعوتة بالاستواء كالمرآة. وليس بما وراء النهر وخراسان بلدةٌ أهلُها أحسن قياماً بالعمارة على ضياعهم من أهل بخارى، ولا أكثر عدداً على قدرها في المساحة، وذلك مخصوص بهذه البلدة لأن متنزهات الدنيا صغد سمرقند ونهر الأبلّة ...".[١٤]

وأروع من ذلك كله أن المدينة خصبة منورة بالعلم، منتجة صفوة العلماء العظماء للعالم الإسلامي. ويعود تاريخ هؤلاء إلى لحظة تحول بخارى إلى مدينة إسلامية، وذلك بعد أن وقعت خراسان ومدنها –منها بخارى وغيرها– تحت ولاية قتيبة بن مسلم سنة ٨٧هـ، فأصبحت بخارى للمسلمين مركزاً علمياً ثقافياً منذ ذلك الحين.

---

[١٣] انظر: الموقع الرسمي ليونسكو، https://whc.unesco.org/en/list/603/، تاريخ الاسترجاع: ٣١ يناير ٢٠٢٣.

[١٤] ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، **معجم البلدان**، (بيروت: دار صادر، ط٢، ١٩٩٥م)، ج١، ص٣٥٣.

ورغم تباعدها عن عاصمة الحديث ومدينة المصطفى ﷺ بنحو ٥٠٠٠ كيلومترًا، انتسب إلى بخارى –وما حولها من بلد– خلقٌ كثير من أئمة المسلمين في فنون شتّى.[١٥] ولعل أشهرهم في مجال الحديث على الإطلاق البخاري ومسلم، وغيرهما –على ما رواه النووي من كلام محمد بن بشار –شيخ البخاري ومسلم–: "حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى".[١٦]

هذا كله دليل على أن أرض بخارى وما حولها احتفلت بعملية التعلم والتعليم، إضافة إلى نشاطها بالتجارة والتعمير. فتلك ملامح البيئة التي نشأ بها البخاري، وهي تثبت لنا أن تعليم الحديث وتعلمه آنذاك لم يكن منحصراً في جزيرة العرب، وإنما امتد إلى بلاد بعيدة أعجمية. وإن الآثار الإسلامية وصلتها قبل مجيء محمد بن إسماعيل البخاري بزمن، حيث إن جدَّ جدِّه المغيرة بن بردزبه، أسلم على يد يمان البخاري، وهو والي بخارى في زمنه.[١٧] ومن يتتبع تاريخ البخاري سيجد أنه نشأ في أنحاء مجتمع إسلامي، وتربى في حلقات علمية في بلدته هذه.[١٨] وبقيت "بخارى" في القرون التي تلي وفاة البخاري –وهي ما بين القرن الرابع إلى القرن الحادي عشر الهجري– إسلاميةً، حيث أصبحت من أكبر مراكز العلوم الدينية في بلاد الشرق الأدنى، وبنيت عليها أكثر من مائتي مسجد، ومئات من المدراس.[١٩]

---

[١٥] الحموي، **معجم البلدان**، ج١، ص٣٥٥.

[١٦] يحيى بن شرف النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج١، ص٦٩.

[١٧] ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج١، ص٣٥٥.

[١٨] التحق البخاري نفسه بكُتَّاب بلده كما وصفه لمحمد بن أبي حاتم الوراق بقوله "ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب". انظر: الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ)، ج٢، ص٧.

[١٩] انظر: موقع الرسمي ليونسكو، https://whc.unesco.org/en/list/602/، تاريخ الاسترجاع: ٣١ يناير ٢٠٢٣.

الفرع الرابع: العصر الذي عاش فيه البخاري ﷺ

العصر الذي عاش فيه البخاري، نقسمه على نواحٍ، منها:

أولاً: الناحية السياسية

إن العصر الذي عاش فيه البخاري كان تحت الخلافة العباسية (٧٥١-١٢٥٨م)، ولقد تناقلت السيادة -في عصر البخاري- على أيدي تسعة حكام، من خلافة **المأمون** بن هارون الرشيد (٨١٣-٨٣٣م)؛ وخلافة **المعتصم** (٨٣٣-٨٤٢م)، وخلافة **الوثيق** (٨٤٢-٨٤٧م)، وخلافة **المتوكل** (٨٤٧-٨٦١م)، وخلافة **المنتصر** (٨٦١-٨٦٢م)، وخلافة **المستعين** (٨٦٢-٨٦٦م)، وخلافة **المعتز** (٨٦٦-٨٦٩م)، وخلافة **المهتدي** (٨٦٩-٨٧٠م)، وخلافة **المعتمد** (٨٧٠-٨٩٢م).[٢٠]

ومن الملحوظ أن سرعة تحول المنصب من خليفة إلى خليفة من خلال ٦٢ سنة التي عاشها البخاري، يُشعر بعدم استقرار الحكومة، وكثرة الاضطرابات الداخلية فيها. وهذا صحيح، لما أن خلافة المأمون، وخلافة المعتصم بعده، اتسمتا بالحروب الأهلية، وكثرت بعدهما الصراعات السياسية من أجل المنصب. وفي نفس الوقت، شهدت بداية خلافة المأمون ثورة الشيعة بالكوفة والبصرة (٨١٤-٨١٥م)، ومظاهرات أو انتفاضات الخوارج بخراسان.[٢١]

وحسب مطالعة الباحثة المحدودة، أنها لم تر شيئاً من العلاقة بين الإمام البخاري وولاة أمور المسلمين، أو اشتراكه في المجال السياسي، حيث عاش بعيداً عنه، واشتغل بأمر الحديث، بل بقي مركزًا موضوعياً فيه، إلا نقطتين تمسان معاملته معهم:

أولاهما: النقطة المعروفة التي حصلت بينه وبين والي "بخارى" خَالِدٍ بنِ أَحْمَدَ الذُّهْلِيَّ الأميرِ خليفة الطاهرية؛ فكان قد أمره بتخصيص مجلس قراءة كتابي التاريخ والصحيح على أولاده، وأنكر عليه البخاري إيثارهم على غيرهم من طلبة العلم، فردَّ عليه قائلاً:[٢٢]

"أَنَا لا أُذِلُّ الْعِلْمَ، وَلا أَحْمِلُهُ إِلَى أَبْوَابِ النَّاسِ، فَإِنْ كَانَتْ لَكَ إِلَى شيء منه حاجة، فاحضر فِي مَسْجِدِي أَوْ فِي دَارِي، وَإِنْ لَمْ يُعْجِبْكَ هَذَا، فَأَنْتَ سُلْطَانٌ، فَامْنَعْنِي مِنَ الجلوس لِيَكُونَ لِي عُذْرٌ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لأَنِّي لا أَكْتُمُ الْعِلْمَ لِقَوْلِ

[20] See: Karen Armstrong, *Islam: A Short History*, (London: Orion Publishing Co, 2001), xvi-xvii.
[21] See: Ibid, 53.

[٢٢] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٣٢.

النَّبِيّ ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ بِلِجَامٍ مِن نَّارٍ»[٢٣]". وهذا سبب هجرته عن بلده، إلى أن مات في قرية تسمى خَرْتَنْك.

ومن أجل ذلك بقي مطروداً عن بلده، فسكن قرية صغيرة تسمى خرتنك -وبدون رجوعه عن الرأي- إلى أن توفي.[٢٤]

ثانيتهما: ما حكى لنا ورَّاقه أنه: [٢٥]

"ورث من أَبِيه مَالاً جَلِيلاً، وَكَانَ يُعْطِيهِ مُضَارَبَةً، فَقطع لَهُ غَرِيمٌ خَمْسَة وَعشْرين ألفاً، فَقيل لَهُ: "اسْتَعِنْ بِكِتَاب الْوَالِي". فَقَالَ: "إِن أخذت مِنْهُم كتاباً، طمعوا، وَلنْ أبيع ديني بدنياي". ثمَّ صَالح غَرِيمه على أَن يُعْطِيهُ كل شهر عشرَة دَرَاهِم، وَذهب ذَلِك المَال كُله".

فكلتا النقطتين تكشفان لنا جانب شخصيته وهو استقلاليته بالرأي، وتجنبه السلطة والأمراء والمنصب، وعدم اشتراكه في المجال السياسي في أية طبقة كانت، كما أنهما تحققان لنا تركيزه الوحيد في الحياة على العلم والتعليم. وفعله ذلك -مع أنه قد نال مكانة علمية عالية فريدة بحقٍّ- قد لفت أنظار الأمراء إليه، وكان باستطاعته أن يستغلَّ نفوذه لاكتساب مصالح دنيوية، ولكنه لم يفعل ذلك، فعُدَّ -بتوفيق الله- من العدول الورعين، وليس هناك أحد يستطيع أن يطعن فيه أو يتهمه في أمانته وشخصيته.

---

[٢٣] أخرجه محمد بن عيسى بن سورة الضحاك الترمذي في **الجامع الكبير**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، ج٥، ص٢٩، رقم٢٦٤٩. وقال: "حسن".

[٢٤] انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٦٤.

[٢٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٧٩.

ثانياً: الناحية العقدية أو الاعتقادية[٢٦]

اتسم عصر الإمام البخاري بكثرة الاختلافات والفرق في مسائل العقيدة والكلام،[٢٧] فافترقت الأمة الناشئة منذ أن وقعت الفتنة إلى عصر البخاري إلى فرق كثيرة، فثمة من الفئات –على سبيل الاختصار–:[٢٨] المعتزلة، والخوارج،[٢٩] والشيعة –المتفرقة إلى الزيدية، والإمامية، والرافضة–،[٣٠] والقدرية،[٣١] والمرجئة، والجهمية،[٣٢] وغيرهم. ولقد شاع بالكوفة التَّشَيُّعُ وَالْإِرْجَاءُ، وبالبصرة بدع الاعتزال والنُّسَّاك، وبالشام النَّصْبُ.[٣٣] وبخصوص خراسان، نجد عالمه محمد بن يحيى الذهلي مبين ما فيها:[٣٤] "لَا تسألوه [البخاري] عَن شَيْء من الْكَلَام، فَإِنَّهُ إِن أجَاب بِخِلَاف مَا نَحن عَلَيْهِ: وَقع بَيْننَا وَبَينه، وشمت بِنَا كل ناصبي، ورافضي، وجهمي، ومرجيء بخراسان".

ومما جعل الأمر أكثر تعقيداً أن الرؤساء طالبوا شرعيتهم بمساعدة أهل البدع. فمن أبرز ملامحه في عصر الإمام البخاري انحناء الخليفتين المأمون (٨١٤–٨١٥م) والمعتصم وتأييدهما لأهل الكلام من المعتزلة. فكان التنازع بين أهل الكلام وأهل الحديث ذلك الحين قد وصل إلى نقطة الغليان. فتم اعتقال الإمام أحمد بن حنبل في السجن على يد المعتصم، وضُرِب أسواطاً، وذلك لثبوته وصموده في قضية خلق القرآن.[٣٥]

---

[26] See regarding *Miḥnah Khalq Al-Qur'ān*: Brown, Jonathan A C., "The Controversy over the Created Wording of the Qur'an," in *The Canonization of Al-Bukhārī and Muslim: The Formation and Function of the Sunnī ḥadīth Canon* (Leiden: Brill, 2011), 74-81.

[٢٧] انظر: محمد أكرم الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، (عمان: دار عمار، ط١، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م)، ص٦٨–٦٩.

[٢٨] انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ج١٣، ص٣٥–٣٦.

[٢٩] وقد كفّروا عثمانَ وعليًّا ومَن تولَّاهما. انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٥.

[٣٠] وقد لعنو أبا بكر، وعمرَ، وعثمانَ، ومَن تولَّاهما. انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٥.

[٣١] هي فرقة أنكرت القدر، وظهرت في آخر عصر الصحابة. انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٣، ص٣٥.

[٣٢] حدثوا في أواخر عصر التابعين، ظهروا بخرسان في خلافة هشام بن عبد المالك، وهم ينكرون اتخاذ الله إبراهيم خليلاً وتكليمه موسى تكليماً. انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٢٠، ص٣٠٢.

[٣٣] انظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٢٠، ص٣٠٢.

[٣٤] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٩٠.

[٣٥] انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج٦، ص٢٢٦–٢٢٧.

أما آراء البخاري العقدية فتمثل مذهب أئمة أهل السنة والجماعة من حيث التمسك بما ذهب إليه السلف من الصحابة والتابعين، بل كان بريئًا من البدع والمحدثات.[٣٦] ولم يكن يتأثر بالفروع العقدية والكلامية الموجودة آنذاك إلى الانحياز، بل لم تخرجه تلك المسائل عن مبدأ العدالة، والتزام الموضوعية أثناء تعامله مع الرواة، لذا يُشتهر بالإنصاف من بين علماء الجرح والتعديل، فكان دائماً يصف الرواة بإنصاف، والأهم من ذلك أنه يحقق اتهام الرواة ببدعة ما، حيث إن كثيرًا منهم لم يصح عنهم ما رموا به.[٣٧] ولا يخفى على أحد كونه يروي عن أهل البدع -بشروط معينة- ما لم يمس الحديث بدعتهم، وله منهج كامل في المسألة، وعند الشيخ أبي بكر كافي حفظه الله تلخيصٌ مفيد لها، حيث يقول:

"إن الإمام البخاري ﷺ لا يرى البدعة غير المكفرة جرحاً في الراوي، لذلك روى لكثير من المبتدعة في المتابعات وأحياناً في الأصول، والعبرة عنده صدق اللهجة، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد بشيء ليس عنده غيره".[٣٨]

أما إن وُصف أحد ببدعة مؤكدة عليه في المسائل العقدية المتعلقة بالأصول، فثبت تجنب البخاري ﷺ عن الأخذ. ومن تلك الفرق ما أشار إليه البخاري ﷺ بقوله:

"كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ نَفَرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَمَّنْ قَالَ: "الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ"، وَلَمْ أَكْتُبْ عَمَّنْ قَالَ: "الْإِيمَانُ قَوْلٌ".[٣٩] فتبرئة البخاري عن هؤلاء وأمثالهم كانت من أجل أن قضية الإيمان قول وعمل من أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ.[٤٠]

ويُتلخص مما قدمناه شيوع البدع في زمنه، وعدم تأثره به، بل إثباته عقيدة أهل السنة والجماعة من خلال الصحيح.

---

[٣٦] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ج٦٨-٦٩.

[٣٧] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص١٠٥.

[٣٨] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٣٦٤.

[٣٩] هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، (الرياض: دار طيبة، ط٨، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ج٥، ص٩٥٩.

[٤٠] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٣، ص١٥١.

ثالثاً: ناحية البيئة الاجتماعية

المجتمع الإسلامي آنذاك كان تحت سيادة الخلافة العباسية، وهو كغيره من المجتمعات، منقسم إلى مجموعات؛ فثمة الخلفاء، والسلاطين، والأمراء، والولاة على طبقة، والأغنياء، والأعلام في طبقة، والتجار والعاملون والمحاربون، والموالي، والعوام من الناس من المزارعين والطلاب ضمن طبقة أخرى،[٤١] والفقراء والمساكين أدناهم طبقة. وثمة دائرة علمية فيها القضاة والعلماء والشعراء والأطباء والفلاسفة وغيرهم على تفاوت في طبقاتهم العلمية.

ومن ملامح المجتمع الإسلامي في ذلك الحين فيما يتعلق بالحديث خصوصاً، أن عامتهم كانوا يهتمون بحديث النبي ﷺ ليُهتدى بهم في حياتهم، حيث يُستقبل علماء الحديث مثل الإمام البخاري في بلدة قدمها بحفاوة وترحاب،[٤٢] وعقدوا مجالس التلقي من أجل سماع الحديث وكتابته. كما أن صناعة وانتشار الأحاديث الموضوعة أيضاً دليل على تأثر المجتمع بحديثه ﷺ والرغبة في نسبة الأقوال إليه ﷺ للكسب الدنيوي. فالدافع الديني دافع قوي، ومع ذلك، لم يخل المجتمع عن النزاعات والصراعات الفكرية والعقدية، فكثرت الشبهات والفرق في صفوف المسلمين. فمجيء البخاري في هذه الحقبة من الزمان مجيء مثالي، تغير به المشهد العالمي، والخريطة الاجتماعية (the social landscape) في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا.

رابعاً: الناحية العلمية

إن العصر الذي عاش فيه البخاري كان عصرًا ذهبيًّا للعلوم، وكانت بدايته مع إقامة المنصور عاصمة الخلافة العباسية الجديدة ببغداد سنة ٧٦٢م. ثم أقيمت بوسط بغداد مدينةٌ على شكل دائري، داخلها حديقة واسعة، مع القصر والمسجد في وسطها، حولها بوابة عظيمة للطرق المؤدية إلى زوايا الإمبراطورية الأربع؛ خراسان، والبصرة، والكوفة، والشام. فبغداد يومئذ موضع الاندماج والتلاقح بين الثقافات المختلفة، وسرعان ما –بعد إنشائها– نالت شهرة كإحدى

---

[٤١] كان اسم جد أجداد البخاري "برذزبه"، يعني الزراع بالفارسية. انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد وذيوله**، ج٢، ص١١.

[٤٢] ومن الدليل على ذلك ما نقله النووي: "كان أهل البصرة يَعْدُون خلف البخاري في طلب الحديث –وهو شاب– حتى يغلبوه على نفسه، ويجلسوه في الطريق، ويجتمع عليه ألوف –أكثرهم ممن يكتب عنه–، وكان البخاري إذ ذاك شابًا لم يخرج وجهه". النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ص٧٠.

المدن الصاخبة العظيمة الشأن؛ سكنها نحوٌ من مليون نسمة، وارتحل إليها ألوفٌ لتنتفع وتكتسب من فضلها -علماً كان أم وظيفةً-.[٤٣]

وهكذا أصبحت مدينة بغداد في ذروة علمية متميزة خصوصاً في عصر هارون الرشيد (٧٨٦-٨٠٩م) والمأمون (٨١٣-٨٣٣م) الذي لحقه، حيث أنشئ بيت الحكمة ببغداد على عهد هارون، وتولاها المأمون فيما بعد بمشروعات علمية ضخمة، منها عملية ترجمة العلوم؛ حيث أتتها المخطوطات العتيقة والقديمة من الإغريق وبلاد فارس، والهند وغيرها، لتُترجم إلى العربية. وكثرة المخطوطات الآتية من جميع أنحاء العالم جعلت عملية الترجمة عندئذ وظيفة مطلوبة، بل كثر فيها المترجمون الأعاجم من أهل الذمة.[٤٤]

زد على ذلك إتيان الخزانة العلمية من خارج بغداد، فتضاعفت النشاطات العلمية فيها بتعريف الأوراق من الصين، والتي كان توقيتها الوقت نفسه الذي أنشئت فيه الخلافة العباسية بها. فسرعان ما توسعت صناعة الأوراق والكتب، وأقيمت متاجر الكتب والمكتبات العامة في بغداد وخارجها، بل أسست مكتبة عامة بمدينة بخارى، والتي أتاحت الأوراق مجاناً ليستفيد منها العلماء الزائرون.

وفي الوقت نفسه من عصر النهضة ببغداد، تقدمت المدن الإسلامية غيرها أيضاً، ففي قرطبة أمثال إشبيلية (Seville)، طليطلة (Toledo)، غرناطة (Granada)، وفي المغرب فاز (Fez)، وفي آسيا الوسطى طاشقند (Tashkent)، وسمرقند، وبخارى، كلها توابع بغداد في ثقافة التعليم وفنون الأبنية[٤٥]. فاحتفل العالم الإسلامي جميعه بنبوغ العلماء في شتى المجالات، فمن أشهر من عاصروا الإمام البخاري رحمه الله:

١. مجال الحساب: محمد بن موسى الخوارزمي (ت٨٥٠م)، عالم الحساب والجبر، عمل تحت رئاسة المأمون ببيت الحكمة.[٤٦]

٢. مجال الكلام: يعقوب بن إسحاق الكندي (ت٢٥٦هـ)؛ كان يلقب بفيلسوف العرب لرأيه الفلسفي ولقوة المنطق،[٤٧] كما أنه معروف بالتأثر بالأفكار اليونانية

[43] See: Ehsan Masood, *Science & Islam: A History*, (London: Icon Books Ltd, 2017), 39-40.
[44] See: Ibid, 44.
[45] See: Masood, *Science & Islam*, 85.
[46] See: Ibid, 219.
[47] See: Masood, *Science & Islam*, 49-50.

وأرسطو.[٤٨] وهو الذي عرَّفنا بالأرقام الهندية، وطور مجال التشفير (Cryptography).[٤٩]

٣. مجال البناء والهندسة: عباس بن فرناس الأندلسي (٨١٠م)، كان من المخترعين المبدعين. يقال بأنه أول مؤسس للطيران.[٥٠]

٤. مجال اللغة: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ/ ٨٦٨م)، كان من كبار الأدباء بالبصرة، ومصنف حوالي ٣٦٠ كتاباً في موضوعات متنوعة، منها كتاب الحيوان.[٥١]

٥. مجال السير والمغازي: ابن سعد (ت٢٣٠هـ)، وابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، وخليفة بن خياط العصفري (ت٢٤٠هـ).[٥٢]

٦. مجال الفقه: صاحب المذهب أحمد بن حنبل؛ ومن الحنفية أبو حفص أحمد بن حفص، الآخذ عن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة؛ ومن المالكية عبد الله بن يوسف التنيسي ومطرف بن عبد الله،[٥٣] وأبو بكر الحميدي –وهو من أكابر تلاميذ الشافعي– فتفقه البخاري عليه عن الشافعي؛[٥٤] وكل هؤلاء من شيوخ البخاري.

فلا شك أن الحركة العلمية النشيطة في ذلك الزمان –المتصف بإنتاج الكتابة، وصناعة التدوين الواسعة، وإتاحة مواد الكتابة، وسرعة الترجمة، وسرعة تناقل العلم بسبب إجادة الطرق الموصلة إلى سائر البلدان الإسلامية، وكثرة الرحلة فيما بينها، وغيرها– مما كوَّن الأمم المثقفة؛ فتولد عنها المجتمع الناضج عقلاً، والمنتجون والمخترعون، وتُرى آثارها على شخصية مثل الإمام البخاري.

---

48 See: Armstrong, *Islam*, 61.
49 See: Masood, *Science & Islam*, 219.
50 See: Ibid, 71-72.
51 See: Ibid, 219.

٥٢ انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٣٠–٣١.

٥٣ انظر: معاذ سعيد حوى، **المنهج الاجتهادي**، ص٢٤–٢٥.

٥٤ انظر: السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٣.

خامساً: الناحية اللغوية

اللغة العربية كانت لغة السيادة في العالم الإسلامي في زمن الإمام البخاري ﵀، وكانت بداية نقطة التحول المؤدية إليها هي القرار الصادر عام ٦٩٠م من قبل الخليفة عبد الملك، حيث جعلها اللغة الرسمية للحكومة. فمن أجل ذلك، كتبت جميع الوثائق الحكومية بالعربية، وأوجبت الحكومة على جميع المنتسبين إليها –سواء أكانوا من الموظفين الإداريين، أو ممن أرادوا التعامل معها أو إنشاء العلاقة التعاونية أو التجارية معها– أن يجيدوا الكتابة باللغة العربية. وكانت العلاقة بينها وبين المناطق الخارجية –قبل القرار– تتم بتبادل الوثائق باللغة العربية المترجمة إلى لغات تلك المناطق. فلأهمية العربية المثبتة من قبل الحكومة، بدأ المجتمع يركز على إجادتها، وامتد الأثر خارج البلاد، وإلى حد أن يستطيع الأعاجم من الأندلس إلى أفغانستان أن يتحدثوا – على الأقل– بشيء من العربية. فأصبحت العربية –تدريجياً– لغة عالمية، كما أنها لغة العلم خصوصاً في العصر العباسي.[٥٥] ويمكننا القول بأن الإمام البخاري؛ وإن نشأ في بلدة كانت لغة التخاطب في بيوتها وشوارعها هي الفارسية، ولكن لغة العلم والثقافة آنذاك كانت عربية.[٥٦] زد على ذلك طول مدة غوصه في المجال العلمي، وكونه أفنى حياته في ملازمة الدائرة العلمية حوله، وتلقّى من أئمة الحديث في عصره. وكما أن أهل اللغة أمثال أبي عبيدة، والنضر بن شميل، والفراء، وغيرهم ساعدوه في فهم غريب ألفاظ الحديث.[٥٧] كل هذا يثبت تمكنه في اللغة العربية وإتقانه إياها.

---

[55] See: Masood, *Science & Islam*, 35.

[٥٦] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص٤٩.

[٥٧] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٣.

المطلب الثالث: حياة البخاري ﵀ العلمية وعنايته بالرواية

يُعْنَى هذا المطلب بالكلام عن حياة الإمام البخاري العلمية في رحاب التاريخ بشكل مختصر مفيد.

الفرع الأول: لمحة عن مراحله التعليمية

إن المهارة تكتسب بطول ملازمة الأجلاء في الفن، فحياة البخاري ﵀ ترجمة عن اكتسابه وتمكنه، وتجاربه، وإفناء العمر في طلب الحديث، والمساهمة في هذا المجال. ومن الدوافع الطبيعية التي ساعدت سيد المحدثين البخاري أن البارئ تعالى منحه قوة الذاكرة، فكان موهوباً متميزاً بعبقريته وضبطه، وكأنه صُنع من أجل الحديث. وليس قصدنا في هذا الصدد إلا لعرض مراحله التعليمية بخصوص علم الرواية، ليُستفاد منه تدرجه في طلب العلم، وقوة عزمه، واستقامته في الدرب إلى أن نال ما ابتغاه.

لقد عاش البخاري ﵀ حياة علمية منذ الصغر،[٥٨] حيث حرص على حضور مجالس العلم، وحفظ الحديث وعمره عشر سنوات أو أقل.[٥٩] ثم بدأ يسمع الحديث من مشايخ البلد عندما كان في الحادي عشر من العمر، وتفوق على أقرانه في إدراك الراوي والمروي، بل اختلف على الداخلي وصحح خطأه.[٦٠]

ثم حفظ البخاري ﵀ تصانيف ابن المبارك ووكيع وهو ابن ستة عشر سنة، كما أنه أدرك الحج وسكن مكة في السنة نفسها، وذلك راغباً في طلب الحديث.[٦١] ولم يكتف البخاري ﵀ بسماع وحفظ الحديث فحسب، وإنما أخذ يركز على قضية تعيين الرواة ومعرفة ناقلي

---

[٥٨] انظر: عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، (ليدز: الجديع للبحوث والاستشارات، ط٥، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م)، ج١، ص٦٦-٦٧.

[٥٩] انظر: السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٦.

[٦٠] انظر: السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٦. وقصة الداخلي هذه ذكرها كل من: الخطيب في **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٦؛ وابن عساكر في **تاريخ دمشق**، ج٥٢، ص٥٧؛ ويوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي في **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ج٢٤، ص٤٣٩؛ والذهبي في **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٣٩٣؛ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، (عمان: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ)، ج٥، ص٣٨٦؛ **مقدمة فتح الباري**، ص٤٧٨. والداخلي هذا لم أعرف اسمه، ولا ترجمته.

[٦١] المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٤، ص٤٣٩-٤٤٠.

الأخبار بشكل أدق، حيث صنف كتاباً في قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، كما صنف كتاب التاريخ وعمره ثماني عشرة.[٦٢] فالتصنيف بدأه في سن مبكر، وكما أنه في الوقت نفسه تتلمذ على أيدي مشايخ مكة، منهم الحميدي.[٦٣]

ثم ارتحل إلى محدثي الأمصار سماعاً وجمعاً للحديث، فلقي أكثر من ألف رجل من أهل الْحجاز والعراق والشَّام ومصر وخراسان، إلى أن فنيت أمواله في سبيل السفر، واضطر إلى الغياب عن مجالس كتابة الحديث بالبصرة أياماً بسبب عدم وجود اللباس عنده. واستمر في سبيل الرحلة طيلة حياته، حيث دخل بغداد ثماني مرات ليجالس أحمد بن حنبل،[٦٤] ولا يزال يطوف سائر البلدان الإسلامية جمعاً للحديث، يقول:

> "أقمت بالمدينة بعد أن حججت سنة جرداء أكتب الحَدِيث ... وأقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنف وأحج، وأرجع من مكة إلى البصرة ... وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنفات".[٦٥]

ثم استقر رحمه الله بخراسان بعد أن جمع الصحيح،[٦٦] وأتم تأليفه قبل سنة ٢٤٨هـ ولم يزل يصلحه ويهذِّبه حتى توفي.[٦٧] وفي أثناء ذلك، ورد نيسابور وأقام بها خمس سنين على كبر سنه، وذلك إلى أن وقعت الفتنة بينه وبين شيخ عصره، محمد بن يحيى الذهلي، فاضطر إلى مفارقته.[٦٨] ثم توفي رحمه الله لَيْلَةَ عيدِ الفِطرِ، سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ، وَقَدْ بَلَغَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّيْنَ سَنَةً[٦٩] في قرية خرتنك بسمرقند ودفن بها.[٧٠]

---

[٦٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٠٠؛ السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٦.

[٦٣] انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٠١.

[٦٤] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٧. وانظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج١، ص٣٥٥.

[٦٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٨؛ **تغليق التعليق**، ج٥، ص٤١٨.

[٦٦] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٧. وانظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج١، ص٣٥٥.

[٦٧] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص١٠٠.

[٦٨] انظر: محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، **تلخيص تاريخ نيسابور**، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن الخليفة النيسابوري، تعريب من الفرنسية: بهمن كريمي، (طهران: كتاب خانة ابن سينا، د.ط، د.ت)، ص٢٩.

[٦٩] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٦٨.

[٧٠] المرجع نفسه، ج١٢، ص٤٦٩.

فعلى قدر ما قدمناه من ملامح جهوده المستقيمة والمستمرة على درب الحديث – والذي يخفى علينا كثيراً–، فلا عجب أنه نال من الحفظ والضبط والتمكن في الحديث في حداثة سنه –بتلك الجهود وبما وهبه الله من ذكاء مفرط–. يقول عنه أبو بكر الأعين: "كتبنَا عَن البخاري على بَاب مُحَمَّد بن يُوسُف الفريابي **وَمَا فِي وَجهه شَعْرَة**". وَقَالَ مُحَمَّد بن أَبِي حَاتِم ورَّاق البخاري:

> "سَمِعت حاشد بن إِسْمَاعِيل وَآخر يَقُولَانِ: "**كَانَ البخاري يخْتَلف مَعنا إِلَى السماع وَهُوَ غُلَام**، فَلَا يكْتب حَتَّى أَتَى على ذَلِك أَيَّامًا، فَكُنَّا نقُول لَهُ، فَقَالَ: "إِنَّكُمَا قد أكثرتما علي"، فاعرضا علي مَا كتبتما. فأخرجنا إِلَيْهِ مَا كَانَ عندنَا، فَزَاد على خَمْسَة عشر ألف حَدِيث، فقرأها كلهَا على ظهر قلب حَتَّى جعلنَا نحكم كتبنَا من حفظه. ثمَّ قَالَ: "أَتَرَوْنَ أَنِي أختلف هدرًا وأضيع أيامي؟". فَعرفنَا أَنه لَا يتقدمه أحد. قَالَا: "فَكَانَ أهل الْمعرفَة يعدون خَلفه فِي طلب الحَدِيث **وَهُوَ شَاب** حَتَّى يغلبوه على نَفسه، ويجلسوه فِي بعض الطَّرِيق، فيجتمع عَلَيْهِ أُلُوف، أَكْثَرهم مِمَّن يكْتب عَنهُ وَكَانَ شَابًّا لم يخرج وَجهه".[٧١]

وعلى المنوال نفسه، يقول الشَّيْخ شمس الدّين ﵀: "وحدث بالحجاز وَالْعراق وخراسان وَما وَرَاء النَّهر، وَكَتَبُوا عَنهُ **وَمَا فِي وَجهه شَعْرَة**".[٧٢] وهكذا ما حصل في حقه، وثمة روايات كثيرة تقول بأن أهل العلم في البلدان –والبصرة منها– يَعْدُون خلفه وهو في شبابه –لم يخرج شعرة–، كما جلس للإملاء عنه جم غفير.[٧٣] فهذه الروايات تكفي لإثبات شهادة الأمة له في عصره.

---

[٧١] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٧.

[٧٢] الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج٢، ص١٤٩. وانظر: السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٥.

[٧٣] انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٣٢٢. وابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٥٢، ص٦٧.

الفرع الثاني: شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه

ذكرنا أن البخاري ﷺ كثير الشيوخ، فسمع من ألف نفسٍ، صرَّح ذلك بقوله: "كتبت عن ألف شيخ وأكثر، ما عندي حديث لا أذكر إسناده".[٧٤] فمن شيوخه الأعلام الذين أخذ عنهم: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.[٧٥] فملازمته هؤلاء واستفادته منهم مما جعله قادراً على أن يسلك مسلكاً جديدًا في علم الرواية، وأسلوباً مبتكراً، ومنهجاً علمياً فريداً فيه. وللمزي قائمة شيوخه مرتبة على حروف المعجم،[٧٦] وللصفدي،[٧٧] وابن عساكر[٧٨] أسماء أجلاء شيوخه في كل بلد، وليس هنا مكان البسط.

زد على تتلمذ البخاري على أقدم أجلاء الفن، لقد عمل البخاري بمذهب وكيع،[٧٩] فأخذ عمن هو فوقه، ومن هو مثله، ومن هو دونه. فمن الأقران الذين انتفع بهم البخاري أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وموسى بن هارون الجمال، ومحمد بن عبد الله بن مُطَيَّن، وإسحاق بن أحمد بن زِيْرَك الفارسي، ومحمد بن قتيبة البخاري، وأبو بكر الأعين،[٨٠] وابن أبي حاتم الرازي،[٨١] والحسين بن محمد السمرقندي، وعمر بن حفص الأشقر، وعبد الرحمن بن محمد البخاري، ومحمد بن أبي حاتم ﷺ.[٨٢] فكانوا رفقاءه في الطلب والمذاكرة، وتعامله معهم أفاده في تبادل الأفكار والنكت والفوائد، كما أنه جعله أكثر تواضعاً وثقافةً.

---

[٧٤] الخطيب، **تاريخ بغداد وذيوله**، ج٢، ص١١.

[٧٥] انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ص٤٣١-٤٣٤.

[٧٦] انظر: المرجع نفسه.

[٧٧] الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج٢، ص١٤٨-١٤٩.

[٧٨] ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٥٢، ص٥٨.

[٧٩] يقول وكيعٌ ما نصه: "لاَ يَكْمُلُ الرَّجُلُ حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُوْنَهُ". المزي، **تهذيب الكمال**، ج١، ص١٦٦؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٩، ص١٥٩.

[٨٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٩٢.

[٨١] انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص١٤.

[٨٢] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٧.

أما تلاميذه فكثيرون لا يُحصون عدداً، بل وصفه أبو علي صالح بن محمد البغدادي ﷺ بقوله:[٨٣] "كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنتُ أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا". وأكده الحافظ صالح بن محمد جزرة.[٨٤] ولمحمد بن يوسف بن عاصم نفس المقال:[٨٥] "كان للبخاري ﷺ ثلاثة مستملين، واجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا". أضف إلى ذلك أنه بلغ عدد من سمع منه الصحيح تسعون ألفاً.[٨٦]

تلك من عامة الناس، ومن الأعلام أشباه: البغوي،[٨٧] وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، ومسلم –خارج الصحيح–، ومحمد بن نصر المروزي، وصالح بن محمد جزرة، وابن خزيمة، وأبو العباس السراج، وأبو قريش محمد بن جمعة، ويحي بن محمد بن صاعد، وأبو حامد بن الشرقي وخلقٌ.[٨٨] ولتراجع قائمة أسماء تلاميذه التي رتبها ابن حجر،[٨٩] وإلى بقية كتب التراجم لمزيد من المعلومات.

الفرع الثالث: العوامل المؤدية إلى تكوين شخصية البخاري في علم الرواية

لقد كثر من ادعى ملكته الحديثية العجيبة، وقل إفراد ما جرى وراءه من العمليات الطويلة. ففي هذا الفرع عدة ملامح لنشاط البخاري العلمي، والعوامل المساعدة لتمكنه في المجال.

الغصن الأول: معرفة الرواة

يأتي البخاري في زمن تلقي الرواية بالمشافهة، المتسم بشهرة أعلام الحديث، واللقاء والأخذ المباشر عن الرواة، والنقد الحديثي آنذاك عملية حيوية مطبقة، فأدرك البخاري منازل الناس،

---

[٨٣] عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعيد السمعاني، **أدب الإملاء والاستملاء**، تحقيق: ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص١٧.

[٨٤] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ص٧٠.

[٨٥] المرجع نفسه، ج١، ص٧٠.

[٨٦] الخطيب، **تاريخ بغداد وذيوله**، ج٢، ص١٠؛ وابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٩١.

[٨٧] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٩٢.

[٨٨] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٥.

[٨٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٩٢.

واطلع على أحوالهم. فتلك ساعدته في تعيين الرواة وتقييمهم. زد على ذلك كله أن اهتمام البخاري وتركيزه على قضية الرواة معلومٌ منذ صغره؛ حيث كان من أول بذور انتباهه ودقة معرفته الرواة الملحوظة أنه صحح شيخه الداخلي في ذكر سندٍ، فقد ذكر فيه "سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم"، فنبّهه البخاري بأن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، وإنما الأصل هو الزبير بن عدي عن إبراهيم".[٩٠]

ثم أن ملامح معرفته الرواةَ تتجلي في تصنيفه "التاريخ الكبير"، وهذا جعله من أوائل من ألف في الرجال؛ فالكتاب من أقدم كتب المتقدمين المختص بإفراد أسماء الرواة، استوعب فيه ١٣٧٨٢ ترجمة، وكان يحتوي على أسماء من نُقل عنه شيء من الخبر من غير اقتصار على رواة كتاب معين أو بلد معين، إلى زمنه، فشمل واستوعب استيعاباً فاق غيره.[٩١]

يقول البخاري ﵀ مشيراً إلى مدى تعارفه وتعامله مع الرواة المذكورين في الكتاب: "وقَلَّ اسْمٌ في التاريخ إلا وله قصة، إلا أني كرهتُ تطويلَ الكتاب".[٩٢] والجدير بالذكر أنه استخلص منه جزءًا مستقلاً باسم "الكنى" وهو مطبوع بحيدر آباد دكن في الهند سنة ١٣٦٠هـ.[٩٣] ثم يأتي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) فيقترنه بتأليف كتاب "الجرح والتعديل"، وابن حبان (ت٣٥٤هـ) بتأليف "الثقات"، و"المجروحين"، فاستفادا منه.

واهتمام البخاري ﵀ بالرواة إنما يرجع إلى اهتمامه بمصدر الحديث، فكان لا يراعي فقط خلفية الرواة، بل يعتني بجانب شخصيتهم كمدى صدقهم وضبطهم واستقامتهم أيضاً. يقول:

> "لَمْ تكن كِتَابتِي لِلْحَدِيْثِ كَمَا كَتَبَ هَؤُلاَءِ. كُنْتُ إِذَا كَتَبْتُ عَنْ رجلٍ سَأَلْتُهُ عَنِ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ وَنِسْبَتِهِ وَحَمْلِهِ الحَدِيْثَ، إِنْ كَانَ الرَّجُلُ فَهماً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَأَلْتُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَيَّ أَصْلَهُ وَنُسخَتَهُ. فَأَمَّا الآخرُونَ فلاَ يُبالُونَ مَا يَكْتُبُونَ، وَكَيْفَ يَكْتُبُونَ".[٩٤]

---

[٩٠] المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٤، ص٤٣٩-٤٤٠.

[٩١] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٦٦-٦٧.

[٩٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٠٠.

[٩٣] انظر: محمد أبو الليث الخيرآبادي، **تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته**، (كوالا لمفور: مكتبة قرطبة، ط٥، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م)، ص٢٤٨.

[٩٤] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٠٦.

ومما ساعد البخاري ﵀ على استيعابه العجيب حالة الرواة وخلفيتهم كونُه بصيراً بالتاريخ، وبالبلدان الإسلامية، وبمنبع الحديث؛ فمن أمثلة ذلك قصةٌ نقلها أبو بكر المديني:[٩٥]

"كنا يوماً بنيسابور عند إسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل حاضر في المجلس، فمر إسحاق بحديث من أحاديث النبي ﷺ، وكان دون صاحب النبي ﷺ عطاء الكيخاراني، فَقَالَ له إسحاق: "يا أبا عَبْد اللَّهِ! أيش كيخاران؟". قَالَ: "قرية باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى اليمن، فسمع منه عطاء حديثين". فَقَالَ له إسحاق: "يا أبا عَبْد اللَّهِ! كأنك قد شهدت القوم".

وهذه كلها ساعدت البخاري في تأليف الجامع الصحيح بإتقان، حيث نجد من عادته أن يذكر نسب ووطن الراوي إذا أبهمه الراوي،[٩٦] فتبين من صنيعه وسلوكياته كلها أنه كان يدرك الرواة اسماً وخلفيةً وحالةً، كما أن الأمر ساعده في انتقائه شيوخ الصحيح انتقاءً ذا جودة عالية.

الغصن الثاني: معرفة العلل[٩٧]

إن المتمعن والمدقق في الصحيح يجد أنه يتضمن قواعد العلل، حيث إن البخاري يتخلى عن المعلل وينتقي ما يطابق شروطه الحازمة وضوابطه الشديدة في المرويات. والأمر نال اعترافاً عن خبراء المجال. فحكى لنا الخطيب قصة لقاء عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع بالبخاري في مجلسه -وهما يسألانه عن علل الحديث-، فلما قاما قالا للحاضرين: "لا تخدعوا عن أبي عبد الله، فإنه أفقه منا وأعلم وأبصر".[٩٨] ومن المشهور قصة قول الإمام مسلم له: "دعني أقبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، ويا طبيب المحدثين في علله".[٩٩] ولعل أقل شهرة من ذلك

---

[٩٥] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٨.

[٩٦] انظر: الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٢٨.

[٩٧] العلل هي أسباب خفية تقدح وتخلُّ بثبوت الحديث. انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٢١٧.

[٩٨] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٢٧.

[٩٩] المرجع نفسه، ج٢٠، ص١٦٧.

قول إِبْرَاهِيْمَ الخَوَّاصِ، مُستملِي صَدَقَةَ: "رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ كَالصَّبِيّ جَالِساً بَيْنَ يَدِي مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ، يَسْأَلُهُ عَنْ عِلَلِ الحَدِيْثِ".[١٠٠]

أضف إلى ذلك كله كون العلل الكبير للترمذي ملآن بسؤالات الترمذي لشيخه البخاري فيما يتعلق بحال الرواة وعلل المرويات، فمنها تتبين معرفته الواسعة واطلاعه على الرجال، وإحكام نقده ودقته. يقول الترمذي مرةً: "لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل".[١٠١] ومما يؤكد هذا الأمر أيضاً ما نقله وراقه قال: قال البخاري ﵀: "مَا جَلَست للتحديث حَتَّى عرفت الصَّحِيح من السقيم، وَحَتَّى نظرت فِي كتب أهل الرَّأْي، وَمَا تركت بِالْبَصْرَةِ حَدِيثاً إلا كتبته".[١٠٢] وننصح لمن أراد المزيد بأن يطلع على ما خصه ابن حجر من باب "ذكر جمل من الْأَخْبَار الشاهدة لسعة حفظه، وسيلان ذهنه، واطلاعه على الْعِلَل".[١٠٣]

ولنختتم بأمثلة تلخص القضية، من ذلك ما أخرجه البخاري من حديث سبب نزول ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الآية، وهو قول نفر من اليهود بعضهم لبعض: "سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ". فالحديث أخرجه عن قَيْسِ بْنِ حَفْصٍ، عن عَبْدِ الوَاحِدِ، عن الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود ﵁.[١٠٤] وأخرج مسلم الحديث نفسه عن أبي سعيد الأشج، عن عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عن ابن عباس ﵄.[١٠٥]

---

[١٠٠] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٠٧.

[١٠١] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ص٧٠.

[١٠٢] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٨.

[١٠٣] المرجع نفسه، ج١، ص٤٨٦.

[١٠٤] أخرجه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي في **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١ ، ١٤٢٢هـ)، كتاب العلم، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، ج١، ص٣٧، رقم١٢٥.

[١٠٥] أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري في **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، كتاب صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَابُ سُؤَالِ الْيَهُودِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الرُّوحِ وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء:٨٥] الْآيَةَ، ج٤، ص٢١٥٣، رقم٢٧٩٤.

وهذا الوجه اجتنب عنه البخاري ولم يروه؛ لأن طريق عبد الله بن إدريس معلول.[١٠٦] يقول فيه الدارقطني ﷺ:

"وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: "سَأَلَ قَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّوحِ فَسَكَتَ، فَظَنَنَّا أنه يوحى إليه، ثم قال: ﴿يسألونك عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ الْآيَةَ. فَقَالَ: "يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ". وَخَالَفَهُ وَكِيعٌ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، فَرَوَوْهُ عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَلَعَلَّهُمَا صَحِيحَانِ، وَابْنُ إِدْرِيسَ مِنَ الْأَثْبَاتِ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَى هَذَا القول".[١٠٧]

هذا وثمة أدلة كثيرة على تخليه عن الأحاديث بنوعيات مختلفة ومتعددة للعلل التي فيها، منها: علة الوقف،[١٠٨] والانقطاع،[١٠٩] وعدم اشتهار بعض رواتها بالعدالة،[١١٠] وخفة الضبط،[١١١] والوهم،[١١٢] والشذوذ،[١١٣] وغيرها كثير، وليس هنا مكان البسط.

الغصن الثالث: قوة الذاكرة والحفظ

مما يعين طالباً في سبيل العلم الذكاء المفرط وقوة الحفظ والضبط، وذلك مما امتلكه البخاري، فاكتسب من المهارة ما عجز عنه غيره ويفوقهم، حيث إنه شخصيةٌ موهوبةٌ، وموسوعة حديث تمشي على الأرض. فلا يُسأل عن ضبطه، وقد صرّح بنفسه: "أحفظ مئة ألف حديث صحيح،

---

[١٠٦] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص٢٣٧-٢٣٨.

[١٠٧] علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (الرياض: دار طيبة، ط١، ١٣٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٥، ص٢٥١، رقم٨٦١.

[١٠٨] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص٣٦٣.

[١٠٩] انظر: المرجع نفسه، ص٣٦٤.

[١١٠] انظر: المرجع نفسه، ص٣٦٩.

[١١١] انظر: المرجع نفسه، ص٣٧٤.

[١١٢] انظر: المرجع نفسه، ص٣٧٥.

[١١٣] انظر: المرجع نفسه، ص٣٦٩.

وأحفظ مئتي ألف حديث غَيْر صحيح".[١١٤] وقال مرةً: "رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر".[١١٥]

ولقد امتُحن ﵀ ببغداد حيث تعمَّد عشرة من أهل الحديث إلقاء مائة حديث مقلوبة متونها وأسانيدها،[١١٦] وفعلوه أمامَ جماعةٍ من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان والبغداديين وغيرهم، فانتصر البخاري ﵀ وغلبهم بحفظه،[١١٧] وكذا حصل لدى أربعمائة طالب من طلبة الحديث، حيث اجتمعوا خلال سَبْعَةَ أَيَّامٍ، "وَأَحَبُّوا مُغَالطَةَ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ، فَأَدخلُوا إِسْنَادَ الشَّامِ فِي إِسْنَادِ العِرَاقِ، وَإِسْنَادَ اليَمَنِ فِي إِسْنَادِ الحَرَمَيْنِ، فَمَا تَعَلَّقُوا مِنْهُ بِسَقْطَةٍ لاَ فِي الإِسْنَادِ، وَلاَ فِي المَتْنِ".[١١٨] فخاب فَأْلُ من أرادوا امتحانه، وقدَّموا إليه الاعتراف والثناء.

الغصن الرابع: ضبط الكتاب

هذه المقتطفات مما يرينا جانب شدة اهتمام البخاري ﵀ بكتبه، وبما يرويه من الأحاديث، ويحفظها ضبطَ صدرٍ وسطرٍ معاً، يقول ابن حجر ﵀:

> "قال وراقه: "سمعته يَقُول: "مَا نمت البارحة حَتَّى عددت كم أدخلت فِي تصانيفي من الحَدِيث، فَإِذا نَحْو مِائَتي ألف حَدِيث". وَقَالَ أَيْضًا: "لَو قيل لي: تمن لما قُمْت حَتَّى أروي عشرَة آلَاف حَدِيث فِي الصَّلَاة خَاصَّة!". وَقَالَ أَيْضاً: قلت لَهُ: "تحفظ جَمِيع مَا أدخلت فِي مصنفاتك؟"، فَقَالَ: "لَا يخفى عَليّ جَمِيع مَا فِيهَا، وصنفت جَمِيع كتبي ثَلَاث مَرَّات".[١١٩]

---

[١١٤] المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٤، ص٤٦١.

[١١٥] المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٤، ص٤٤٦؛ والخطيب، **تاريخ بغداد وذيوله**، ج٢، ص١١.

[١١٦] ثمة مقال واختلاف في صحة القصة، لما أنها رواها ابن عدي بإبهام من رواها عنهم قائلاً: "سمعت عدة مشايخ يحكون" قبل سردها؛ فذلك التجاهل في السند قد يكون محل تشكك في صحتها. انظر: ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٥٢، ص٦٦؛ والذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج٦، ص١٤٠؛ والسبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٨-٢١٩.

[١١٧] انظر: ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٥٢، ص٦٦؛ والسبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٨-٢١٩.

[١١٨] انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤١١؛ و**تاريخ الإسلام**، ج٦، ص١٤٠.

[١١٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٧.

الغصن الخامس: كثرة الرحلة

الرحلة سبب من أسباب العلم التي سلكها البخاري ﷺ، فارتحل جمعاً للحديث وطلباً للعلو، فطمعه في تحقيق الهدف يضطره إلى مغادرة البلد والأهل منذ أن كان ابن ست عشرة سنة. فسافر طيلة حياته إلى سائر مراكز العلمية في العالم الإسلامي، وعلى لسانه يقول:

"لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم؛ أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر. لقيتهم كرات، قرناً بعد قرنٍ، ثم قرناً بعد قرنٍ. أدركتهم وهم متوافرون أكثر من ست وأربعين سنة؛ أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وبالبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان".[١٢٠]

فالصورة في الأسفل تصور لنا جولته في طلب الحديث:[١٢١]

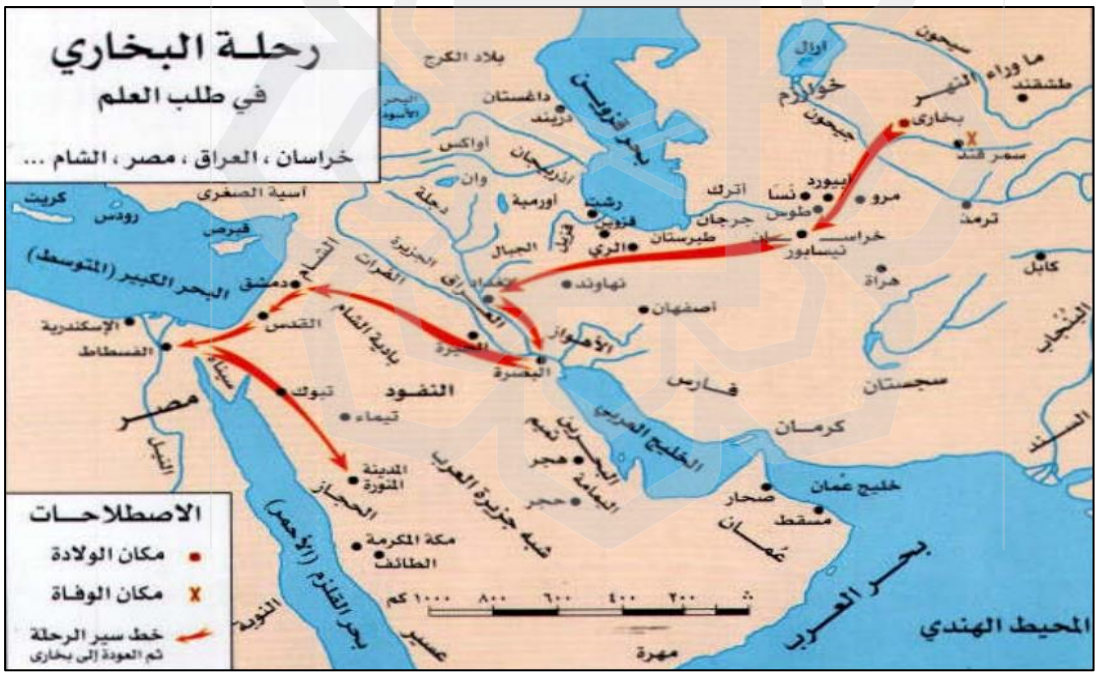

الشكل رقم (١) رحلة البخاري في طلب العلم

---

[١٢٠] ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٥٢، ص٥٨.

[١٢١] شوقي محمد أبو خليل، **أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة: أماكن وأقوام**، (دمشق: دار الفكر، ط٤، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص١١.

فلا شك أن كثرة اللقاء والمعاملة مع أناس من بلدة وألسنة وخلفيات مختلفة مما وسَّع آفاقه الفكرية، كما أنه جعله مُنصفاً في الجرح والتعديل، والله الموفق.

الغصن السادس: علو الإسناد

مما حقق البخاري خلال رحلته علو الإسناد، وقد نبه إلى ذلك السبكي:

"وَأَكْثر الْحَاكِم فِي عد شُيُوخه، وَذكر الْبِلَاد الَّتِي دَخلهَا، ثمَّ قَالَ: "وَإِنَّمَا سميت من كل نَاحيَة جمَاعَة من الْمُتَقَدِّمين ليستدل بذلك على **عالي إِسْنَاده**، فَإِن مُسلم بن الْحجَّاج لم يدْرك أحدًا مِمَّن سميتهم إِلَّا أهل نيسابور".[١٢٢]

ونبَّهنا السبكي أيضاً إلى أن البخاري لم يرو عن الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) في الصحيح "لِأَنَّهُ أدْرك أقرانه، والشافعي مَاتَ كهلاً، فَلَا يرويهِ نازلاً، وروى عَن الْحُسَيْن، وأبي ثَوْر مسَائِل عَن الشافعي".[١٢٣] ولكن أكد بعد ذلك كون البخاري ذكر الشافعي في موضِعين من الصحيح؛ وذلك بوجه التعليق، فنجد أولهما في بَاب فِي الرِّكَاز الْخمس،[١٢٤] وثانيهما في بَاب تَفْسِير الْعَرَايَا من الْبيُوع.[١٢٥]

وأيَّد الصفدي (ت٧٦٤هـ) أيضاً ذلك الأمر بما نقله عن الذهبي (ت٧٤٨هـ):

"وجامعه أجل كتب الْإِسْلَام فِي الحَدِيث، وأفضلها بعد كتاب الله تَعَالَى، **وَهُوَ أَعلَى شيء فِي وقتنا إسناداً للنَّاس**، وَمن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سَنَده، فَكيف الْيَوْم؟ وَلَو رَحل الْإِنْسَان لسماعه من ألف فَرسَخ لما ضَاعَت رحلته".[١٢٦]

وقال الذهبي في مكان آخر متحدثاً عن أفضيلة الصحيح من بين الكتب الستة:

---

[١٢٢] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢١٣.

[١٢٣] المرجع نفسه، ج٢، ص٢١٥.

[١٢٤] علّق عنه البخاري قائلاً: "وَقَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ إِدْرِيسَ: "الرِّكَازُ: دِفْنُ الجَاهِلِيَّةِ، فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الخُمُسُ وَلَيْسَ المَعْدِنُ بِرِكَازٍ". انظر: **الجامع الصحيح**، كتاب الزكاة، بَابٌ فِي الرِّكَازِ الخُمُسُ، ج٢، ص١٢٩.

[١٢٥] علق عنه البخاري ونصه: "وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: العَرِيَّةُ: لاَ تَكُونُ إِلَّا بِالكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، لاَ يَكُونُ بِالْجِزَافِ". انظر: **الجامع الصحيح**، كِتَاب البُيُوعِ، بَابُ تَفْسِيرِ العَرَايَا، ج٣، ص٧٦.

[١٢٦] الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج٢، ص١٤٩. وينظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج٦، ص١٤٢.

"وَأَمَّا الصَّحِيْحُ فَهُوَ أَعْلَى مَا وَقَعَ لَنَا مِنَ الكُتُبِ السِّتَّةِ فِي أَوَّلِ مَا سَمِعْتُ الحَدِيْثَ، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ.[١٢٧] فَمَا ظَنُّكَ بعلُوِّهِ اليَوْمَ، وَهُوَ سنَة خَمْسَ عَشْرَةَ وَسَبْعَ مائَةٍ!! لَوْ رحلَ الرَّجُلُ مِنْ مسيرَةِ سَنَةٍ لسَمَاعِهِ لَمَا فَرَّطَ. كَيْفَ وَقَدْ دَامَ عُلُوُّهُ إِلَى عَامِ ثَلاَثِيْنَ، وَهُوَ أَعْلَى الكُتُبِ السِّتَّةِ سَنَداً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي شَيْءٍ كَثِيْرٍ مِنَ الأَحَادِيْثِ، وَذَلِكَ لأَنَّ أَبَا عَبْدِ اللهِ أَسنُّ الجَمَاعَةِ، وَأَقْدَمُهُم لُقِيّاً لِلْكبارِ، أَخَذَ عَنْ جَمَاعَةٍ يَرْوِي الأَئِمَّةُ الخمسَةُ، عَنْ رجلٍ عَنْهُم".[١٢٨]

فباستطاعتنا أن نجزم بأن البخاري بكثرة ارتحاله من أجل الأخذ عمن هو أقدم وأجل رتبة حقَّق مقصوده وغايته في انتقاء أفضل الأسانيد وأعلاها للصحيح. ولقد خصصنا جانب علو إسناده بالمزيد من التفاصيل في مطلب خاص له في الفصل الثالث من الرسالة.

الغصن السابع: سعة الاطلاع والجمع والاستيعاب

لقد اجتمع في البخاري ﵀ قوة استيعاب العلوم المتعددة، وقوة الاستنباط والتحليل المعترف به لدى الآخرين، والأمر معلوم في كلام العلماء الحذاق، وهم:

١. عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي السمرقندي ﵀، حيث قال: "قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراقَيْن، فما رأيت فيهم أجمع من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري".[١٢٩] وقال أيضًا: "محمد بن إسماعيل أعلمُنا وأفقهُنا، وأَغوصُنا، وأكثرُنا طلبًا".[١٣٠]

٢. وعمرو بن علي الفلاس ﵀ قال: "حديث لا يعرفه البخاري ليس بحديث...".[١٣١]

---

[١٢٧] فالذهبي كان عمره في أول سماع الحديث تسع عشر سنة؛ لأنه ولد سنة ٦٧٣هـ في كفر بطنا. انظر: تعليق محقق سير أعلام النبلاء.

[١٢٨] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٠٠.

[١٢٩] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٢٨. وينظر: النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ٦٩.

[١٣٠] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٢٦-٤٢٧.

[١٣١] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ٦٩.

٣. وعبد الله بن محمد المسنَدي ﷺ قال: "محمد بن إسماعيل إمام، فمن لم يجعله إمامًا فاتهمه".[١٣٢]

٤. وورَّاق البخاري ﷺ قال: "عمل كتاباً فِي الْهِبَة -فِيهِ نَحْو خَمْسمِائَة حَدِيث-، وَقَالَ: "لَيْسَ فِي كتاب وَكِيع فِي الْهِبَة إِلَّا حديثان مسندان أَو ثَلَاثَة، وَفِي كتاب ابن الْمُبَارك خَمْسَة أَو نَحْوهَا". وقوله أيضاً: "وسمعته [البخاري] يَقُول: "لَا أعلم شَيْئًا يحْتَاج إِلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ فِي الْكتاب وَالسّنة". قَالَ فَقلت لَهُ: "يُمكن معرفَة ذَلِك؟". قَالَ: "نعم".[١٣٣]

٥. الحافظ أبو علي صالح بن محمد بن جزرة ﷺ قال: "ما رأيت خراسانيًا أفهم من البخاري". وقال أيضاً: "أعلمهم بالحديث البخاري، وأحفظهم أبو زرعة، وهو أكثرهم حديثًا".[١٣٤]

فالشاهد أنه ﷺ حفظ العلم وجمعه في صدره.

المطلب الرابع: مكانة البخاري ﷺ العلمية بين علماء الحديث واعتراف أهل الفن بتقدمه فيه

من أدلة كمال أهلية شخصٍ في سبيل العلم، الاعترافُ والتزكيةُ الصادرة عن شيخه له، ومن المتخصصين في المجال، وهذا ما قد ناله البخاري منذ أن كان حديث السن، فلقد شهد بأهليته كثير من الأئمة والأعلام وعظماء الشأن، منهم:

١. أحمد بن حفص؛ حيث نقل الخطيب كلام البخاري: "كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب الجامع [جامع سفيان] في كتاب والدي، فمر أبو حفص على حرف ولم يكن عندي ما ذكر، فراجعته فقال كذلك، فراجعته الثانية فقال كذلك، فراجعته الثالثة فسكت سويعة، ثم قال: "من هذا؟". قالوا: "هذا ابن

---

[١٣٢] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ٦٩.

[١٣٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٨.

[١٣٤] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ٦٨.

إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبة". فقال أبو حفص: "هو كما قال، واحفظوا فإن هذا يومًا يصير رجلاً".[١٣٥]

٢. الحميدي، حيث يقول البخاري: "دَخَلْتُ عَلَى الحُمَيْدِيّ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ اخْتِلاَفٌ فِي حَدِيْثٍ، فَلَمَّا بَصُرَ بِي الحُمَيْدِيُّ قَالَ: "قَدْ جَاءَ مَنْ يفصِلُ بَيْنَنَا، فَعَرضَا عَلَيَّ"، فَقضيتُ لِلْحُمِيديّ عَلَى مَنْ يُخَالِفُهُ، وَلَوْ أَنَّ مُخَالِفَهُ أَصَرَّ عَلَى خِلاَفِهِ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى دعوَاهُ، لَمَاتَ كَافِراً".[١٣٦]

٣. سليم بن مُجَاهِد، فقال مرةً: "مَا رَأَيْت –يعني مُنْذُ سِتّينَ سنة– أفقه، وَلَا أورع، وَلَا أزهد فِي الدُّنْيَا من مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل".[١٣٧]

٤. عبد الله بن منير، قال الفِرَبْرِيُّ: "رَأَيْتُ عَبْدَ الله بن منير يكتب عن البخاري. وسَمِعْتُهُ يَقُوْلُ: "أَنَا مِنْ تلاَمِيذِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ، وَهُوَ مُعَلِّمٌ". قال الذهبي: "وَقَدْ رَوَى البُخَارِيُّ أَحَادِيْثَ فِي صَحِيْحِهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مُنير، عَنْ يَزِيْدَ بنِ هَارُوْنَ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ زَاهِداً عَابِداً حَتَّى قَالَ البُخَارِيُّ: "لَمْ أَرَ مِثْلَهُ".[١٣٨]

٥. يقول الذهبي: "وكُنْتُ أَختلِفُ إِلَى الفُقَهَاءِ بِمَرْوَ وَأَنَا صَبِيٌّ، فَإِذَا جِئْتُ أَستحِي أَنْ أُسَلِّمَ عَلَيْهِم، فَقَالَ لِي مُؤَدِّبٌ مِنْ أَهلِهَا: "كم كتبتَ اليَوْمَ؟". فَقلتُ: "اثْنَيْنِ"، وَأَرَدْتُ بِذَلِكَ حَدِيْثَيْنِ، فَضَحِكَ مَنْ حَضَرَ المَجْلِسَ. فَقَالَ شَيْخٌ مِنْهُم: "لاَ تضحكُوا، فَلَعَلَّهُ يَضْحَكُ مِنْكُم يَوْماً!".[١٣٩]

٦. قَالَ أَحْمد بن حمدون الْحَافِظ: "رَأَيْت البُخَارِيّ فِي جَنَازَة، وَمُحَمّد بن يحيى الذهلي يسْأَله عَن الْأَسْمَاء والعلل، وَالْبُخَارِيّ يمر فِيهِ مثل السهْم، كَأَنَّهُ يقْرَأ ﴿قل هُوَ الله أحد﴾ [الإخلاص:١]".[١٤٠]

---

[١٣٥] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص١١.

[١٣٦] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤٠١.

[١٣٧] السبكي، **طبقات الشافعية**، ج٢، ص٢٢٧.

[١٣٨] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٠، ص٩١.

[١٣٩] المرجع نفسه، ج١٢، ص٤٠١.

[١٤٠] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ص٦٩؛ وابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٨.

٧. يقول عبدان شيخ البخاري: "ما رأيت شابًا أبصر من هذا"، وأشار إلى البخاري.[١٤١]

٨. عبد الله بن حماد الآملي شيخ البخاري يقول: "وددت أني شعرة في صدر محمد بن إسماعيل".[١٤٢]

٩. يقول محمد بن إسحاق بن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل". قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: "وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمة والمشايخ شرقًا وغربًا". وقال أيضاً: "ولا عجب فيه، فإن المشايخ قاطبة أجمعوا على قدمه، وقَدَّمُوُه على أنفسهم في عنفوان شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كبره وتفرده في هذا الشأن".[١٤٣]

١٠. أبو عمرو الخفاف يقول: "لو دخل محمد بن إسماعيل البخاري من هذا الباب، لملئت منه رعبا" -يعني: أني لا أقدر أن أحدث بين يديه-.[١٤٤]

١١. إسحاق بن راهويه، فقد نقل محمد بن أبي حاتم قوله عنه: "سمعت حاشد بن إسماعيل يقول: "رأيت إسحاق بن راهويه جالساً على السرير، ومحمد بن إسماعيل معه، فأنكر عليه محمد بن إسماعيل شيئاً، فرجع إلى قول محمد، وقال إسحاق بن راهويه: "يا معشر أصحاب الحديث، انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن، لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه".[١٤٥]

١٢. يقول إبراهيم بن محمد بن سلاَم: "إن الرتوت من أصحاب الحديث مثل سعيد بن أبي مريم المصري، ونعيم بن حماد، والحميدي، والحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعربي، والحسن الخلال، ومحمد بن ميمون -صاحب ابن عيينة-، ومحمد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الخزامي، وإبراهيم بن موسى الفراء،

---

[١٤١] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ص٦٩.

[١٤٢] المرجع نفسه، ج١، ص٧٠.

[١٤٣] المرجع نفسه.

[١٤٤] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٢٧.

[١٤٥] المرجع نفسه، ج٢، ص٢٧.

كلهم كانوا يهابون محمد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في النظر والمعرفة".

قلت [أي: النووي]: "الرتوت: الرؤساء، قاله ابن الأعرابي وغيره. وذكر الحاكم أبا عبد الله البخاري، فقال: "هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أهل النقل".[١٤٦]

وغيرهم كثير، فقد امتلأت صفحات كتب التراجم والتاريخ بالثناء عليه، وأضف إلى ذلك كله قبول ثلاثة من جهابذة الحديث تصنيفه حينما عرضه عليهم:

"قَالَ أَبُو جَعْفَر مَحْمُود بن عَمْرو الْعقيلِيّ: "لما ألف البُخَارِيّ كتاب الصَّحِيح، عرضه على أَحْمد بن حَنْبَل، وَيحيى بن معِين، وعَلي بن الْمَدِينِيّ، وَغَيرهم، فاستحسنوه وشهدوا لَهُ بِالصِّحَّةِ إلا فِي أَرْبَعَة أَحَادِيث. قَالَ الْعقيلِيّ: "وَالْقَوْل فِيهَا قَول البُخَارِيّ وَهِي صَحِيحَة".[١٤٧]

ولقد جمع ابن حجر ﷺ ثناء أهل العلم عليه وأدلة أفضليته في أجزاء من شرحه للصحيح، وهي في المواضيع الآتية: "ذكر ثَنَاء النَّاس عَلَيْهِ وتعظيمهم لَهُ"،[١٤٨] و"طرف من ثَنَاء أقرانه وَطَائِفَة من أَتْبَاعه عَلَيْهِ"،[١٤٩] فليراجع للنفع.

خلاصة المبحث

اجتمع في البخاري ﷺ كل ما يحكم به عليه بالعدالة والضبط، وكثرة الاطلاع، وغيرها من العوامل المكونة لشخصيته الحديثية الروائية المتميزة. فكل هذه قد ساهمت في انتقاء أصح الروايات ليُدخل في جامعه الصحيح. ونرى ملامح ذلك ومدى شدة شروطه فيما نعرضه من المعلومات في المبحث الآتي.

---

[١٤٦] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ص٧٠-٧١.

[١٤٧] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٧.

[١٤٨] المرجع نفسه، ج١، ص٤٨٢.

[١٤٩] المرجع نفسه، ج١، ص٤٨٤.

المبحث الثاني: الجامع الصحيح أصح كتب الرواية ومنهج البخاري ﷺ فيه

إن أكبر إسهامات البخاري رحمه الله على الإطلاق هو جمعه لأحاديث الصحيح من أخبار الرسول ﷺ ليصبح مصدراً ومرجعاً يعتمد عليه المسلمون إلى يومنا هذا. فبه بُنيت ثقة المسلمين بتراثهم، وبه تمسكوا. وقصدنا من هذا المبحث التعريف بالجامع الصحيح ككونه أصح كتب الرواية، وذلك نفعله بإلقاء الضوء على ميزة منهجه -خصوصًا ما يتعلق بالجانب الروائي- باختصار شديد.

المطلب الأول: الجامع الصحيح رمزٌ لإتقان البخاري ﷺ

إن الجامع الصحيح أعظمُ ما ألَّفه البخاري ﷺ وأجلُّه، حيث يحتوي على صناعته الحديثية في كل من المتن والإسناد. والكتاب يجسِّد منهجه الفريد على غيره، وذلك واضحٌ من خلال أحاديثه؛ والتي عددها بالمكرر -سوى المعلقات والمتابعات- سَبْعَة آلَاف وَثَلَاث مائَة وَسَبْعَة وَتسْعُونَ (٧٣٩٧) حَدِيثاً،[١٥٠] وجملة التعاليق ألف وَثَلَاث مائَة وأحدٌ وَأَرْبَعُونَ (١٣٤١) حَدِيثاً. وحسب قول ابن حجر ﷺ: "والمتابعات والتنبيه على اخْتِلَاف الرِّوَايَات ثَلَاثمِائَة وأحدٌ وَأَرْبَعُونَ (٣٤١) حَدِيثاً. فَجَمِيع مَا فِي الْكتاب على هَذَا بالمكرر تِسْعَة آلَاف وَاثْنَانِ وَثَمَانُونَ (٩٠٨٢) حَدِيثاً، وَهَذِه الْعدة خَارج عَن الْمَوْقُوفَات على الصَّحَابَة والمقطوعات عَن التَّابِعين فَمن بعدهمْ، وَقد استوعبت وصل جَمِيع ذَلِك فِي كتاب تَغْلِيق التَّعْلِيق".[١٥١]

ثم تميزت عملية تأليف الصحيح بالجانبيْن الروحي والمنهجي؛ فمن الناحية الروحية، لم يضع حديثاً في الصحيح إلا قبل أن يغتسل ويصلي ركعتين، ويتيقن من صحته.[١٥٢] ومن الناحية العلمية والمنهجية أنه تجول في سائر العالم الإسلامي طالباً مصدر الحديث، ثم انتقى للصحيح "من زهاء ستمائة ألف حديث"، وصرح بذلك بقوله: "صنفت الْجَامِع من سِتّمائَة ألف حَدِيث

---

[١٥٠] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٦٨.

[١٥١] انظر: المرجع نفسه، ج١، ص٤٦٩.

[١٥٢] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٩.

فِي سِتّ عشرَة سنة، وَجَعَلته حجَّة فِيمَا بيني وَبَين الله".[١٥٣] فهذا دليل على دقة مراعاته لعامل الوقت وملازمة العلم لمدة زمنية طويلة من أجل تحصيله.

فتلك الحقبة الزمنية منحته وقتاً ليجالس أحاديثه، وليعيد التفكير فيها، أو ليحقق علوها، وليصحح مسودتها بوجه أدق وأتقن، وأثبتت يقيناً على جودة روايته إياها. فلقد أفنى حياته كلها من أجل انتقاء أعلى رتبة الصحيح؛ بداية من تصنيف الكتاب وترتيبه وتبويبه في المسجد الحرام، ثم تحويل تراجمه بَين قبر النَّبِي ﷺ ومنبره؛ وأوّل ابن حجر كونه يبوب الترجمة في المسجد الحرام مسودةً، ثم في مسجد النبي مبيضةً، كما أنه يُصَلِّي لكل تَرْجَمَة رَكْعَتَيْنِ.[١٥٤] ثم أقام بتخريج أحاديث الصحيح في المراكز العلمية المختلفة إلى أن استقر بخراسان في أواخر حياته.[١٥٥]

ثم لم يكتف بذلك، بل عرضه على مشايخه، منهم ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين رحمهم الله، "فاستحسنوه وشهدوا لَهُ بِالصِّحَّةِ إِلَّا أَرْبَعَة أَحَادِيث".[١٥٦] علاوةً على كل ما عرضناه أنه صنف كتابه ثلاث مرات –يدققه ويصّوبه ويهذبه–،[١٥٧] ومع اكتمال العملية، يُخرج للعالم الإسلامي –لأول مرة– لوحات أصلية، وأول كتاب يجمع فيه الصحيح المجرد من أحاديث المصطفى ﷺ.[١٥٨] وقد نال كتابه رضى واعترافَ المحدثين، والقبول بين صفوف المسلمين، فكانت نُقطة تحول في مجال الحديث النبوي إلى الأبد.

---

[١٥٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٩؛ والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج٢، ص١٤٩.

[١٥٤] يقول ابن حجر –فيما نقله عن أبي أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام– متصفاً ذلك الجهد: "شهِدت عدَّة مَشَايِخ يَقُولُونَ: "حوَّل البُخَارِيّ تراجم جَامعه –يَعْنِي بيضها– بَين قبر النَّبِي ﷺ ومنبره، وَكَانَ يُصَلِّي لكل تَرْجَمَة رَكْعَتَيْنِ". **فتح الباري**، ج١، ص١٣؛ والخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، ج٢، ص٩.

[١٥٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٩.

[١٥٦] المرجع نفسه، ج١، ص٤٨٩.

[١٥٧] انظر: ابن حجر، **تغليق التعليق**، ج٥، ص٤١٨.

[١٥٨] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٠.

المطلب الثاني: التميز المنهجي للجامع الصحيح

إن قيمة كتابٍ مَّا ترجع إلى منهج المؤلف فيه، والتزام مقصوده واستقامته من أول الكتاب إلى آخره، والأمر نجده عند البخاري. فلقد بنى البخاري صحيحه على منهج خاص، وعملية مميزة، يستحق إفراده في مطلب كامل، ولكننا لن نستوعب الجميع، بل نراعي في هذا المطلب إبراز منهجه المتعلق بالرواية، يدور ذلك على سبعة فروع رئيسية؛ هي:

١. من ناحية تسمية الكتاب
٢. من ناحية رجال الإسناد
٣. معلقات الصحيح
٤. تراجم أبواب الصحيح
٥. ورود المتابعات والشواهد في الصحيح
٦. تقطيع الحديث واختصاره في الصحيح
٧. تكرار الحديث في الصحيح

الفرع الأول: من ناحية تسمية الكتاب

اسم الكتاب بالكامل: "الْجَامِع الْمسند الصَّحِيح المختصر من أمور رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وسننه وأيامه".[١٥٩] والاسم يتضمن ميزة الكتاب على غيره، كما أنه يعكس ما قصده البخاري ﷺ من تأليفه –وهو جمع ما صح وما اتصل من الأحاديث بسنده (أي المسند المرفوع المتصل) من غير الشاذ ولا المُعلّ–. أما اختيار البخاري الجذاب تنقل إلى هذا الموضوع، ففيه إشارة إلى محتواه، كما أنه يشير إلى شرطه أيضًا، فإنْ فككنا وحللنا كلماته تحليلاً، بإمكاننا أن نفهمها وفق ما يلي:

---

[١٥٩] انظر: عبد الفتاح أبو غدة، **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، ص١١.

الكلمة الأولى: الجامع

الكلمة تطلق على نوعية الكتاب، حيث إنه جامع لعامة أبواب الدين من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والآداب، والأخلاق، والزهد والرقائق، والفضائل، والمناقب، والشمائل، والسير، والمغازي، والتاريخ، والتفسير، وأمور الآخرة، وما بعد الموت.[١٦٠] فلا غبار في كون الصحيح مصدرًا لكثير من العلوم الإسلامية، حيث إنه يجمع ما يحتاج إليه مسلم من علمٍ ليُقيم به حياته الدينية والدنيوية، ولقد نقل ابن حجر كلام أبي يعلى الخليلي ﵀ أن الصحيح تميز بتضمنه لأصول الأحكام،[١٦١] كما نقل كلاماً عن الإسماعيلي ﵀ -في مدخل له-:[١٦٢]

"أما بعد، فَإِنِّي نظرت فِي كتاب الْجَامِع الَّذِي أَلفه أَبُو عبد الله البُخَارِيّ ﵀، فرأيته **جَامعاً** كَمَا سمي لكثير من السّنَن الصَّحِيحَة، ودالاً على جمل من الْمعَانِي الْحَسَنَة المستنبطة الَّتِي لَا يكمل لمثلهَا إلا من جمع إِلَى معرفَة الحَدِيث نقلته، وَالْعلم بالروايات وعللها، علماً بالفقه واللغة، وتمكُّنًا مِنْهَا كلهَا، وتبحُّرًا فِيهَا. وَكَانَ يرحمه الله الرجل الَّذِي قصر زَمَانه على ذَلِك فبرع وَبلغ الْغَايَة، فحاز السَّبق، وَجمع إِلَى ذَلِك حسن النِّيَّة وَالْقَصْد للخير، فنفعه الله ونفع بِهِ".

يتلخص من هذا النص في ميزة جامعه أنه:

١. جامعٌ لأصول الدين وفروعه المرفوعة إلى النبي ﷺ والمتفق على شروطه الدقيقة، فهي في أعلى رتبة الصحة، وفيه أصول يعتمد عليها؛ وحتى وجدنا ثمة مذهب من يرى أن الأحاديث التي تعد أصلاً في بابها، -والتي تجنَّب الشيخان تخريجها- فهي معلولة.[١٦٣] وعلى هذا قول ابن حجر ﵀:[١٦٤] "وقد بالغ ابن عبد البر ﵀، فقال ما معناه: إن البخاري ومسلمًا ﵀ إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول؟

---

[١٦٠] انظر: الخيرآبادي، **تخريج الحديث**، ص١١٩.

[١٦١] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١.

[١٦٢] المرجع نفسه، ج١، ص١١.

[١٦٣] انظر: زكريا شعبان الكبيسي، **علوم الحديث في تراجم صحيح الإمام البخاري**، (الرمادي: د.ن، ط١، ٢٠٢١م)، ص٣١.

[١٦٤] أحمد بن علي بن ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج١، ص٣١٩.

فإنه لا يكون له طريق صحيحة، وإن وجدت فهي معلولة". وقال في موضع آخر: "وهذا الأصل لم يخرج البخاري ومسلم ﷺ شيئًا منه، وحسبك بذلك ضعفًا".

٢. جامعٌ لما فقد أصحاب السنن وبقية المحدثين من السعة والدقة؛ يقول الإسماعيلي:[١٦٥]

"وَقد نحا نَحوه [البخاري] فِي التصنيف جمَاعَة ﷺ، مِنْهُم: الْحسن بن عَليّ الحلْوانِي، لكنه **اقْتصر على السّنَن**، وَمِنْهُم أَبُو دَاوُد السجسْتانِي، -وَكَانَ فِي عصر أبي عبد الله البُخَارِيّ ﷺ- فسلك فِيمَا سَمَّاهُ سنناً ذكر مَا روي فِي الشَّيْء، وَإِن كَانَ فِي السَّنَد ضعف إِذا لم يجد فِي الْبَاب غَيره. وَمِنْهُم مُسلم بن الْحجَّاج ﷺ - وَكَانَ يُقَارِبه فِي الْعَصْر-، فرام مرامه، وَكَانَ يَأْخُذ عَنهُ أَو عَن كتبه، إلا أَنه لم يضايق نَفسه مضايقة أبي عبد الله ﷺ، وروى عَن جمَاعَة كَثِيرَة يتَعَرَّض أَبُو عبد الله الرِّوَايَة عَنْهُم ﷺ. وكل قصد الْخَيْر غير أَن أحداً مِنْهُم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبد الله ﷺ، وَلَا تسبب إِلَى استنباط الْمعَانِي، واستخراج لطائف فقه الحَدِيث، وتراجم الْأَبْوَاب الدَّالَّة على مَا لَهُ وصلَة بِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيّ فِيهِ تسببه، وَلله الْفضل يخْتَص بِهِ من يَشَاء".

٣. جامعٌ لما يتجاوز الفقهَ والمعاملاتِ كبقية أنواع الأجزاء الحديثية؛ وهذا بينه الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله في قوله:[١٦٦]

"...جعل كتابه **جامعًا** لأنواع علوم الإسلام من عقيدة، وفقه، وتفسير، ومغازي، وسير، وزهد، ورقاق، وفضائل، وآداب، بينما كان من سبقه يركز على علم من العلوم؛ فالسنن والجوامع والموطآت كانت تهتم بما يتعلق بالأحكام الفقهية دون غيرها من العلوم. وكذلك كتب السير والمغازي خاصة بهذا الفن، ولا تتعرض لغيره. وكذلك كتب التفسير فهي موضوعة لهذا الجانب، ولا تتعرض لغيره كالفقه والسير والمغازي. وأما الأجزاء الحديثية، فكل جزء منها خاص بباب معين من أبواب العلم، بينما نجد **الجامع الصحيح قد اشتمل على كل تلك العلوم، وهذا السبب في تسميته بالجامع**".

---

[١٦٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١.

[١٦٦] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٣٤.

٤. جامعٌ لاعتقاد أهل السنة والجماعة من حيث إنه يمس جوانب كبيرة من توثيقه وتأييده لأسس معتقداتهم، وذلك بارزٌ من إيراده تراجم الأبواب وأسامي الكتب على ما يرُدُّ على الشيعة، والروافض، والنواصب، والخوارج، والمرجئة، والقدرية، والجهمية، والمعتزلة، وأهل الرأي، وغلاة القياسيين، وغلاة الصوفية. وعلى هذا الجانب، حمّل كتابه ليشمل القضايا والاتجاهات وتحديات الأفكار التي واجهت المسلمين في عهده.[١٦٧]

٥. جامعٌ لأنواع الفنون وما وراءها من حيث إنه ليس فقط جمعًا مجرداً، بل له المدى الرأسي والأفقي، كما عبَّر عنه الدكتور أكرم الندوي حفظه الله في قوله:[١٦٨] "وعُني بشمول صحيح البخاري ثلاثة أمور: سعة مضامينه، وعمقها، وتقريرها بحججها". ثم يفصل بأن سعة مضامينها أن ضمن الصحيح "كل ما يتعلق بالإيمان والإسلام، والقرآن الكريم وتفسيره، وسنن الرسول وشمائله ومغازيه ﷺ، ولخصه العلماء في الكتب الثمانية التي يعبرون عنها بكلمة "الجامع"، وهي الإيمان والعلم، والأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراط الساعة، والمناقب". أما من حيث عمق تلك المضامين، فهو "استيعابه لجميع أصول الدين وفروعه، وأحكامه ومسائله ورغائبه وفضائله، ويتأسى في هذا العمق العقلي والقلبي والنفسي والروحي بكتاب الله تعالى". ثم أيد الدكتور الأمر بكلام شيخه محمد يونس الجَونْفُوري رحمه الله: "فلما صنف كتابه الجامع الصحيح، جعله جامعًا لجميع الفنون، فلذا أورد مع الإيمانيات والإلهيات والأعمال والعبادات والمعاملات: التفسير والتاريخ، ولم يقتصر على ذلك، بل ردَّ على الفرق التي خالفت طرائقُهم منهج السنة وأصحابها، وذكر ما يتعلق بطب الأبدان والقلوب من الأدوية، والأدعية، والرقائق، والمزهدة في الدنيا المرغبة في الآخرة". أما من حيث تقرير البخاري رحمه الله لتلك المضامين بحجج علمية، فإما "بنصوص واضحات، أو باستنباطات واستخراجات، أو إشارات واقتضاءات، ومن أراد الاستكشاف عن مناهج احتجاجه واستشهاده في كتابه فلينظر فيه نظر العالم

---

[١٦٧] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٥٦-٥٨.

[١٦٨] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص٣٨٣.

الباحث، وليدرس دراسة متمعن محقق، فإنها مناهج دقيقة لا يشبهها كلام عامة العلماء".

٦. مراعاة الترتيب؛ رتب البخاري ﵀ كتابه على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية، فمجموع ما فيه من الكتب ٩٧ كتاباً، وعدد الأبواب فيه ٣٤٠ باباً.[١٦٩] وتميُّز الجامع يقع في ترتيبه الجاذب الذي يراعي به الانسجام والتناسب بين الكتب والأبواب، فعلى سبيل المثال، ابتدأ بحديث غريب، واختتم بغريب؛ وكما ابتدأ بكتاب بدء الوحي، واختتم بكتاب التوحيد، عاكسًا إياه على صفاء عقيدة المؤمنين ووصف مسار حياتهم الدنيوية. فالمذكور أعلاه دليل على دقة اختيار البخاري لترتيب الكتاب.

ويكفي جميع ما قدمناه تأكيدًا على جودة الجامع الصحيح، ورتبته وميزته على سائر الكتب، والله تعالى أعلم بالصواب.

الكلمة الثانية: المسند

أشار بها البخاري ﵀ إلى ما في أصول جامعه من الأحاديث المسندة المتصلة والمرفوعة إلى النبي ﷺ، فالتي أخرجها "لا انقطاع فيها، ولا تشوبه شبهة التدليس"،[١٧٠] وأن يتلقى كل راو عن شيخه تلقياً موثوقاً به؛[١٧١] فكان يصرح بنفسه قائلاً:[١٧٢] "مَا نمتُ البَارِحَةَ حَتَّى عَدَدْتُ كم أَدْخَلْتُ مُصَنَّفَاتِي مِنَ الحَدِيْثِ، فَإِذَا نَحْوُ مئَتَي أَلفِ حَدِيْثٍ **مُسْنَدَةٍ**". والأمر حققه الدارسون للجامع الصحيح، منهم:

---

[١٦٩] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٩٣.

[١٧٠] الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص١٩٣.

[١٧١] المرجع نفسه، ص١٩٤.

[١٧٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤١٢.

١. ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ﵀؛ فيقول مرةً:[١٧٣] "قَرَّرْنَا أَن مدَار الحَدِيث الصَّحِيح على الِاتِّصَال وإتقان الرِّجَال وَعدم الْعِلَل، وَعند التأمل، يظْهر أَن كتاب البُخَارِيّ ﵀ أتقن رجَالًا **وَأَشد اتِّصَالًا**".

٢. محمد الفضيل الزرهوني (ت١٣١٨هـ) ﵀ شارح الصحيح، حيث قال:[١٧٤] "أن قصدَه الأصليَّ **تخريجُ الأحاديثِ التي اتّصَلَ إسنادها** ببعض الصحابةِ ﵃ عن النبي ﷺ؛ سواء كانت من قول النبي أو فعله أو تقريره ﷺ. وأن ما وقع في الكتاب مما خالف ذلك إنما وقع فيه تبعاً وعرضاً، لا أصلاً مقصوداً".

٣. الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله، فأكد قول من سبقه تأكيداً:[١٧٥] "كان من سبق من العلماء يجمع في كتابه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، والمتصل والمنقطع على حد سواء، **لكن البخاري خَّص كتابه لما ورد عن رسول الله ﷺ بالأسانيد المتصلة**، وإن كان يذكر فيه الآثار والموقوفات على سبيل التبع للاستشهاد، وقد حوى جملة كثيرة من الموقوفات والآثار، وعادة يرويها معلقة، فهي ليست مقصودة أصالة، وإنما بالتبع والاستطراد، لذا سمي البخاري كتابه الجامع الصحيح المسند".

ويكفي ما ذكرناه دليلاً على أن أصل الكتاب هو الأحاديث المسندة الصحيحة، والخالية عن علة الانقطاع، سواء أكانت من المعلقات أو المراسيل أو البلاغات.

الكلمة الثالثة: الصحيح

هو تصريح من البخاري ﵀ على أنه جمع وجرَّد في الكتاب ما صح من الأحاديث في الأصول، وقد صرح بذلك حيث قال:[١٧٦] "لم أخرّج فِي هَذَا الْكتاب إلا صَحِيحاً، وَمَا تركت من الصَّحِيح

---

[١٧٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١.

[١٧٤] محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزرهوني، **الفجر الساطع على الصحيح الجامع**، تحقيق: عبد الفتاح الزنيفي، (د.م: مكتبة الرشد، ط١، د.ت)، ج١، ص٢١.

[١٧٥] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٣٤.

[١٧٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٧.

أَكثر". ويقول شارحه:[١٧٧] "تقرر أَنه الْتزم فِيهِ الصِّحَّة، وَأَنه لَا يُورد فِيهِ إِلَّا حَدِيثًا صَحِيحاً، هَذَا أصل مَوْضُوعه، وَهُوَ مُسْتَفَاد من تَسْمِيَته إِيَّاه".

يقول الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله مفصَّلاً ذلك:[١٧٨] "كان من سبق من العلماء يجمع في كتابه الأخبار ولا يلزم الصحة. فيذكر الصحيح والحسن والضعيف، وقد يكون فيها الموضوع أحيانًا، ولكن الإمام البخاري ﵀ اقتصر في جامعه على الصحيح فقط **لذا سماه الجامع الصحيح**". ولا غرو في ذلك حيث إن البخاري معترَفٌ به كأول من جمع الصحيح من الأحاديث، وأفرده في كتاب.

أما جودة الصحة فهي في أعلى مراتبها. يقول النسائي ﵀:[١٧٩] "مَا فِي هَذِه الْكتب كلهَا أَجودُ من كتاب مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل وَالنَّسَائِيّ ﵀". يقول ابن حجر ﵀ موضحًا:

> "لَا يَعْنِي بالجودة إلا جودة الْأَسَانِيد كَمَا هُوَ الْمُتَبَادر إِلَى الْفَهم من اصْطِلَاح أهل الحَدِيث. وَمثل هَذَا من مثل النَّسَائِيّ ﵀ غَايَة فِي الْوَصْف مَعَ شدَّة تحرّيه وتوقّيه وتثبُّته فِي نقد الرِّجَال، وتقدمه فِي ذَلِك على أهل عصره؛ حَتَّى قدَّمه قوم من الحذاق فِي معرفَة ذَلِك على مُسلم بن الْحجَّاج، وَقدَّمه الدَّارَقُطْنِيّ وَغَيره فِي ذَلِك وَغَيره على إِمَام الْأَئِمَّة أبي بكر بن خُزَيْمَة صَاحب الصَّحِيح".

وعلى نفس اليقين بصحة الصحيح، نجد التوقير والاعتراف الصادر عن شيوخه الأجلاء كما نقله ابن حجر ﵀ عن أبي جعفر مَحْمُود بن عَمْرو الْعقيلِيّ ﵀:[١٨٠] "لما ألف البُخَارِيّ ﵀ كتاب الصَّحِيح عرضه على أَحْمد بن حَنْبَل، وَيحيى بن معِين، وعَلي بن الْمَدِينِيّ وَغَيرهم ﵃؛ فاستحسنوه وشهدوا لَهُ بِالصِّحَّةِ إلا فِي أَرْبَعَة أَحَادِيث". قَالَ الْعقيلِيّ ﵀: "وَالْقَوْل فِيهَا قَول البُخَارِيّ ﵀، وَهِي صَحِيحَة".

---

[١٧٧] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٨.

[١٧٨] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٣٤.

[١٧٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٠-١١.

[١٨٠] المرجع نفسه، ج١، ص٧.

ثم أن الصحيح لدى البخاري ﵀ ما يوافق شرطه الدقيق، وذلك في أعلى مراتبه؛ والأمر بينه الدكتور محمد أكرم الندوي حفظه الله قائلاً:[١٨١]

"استقصاؤه الصحيح: ومعنى كون [صحيح] البخاري ﵀ كتاباً تاماً أنه لم يجمع في كتابه إلا الحديث الصحيح الذي توفرت فيه شروطه، ولم يترك إلا الحديث الذي لم تتوفر فيه شروطه، فهو كتاب تام في هذا المعنى لا ينقصه شيء. ولا ينتقض ذلك بما مضى من قول البخاري ﵀: "تركت من الصحيح خشية أن يطول الكتاب"، فالصحيح درجات، وكتابه مختص بأعلى درجات الصحيح، ولها صفتها، فضمن كتابه ما استوفى تلك الصفات، وترك الصحيح الذي لم يستوفها، ولم أعثر إلى الآن على حديث واحد في العالم يمكن أن يستدرك عليه".[١٨٢]

والأمر ينجلي عند تتبع شروطه المطبقة على أسانيد الكتاب، حيث أن البخاري أورد ما لم يوافق الشروط كالمرفوعات والموقوفات على سبيل التعليق أو المتابعات، وذلك قصد الاستشهاد، لا الاحتجاج،[١٨٣] وسيأتي البيان في الموضع المختص بهما.

وفي لب هذا كله قول ابن حجر ﵀ وشهادته كباحث متعمق في الصحيح:[١٨٤] "قَررنَا أَن مدَار الحَدِيث الصَّحِيح على الِاتِّصَال، وإتقان الرِّجَال، وَعدم الْعِلَل. وَعند التأمل، يظْهر أَن كتاب البُخَارِيّ أتقن رجَالًا، وَأَشد اتِّصَالًا، وَبَيَان ذَلِك من أوجه". ولقد فصَّلنا هذا الجانب في الفرع الثاني لهذا المطلب، وذلك حينما بيَّنا قضية انتقاء البخاري ﵀ لرجال الصحيح، فليراجع للمعرفة.

الكلمة الرابعة: المختصر

لم يكن الاختصار عملية سهلة، خصوصًا لمن تبحر في العلم، ولكن البخاري ﵀ تميز بها، بل استلزم عدم التطويل في مصنفاته، فقال مرةً عن كتابه التاريخ بأن ليس هناك اسمٌ يترجم له فيه

---

[١٨١] **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص٣٨٠.

[١٨٢] المرجع نفسه، ص٣٨٠.

[١٨٣] هذا ما قاله الندوي متعقَّبٌ بكتاب الإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ) "الإلزامات"، وبكتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت٤٠٥هـ)، وبكتاب أبي ذر الهروي (ت٤٣٤هـ) "المستدرك عليهما"، والأولان متوفران في مكتبات العالم.

[١٨٤] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١-١٢.

"إِلَّا وَله عندي قصَّة، إِلَّا أَني كرهت تَطْوِيل الْكتاب".[١٨٥] وكذا فعله بالصحيح، حيث قال: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول".[١٨٦] ولعل فكرة الاختصار نشأت عنده عما صدر عن شيخه ﵀ فيما أخبره به:[١٨٧] "كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: "لو جمعتم كتابًا **مختصراً** لصحيح سنة رسول الله ﷺ"، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح". فما المقصود بالاختصار في صحيح البخاري؟ ترى الباحثة أنه قد يُفهم ويُترجم إلى ثلاث نقاط آتية:

١. عادة البخاري ﵀ في اختصار الأحاديث أنه كان يورد المتون الحديثية المختصرة بشكل مقاطيع؛ ليستشهد بها في مواضع مناسبة من الصحيح.
٢. عدم التوسع في المسائل الفقهية، فسلك البخاري ﵀ فيها طريقةً مختصرةً حيث إنه ضمن الفوائد الفقهية وفقه الحديث في تراجم أبواب الصحيح، إلى أن شاع على الألسنة أن فقه البخاري ﵀ في تراجم أبوابه. والأمر يدل على أنه لم يهمل المسائل الفقهية في الصحيح، ولكنها لم تكن غرضه الرئيس في التأليف، وإنما الغرض أوسع من النطاق الفقهي. لذا يختصر البخاري ﵀ في إيرادها، ولم يمزج الحديث بالفقه في الصحيح كما كان عادة الكثيرين ممن سبقوه أو عاصروه. وعلى هذا، فالاختصار بخصوص المسائل الفقهية ظاهرة في الصحيح، واقتصر البخاري ﵀ على العدد الذي يراه مناسبًا من الأحاديث الصحيحة في أصوله، لا غير.[١٨٨]
٣. عدم إيراد جميع ما صحّ عنده، وإنما اقتصر ﵀ فقط على ما يوافق شرطه. يقول الدكتور معاذ سعيد حوى حفظه الله:[١٨٩] "وفي السنة أحاديث صحيحة كثيرة، لكنها دون شرط البخاري، والبخاري –وإن لم يذكرها في صحيحه؛ لأنه مختصر كما سماه– لا يضرب بها عرض الحائط، ولا ينكرها، ولذلك تجد كثيراً من أحكام

---

[١٨٥] السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج٢، ص٢١٧.

[١٨٦] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٩.

[١٨٧] الخطيب، **تاريخ بغداد وذيوله**، ج٢، ص٨.

[١٨٨] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٣٤–٣٥.

[١٨٩] معاذ سعيد حوى، **المنهج الاجتهادي عند الإمام البخاري في صحيحه**، ص٥٢–٥٣.

الفقه سواء في العبادات أو المعاملات، لا تجد لها في أحاديث البخاري حكماً، فلا يعني ذلك أنها ليست من الدين، فعدم وجود الحديث في الصحيح ليس له دلالة على أنه ليس صحيحاً، وإن كان بعض الناس حاول أن يستأنس بذلك في بعض الموضوعات المهمة، التي يفترض أن لو صح فيها حديث واحد أن يحرص مصنِّفُه على ذكره. وقد صحح البخاري في تاريخه الصغير والكبير وغيرهما من كتبه أحاديث لم يذكرها في صحيحه، كما نقل عنه بعض تلامذته -وخاصة الترمذي- في جامعه وعلله تصحيحاً لأحاديث ليست في الصحيح. ولما كان البخاري قد اقتصر على الصحيح في أعلى شروطه، فإنه لم يكن له دليل في بعض الأحكام التي حرص على ذكرها؛ فاضطر أن يذكر في ترجمته أحاديث ضعيفة أو دون شرطه، ليشير إلى صحة المعنى وموافقة الحكم الصحيح على الرغم من ضعف الحديث، كما اضطر لاستعمال الدلالات البعيدة، ليشير بها إلى حكم صحيح من خلال الأحاديث الصحيحة، التي ليست صريحة في ما يستدل له، وإنما يؤخذ منه الحكم على بُعد".

فالشاهد أن البخاري ﵀ قصد الاختصار في متون الصحيح وأسانيده، والأمر محقق.

الكلمة الخامسة: أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه

تميز الجامع الصحيح من حيث إن البخاري ﵀ وحده من أدخل جملة "من أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه" في عنوانه ليعبر عن المضمون. والفحص الذي أجرته الباحثة -على حد اطلاعها- يجد عدم تفكيك العبارة أو تفصيلها بالشرح لدى المؤلفين أو الشراح، كما أنها ترى استحالة تحقيق ما قصده البخاري ﵀ منها يقينًا، وإنما المستطاع منه تحقيقه ظنِّيًا — بمراجعة معانيها اللغوية، وبربطها مع المنطق -بناءً على مضمون الصحيح-؛ وذلك نفعله بتفكيك الجملة وأخذها بالشرح واحدة تلو الأخرى على النحو الآتي:

أولاً: أمور رسول الله ﷺ

يقول ابن فارس:[١٩٠] "الْأَمْرُ ضِدُّ النَّهْيِ ... قَالَ الْكِسَائِيُّ: فُلَانٌ يُؤَامِرُ نَفْسَيْهِ، أَيْ: نَفْسٌ تَأْمُرُهُ بِشَيْءٍ، وَنَفْسٌ تَأْمُرُهُ بِآخَرَ. وَقَالَ: إِنَّهُ لَأَمُورٌ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهِيٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ قَوْمٍ أُمُرٍ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْإِمْرَةُ وَالْإِمَارَةُ، وَصَاحِبُهَا أَمِيرٌ وَمُؤَمَّرٌ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: أَمَّرْتُ فُلَانًا، أَيْ: جَعَلْتُهُ أَمِيرًا ... قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: أَمُرَ فُلَانٌ عَلَى قَوْمِهِ: إِذَا صَارَ أَمِيرًا". وقال ابن منظور: "الأَمْرُ واحدُ الأُمُور، يقال: أَمْرُ فلانٍ مستقيمٌ وأُمُورُهُ مستقيمةٌ، والأَمْرُ الحادثة، والجمع أُمورٌ، وفي التنزيل العزيز: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٣]".[١٩١] قال الزحيلي في تفسير هذه الآية: "ترجع الأمور، من غير وسائط، وفيه وعد ووعيد للمطيعين والمجرمين".[١٩٢]

لم تَعْثُر الباحثةُ على من فسر مراد البخاري بقوله: "أمور رسول الله"، ولكن بالنظر إلى المعنى اللغوي للكلمة، تميل الباحثة إلى أن مراد البخاري ﵀ بها هو شؤونه وأحواله ﷺ من هويته النبوية وشخصيته القيادية، أي كونه يُصدِر أمراً ليطاع فيه، وخصائصه.

ثانيًا: سنن رسول الله ﷺ

السنة عند المحدثين -وكما عرفه كثير من المعاصرين- ما يرادف معنى الحديث، فهي "كل ما أُثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية، أو صفة خُلقية، سواء أكان قبل البعثة أم بعدها"؛ فيشمل كل ما يتصل بالنبي ﷺ من سيرة، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وغيرها -سواء أكان يثبت بذلك حكمٌ شرعيٌّ أم لا-. والأمر راجعٌ إلى كون النبي ﷺ الإمام الهادي، الذي يستلزم حسن الاقتداء به ﷺ في جميع نواحي الحياة.[١٩٣]

---

[١٩٠] أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج١، ص١٣٧-١٣٨.

[١٩١] محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج٤، ص٢٦.

[١٩٢] وهبة بن مصطفى الزحيلي، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، (دمشق: دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٤١٨هـ)، ج٢٥، ص١٠٥..

[١٩٣] انظر: محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، **السنة قبل التدوين**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)، ص١٨.

أما الباحثة فترى معنى السنة التي قصدها البخاري أخص من الحديث، وذلك راجع إلى عدة أمور، منها:

١. معنى السنة لغةً؛ فكلمة "السنة" أصلاً تطلق على السيرة[١٩٤] أي تخص الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ.[١٩٥] يقول ابن منظور مؤكداً معنى الطريقة:[١٩٦]

"السُّنَّةُ الطَّرِيقَةُ الْمَحْمُودَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: فُلَانٌ مِنْ أَهل السُّنَّة؛ مَعْنَاهُ مِنْ أَهل الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ الْمَحْمُودَةِ، وَهِيَ مأْخوذة مِنَ السَّنَنِ وَهُوَ الطَّرِيقُ. السنة جمع سنن وهو الطريقُ. والسنة أيضاً تعني الطبيعةُ. وسَنَّ فلانٌ طَرِيقًا مِنَ الْخَيْرِ يَسُنُّه إِذا ابتدأَ أَمراً مِنَ البِرِّ لَمْ يَعْرِفْهُ قومُه، فاسْتَسَنُّوا بِهِ وسَلَكُوه، وَهُوَ سَنِين".

٢. المفهوم الذي يؤثر عن الصحابة رضي الله عنهم، منهم أبو بكر رضي الله عنه؛ فكان يستخدم جملة "سنة رسول الله ﷺ" ليشير إلى انعدام حكم الميراث المسؤول عنه –حسب علمه– . يقول رضي الله عنه:[١٩٧] "ما لَكِ في كتابِ الله تعالى شيءٌ، وما علمتُ لك في **سنةِ نبيِّ الله** ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسألَ الناسَ". والسنة أيضًا تعني ما أقرَّه الصحابة رضي الله عنهم وعملوا به كحَدَّ الخمر، وتضمين الصناع، وجمع المصاحف، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد، وتدوين الدواوين وما شابهه.[١٩٨]

٣. المفهوم الذي اختاره الأئمة المتقدمون، وعلى هذا قول عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ:[١٩٩]

"مَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ آمَنُ عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَلَا أُقَدِّمُ عَلَيْهِ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ أَحَدًا، وَمَا رَأَيْتُ أَعْقَلَ مِنْهُ... وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ

---

[١٩٤] يقول ابن فارس في شرح مادة (سَنَّ): "وَمِمَّا اشْتُقَّ مِنْهُ السُّنَّةُ، وَهِيَ السِّيرَةُ. وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: سِيرَتُهُ". **مقاييس اللغة**، ج٣، ص٦٠-٦١.

[١٩٥] انظر: صبحي الصالح، **علوم الحديث ومصطلحه: عرض ودراسة**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٧، ١٩٧٤م)، ص٦.

[١٩٦] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٣، ص٢٢٦.

[١٩٧] أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني في **سننه**، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، (د.م: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، كتاب الفرائض، باب في الجَدَّةِ، ج٤، ص٥٢١، رقم٢٨٩٤.

[١٩٨] انظر: عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ج١، ص١٨-١٩.

[١٩٩] محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج١، ص٥٤.

إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ وَلَيْسَ بِإِمَامٍ فِي السُّنَّةِ. وَالْأَوْزَاعِيُّ إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ وَلَيْسَ بِإِمَامٍ فِي الْحَدِيثِ. وَمَالِكٌ إِمَامٌ فِيهِمَا جَمِيعًا".[٢٠٠]

فالمعروض يدلنا على عدم تسوية السنة بالحديث، وكما أن نوعية كتب السنن تتجسد في احتوائها على الأحاديث المرتبة على أبواب الفقه ومسائل الأحكام. فيمكننا تلخيص ما ذكرنا أعلاه أن الحديثَ جميعُ المنقول عن النبي ﷺ –صحيحاً كان أم سقيماً–، أما السُنَّة فما كان عليه العمل المأثور –الثابت عزوه إلى النبي ﷺ– في الصدر الأول.[٢٠١] ولذا فالباحثة تميل إلى القول بأن "السنة" عند البخاري رحمه الله هي الأحاديث المتعلقة بإبراز الجانِب الحُكمي والتشريعي، والتي تصدر عن النبي ﷺ لكونه سلطة التشريع.[٢٠٢] والأمر تراه منسجمًا مع بدء البخاري رحمه الله كتابه ببدء الوحي، ثم بهذه الترجمة: "باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقول الله جل ذكره: ﴿**إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا** إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]" مشيراً بذلك إلى كون رسولنا ﷺ مصطفىً بالوحي وبالتشريع. فهي ما تتعلق بخصائص النبوة أي بما جاء بها من الأمور التشريعية.

ثم إن مقصود البخاري رحمه الله أيضًا ظاهر من صنيعه، حيث يخص فيه "كِتَابُ الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ"،[٢٠٣] ثم يورد تحته ترجمة: "بَابُ الِاقْتِدَاءِ **بِسُنَنِ** رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"،[٢٠٤] و"بَابُ الِاقْتِدَاءِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ ﷺ"[٢٠٥] فالاقتداء كلمة تشير إلى شرعية اتباعه ﷺ، أي: في ما جاء به من الأمور الشرعية.

---

[٢٠٠] وقد سُئِلَ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمه الله عَنْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فَقَالَ: "السُّنَّةُ هَاهُنَا ضِدُّ الْبِدْعَةِ، فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَالِمًا بِالْحَدِيثِ وَلَا يَكُونُ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ". انظر: عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ص٢٠.

[٢٠١] المرجع نفسه، ج١، ص١٨-١٩.

[٢٠٢] موقف الباحثة هذا يتماشى مع مراد السنة لدى الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي في كتابه **اتجاهات في دراسات السنة: قديمها وحديثها**، (بانغي: دار الشاكر، ط٣، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص١٠، حيث يدرس السنة فيه لكونها أخص من الحديث، وعُدت المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

[٢٠٣] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٩، ص٩١.

[٢٠٤] المرجع نفسه، ج٩، ص٩٢.

[٢٠٥] المرجع نفسه، ج٩، ص٩٦.

وقد اتخذ الدكتور معاذ سعيد حوى حفظه الله رأياً بأن غرض البخاري ﵀ من الترجمتين المذكورتين هو البيان بأن سنن النبي ﷺ -قوليةً وفعليةً- محل للاتباع، حيث ذكر تحت الترجمة الأحاديث الدالة على مشروعية الاقتداء بما صدر عنه ﷺ من قول أو فعل.[٢٠٦] أما مشروعية اتباعه في السنة التقريرية، فثمة ترجمة أخرى تحت كتاب الإيمان، وهي:[٢٠٧] "بَابُ مَنْ رَأَى تَرْكَ النَّكِيرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، لاَ مِنْ غَيْرِ الرَّسُولِ". يقول الدكتور مبيناً ذلك الجانب التقريري:[٢٠٨] "وهذا [أي عنوان الترجمة] يدل على أن فعل النبي ﷺ -إيجابياً كان أو سلبياً-، له دلالته التشريعية، فإذا ترك النبي ﷺ الإنكار لأمر ما، فذلك دليل على إقراره". ثم ينقل الدكتور كلام ابن حجر ﵀ الآتي:[٢٠٩]

> "وَقَدِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ تَقْرِيرَ النَّبِيِّ ﷺ لِمَا يُفْعَلُ بِحَضْرَتِهِ، أَوْ يُقَالُ وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِنْكَارٍ دَالٌّ عَلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ تَنْفِي عَنْهُ مَا يَحْتَمِلُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ مِمَّا يَتَرَتَّبُ عَلَى الْإِنْكَارِ، فَلَا يُقِرُّ عَلَى بَاطِلٍ."

ثم بعد ذلك يُنبهنا الدكتور على عادة من عادات البخاري ﵀ المهمة بقوله: "وقد أورد البخاري ﵀ الترجمة بهذه الصيغة: "باب من رأى"؛ وهو يورد كثيراً مثل هذه الصيغة، ويعني بها النبي ﷺ أحياناً، ويعني بها أحياناً الصحابة ﵃ أو غيرهم"،[٢١٠] فاستُدل بها كلها على إقرارهم وعدم الإنكار للقضية أو المسائل المعروضة عليهم.

فالشاهد أن جميع ما استوعبه البخاري ﵀ من الأدلة تحت التراجم الثلاث المعروضة أعلاه تدل على أن السنة المقصودة لدى البخاري ﵀ هو ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، مما تكون حجة وتشريعًا؛ وعلى هذا فيخرج عن تعريف السنة لديه ﵀ الأحاديث التي تمس الجانب البشري للنبي ﷺ كصفته الخِلقية والخُلقية، وتاريخه، وسيره، ومغازيه، وما شابه ذلك.

---

[٢٠٦] انظر: معاذ سعيد حوى، **المنهج الاجتهادي**، ص٥٣.

[٢٠٧] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٩، ص١٠٩.

[٢٠٨] معاذ سعيد حوى، **المنهج الاجتهادي**، ص٥٤.

[٢٠٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٣٢٣-٣٢٤.

[٢١٠] معاذ سعيد حوى، **المنهج الاجتهادي**، ص٥٤.

ثالثًا: أيام رسول الله ﷺ

اليوم –لغةً– على لسان ابن فارس:[٢١١] "الوَاحِدُ مِنَ الْأَيَّامِ، ثُمَّ يَسْتَعِيرُونَهُ فِي الْأَمْرِ الْعَظِيمِ، وَيَقُولُونَ: نِعْمَ فُلَانٌ فِي الْيَوْمِ إِذَا نَزَلَ"، فيدل على زمن. ولوضوح هذا المعنى، ترى الباحثة أن هذه الكلمة –عند البخاري رحمه الله– تشير إلى تلك الأحاديث التي تعطي لنا تصوراً وسياقًا عما جرت عليه أمور رسول الله وسننه ﷺ السابق ذكرها. وهي –بأبسط عبارة–: كل ما يتعلق بالعصر الذي عاش فيه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، والحوادث التي مروا بها، فتشمل جميع ما تعلق بوصف حياتهم البشرية واليومية، والأخبار التاريخية، والسير والمغازي، وما شابه ذلك.

خلاصة الفرع

يتلخص ذكر ما أعلاه أننا نرى كلمة "أمور" رسول الله ﷺ في عنوان الصحيح تدل على الأحاديث التي تمس الجانب القيادي وخصوصيته كالرسول المبعوث وأمير المؤمنين؛ وأن "سننه" تشير إلى الجانب الحكمي والتشريعي من الأحاديث؛ وأن "أيامه" تشير إلى الجانب التاريخي، والأحوال والحوادث الجارية في عهده وعهد أصحابه رضي الله عنهم، والله تعالى أعلم بالصواب.

الفرع الثاني: من ناحية رجال الإسناد

الإسناد سلسلة الرجال نقلة العلم، وقد تتلمذ البخاري رحمه الله على أكثر من ألف شيخٍ.[٢١٢] فسعة تعامله مع الرواة واطلاعه على أحوالهم يساهم في حسن انتقائه الأسانيد ليُدخلها في الصحيح. ويمكننا تلخيص منهجه الانتقائي في النقطة الآتية:

أولاً: شدة التحري في الانتقاء وتقسيم شيوخه إلى طبقات

هذا معروف لدى المحدثين، حيث وجدوا أن البخاري كلَّف نفسه بما لم يكلفه غيره من الشروط، وبالغ في إثباتها على المنتقى في الصحيح. فمن المعروف أن البخاري رحمه الله ركز على انتقاء ما هو

---

[٢١١] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٦، ص١٥٩.

[٢١٢] قَالَ: "كتبت عَن ألف وَثَمَانِينَ نفساً؛ لَيْسَ فيهم إِلَّا صَاحب حَدِيث". ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٧٩.

متصل سنده من الثقة عن الثقات إلى النبي ﷺ لجامعه الصحيح،[٢١٣] ولابن حجر ﷺ -فيما نقله عن أبي بكر الحازمي ﷺ- وصف الرواة المنتقين وشخصياتهم كالتالي:[٢١٤]

"شَرط الصَّحِيح أَن يكون إِسْنَادُه مُتَّصِلا، وَأَن يكون **راويه** مُسلماً صَادِقا غير مُدَلّسٍ، وَلَا مختلطٍ، متصفاً بِصِفَات الْعَدَالَة، ضابطً متحفظاً، سليم الذِّهْن، قَلِيل الْوَهم، سليم الِاعْتِقَاد. قَالَ: وَمذهب من يخرج الصَّحِيح أَن يعْتَبر **حَال الرَّاوِي** الْعدْل فِي مشايخه الْعُدُول، فبعضهم حَدِيثه صَحِيح ثَابت، وَبَعْضهمْ حَدِيثه مَدْخُول. قَالَ: وَهَذَا بَاب فِيهِ غموض، وَطَرِيق إيضاحه معرفَة طَبَقَات الروَاة عَن رَاوِي الأَصْل، و**مراتب** مداركهم".

ثم مثّل لتلك المراتب بعرض تقسيم أصحاب الزهري ﷺ على خمس طبقات، وهي ما لخصناها كالآتي:[٢١٥]

١. **الطَّبَقَة الأولى**: هُوَ الْغَايَة فِي الصِّحَّة، حيث إن رجاله "جمعت بَين الْحِفْظ والإتقان، وَبَين طول الْمُلَازمَة لِلزهْرِيِّ ﷺ، حَتَّى كَانَ فيهم من يزامله فِي السّفر، ويلازمه فِي الْحَضَر". مثالهم مثلُ سفيان بن عيينة، ويُونُس بن يزِيد، ومالك بن أنس، وَعقيل بن خَالِد الأيليين، وَشُعَيْب بن أبي حَمْزَة ﷺ. والطبقة هذه هي التي قصدها البخاري ﷺ في الصحيح.

٢. **الطبقة الثَّانِيَة**: شاركت الأولى فِي التثبت، إلا أَن رجالها "لم تلازم الزُّهْرِيّ ﷺ إلا مُدَّة يسيرَة، فَلم تمارس حَدِيثه، فَكَانُوا فِي الإتقان دون الأولى"، ومثلهم مثل الليث بن سعد، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ﷺ. وهم شَرط مُسلم، ولا يخرج البخاري ﷺ أحاديثهم إلا مَا يعتمده من غير اسْتِيعَاب، بل أكثر ما يُخرج لهم كان تعليقاً.

---

[٢١٣] نقل ابن حجر قول الْحَافِظ أَبي الْفضل بن طَاهِر المصرح بأنه من شروط البخاري إخراجه لحديث "الْمُتَّفق على ثِقَة نقلته إِلَى الصَّحَابِيّ الْمَشْهُور من غير اخْتِلَاف بَين الثِّقَات الأثبات وَيكون إِسْنَاده مُتَّصِلا غير مَقْطُوع. وَإِن كَانَ للصحابي راويان فَصَاعِدا، فَحسن، وَإِن لم يكن إلا راو وَاحِد وَصَحَّ الطَّرِيق إِلَيْهِ كفى". انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٩.

[٢١٤] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٩.

[٢١٥] انظر: المرجع نفسه، ج١، ص٩، ١٠.

٣. **الطبقة الثَّالِثَة:** يقول عنه ابن حجر: "ربما أخرج [البخاري] الْيَسِير من حَدِيث الطَّبَقَة الثَّالِثَة تَعْلِيقاً". والمثال لأصحاب الطبقة سُفْيَان بن حُسَيْن، وجَعْفَر بن برْقَان، وَإِسْحَاق بن يحيى الْكَلْبِيّ ﵏.

٤. **الطبة الرَّابِعَة:** نَحْو المثنى بن الصَّباح، وَمُعَاوِيَة بن يحيى الصَّدَفِي، وزَمعَة بن صَالح ﵏.

٥. **الطبقة الْخَامِسَة:** نَحْو الْحكم بن عبد الله الْأَيْلي، وعبد القدوس بن حبيب، وَمُحَمّد بن سعيد المصلوب ﵏.

ثم ألحق ابن حجر ﵀ مقارنته بصناعة مسلم ﵀ في صحيحه قائلاً:[٢١٦]

"أما مسلم ﵀ فيخرج أحاديث الطبقتين [الأولين] على سَبِيل الِاسْتِيعَاب، وَيخرج أَحَادِيث أهل الطَّبَقَة الثَّالِثَة على النَّحْو الَّذِي يصنعه البُخَارِيّ فِي الثَّانِيَة، وَأما الرَّابِعَة وَالْخَامِسَة، فَلَا يعرجان عَلَيْهِمَا".

ومتمم الأمر ما ذكره ابن حجر ﵀:[٢١٧]

"وَهَذَا الْمِثَال الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ **فِي حق المكثرين**، فيقاس على هَذَا أَصْحَاب نَافِع، وَأَصْحَاب الْأَعْمَش، وَأَصْحَاب قَتَادَة، وَغَيرهم ﵃. فَأَما **غير المكثرين**، فَإِنَّمَا اعْتمد الشَّيْخَانِ فِي تَخْرِيج أَحَادِيثهم على الثِّقَة وَالْعَدَالَة وَقلة الخطأ، لَكِن مِنْهُم من قوي الِاعْتِمَاد عَلَيْهِ، فأخرجا مَا تفرد بِهِ كيحيى بن سعيد الْأنْصَارِيّ، وَمِنْهُم من لم يقو الِاعْتِمَاد عَلَيْهِ، فأخرجا لَهُ مَا شَارَكهُ فِيهِ غَيره، وَهُوَ الْأَكْثَر."

والأمر فيه وسع فيما أفرده ابن حجر ﵀ في باب "ذكر مَرَاتِب مشايخه الَّذين كتب عَنْهُم وَحدث عَنْهُم".[٢١٨] فإن كان قد بيّن طبقة الرواة بالنسبة لعلاقتهم ومدى ملازمتهم الشيخ -كما سبق ذكره عن أمثال تقسيم أصحاب الزهري ﵀ على خمس طبقات-، ثمة جانب

---

[٢١٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٠.

[٢١٧] المرجع نفسه.

[٢١٨] المرجع نفسه، ج١، ص٤٧٩.

آخر لطبقة شيوخ البخاري، وهو ما بيّن تقسيمه ابن حجر بنسبتها إلى مراتب الرواة من حيث طبقتهم أو منزلتهم وموضعهم في الإسناد،[٢١٩] فيأتي أيضاً على خمس طبقات كما يأتي:[٢٢٠]

"وينحصرون [أي شيوخ البخاري في الصحيح] فِي خمس طَبَقَات:

- **الطَّبَقَة الأولى**: من حَدثهُ عَن التَّابِعين مثل مُحَمَّد بن عبد الله الْأنْصَارِيّ، حَدثهُ عَن حميد. وَمثل مكي بن إِبْرَاهِيم، حَدثهُ عَن يزِيد بن أبي عبيد؛ وَمثل أبي عَاصِم النَّبِيل، حَدثهُ عَن يزِيد بن أبي عبيد أَيْضًا؛ وَمثل عبيد الله بن مُوسَى، حَدثهُ عَن إِسْمَاعِيل بن أبي خَالِد؛ وَمثل أبي نعيم، حَدثهُ عَن الْأَعْمَش؛ وَمثل خَلاد بن يحيى، حَدثهُ عَن عِيسَى بن طهْمَان؛ وَمثل علي بن عَيَّاش، وعصام بن خَالِد، حَدَّثَاهُ عَن حريز بن عُثْمَان؛ وشيوخ هَؤُلَاءِ كلهم من التَّابِعين ﷺ.
- **الطَّبَقَة الثَّانِيَة**: من كَانَ فِي عصر هَؤُلَاءِ، لَكِن لم يسمع من ثِقَات التَّابِعين كآدم بن أبي إِيَاس، وَأبي مسْهر عبد الْأَعْلَى بن مسْهر، وَسَعِيد بن أبي مَرْيَم، وَأيوب بن سُلَيْمَان بن بِلَال، وأمثالهم.
- **الطَّبَقَة الثَّالِثَة**: هِيَ الْوُسْطَى من مشايخه، وهم من لم يلق التَّابِعين ﷺ، بل أَخذ عَن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حَرْب، وقتيبة بن سعيد، ونعيم بن حَمَّاد، وَعلي بن الْمَدِينِيّ، وَيحيى بن معِين، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، وَأَبِي بكر، وَعُثْمَان ابْني أبي شيبَة ﷺ، وأمثال هَؤُلَاءِ. وَهَذِه الطَّبَقَة قد شَاركهُ مُسلم فِي الْأَخْذ عَنْهُم.
- **الطَّبَقَة الرَّابِعَة**: رفقاؤه فِي الطّلب، وَمن سمع قبله قَلِيلاً كمحمد بن يحيى الذهلي وَأبي حَاتِم الرَّازِيّ، وَمُحَمّد بن عبد الرَّحِيم صَاعِقَة، وَعبد بن حميد، وَأحمد بن النَّضر ﷺ، وَجَمَاعَة من نظرائهم. وَإِنَّمَا يخرج عَن هَؤُلَاءِ مَا فَاتَهُ عَن مشايخه، أَو مَا لم يجده عِنْد غَيرهم.

---

[٢١٩] وللعيني معلومات مفيدة لنفس الأمر. انظر: محمود بن أحمد بن موسى العيني الحنفي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ج١، ص٧.

[٢٢٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٧٩.

- **الطَّبَقَة الْخَامِسَة**: قوم فِي عداد طلبته فِي السن والإسناد، سمع مِنْهُم للفائدة كَعبد الله بن حَمَّاد الآملي، وَعبد الله بن أبي الْعَاصِ الْخَوَارِزْمِيّ، وحسين بن مُحَمَّد القباني ﷺ، وَغَيرهم".

تلك طبقات شيوخ البخاري. أما في قضية الرجال المتكلم فيهم، أو الذين تفرد البخاري ﷺ بتخريج أحاديثهم، فبيانه على لسان ابن حجر على النحو الآتي:[٢٢١]

- **أَحدهَا**: أَن الَّذين انْفَرد البُخَارِيّ بِالْإِخْرَاجِ لَهُم دون مُسلم أَرْبَعمِائَة وبضع وَثَلَاثُونَ رجلاً؛ الْمُتَكَلّم فِيهِ بالضعف مِنْهُم ثَمَانُون (٨٠) رجلاً، وَالَّذين انْفَرد مُسلم بِالْإِخْرَاجِ لَهُم دون البُخَارِيّ سِتّمائَة وَعِشْرُونَ (٦٢٠) رجلاً، الْمُتَكَلّم فِيهِ بالضعف مِنْهُم مائَة وَسِتُّونَ (١٦٠) رجلاً، وَلَا شكّ أَن التَّخْرِيج عَمَّن لم يتَكَلَّم فِيهِ أصلاً أولى من التَّخْرِيج عَمَّن تكلم فِيهِ، وَإِن لم يكن ذَلِك الْكَلَام قادحاً.
- **ثَانِيهَا**: أَن الَّذين انْفَرد بهم البُخَارِيّ مِمَّن تكلم فِيهِ لم يكثر من تَخْرِيج أَحَادِيثهم، وَلَيْسَ لوَاحِد مِنْهُم نُسْخَة كَبِيرَة أخرجهَا كلهَا أَو أَكْثَرهَا إلا تَرْجَمَة عِكْرِمَة عَن ابن عَبَّاس، بِخِلَاف مُسلم؛ فَإِنَّهُ أخرج أَكثر تِلْكَ النّسخ كَأبي الزبير عَن جَابر، وَسُهَيْل عَن أَبِيه، والْعَلَاء بن عبد الرَّحْمَن عَن أَبِيه وَحَمَّاد بن سَلمَة عَن ثَابت، وَغير ذَلِك.
- **ثَالِثهَا**: أَن الَّذين انْفَرد بهم البُخَارِيّ مِمَّن تكلم فِيهِ أَكْثَرهم من شُيُوخه الَّذين لَقِيَهُمْ وَجَالسهمْ، وَعرف أَحْوَالهم، واطلع على أَحَادِيثهم، وميز جيدها من موهومها، -بِخِلَاف مُسلم- فَإِن أَكثر من تفرد بتخريج حَدِيثه -مِمَّن تكلم فِيهِ- مِمَّن تقدم عَن عصره من التَّابِعين وَمن بعدهمْ، وَلَا شكّ أَن الْمُحدث أعرف بِحَدِيث شُيُوخه مِمَّن تقدم مِنْهُم.
- **رَابِعهَا**: أَن البُخَارِيّ يخرج من أَحَادِيث أهل الطَّبَقَة الثَّانِيَة انتقاءً، وَمُسلم يُخرجهَا أصولاً كَمَا تقدم ذَلِك من تَقْرِير الْحَافِظ أبي بكر الْحَازِمِي، فَهَذِهِ الْأَوْجه الْأَرْبَعَة تتَعَلَّق بإتقان الروَاة. وَبَقِي مَا يتَعَلَّق بالاتصال وَهُوَ الْوَجْه:

---

[٢٢١] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١-١٢.

- **الخامس**: أَن مُسلماً كَانَ مذْهبه -على مَا صرح بِهِ فِي مُقَدّمَة صَحِيحه، وَبَالغ فِي الرَّد على من خَالفه- أَن الْإِسْنَاد المعنعن لَهُ حكم الِاتِّصَال إِذا تعاصر المعنعن وَمن عنعن عَنهُ، وَإِن لم يثبت اجْتِمَاعهمَا -إِلا إِن كَانَ المعنعن مدلساً-. وَالْبُخَارِيّ لَا يحمل ذَلِك على الِاتِّصَال، حَتَّى يثبت اجْتِمَاعهمَا وَلَو مرّة. وَقد أظهر البُخَارِيّ هَذَا الْمَذْهَب فِي تَارِيخه، وَجرى عَلَيْهِ فِي صَحِيحه، وَأكْثر مِنْهُ حَتَّى أَنه رُبمَا خرج الحَدِيث الَّذِي لَا تعلق لَهُ بِالْبَابِ جملَة؛ إِلَّا ليبين سَمَاع راوٍ من شَيْخه لكَونه قد أخرج لَهُ قبل ذَلِك شَيْئا مُعَنْعنًا... وَهَذَا مِمَّا ترجح بِهِ كِتَابه لأَنا وَإِنْ سلمنَا مَا ذكره مُسلم من الحكم بالاتصال، فَلَا يخفى أَن شَرط البُخَارِيّ أوضح فِي الِاتِّصَال، وَالله أعلم. وَأما مَا يتَعَلَّق بِعَدَمِ الْعلَّة وَهُوَ الْوَجْه:
- **السَّادِس**: فَإِنَّ الْأَحَادِيث الَّتِي انتقدت عَلَيْهِمَا بلغت مِائَتي حَدِيث وَعشرَة (٢١٠) أَحَادِيث كَمَا سَيَأْتِي ذكر ذَلِك مفصلاً فِي فصل مُفْرد؛ اخْتصَّ البُخَارِيّ مِنْهَا بِأَقَلّ من ثَمَانِينَ، وَبَاقِي ذَلِك يخْتَص بِمُسلم، وَلَا شكّ أَن مَا قل الانتقاد فِيهِ أرجح مِمَّا كثر، وَالله أعلم".

ومن ملامح انتقاء البخاري ﷺ الشيوخ أنه فعل ذلك تحقيقاً لأغراض، منها طلب العلو،[٢٢٢] حيث وجدنا أنه في نحو من مائة وعشرين موضعاً من الصحيح يروي مباشرة عن سليمان بن حرب،[٢٢٣] منه «سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي» الحديث،[٢٢٤] وسليمان كان شيخ شيوخه؛ منهم الإمام أحمد، ويحيى القطان، والذهلي، وابن راهويه، والحجاج بن الشاعر. فكان البخاري يشاركهم في الرواية عن سليمان.[٢٢٥]

---

[٢٢٢] ولقد أفردنا مطلباً كاملاً عن العوالي من الإسناد ونازلها عند البخاري، وذلك في الفصل الثالث من الرسالة، فليراجع.

[٢٢٣] كان من كبار تبع الأتباع. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٧٩.

[٢٢٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب المسَاقَاةِ، بَاب القَطَائِعِ، ج٣، ص١١٤، رقم٢٣٧٦.

[٢٢٥] انظر: محمد بن يوسف بن علي الكرماني، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ج١، ص١١٤.

هذا ما يسعنا أن نبلغه فيما يتعلق بشيوخ البخاري ﷺ في الصحيح. وبعد عرض كل ما سبق، نثبت كون الصحيح موضع ورود ودراسة الرواة بجميع صفاتهم، فرجال البخاري ﷺ أنواع؛ منهم من يكثر الرواية عنه،[٢٢٦] ومنهم المقلّين عنهم؛ ومن الشيوخ مَنْ كان موثوقاً بالاتفاق،[٢٢٧] ومنهم المختَلف فيهم أو المُنتقد لبسبب من الأسباب؛ كذا ثمة من الشيوخ الذين تفرد بهم البخاري ﷺ عن مسلم، أو عن بقية أصحاب الكتب الخمسة؛ وكل هذه لم ينف أفضلية المنتقى من الرواة على غير الصحيح. وقد صحَّ كلام ابن حجر ما نصَّه:[٢٢٨] "قَررنَا أَن مدَار الحَدِيث الصَّحِيح على الِاتِّصَال وإتقان الرِّجَال، وَعدم الْعِلَل، وَعند التأمل، يظْهر أَن كتاب البُخَارِيّ **أتقن رجَالًا وَأَشد اتِّصَالًا**". وذلك نراه جلياً من ملامح تعامل البخاري ﷺ مع الرواة من خلال صحيحه، وتصرفاته وتفننه في تنزيل الرواة منازلهم فيه، وذلك فعله بإيرادهم في المواضع المناسبة لهم من الأصول أو المتابعات والتعاليق وغيرها. خلاصة القول أنه قد أدهشنا البخاري ﷺ بمقدار دقته في ترتيب الكتاب والأسانيد فيه، وأن صنيعه يثبت معرفته الرواةَ ودقة انتقائه الشيوخ.

الفرع الثالث: معلقات الصحيح

المعلق: أسهل تعريفاته ما قال ابن الصلاح: "إنه ما حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ".[٢٢٩] وزاد عليه ابن حجر قائلاً: "وَلَو إِلَى آخر الْإِسْنَاد".[٢٣٠] ومن أوضح أمثلته قول البخاري

---

[٢٢٦] أكثر البخاري الإخراج عن عشرين من مشايخه. أما مجموع الشيوخ الموردين في الصحيح فهو ٣٢١ شيخاً. انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص١٠١.

[٢٢٧] مثلهم أبو أيوب سليمان بن حرب الأزدي، قاضي مكة، حافظ، ثقة من التاسعة، والمبرَّى من صفة التدليس، فجلالته، وإمامته، وصيانته، وديانته غير مختلف فيها. انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (حلب: دار الرشيد، ط٣ ، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ج٢٥٠، ص٢٥٣٣، رقم٢٥٤٥. وانظر: الكرماني، **الكواكب الدراري**، ج١، ص١١٤.

[٢٢٨] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١-١٢.

[٢٢٩] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٢٤.

[٢٣٠] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٧. ونصه الكامل: "مَا حذف من مُبْتَدأ إِسْنَاده وَاحِد فَأَكْثر وَلَو إِلَى آخر الْإِسْنَاد".

مباشرة:[٢٣١] "وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»"،[٢٣٢] هكذا نجده في مواضع غير قليلة. وكثرة المعلقات من أبرز سمات الصحيح، حتى يكاد أن يكون من أشهر صنيع البخاري ﷺ فيه،[٢٣٣] فقد التزم تخريجه وأكثر من ذكره في ثنايا الكتاب، وخصوصاً تحت تراجم أبوابه؛ بل عدّ ابن الصلاح صحيحَ البخاري مظنةً للمعلقات؛[٢٣٤] ووجود المعلقات فيه مُشعِر بأن البخاري ﷺ خالف ما قصد من ذكره في الكتاب، وهو إخراج الأحاديث الصحيحة المسندة والمرفوعة إلى النبي ﷺ، ولكن المطالع للصحيح سيجد أن معلقات البخاري ﷺ لا تُعيب كتابَه، بل لها حكم خاص، ودور، وفوائد سندية ومتنية خادمة لكتابه، بالغة بها قصده؛ منها:[٢٣٥]

١. الاختصار.
٢. عدم تكرار ما سبق ذكره من الأسانيد؛ فمن عاداته الإتيان بسند آخر للحديث الواحد المكرر في أكثر من موضع، فيعلق الوجه الذي لم يكن على شرطه.[٢٣٦]

---

[٢٣١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب: هَلْ يَتَتَبَّعُ المُؤَذِّنُ فَاهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا، وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الأَذَانِ، ج١، ص١٢٩.

[٢٣٢] يقول العيني: "هَذَا التَّعْلِيق وَصله مُسلم من حَدِيث عبد الله الْبَهِي عَنْهَا". **عمدة القاري**، ج٥، ص١٤٩. والسند الكامل للحديث عند مسلم في **صحيحه**: "حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ". كِتَاب الْحَيْضِ، بَاب ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا، ج١، ص٢٨٢، رقم٣٧٣.

[٢٣٣] لم يطلق البخاري على صنيعه مسمى "التعليق" أو "المعلق"، بل لعل أول من استعمله هو الدارقطني (ت٣٨٥)، ويليه أبو عبد الله الحميدي (ت٤٨٨هـ) في الاستعمال؛ وذلك قبل أن شاعت العبارة إلى يومنا هذا. ولقد أشار إلى ذلك عند ابن الصلاح، فقد قال: "التَّعْلِيقُ الَّذِي يَذْكُرُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ (ت٤٨٨هـ)، صَاحِبُ (الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ) وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، فِي أَحَادِيثَ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قُطِعَ إِسْنَادُهَا -وَقَدِ اسْتَعْمَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (ت٣٨٥هـ) مِنْ قَبْلُ-: صُورَتُهُ صُورَةُ الِانْقِطَاعِ، وَلَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ، وَلَا خَارِجًا مَا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ مِنْهُ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ إِلَى قَبِيلِ الضَّعِيفِ، وَذَلِكَ لِمَا عُرِفَ مِنْ شَرْطِهِ وَحُكْمِهِ، عَلَى مَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي الْفَائِدَةِ السَّادِسَةِ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ". انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٦٧. وانظر: ابن حجر، **تغليق التعليق**، ج٢، ص٧.

[٢٣٤] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٢٤. قال فيه ما نصه: "وَأَغْلَبُ مَا وَقَعَ ذَلِكَ [أي: الْمُعَلَّقُ] فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ قَلِيلٌ جِدًّا، فَفِي بَعْضِهِ نَظَرٌ".

[٢٣٥] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٨؛ والجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٨٥١.

[٢٣٦] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٦.

٣. الاستشهاد أو تقوية حديث الباب بذكر ما لا يلزم فيه شرطه –وإن كان صحيحاً.
٤. الاحتجاج للمسألة التي ترجم عليها.[٢٣٧]
٥. بيان الاختلاف.[٢٣٨]
٦. خدمة ترجمة الباب، فكان يعلق الحديث الذي يناسب الترجمة –مع صلاحية الحجة– به، وإن لم يوافق شرطه في الكتاب.[٢٣٩]

ومن المعروف أن البخاري ﵀ –كغيره من الأئمة– يرى الانقطاع في السند علةً، فلا نرى إخراجه للمراسيل أو المنقطعات أو البلاغات إلا في غير أصل موضوع كتابه،[٢٤٠] فيكون ذلك فعله إما بشكل المعلقات أو المتابعات أو غيرها. فالشاهد أن صنيع البخاري من تعليقه للأحاديث يدل على كونه يرى جوازَ الاختصار وقطع الأسانيد بشروطه. ويجدر ذكره هنا أن من معلقاته ﵀ ما هو صحيح، أو حسن، أو ضعيف محتمل، ولا يوجد فيه منها ما هو في مرتبة الضعف الشديد إلا نادراً،[٢٤١] فهذه النوعية مشروحة بالصورة التي أعدها الدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي حفظه الله تعالى:[٢٤٢]

ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٨–٩.

[٢٣٨] انظر: الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٧١.

[٢٣٩] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٨–٩.

[٢٤٠] المرجع نفسه، ج١، ص١٠.

[٢٤١] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٨٥٢.

[٢٤٢] الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٢٢٨.

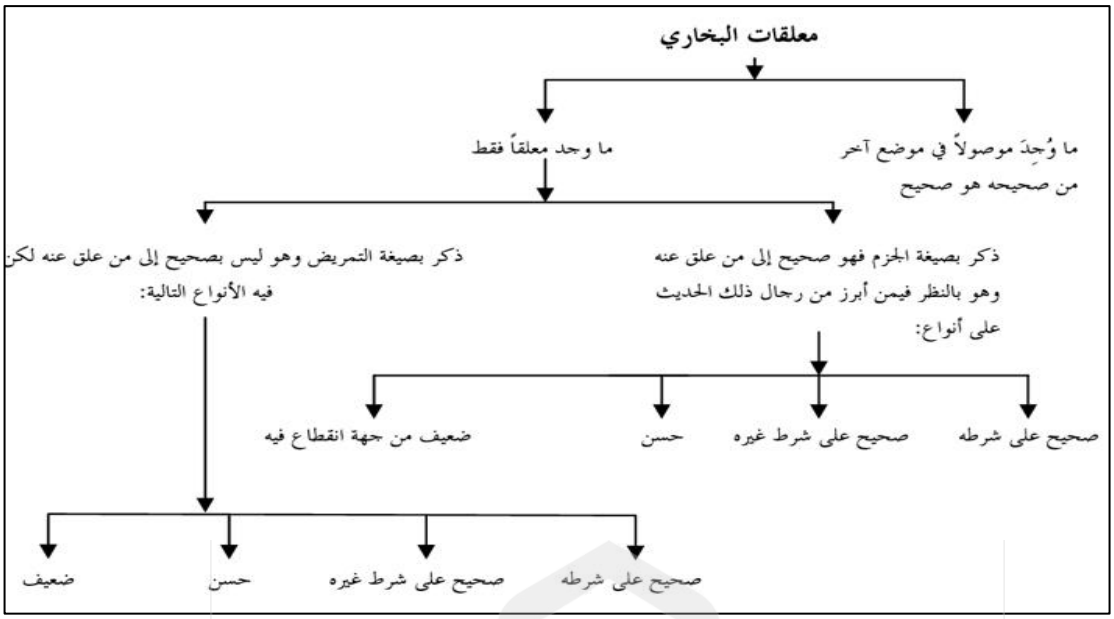

الشكل رقم (٢) أنواع معلقات الجامع الصحيح وحكمها

علاوةً على ذلك أن معلقات البخاري أيضًا تنقسم إلى المرفوعات والموقوفات، ويأتي بيانها في الفصل الرابع من هذه الرسالة تحت موضوعي الحديث المرفوع والحديث الموقوف، فليراجع الصفحة ٢٦٩ وما فوقها. وفي الختام نجزم بأن الإكثار من ذكر التعليقات من عادات البخاري ﵀ الفريدة، والتي تدل على دقة فن الصناعة الحديثية العجيبة في الجامع الصحيح،[٢٤٣] وأسلوبه المتميز الذي لا يساويه أحد.

الفرع الرابع: تراجم أبواب الصحيح

من خصائص الصحيح تراجم أبوابه،[٢٤٤] فهي عناوين ترشد القارئ، والتي وضعها البخاري ﵀ للكتاب، ليستنبط منها فوائدة جمة، وفقه الحديث الصحيح،[٢٤٥] وهي تحتوي على عدة عناصر،

---

[٢٤٣] تفنن البخاري من هذه الناحية من حيث خلو الباب عن الحديث المسند، لذلك اكتفى بالمعلقات فيها بشروطه المميزة، وهذا من تفرداته عن سائر المؤلفين. انظر: الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٧٢.

[٢٤٤] فهي مما يعلو به شأن الكتاب لميزته في ترتيب المواد والإرشاد بالتراجم، واحتوائها على العلم والفوائد، ومما يزيد قيمة ومرتبة الكتاب أو ينقصه هو الترتيب والعناوين التي تضمنها الصحيح.

[٢٤٥] انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٩٩٧م)، ص٢٢١.

منها:[٢٤٦] الْآثَار الْمَوْقُوفَة، وَالْأَحَادِيث الْمُعَلقَة، والآيات القرآنية؛ ذكرها البخاري عرضاً وتبعاً، بخلاف ما هو المقصود الأصلي للكتاب، وهو الأحاديث الصحيحة المسندة، والتي تكوّن أصوله.[٢٤٧] هذه كلها تشكل موضع أفكار البخاري ﵀ وآرائه ومذهبه واجتهاداته. واشتهرت كموضع استنباط الأحكام لدى الأصوليين، بل مواضع معرفة اللغة وغريب الحديث، والتفسير والعقيدة وغيرها من المسائل. وثمة جانب قد يقل النظر إليه، وهو كون الترجمة موضع استخراج الفوائد الإسنادية أيضاً. وبهذا نثبت إبداع البخاري في الأمر، حيث يجمع في الترجمة بين مقصدها الفقهي والروائي معاً. فلا عجب في وصف ابن حجر ﵀ بأنها: "حيرت الأفكار، وأدهشت الْعُقُول والأبصار".[٢٤٨]

ثم أن أشكال تراجمه متنوعة، حيث تفنن البخاري ﵀ فيها،[٢٤٩] منها:

١. ذكره لمتن الحديث بغير إسناد.

٢. حذفه عن متن الحديث من أول الإسناد واحداً فأكثر؛ فتلك هي تعاليقه.[٢٥٠]

٣. ورود حديث واحد تحتها، أو آثار، أو آية قرآنية، وأحياناً لا شيء قط،[٢٥١] أو ورود أكثر من حديثٍ وغيره.

أما من حيث الترتيب الذي استلزمه، فهو أن يعقد الترجمة بآية مناسبة بها، ثم بحديث مرفوع متصل، ثم أثرٍ عن الصحابة أو فتوى تابعي، كما أن من عاداته عقد الباب بذكر آية ثم حديث معلق أو أثر.[٢٥٢]

---

[٢٤٦] انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص٢٢١.

[٢٤٧] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١.

[٢٤٨] المرجع نفسه، ج١، ص١٣.

[٢٤٩] ولقد بين ابن حجر طريقة صياغته لترجمة الحديث والغرض وراء ذلك في الفتح فليراجع لمزيد من الفوائد. ج١، ص١٣-١٤.

[٢٥٠] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٢٢١.

[٢٥١] انظر: الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٧٢.

[٢٥٢] المرجع نفسه، ص٧٦.

ولنشرع الآن في بيان ملامح المنهج الروائي الذي تحتوي عليه الترجمة، منها ما نجده في قول النووي الذي نقله ابن حجر ﷺ:[٢٥٣]

"لَيْسَ مَقْصُود البُخَارِيّ ﷺ الِاقْتِصَار على الْأَحَادِيث فَقَط، بل مُرَاده الاستنباط مِنْهَا، وَالِاسْتِدْلَال لأبواب أرادها، وَلِهَذَا الْمَعْنى، **أخلى كثيرا من الْأَبْوَاب عَن إِسْنَاد الحَدِيث**، وَاقْتصر فِيهِ على قَوْله فِيهِ: "فلَان عَنِ النَّبِيّ ﷺ" أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، وَقد يذكر الْمَتْن بِغَيْر إِسْنَاد، وَقد يُورِدهُ مُعَلّقاً، وَإِنَّمَا يفعل هَذَا لِأَنَّهُ أَرَادَ الِاحْتِجَاج للمسئلة الَّتِي ترْجم لَهَا، وَأَشَارَ إِلَى الحَدِيث لكَونه مَعْلُوماً، وَقد يكون مِمَّا تقدم وَرُبمَا تقدم قَرِيباً، وَيَقَع فِي كثير من أبوابه الْأَحَادِيث الْكَثِيرَة، وَفِي بَعْضهَا مَا فِيهِ حَدِيث وَاحِد، وَفِي بَعْضهَا مَا فِيهِ آيَة من كتاب الله، وَبَعضهَا لَا شَيْء فِيهِ الْبَتَّةَ. وَقد ادّعى بَعضهم أَنه صنع ذَلِك عمداً وغرضه أَن يبين أَنه **لم يثبت عِنْده حَدِيث بِشَرْطِهِ فِي الْمَعْنى الَّذِي ترْجم عَلَيْهِ**، وَمن ثمَّ، وَقع من بعض من نسخ الْكتاب ضم بَاب لم يذكر فِيهِ حَدِيث إِلَى حَدِيث لم يذكر فِيهِ بَاب، فأشكل فهمه على النَّاظر فِيهِ".

والملامح أيضاً ظاهرة فيما جمعه الدكتور زكريا شعبان الكُبيسي في كتابه المسمى بـ"علوم الحديث في تراجم صحيح الإمام البخاري"، فصرح فيه بكون بعض التبويب متضمناً جملةً من قضايا مصطلح الحديث، فجمع التراجم المعنية بالمصطلح وعلوم الحديث وشرحها.[٢٥٤] فمن أمثلتها أنه حقق قضية التحمل والأداء عند البخاري ﷺ من خلال تحليل ترجمته في كتاب العلم.[٢٥٥] هكذا نذكرها بإيجاز، فالأمر بسطناه في المبحث الخامس من الفصل الثالث المخصوص لقضية التحمل والأداء، فمن أراد الزيادة فليراجع كتاب الدكتور الكُبيسي والموضع المذكور من الرسالة.

---

[٢٥٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٨.

[٢٥٤] انظر: ص٢-٣ من الكتاب.

[٢٥٥] انظر: ص٤٩-٥٤ من الكتاب.

ونحن في هذا الصدد نجزم بتضمن تراجم أبوابه علماً جماً من الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، فاستدلالاته هذه تبين بها فقه الباب وفوائد لا تحصى.[٢٥٦] فمن المستحق أن يُدرس ترجمته دراسةً خاصةً معنيةً باستخراج جميع الفوائد واللطائف.

الفرع الخامس: ورود المتابعات والشواهد في الصحيح

المتابع بأبسط تعريف أن يشارك راويان أو أكثر الروايةَ عن شيخ واحد لحديث صحابي واحد.[٢٥٧] أما الشاهد فرواية صحابي واحد لنفس حديث رواه صحابي آخر –سواء رواه بلفظه أو بمعناه–، فحديث كل صحابي شاهدٌ لحديث صحابي آخر.[٢٥٨] ولا شك أن البخاري ﵀ يهتم بالقضيتين، حيث علّق على منهجه الإسماعيلي قائلاً:[٢٥٩]

> "وشرطهما [البخاري ومسلم ﵀] أَن لَا يذكر إِلَّا مَا رَوَاهُ صَحَابِيّ مَشْهُور عَن النَّبِي ﷺ لَهُ راويان ثقتان فَأَكْثر، ثمَّ يرويهِ عَنهُ تَابِعِيّ مَشْهُور بالرواية عَن الصَّحَابَة ﵃ لَهُ أَيْضًا راويان ثقتان فَأَكْثر، ثمَّ يرويهِ عَنهُ من أَتبَاع الأتباع الْحَافِظ المتقن الْمَشْهُور على ذَلِك الشَّرْط، ثمَّ كَذَلِك".
>
> والآن نفصل في كلتا القضيتين كما وردتا في الصحيح كالآتي:

القضية الأولى: المتابعة في صحيح البخاري

إن من ميزة الصحيح أن البخاري ﵀ يورد فيه ما صح من الأحاديث بشرطه، وذلك مخرج في الأصول. أما ما لم يصح بشرطه فيورد فيه مرفوعات أو موقوفات بشكل التعاليق أو المتابعات.[٢٦٠] ولقد أكثر البخاري ﵀ من ذكر المتابعات في ثنايا الصحيح، فكانت مذكورة إما تحت الترجمة، أو في آخر نص الحديث. ويجدر ذكره أن من منهجه الفريد أنه ﵀ أورد

---

[٢٥٦] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٢٢٢.

[٢٥٧] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٤٨.

[٢٥٨] انظر: المرجع نفسه، ص٤٩.

[٢٥٩] العيني، **عمدة القاري**، ج١، ص٥.

[٢٦٠] الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص١٠٠.

الشيخ المتكلم فيه بشكل المتابعة، وبالمثال يتضح المقال؛[٢٦١] فروى البخاري ﵀ أولا بعد الترجمة:

"حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﵄، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ، فَقَالَ: «هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيِّتَةٌ، قَالَ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا»".

ثم ذكر المتابعة التالية:[٢٦٢]

"حَدَّثَنَا خَطَّابُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ**، عَنْ **ثَابِتِ بْنِ عَجْلاَنَ**، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﵄، يَقُولُ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِعَنْزٍ مَيِّتَةٍ، فَقَالَ: «مَا عَلَى أَهْلِهَا لَوِ انْتَفَعُوا بِإِهَابِهَا»" الحديث.

ففي هذه المتابعة خمسة رجال، ثلاثة منهم شاميون حمصيون، وحالتهم ما يلي:[٢٦٣]

١. **خَطَّابُ بْنُ عُثْمَانَ** الْفَوْزِيُّ،[٢٦٤] أبو عمر الحمصي: ثقة عابد من العاشرة.[٢٦٥]
٢. **مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ**، راو قُضَاعِيٌّ حِمْصِيٌّ: له عند البخاري ﵀ حديثان، وثَّقه ابن معين ودحيمٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ ﵀: "لَا يُحْتَجُّ بِهِ".
٣. **ثَابِتِ بْنِ عَجْلاَنَ**: يقول عنه ابن حجر ﵀: "فَأَمَّا ثَابِتٌ فَوَثَّقَهُ ابن مَعِينٍ وَدُحَيْمٌ". وَقَالَ أَحْمَدُ: "أَنَا أَتَوَقَّفُ فِيهِ"، وسَاق لَهُ ابن عدي ثَلَاثَة أَحَادِيث غرائب. وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ: "لَا يُتَابِعُ فِي حَدِيثِهِ".

---

[٢٦١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَاب جُلُودِ الْمَيْتَةِ، ج٧، ص٩٦، رقم٥٥٣١.

[٢٦٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَاب جُلُودِ الْمَيْتَةِ، ج٧، ص٩٦، رقم٥٥٣٢.

[٢٦٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص٦٥٩.

[٢٦٤] الفوري نِسْبَة إِلَى فوز قَرْيَة من قرى حمص. العيني، **عمدة القاري**، ج٢١، ص١٣٣.

[٢٦٥] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٩٣، رقم١٧٢٣.

قال ابن حجر ﷺ لندرك التحليل:[٢٦٦] "**فَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَجْلِ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُتَابَعَاتِ،** لَا مِنَ الْأُصُولِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الَّذِي قَبْلَهُ،[٢٦٧] وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ خُرُوجُ الْحَدِيثِ عَنِ الْغَرَابَةِ". ثم بدأ ابن حجر ﷺ يسوق بعد ذلك ذكر المتابعات التي وجدها لمحمد بن حمير عند الطبراني، ولخطاب عند الإسماعيلي. ثم يثبت أن لابن عباس ﷺ حديثًا آخر بنفس المعنى في الأيمان والنذور.[٢٦٨] فالشاهد أن المتابعات في الصحيح تخدم مقصود المؤلف ﷺ وتؤدي دورها.

القضية الثانية: الشواهد في صحيح البخاري

يأتي الشاهد في الصحيح فبشكل تكرار البخاري ﷺ لحديث،[٢٦٩] و"يُحْتَمَلُ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُعَلَّقًا كَانَ أَوْ مَوْصُولًا".[٢٧٠] فمن أمثلة ذلك قول البخاري ﷺ:[٢٧١]

> "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ **الحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ،** حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، يُسَمَّوْنَ الجَهَنَّمِيِّينَ»".

---

[٢٦٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص٦٥٩.

[٢٦٧] والحديث ما أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج٧، ص٩٦، رقم٥٥٣١؛ ونصه: "حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﷺ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ، فَقَالَ: «هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟» قَالُوا: "إِنَّهَا مَيِّتَةٌ"، قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا»".

[٢٦٨] ونصه: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: «مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ، فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا، فَمَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنًّا»". أخرجه البخاري في **صحيحه**، بَاب إِنْ حَلَفَ أَنْ لاَ يَشْرَبَ نَبِيذًا، فَشَرِبَ طِلاَءً، أَوْ سَكَرًا، أَوْ عَصِيرًا، ج٨، ص١٣٩، رقم٦٦٨٦.

[٢٦٩] يقول عنه ابن حجر: "وقلما يُورد حَدِيثًا فِي موضِعين بِإِسْنَاد وَاحِد وَلَفظ وَاحِد، وَإِنَّمَا يُورِدهُ من طَرِيق أُخْرَى لمعانٍ نذكرها وَالله أعلم بمراده مِنْهَا. فَمِنْهَا أَنه يخرج الحَدِيث عَن صَحَابِيّ ثمَّ يُورِدهُ عَن صَحَابِيّ آخر؛ وَالْمَقْصُود مِنْهُ أَن يخرج الحَدِيث عَن حد الغرابة، وَكَذَلِكَ يفعل فِي أهل الطَّبَقَة الثَّانِيَة وَالثَّالِثَة وهلم جراً إِلَى مشايخه، فيعتقد من يرى ذَلِك من غير أهل الصَّنْعَة أَنه تكْرَار، وَلَيْسَ كَذَلِك لاشْتِمَاله على فَائِدَة زَائِدَة". ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥.

[٢٧٠] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٦٩.

[٢٧١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَاب صِفَةِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، ج٨، ص١١٦، رقم٦٥٦٦.

رواه البخاري بعد إخراج عدة أحاديث في الأصول في خروج قوم من النار بشفاعته ﷺ وتسميتهم الجهنميين.

والفحص لدى ابن حجر ﷺ يحقق كون أحد رواة الحديث ممن ضعفه أحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي؛ وهو أبو سلمة الحسن بن ذكوان البصري، ولذا يقول ابن حجر ﷺ معلقًا على الحديث وعليه قائلاً:[٢٧٢] "روى لَهُ [أي: الحسن بن ذكوان] البُخَارِيُّ ﷺ حَدِيثا وَاحِدًا [أي: هو الحديث المذكور أعلاه]... **وَلِهَذَا الحَدِيث شَوَاهِد كَثِيرَة**، وروى لَهُ أَصْحَاب السّنَن إِلَّا النَّسَائِيّ ﷺ". فيتجلى من صنيع البخاري ﷺ من إخراجه لحديث ذكوان أنه لا يرى بأسًا في ذلك ما دام أن له شواهد تعضده. علاوةً على ذلك ما بيَّنه ابن حجر ﷺ بقوله:[٢٧٣] "إِنْ خرج [أي: البخاري] لَهُ فِي المتابعات **والشواهد** والتعاليق، فَهَذَا يتَفَاوَت دَرَجَات من أخرج لَهُ مِنْهُم فِي الضَّبْط وَغَيره، مَعَ حُصُول اسْم الصدْق لَهُم". فالأمر يؤكد دقة انتقاء البخاري ﷺ لرجاله ولحديثه.

ومن أراد التوسع في مسألة المتابعات والشواهد في الصحيح فليطلع على فصلٍ كاملٍ سماه ابن حجر ﷺ "الْفَصْل التَّاسِع فِي سِيَاق أَسمَاء من طعن فِيهِ من رجال هَذَا الْكتاب مُرَتباً لَهُم على حُرُوف المعجم"؛[٢٧٤] أفرده ﷺ لورود أسماء من أخرج لهم البخاري ﷺ في الصحيح إما تعليقًا أو متابعةً أو استشهاداً.

الفرع السادس: تقطيع الحديث واختصاره في الصحيح

مما انفرد به البخاري ﷺ أنه يُقطِّع الأحاديث في أبوابه،[٢٧٥] ويظهر من صنيعه أنه أراد بذلك ذكر تعدد الإسناد للحديث بإيراد مقاطع من الأحاديث في عدد كثير من مواقع الصحيح. فصنيعه هذا دليل على معرفة طرق الحديث وتمحيصه لها؛ فجمع الطرق مبتدأ تفتيش الإسناد، والتمييز بين صحيحها وضعيفها.

---

[٢٧٢] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٣٩٧.

[٢٧٣] المرجع نفسه، ج١، ص٣٨٤.

[٢٧٤] انظر: المرجع نفسه.

[٢٧٥] المرجع نفسه، ج١، ص١٢.

ومن أهم الملامح الإسنادية في تصرفات تقطيع الحديث واختصاره لدى البخاري ﵀ إشارته بذلك إلى وقوع علة ما في السند. فمن تلك العلل التي أشار إليها ابن حجر ﵀ ما يلي:[٢٧٦]

١. الاختصار لوهم الراوي في السند.

٢. الاختصار لتفرد الراوي في السند.

٣. الاختصار لترجحه برواية العدد الكثير.

٤. الاختصار لانقطاع في السند.

زد على ذلك كله إشارة أخرى قصدها البخاري ﵀ وراء تقطيع الأحاديث، وهو على كلام محدث الحرمين السابق ﵀ ما نصه:[٢٧٧] "غالباً يفعل ذلك إذا كان الحديث موقوفاً فيه شيء قد حكم برفعه، فيقتصر على الجملة المحكوم برفعها، ويحذف الباقي لعدم تعلقه بموضوع كتابه، وهذا من أخفى المواضع". ولابن حجر ﵀ أمثلة موضحة له، وذلك بما أخرجه في العتق وهو:[٢٧٨] "حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "**إِنَّ أَهْلَ الإِسْلاَمِ لاَ يُسَيِّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّبُونَ**"، الحديث. يقول ابن حجر ﵀ عقبه:[٢٧٩]

> "هَكَذَا أوردهُ؛ وَهُوَ مُخْتَصر من حَدِيث مَوْقُوف، أَوله: "جَاءَ رجل إِلَى عبد الله بن مَسْعُود ﵁، فَقَالَ: "إِنِّي أَعْتَقْتُ عَبْدًا لِي سَائِبَةً، فَمَاتَ وَترك مَالًا، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا". فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﵁: "إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّبُونَ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّة كَانُوا يسيبون. فَأَنت ولي نعْمَته، فلك مِيرَاثه. فَإِن تَأَثَّمت وتحرجت فِي شَيْء، فَنحْن نقبله مِنْك، ونجعله فِي بَيت المَال". **فاقتصر البُخَارِيّ على مَا يُعْطي حكم الرّفْع من هَذَا الحَدِيث الْمَوْقُوف**، وَهُوَ قَوْله: "إِن أهل الْإِسْلَام لَا يسيبون" لِأَنَّهُ

---

[٢٧٦] منى زهدي مصطفى سليمان، زياد عواد أبو حماد، "ما اختصره البخاري لعلة في إسناده: دراسة تطبيقية في الجامع الصحيح"، **مجلة كلية العلوم الإسلامية**، (١٤٤١هـ/٢٠١٩م): العدد٥٩، ص٧٨.

[٢٧٧] انظر: الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٦٤.

[٢٧٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الفَرَائِضِ، بَاب مِيرَاثِ السَّائِبَةِ، ج٨، ص١٥٤، رقم٦٧٥٣.

[٢٧٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٦.

يستدعي بِعُمُومِهِ النَّقْل عَن صَاحب الشَّرْع لذَلِك الحكم، وَاخْتصرَ الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ من مَوْضُوع كِتَابه. وَهَذَا من أخْفى الْمَوَاضِع الَّتِي وَقعت لَهُ من هَذَا الْجِنْس".

الفرع السابع: تكرار الحديث في الصحيح

من صنيع البخاري ﵀ أنه يكرر الأحاديث في عدة مواضع لفائدة،[٢٨٠] يقول الشيخ أكرم الندوي حفظه الله:[٢٨١]

"ويأتي البخاري ﵀ بالأحاديث في كتابه فيكررها، ويتجنب أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فهو قليل جدًّا، والسبب في ذلك أن الحديث المكرر بإسناد ومتن واحد قد يكون فيه من العلم والفقه ما يوجب وضعه في أكثر من باب".

فالشاهد أن تكرار البخاري ﵀ للحديث في مواضيع عديدة من الصحيح يشير كل مرةً إلى فوائد متنوعة مستنبطة من الحديث،[٢٨٢] وقد أكثر من يذكر عن فوائدها المتنية؛ منها تضمن الحديث أحكاماً عديدةً، فوضع تحت عناوين مختلفة يناسبها. وأضف إلى ذلك فوائده الإسنادية؛ فمن الأغراض الإسنادية من صنيع البخاري ﵀ أن يُبين طُرق الحديث[٢٨٣] واختلاف ألفاظ الرواة، أو ليُخرجها عن حد الغرابة، أو لإثبات اللقاء بين الرواة؛ حيث قد يورد الحديث المعنعن في موضع، ثم يورده بألفاظ المصرحة بالسماع في موضع آخر.[٢٨٤]

والأمر ظاهرٌ في القول المنقول عن محدث الحرمين، الشيخ عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي المكي ﵀:[٢٨٥]

---

[٢٨٠] نص ذلك عند ابن حجر: "فعُلِمَ أنه لا يكرر إلا لفائدة". **فتح الباري**، ج١، ص١٧.

[٢٨١] أكرم الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص١٠٨.

[٢٨٢] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٢٢٢.

[٢٨٣] يقول عنه ابن حجر: "وهو لا يخليه مع ذلك من فَائِدَة إسنادية وَهِي إِخْرَاجه للإسناد عَن شيخ غير الشَّيْخ الْمَاضِي". ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٦.

[٢٨٤] الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٦٢-٦٤.

[٢٨٥] المرجع نفسه، ص٥٦.

"فمن عاداته أنه لا يُكرر الحديث بالإسناد الواحد، بل يُورده لمُقتضى كل باب بإسنادٍ آخر. ومتى ضاق عليه المخرج، يتصرف فيه بنوع من التصرف في الإسناد أو المتن كالوصل في موضع، والتعليق في آخر، وكالإتمام في موضع، والاختصار في آخر، ولا يورد الحديث بإسناد واحد ومتن واحد إلا نادراً".

والأمر يتخذ شكله الأوضح في كلام ابن حجر ﷺ الآتي:[٢٨٦]

"عُرِفَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِهِ أَنَّهُ ﷺ لَا يَذْكُرُ الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي موضِعين عَلَى وَجْهَيْنِ، بَلْ إِنْ كَانَ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَدٍ عَلَى شَرْطِهِ: ذَكَرَهُ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي بِالسَّنَدِ الثَّانِي، وَهَكَذَا مَا بَعْدَهُ. وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ: يُعَلِّقُهُ فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ، تَارَةً بِالْجَزْمِ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَتَارَةً بِغَيْرِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ. **وَمَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَنَدٌ وَاحِدٌ**، يَتَصَرَّفُ فِي مَتْنِهِ بِالِاقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِهِ بِحَسَبِ مَا يَتَّفِقُ، وَلَا يُوجَدُ فِيهِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ مَذْكُورٌ بِتَمَامِهِ سَنَدًا وَمَتْنًا فِي مَوْضِعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا نَادِرًا".

ويقول ﷺ أيضاً:[٢٨٧]

"... وَإِذا تقرر ذَلِك [أي تكرار حديث ما]: اتَّضَح أَنه لَا يُعِيد إِلَّا لفائدة حَتَّى لَو لم تظهر لإعادته فَائِدَة من جِهَة الْإِسْنَاد، وَلَا من جِهَة الْمَتْن؛ لَكَانَ ذَلِك لإعادته لأجل مُغَايرَة الحكم الَّتِي تشْتَمل عَلَيْهِ التَّرْجَمَة الثَّانِيَة مُوجباً لِئَلَّا يُعَدَّ مكرّرًا بِلَا فَائِدَة".

أما من ناحية العدد، فلقد صرح الشيخ عبد الحق الهاشمي ﷺ على أن ثمة نيفًا وعشرين حديثاً أوردها البخاري ﷺ بإسناد ومتنٍ واحدٍ، والمثال: هذا الحديث الذي ساقه بنفس الإسناد والمتن في موضعين من الصحيح؛ أولهما في كِتَاب فَرْضِ الخُمُسِ،[٢٨٨] وثانيهما في كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ:[٢٨٩]

---

[٢٨٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٦.

[٢٨٧] المرجع نفسه.

[٢٨٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، بَاب مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الحَرْبِ، ج٤، ص٩٥، رقم٣١٥٣.

[٢٨٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، باب ذَبَائِحِ أَهْلِ الكِتَابِ وَشُحُومِهَا، مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ وَغَيْرِهِمْ، ج٧، ص٩٣، رقم٥٥٠٨.

"حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلاَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَنَزَوْتُ لِآخُذَهُ، فَالْتَفَتُّ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ»".

فذكره في الخمس لإثبات أن ما يصيبه الغانمون في أرض العدو من طعام فلا يجب تخميسه. ثم أعاده في الذبائح لإثبات جواز أكل ذلك الشحم على أنه من حيوان ذبحه أهل الكتاب وهم يهود خيبر.

ولنختتم بمزيد من فائدة نجدها على لسان أحد شراح الصحيح رحمه الله، والذي يُشْعِر بأن البخاري رحمه الله يستنفد كل الموارد عنده –متنية كانت أو إسنادية– من أجل صنيع الصحيح:[٢٩٠]

"وأما صنيعه رحمه الله في جمْع الأحاديثِ وتفريقِها في الأبوابِ، فإنه كما أُخِذَ بالاستقراء، يعمِد إلى الحديث الواحد، ويستنبطُ منه ما قَدَرَ عليه من الأحكام، ويجعلُ لكل حكم ترجمةً يضعها في المحلِّ المناسِبِ لها من الكتاب، ثم يَنظُرُ فيما اجتمع عنده من طرق ذلك الحديث، فإن ساوَت الطرُقُ الأحكامَ، أثبتَ الحديثَ في كل ترجمة بطريقٍ من تلك الطُّرُق، وربما تمَّمَهُ فيها كلّها، وربما اختصره في بعضها لمعنى يظهر له. **وإن كانت الطرقُ أكثرَ**، ذكرَ الحديثَ في بعض تلك التراجم بطريقين أو أكثر حتى يأتي على آخرها. وإن كانت الأحكامُ أكثرَ، ذكر الحديثَ في بعض تلك التراجم بطريقين أو أكثر حتى يأتي على آخرها. وإن كانت الأحكامُ أكثرَ، ذكر الحديث في بعض التراجم تاماً، وفي بعضها مختصراً أو معلقاً أو قال: "فيه حديث كذا". حتى لا يبقى عليه من الأحكام شيء، ولا من الطرق التي عنده شيء".

خلاصة المبحث

سبق أن رأينا ميزة منهج الإمام البخاري رحمه الله ودقته فيه، والتي تحقق مكانته بأنه أصح كتب الرواية على الإطلاق. ولنشرع الآن في أخذ الجانب التاريخي المؤدي إلى تكوين ذاك المنهج الفريد، وذلك نتناوله بالدراسة في المبحث الثالث اللاحق من خلال عرض التطور التاريخي لعلم

[٢٩٠] محمد الفضيل الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢١.

رواية الحديث من عهد النبي ﷺ إلى عصر البخاري ﷺ. ثم يلي بعده الفصل الثالث والرابع فيهما دراسة نموذجية تطبيقية لبعض جوانب علم الرواية التي احتوى عليها الجامع الصحيح للبخاري ﷺ؛ ففيهما مزيد من ملامح منهجه الفريد، الكاشف بالدراسة التطبيقية على بعض مصطلح الحديث الروائي، يجذب القارئ بإذن الله تعالى.

المبحث الثالث: الجذور التاريخية لتكوين علم الرواية وتطورها إلى عصر البخاري ﷺ

بعد أن رأينا قوة منهج البخاري الروائي ودقته في المبحث السابق، لنشرع الآن في أخذ الجانب التاريخي المؤدي إلى تكوين هذا المنهج، وذلك من خلال عرض التطور التاريخي لمصطلح علم رواية الحديث. ثم يلي بعده الفصل الثالث والرابع فيهما دراسة تطبيقية لعلم الرواية ومنهج البخاري فيه.

أما تركيزنا في هذا المبحث فنهدف فيه إلى تحقيق معنى علم الرواية والفرق بينه وبين علم الدراية، ثم النظر في عناصر تكوينها وتطورها منذ أن بدأت من عهد النبي ﷺ إلى عهد البخاري. فانطلاقًا من هذا الهدف، يتضمن المبحث ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: تعريف علم الرواية والفرق بينه وبين علم الدراية

المطلب الثاني: ملامح لبعض سمات علمِ الرواية وتطوره إلى عصر البخاري

المطلب الثالث: تاريخ اعتبار مكانة الجامع الصحيح وبداية حركة الصحاح بيد البخاري

المطلب الأول: تعريف علم الرواية والفرق بينه وبين علم الدراية

مما لا شك فيه أن علوم الحديث قد نالت مكانة عظيمة في قلوب المسلمين، وذلك لما تحتوي عليه من الهدي النبوي، ولكونها متعلقة بالمصطفى ﷺ. ولقد تفرد علماؤنا بخصيصة هذا العلم، وامتازوا على غيرهم في بذل الجهد حفظاً للسنة المطهرة وحتى وصلتنا بيضاء نقية؛[٢٩١] وذلك كان بمرور مراحل كثيرة حتى إلى عصر النضج وبلغ عدد مصطلحاته ٦٤ نوعاً -حسب تقسيمات ابن الصلاح-. وهدفنا في هذا المطلب أن نعرِّف القارئ بعلوم الحديث، وجانبي

[٢٩١] انظر: سلطان سند العكايلة، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، (دمشق: مركز الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص١١.

الرواية والدراية تحتها –تعريفاً مختصراً مفيداً–، حتى يمكن لنا أن نبرر اختيارنا للتعريف الصحيح الراجح عندنا والذي نسير وفقه خلال هذه الدراسة.

الفرع الأول: تعريف علم الحديث

علم الحديث مركب إضافي يتكون من كلمتين، هما –من الناحية اللغوية–:

١. العلم؛ مفردٌ، وجمعه العلوم، والعلم لغةً مصدر يرادف الفهم والمعرفة، أو نقيض جهل،[٢٩٢] فهو إِدْرَاك الشَّيْء بحقيقته وَالْيَقِين. أما اصطلاحاً، فيُطلق "الْعلم" على مَجْمُوع مسَائِل وأصول كُلية تجمعها جِهَة وَاحِدَة كعلم الْكَلَام وَعلم النَّحْو ونحوهما.[٢٩٣]

٢. الحديث مصدره حدث، والحديث –لغةً– على ما يناسب الموضوع إما كلامٌ أو خبرٌ،[٢٩٤] أم نقيضُ الْقَدِيمِ.[٢٩٥] ففي حديث البخاري مثلاً:[٢٩٦]

"حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، سَمِعْتُ مُرَّةَ الهَمْدَانِيَّ، يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: "إِنَّ أَحْسَنَ **الحَدِيثِ** كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ **مُحَمَّدٍ** ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ **مُحْدَثَاتُهَا**، وَإِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ، وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ".

فلفظ "الحديث" في الأول يعني الكلام، و"المحدَثَات" في الثاني ما لم يكن، أو ما أوجده أو ابتدَعه أَهلُ الأَهْواء مِنَ الأَشياء الَّتِي كَانَ السَّلَف الصالحُ عَلَى غَيْرِهَا.[٢٩٧] أما "الحديث" في

---

[٢٩٢] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٤، ص١١٠.

[٢٩٣] إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: دار الدعوة، د.ط، د.ت)، ج٢، ص٦٢٤.

[٢٩٤] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٢، ص٣٦.

[٢٩٥] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص١٣١.

[٢٩٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَاب الِاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ج٩، ص٩٢، رقم٧٢٧٧.

[٢٩٧] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص١٣١.

اصطلاح المحدثين -والذي نراه- فهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفةٍ خِلْقيةٍ أو خُلُقية سواء ما كان بعد البعثة أم ما بعدها.[٢٩٨]

فبالمجموع، فإن **تعريف علم الحديث** باعتباره لقباً على الفن المخصوص أنه علم يبحث في المسائل والمباحث المتعلقة بما أُضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً -خِلقيةً كانت أو خَلقيةً- سواءً بعد البعثة أم ما قبلها.[٢٩٩] وثمة تعريف آخر يدخل فيه "وما أضاف إلى الصحابي والتابعي"،[٣٠٠] ونحن نرى خلاف ذلك، حيث إنه يسوى بين الحديث والخبر.

ولعلوم الحديث مترادفات وأسامي أخرى تعرف بها، وهي "علم الحديث" أو "علم أصول الحديث" أو "علم مصطلح الحديث"، بل يطلق أيضاً بـ"علم دراية الحديث" لدى البعض.[٣٠١] وعلى كلٍّ، ترى الباحثة أن هذه المصطلحات والأسامي كلها محمولة على علوم الحديث الشاملة لعلمي الرواية والدراية معاً. وعلى هذا المفهوم لعلوم الحديث، تنبني هذه الرسالة.

الفرع الثاني: أقسام علوم الحديث

لقد اتفق العلماء على تقسيم علم الحديث إلى الرواية والدراية، وذلك مع أنهم اختلفوا في التعريف بهما على اتجاهين رئيسين،[٣٠٢] وسوف نفصل الأمر بعد أن نُعرِّف بعلم الرواية والدراية من الناحية اللغوية.

---

[٢٩٨] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٢٢.

[٢٩٩] انظر: المرجع نفسه، ص٢١-٢٣.

[٣٠٠] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٢٧.

[٣٠١] انظر: فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني، "علم الحديث بين الرواية والدراية"، **مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية**، (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م): العدد٥٦، ص٢٤٧.

[٣٠٢] بيانوني، **علم الحديث بين الرواية والدراية**، ص١٨٧-٢٥٨.

الغصن الأول: تعريف الرواية لغةً

الرواية من فعل روى-يروي، والراوي أصله يدل على ناقل الماء؛ فرواةٌ من القوم من يأتونهم بالماء.[٣٠٣] ويستخدم أيضاً بمعنى ناقل شيء غيره، كقول الجوهري:[٣٠٤] "رَوَيْتُ الْحَدِيثَ والشِّعر رِوَايةً؛ فأَنا رَاوٍ، فِي الْمَاءِ والشِّعر، مِنْ قَوْمٍ رُوَاة". فيستدل به على أن الرِّواية كل ما ينقل أو يحدِّث به الإنسان من علم أو خبر.[٣٠٥]

ففي سياق مصطلح الحديث، تطلق هذه الكلمة على عملية تناقل الحديث فيقال: "روى الراوي الحديثَ روايةً"؛ وبهذا المعنى قول الدكتور نور الدين عتر في علم الرواية في اصطلاح المحدثين بأنها: "حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء". فنجده يقصر الرواية على تلك القواعد المتعلقة بعملية نقل الحديث أو أخذه وتلقيه وتبليغه أي ما هو معروف بالتحمل والأداء.[٣٠٦]

الغصن الثاني: تعريف الدراية لغةً

الدراية لغة مصدر من فعل درى؛ فدَرَى الشيءَ دَرْياً، ودِرْياً، ودِرْيَةً، ودِرْيَاناً، ودِرَايَةً، أي: عَلِمَهُ. وَيُقَالُ: دَرَيْت الشيءَ أَدْرِيهِ عَرَفْته، وأَدْرَيْتُه غَيْرِي إِذَا أَعْلَمْته.[٣٠٧] فالدراية إذاً تفيد الفهم والإدراك والمعرفة. ففي سياق اصطلاح المحدثين، يُشعر بأن هذه المادة لها علاقة بإدراك أو معرفة أو فهم المنقول أو المروي أي نص الحديث ومتنه. ولعل قول الدكتور محمد طاهر يثبت كون تلك الفنون مندرجة تحت نوعية علم دراية الحديث، فنصه:[٣٠٨] "وعلوم المتن بأنواعها من نسبته إلى قائله، ومعرفة غريبه، وناسخه ومنسوخه، وأسباب الورود وغيرها... هذه العلوم كلها تتعاون لتثمر بيان المقصود من الحديث النبي ﷺ للعمل به".

---

[٣٠٣] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٢، ص٤٥٣.

[٣٠٤] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٤، ص٣٤٨.

[٣٠٥] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٢، ص٤٥٣.

[٣٠٦] عتر، **منهج النقد**، ص١٨٨.

[٣٠٧] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٤، ص٢٥٤.

[٣٠٨] المرجع نفسه، ص١٢٨.

ذلكم المفهوم اللغوي للرواية والدراية ذكرناه تمهيدًا قبل مناقشتهما في سياق تقسيمات علوم الحديث إلى قسمي الرواية والدراية في البنود الآتية:

البند الأول: الاتجاهان الرئيسان في تقسيم علم الحديث

لم تكن علوم الحديث –في بداية أمرها– مقسمةً تقسيماً منطقياً عند المتقدمين، وإنما نجدهم تعاملوا مع مسائل علم الحديث معاملة تطبيقية، فلم يفرِدوا مؤلفات في ذكر أي نوع من التقسيمات، وإنما تأتي الرواية والدراية معاً ضمن كتاباتهم أو معاملتهم الحديثية. ولعل السبب راجع إلى طبيعة تطور العلم، حيث إن المحدثين في عصر الرواية ما زالوا في مرحلة تأسيس العلوم وتطويرها، وليسوا في عصر النضوج أو الاكتمال. زد على ذلك كون الروايات الحديثية ما زالت متداولة متناقلة بين أهل العلم، ولم يكن ثمة داع للتقسيم أو الأولوية له، بل الاهتمام كان بالأصول، لا بالتنظيم أو تحرير التقسيمات. فالشاهد أن علوم الحديث في تلك المرحلة التأسيسية لم تكن مقسمة إلى الرواية والدراية، بل كان مزجاً بينهما.

أما النقاش في التقسيم فبدأه ابن الأكفاني (ت٧٤٩هـ)،[٣٠٩] حيث يكون أول من قسم علم الحديث إلى الرواية والدراية وعرّف بهما. ثم امتد الأمر وأتى بعده من تبعوه أو خالفوه في التعريف بهما، فالحاصل اتجاهان رئيسيان للتقسيم، وتلخيص ذلك كله في الجدول الآتي:

الجدول رقم (١) الاتجاهان الرئيسان في تعريف علم الرواية والدراية

نوع العلم	الاتجاه الأول (ابن الأكفاني وأتباعه)	الاتجاه الثاني (طاش كبري زاده وأتباعه)
علم الرواية	**التعريف:**[٣١١] "علم بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، بالسماع المتصل، وضبطِها وتحريرها". فهو علم يختص بتحمل الأحاديث وأدائها والتي هي أساس عملية الرواية والنقل. **موضوعه:** تحمل الحديث وأداؤه، وما يشمل ذلك من نقل ما أثر عن النبي ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات خُلقية وخلقية.	**التعريف:**[٣١٠] "علمٌ يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث أحوال رواتها ضبطًا وعدالةً، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعًا، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الحديث؛ وهذا قريب من تعريف أصحاب الاتجاه الأول لعلم الدراية.
علم الدراية	**التعريف:**[٣١٣] "علم يُعرف منه: أنواعُ الرواية، وأحكامها، وشروطُ الرواة، وأصناف المرويات، واستخراجُ معانيها". **موضوعه:** القواعد المعرِّفة بحال الراوي والمروي، وهو ما اصطلح عليه باسم "أصول الحديث" أو	**التعريف:**[٣١٢] "علم يبحث فيه عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المعنى المراد منها، مبتنيًا على قواعد اللغة العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقا لأحوال النبي

[٣٠٩] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٧.

[٣١٠] أحمد بن مصطفى طاش كبري زادة، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٢، ص٥٢.

[٣١١] محمد بن إبراهيم بن ساعد ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد: موسوعة موجزة في العلوم العربية الإسلامية ومصنفاتها**، تحقيق: محمود فاخوري، محمد كمال، حسين الصديق، (بيروت: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٨م)، ص٥٤.

[٣١٢] طاش كبري زاده، **مفتاح السعادة**، ج٢، ص١١٣.

[٣١٣] ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد**، ص٥٧.

	"علوم الحديث" أو "مصطلح الحديث". وله خمسة موضوعات رئيسية:[٣١٤] ١. أنواع الرواية: من حيث قائله: القدسي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع. ومن حيث تعدد رواته: كالمتواتر، والآحاد الذي يشمل العزيز، والمشهور، والغريب. ٢. أحكام الرواية: من حيث القبول والرد، ويتم بمعرفة درجة الحديث وهي: الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع. ٣. شروط الرواة. ٤. أصناف المرويات. ٥. استخراج معاني الروايات/معاني ألفاظ الحديث.	ﷺ"؛ فهو مرتكز على فهم الحديث وشرح معانيه.

يتلخص مما أعلاه أن الاتجاه الأول –وعلى رأسه ابن الأكفاني– يرى علم الرواية مجموع المسائل المتعلقة بعملية تحمل الحديث وأدائه فحسب، بينما الدراية عندهم ما سوى ذلك من المباحث والقواعد المتعلقة بدراية السند والمتن معاً.

أما الاتجاه الثاني لطاش كبري زاده فيرى علم الرواية ما يتعلق بعلم أصول الحديث وقواعده المعرفة بحال الراوي والمروي، أي قوانين ثبوت الرواية وقبولها أو ردها، ويجعل علم الدراية مخصوصةً بفهم معاني الحديث. وهذا التعريف تبناه حاجي خليفة، والقنوجي من المتأخرين، وأمثال الشيخ عبد الله الغماري، والدكتور أبو الليث الخيرآبادي من المعاصرين.[٣١٥]

[٣١٤] انظر: ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد**، ص٥٧.

[٣١٥] انظر: **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها**، ص٢٥، ٢٨.

البند الثاني: موقف الباحثة

نظراً إلى واقع الاختلاف بين العلماء في تعريفهم علمي الرواية والدراية، وعدم الاستقرار أو الموافقة واتحاد الكلام فيما بينهم، نرى ثمة مجالاً واسعاً لاختيار ما هو الأصوب عندنا، فالأمر حقيقةً راجع إلى ما يراه الباحثون مناسباً عندهم. فبعد أن تتبعنا أقوال العلماء، واعتبرنا الربط بين الجانب اللغوي والاصطلاحي للكلمتين، تميل الباحثة إلى الأخذ برأي الاتجاه الثاني –الذي يجعل علم الرواية متعلقًا بعلم أصول الحديث وقواعده المعرفة بحال الراوي والمروي، واقتصار علم الدراية على فهم معاني الحديث–[٣١٦]، وأن الأنسب عندها أن يكونا على التعريف الآتي:

١. **علم الرواية:** مجموع المسائل والقواعد المتعلقة برواية الحديث أي بحال الراوي والمروي من جانبها الروائي أو الإسنادي، فهي تمس قضية التحمل والأداء، ونقلة الحديث، والجرح والتعديل، ونحوها مما يتعلق بثبوت الحديث.

٢. **علم الدراية:** مجموع المسائل والقواعد المتعلقة بدراية المتن وفهم معاني الحديث، وبيان ألفاظها، ومراد رسول الله ﷺ منها؛ فموضوعه عندنا ينحصر على الخمسة: غريب الحديث من ناحيته اللغوية، ومختلف الحديث ومشكله، ومحكم الحديث ومتشابهه، وناسخ الحديث ومنسوخه، وأسباب ورود الحديث وهو ما دعا الحديث إلى وجوده أيام صدوره.[٣١٧] وزاد الدكتور الخيرآبادي علمًا آخر وهو "علم البعدين الزماني والمكاني في الحديث".

فمن الدوافع وراء التعريف ما يلي:

١. المطابقة والانسجام بين معانيهما اللغوية والاصطلاحية.

٢. مراعاة السهولة؛ حيث ترى الباحثة دراسة الأحاديث بتقسيمها إلى جانبي الإسنادي والمتني أروع وأجذب وأبسط للإدراك والحفظ والبحث لدى القارئ، وسهولة التفرقة بينهما بهذا التعريف.

---

[٣١٦] انظر: بيانوني، **علم الحديث بين الرواية والدراية**، ص٢٤٦.

[٣١٧] انظر: محمد عصري زين العابدين، **سبب ورود الحديث: ضوابط ومعايير**، (كوالا لمبور: مركز البحوث لجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٥م)، ص٤٤.

٣. منطقية التقسيم، حيث إن الأحاديث متكونة من السند والمتن، فهما قضيتان محوريتان لا يُستغنى عنهما، وتدور حولهما دراسات من خاض في مجال علوم الحديث قديماً وحديثاً، وهي أيضاً تتناسب مع ما رواه الرامهرمزي[٣١٨] من قول علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): "التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ". فنرى علم الرواية على هذا القول كل ما له علاقة بثبوت الحديث: سواء أكان من ناحية تقييم الرواة، أو ثبوت الأخبار عنهم، أو عملية تلقيهم وتبليغهم إياها، وما شابه ذلك. أما الدراية فمرتكزة حول تفقه معاني الحديث وشرحها من أجل الفهم والعمل.

٤. بناءً على الإشارة الصادرة عن شارح الصحيح، ابن حجر ﵀ (ت٨٥٢هـ) نفسه حيث يقول في موضع: "وَهَذَا الْكِتَابُ (أي الجامع الصحيح) -وَإِنْ كَانَ أَصْلُ مَوْضُوعِهِ إِيرَادَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ-، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ فَهِمُوا مِنْ إِيرَادِهِ أَقْوَالَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ أَنَّ مَقْصُودَهُ **أَنْ يَكُونَ كِتَابُهُ جَامِعًا لِلرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ**؛ وَمِنْ جُمْلَةِ **الدِّرَايَةِ** شَرْحُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ...".[٣١٩]

هذا وإن كان يقال باستحالة وضع الحد الفاصل بين علمي الرواية والدراية للتشابك بين القضايا الإسنادية والمتنية، ولكن الباحثة ترى أن التعريف يصل إلى الحد المقبول ليُعمل به في إطار بحثنا، وباب المناقشة والاجتهاد ما زال مفتوحاً للرأي والتحليل، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

[٣١٨] ونصه الكامل قال: "حَدَّثَنَا زَنْجُوَيْهُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ بِمَكَّةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: "التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ". الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب (بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ)، ص٣٢٠.

[٣١٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٦، ص٣٦٦.

البند الثالث: موضع الرواية والدراية عند البخاري ﷺ

سبق أن ذكرنا أن ابن الأكفاني ﷺ (ت٧٤٩) أول من قسم علم الحديث إلى الرواية والدراية، فلم يكن التقسيم أو التصريح بالتقسيم موجودًا عند البخاري ﷺ، مع أن جامعه الصحيح يستوعب كلا الجانبين بلا شك؛ فالأمر يتجلى بوضوح من تقييمه الرجال وانتقاء أفضلهم لسلسلة رواته، ونقده للأسانيد والمتون من خلال ما أدخله أو تخلى عنه في الصحيح، كما أن الصحيح موضع استنباط تصرفاته المتنية، فيأتي فقهه واجتهاده خصوصاً في تراجم أبوابه، ويأتي أيضاً -في بعض الأحيان- شرحه للكلمات الغريبة للآية القرآنية أو الأخبار الواردة في الترجمة. فالشاهد أن الصحيح يتضمن فوائد إسنادية ومتنية معاً، وكانت ملامح الدراية والرواية المقسمة عندنا اليوم متجلية بشكلهما الضمني والنظري والتطبيقي في الصحيح، فقصدنا في هذا البحث التركيز على استخراج وعرض الأمثلة لمصطلح الحديث المتعلقة بعلم الرواية -حسب مفهومنا المقدم أعلاه-. فإن قلنا بأن ثمة ٦٥ مصطلحًا قدَّمها ابن الصلاح ﷺ، فالبحث يستوعب تقريباً نصفها. وهذا جانب جديد من حيث إنه لم يكن هناك من يستخرجها بالمفهوم والنحو الذي فعلناه بإذن الله.

البند الرابع: إطار علم الرواية المدروس في الجامع الصحيح

ذكرنا تعريف علم الرواية عندنا وهو: "مجموع المسائل والقواعد المتعلقة برواية الحديث أي بحال الراوي والمروي من جانبه الروائي أو الإسنادي، فهي تمس قضية التحمل والأداء، ورواة الحديث، والجرح والتعديل، ونحوها مما يتعلق بثبوت الحديث". ومن أجل تعيين إطار البحث وحدوده، قسمناه إلى الشقين الآتيين:

الجدول رقم (٢) تقسيم علم الرواية من حيث الكيفية والأداء والثبوت

شق يتعلق بورود وكيفيات: مسائل كيفية الرواية وأدائها (نقل الحديث)	شق يتعلق بمسائل ثبوت[٣٢٠] الرواية (معرفة حالات الراوي والمروي)
١. باعتبار مصادر الرواية: رفع الأحاديث أو وقفها أو قطعها أو قدسيتها	١. منهج الجرح والتعديل عند البخاري
٢.باعتبار طرق الرواية أو تعدد طرقها: آحادية الرواية (خبر العامة والخاصة، غريب، عزيز، مشهور)	٢. رجال البخاري (المبتدع، المتروك، المختلط، إلخ)
٣. باعتبار عملية نقل الرواية: علم معرفة النقلة وصيغ التحمل والآداء	٣.نقد الروايات وثبوتها: قبولاً أو رداً
٤. باعتبار عدد الطبقات: العالي والنازل من الإسناد	

والمجالان واسعان كما ترون، فالذي يُدْرَس في هذا البحث المتواضع هو الشق الأول منهما، وهو مسائل كيفية الرواية وأدائها، والتي سوف نفردها بالدراسة التطبيقية مستخرجةً من ثنايا الصحيح أمثلةً لمصطلح علم الرواية المندرجة تحتها.

فنحن سوف نطبق هذا المفهوم والتعريف لعلم الرواية –من جانب كيفية أدائه– إلى بحثنا هذا، ويأتي في الفصل الثالث والرابع أمثلة لبعض مصطلح علم رواية الحديث التي طبقناها على صحيح البخاري، وذلك فعلناه باستخراج أمثلة من ثنايا الكتاب؛ ويأتي ذلك في الفصلين الثالث والرابع الملحقين لهذه الرسالة بإذن الله تعالى.

المطلب الثاني: ملامح لبعض سمات علم الرواية وتطورها إلى عصر البخاري ﷺ

عرفنا فيما مضى معنى علم رواية الحديث، وهو ينتظم مجموعة من العلوم المتعلقة بثبوت الحديث سندًا ومتنًا. كما سبق أن ذكرنا أن السلف كانوا لا يفرقون بين علمي الرواية والدراية، فكانا

[٣٢٠] الثبوت يعني صحة الخبر وصدقه أو عدم ذلك. انظر: محمد عصام عيدو، **نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمن والمتأخرين**، (عمان: أرْوقَة، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص٢٠٩.

مطبقين بشكل مزجي بينهما؛ ولقد نُقل عن أغلب المحدثين من السلف التمكن من كلا العلمين الرواية والدراية، ولم يكونوا يفرقون بين هذين الجانبين بشكل واضح، إلا أننا وجدنا أكثر ملامح علم الرواية في القرون الثلاثة الأولى (بداية بعهد النبي ﷺ وانتهاءً بعهد البخاري رحمه الله) متسمًا بعلم الإسناد والجرح والتعديل كالعنصرين الأساسيين لصيانة الرواية. فقصدنا من تقييد هذا المطلب هو الكشف عن أهم عناصر علم الرواية ومراحل تطورها منذ أن أُنشئت على عهد النبي ﷺ إلى أن ساهمت في إجادة أصح كتب الرواية على الإطلاق؛ وهو الجامع الصحيح للإمام البخاري. أما النتيجة المرجوة فهي إبراز ملامح تطور علم رواية الحديث ومصطلحه على مر العصور.

الفرع الأول: ملامح علم الرواية في عهد النبي ﷺ

كان النبي ﷺ مصدر ومؤسس علوم الحديث عامةً، وعلم الرواية خاصةً. يقول حاتم العوني:[٣٢١]

> "لا شك أن نُشوء علومِ الحديثِ قديمٌ قِدَمَ بدءِ الوحي على النبي ﷺ! **فأول علم نشأ منها علمُ الرواية،** وأول رواية من هذا العلم سماع ورواية خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها لحديث بدء الوحي، وقصة مجيء جبريل عليه السلام بأوائل سورة اقرأ إلى النبي ﷺ في غار حراء. هذا أول حديث من وحي السنة، فهو أول ما نشأ من علومها".[٣٢٢]

يفهم مما تقدم أن النبي ﷺ -خلال ثلاثة وعشرين عاماً من النبوة- تلقى الرواية -قرآنًا كانت أم سنةً-[٣٢٣] بالوحي المنزل عليه ﷺ، ثم كان -بخصوص السنة- يعلم الصحابة كالجيل

---

[٣٢١] حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح: دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث**، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦م)، ص١٣.

[٣٢٢] قلت: ولعل الأمر مما يجعل البخاري يبدأ الصحيح بكتاب بدء الوحي، مشيراً بذلك إلى بداية علم الحديث ببداية الرسالة والبعثة.

[٣٢٣] يقول حسَّان بن عطية: "كَانَ جِبْرِيلُ عليه السلام يَنْزِلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالسُّنَّةِ كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ". أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني في **المراسيل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ)، باب في البدع، ص٣٦١، رقم٥٣٦؛ وعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام الدارمي في **المسند الجامع**، تحقيق: نبيل هاشم الغمري، (بيروت: دار البشائر، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، كتاب العلم، باب تَأْوِيلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، ج١، ص٢٠٤، رقم٢٩؛ كما أورده ابن حجر في **فتح الباري** بعزوه إلى البيهقي وقال بأنه أخرجه بسند صحيح، ج١٣، ص٢٩١، ثم قال: "حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ أَحَدِ التَّابِعِينَ مِنْ ثِقَاتِ الشَّامِيِّينَ".

الأول من الرواة[٣٢٤] أسس وقواعد الرواية،[٣٢٥] ويحثهم على الرواية عنه ﷺ،[٣٢٦] فمن أهم سمات عهد النبي ﷺ المشافهة والتلقي المباشر عنه ﷺ،[٣٢٧] وحفظ ما صدر عنه ﷺ، ثم كتابة بعض المتون الحديثية[٣٢٨] -وإن قلّتْ- لدى عدد من الصحابة،[٣٢٩] وكما تم إرسال جزء منها إلى بعض الجهات الخارجية بأمر النبي ﷺ.[٣٣٠]

---

[٣٢٤] عنوا بتلقي الأخبار والأخذ عنه، وحضور مجالسه والاشتراك في مشاهده ﷺ. وممن أكثر العناية بالأخذ عنه وتتبع ما جاء عنه -حتى بعد وفاته ﷺ- أمثال عبد الله بن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة ﷺ. انظر: محمد أحمد همّام، **بحوث وقضايا في علم الحديث**، (الكويت: دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٣٦.

[٣٢٥] نحو قواعد تفتيش الرجال والجرح والتعديل في الحديثين الآتيين: «بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ العَشِيرَةِ»، أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الأدب، بَاب لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلاَ مُتَفَحِّشًا، ج٨، ص١٣، رقم٦٠٣٢؛ و«كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»، أخرجه مسلم في **مقدمة صحيحه**، ج١، ص١٠.

[٣٢٦] في مثل «لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ» الحديث. أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»، ج١، ص٢٤، رقم٦٧؛ وفي «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً» الحديث، أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، بَاب مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، ج٤، ص١٧٠، رقم٣٤٦١.

[٣٢٧] الأمر بيّنه أنس بن مالك ﷺ، حيث قال: "كُنَّا نَكُونُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ، فَإِذَا قُمْنَا تَذَاكَرْنَاهُ فِيمَا بَيْنَنَا حَتَّى نَحْفَظَهُ".أخرجه الخطيب البغدادي في **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د.ط، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ج١، ص٢٣٦، رقم٤٦٤. وانظر: صديق عبد العظيم، **دراسات في السنة النبوية الشريفة**، (القاهرة: دار هجر، ط٢، ١٩٨٨م)، ص٧٨-٨٠.

[٣٢٨] من ملامح تلك الرواية المكتوبة: كتابة النبي ﷺ للأمراء والملوك وتوثيقه بالختم، وكتابة الصحابة ﷺ لعامة المسلمين كأبي شاه، وكما أثر عن النبي ﷺ أنه أمر بكتابة أشياء غير قليلة من السنن في مناسبات مختلفة، ككتاب الصدقات، والرسائل، والعهود كصحيفة المدينة، ووثيقة صلح الحديبية وغيرها. انظر: سيد عبد الماجد الغوري، **السنة النبوية حجيتها وتدوينها: دراسة عامة**، (دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص٦٢-٦٣.

[٣٢٩] منها صحيفة علي، وعمرو بن العاص، وسعد بن عبادة ﷺ وغيرهم كثيرون، فهذه هي مرحلة جمع الأحاديث في صحف خاصة بمن يكتب دون أن تتداول بين الناس، وهي تشير إلى بداية مرحلة كتابة الحديث مع بعض الصحابة ﷺ، ومنذ عهده وبإذنه ﷺ. انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٤٥-٤٦.

[٣٣٠] نحو إرسال النبي ﷺ دعوة الحق إلى أمراء العرب وغيرهم، فهذا ما يصطلح عليه بالمكاتبة، فلقد تم مكاتبته ﷺ إلى كسرى، وقيصر، وهرقل، والنجاشي؛ وكفى بها دليلاً على أن خبر الواحد عن ثقة مقبول.

ولقد بلّغ الصحابة ﷺ ما سمعوه من النبي ﷺ بعضهم بعضًا،[٣٣١] وعملوا به، وحفظوه حفظَ صدر، وطبقوه تطبيقًا عمليًا. ومتمم الأمر أن ثمة تركيزًا على تبليغ الرواية وأدائها كما سمعوها عن النبي ﷺ.[٣٣٢] فمن الأشكال الأولية للرواية الموجودة والبارزة، والتي تشكل مبدأ علم الرواية فيما بعد في عهده ﷺ:

١. إنشاء مفهوم حفظ السنة وروايتها لدى الصحابة ﷺ.

٢. استعارة وتحول بعض المصطلحات العربية كالحديث[٣٣٣] والسنة[٣٣٤] والأثر[٣٣٥] إلى المصطلحات الإسلامية الحديثية لتدل على ما صدر عن النبي ﷺ، أو ما له علاقة به ﷺ.

---

[٣٣١] مما سنوُّه: التناوب في أخذ الأخبار عن النبي ﷺ لكي لا يفوتهم شيء عنه ﷺ؛ والمثال ما فعله عمر وصاحبه ﷺ، حيث قال عمر ﷺ: "كَانَ لِي أَخٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكُنَّا نَتَعَاقَبُ النُّزُولَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنْزِلُ يَوْمًا، وَيَنْزِلُ يَوْمًا. فَمَا أَتَى مِنْ حَدِيثٍ أَوْ خَبَرٍ، أَتَانِي بِهِ -وَأَنَا مِثْلُ ذَلِكَ-..."، أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، بَاب التَّنَاوُبِ فِي العِلْمِ، ج١، ص٤٦، رقم٨٩. وإفراد البخاري في صحيحه بابًا بعنوان "بَاب التَّنَاوُبِ فِي العِلْمِ" يشير إلى وقوع الأمر وانتشاره لدى الصحابة ﷺ. قلت: وفي عملية التناوب أيضًا تثبيت لصحة خبر الواحد عن الثقة العدول.

[٣٣٢] نجد الحث النبوي على أداء ألفاظ الحديث بالضبط التام في نحو: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» الحديث. أخرجه الترمذي في **جامعه**، أَبْوَاب الْعِلْمِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، بَاب مَا جَاءَ فِي الحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، ج٤، ص٣٣١، رقم٢٦٥٧. وقال: "حسن صحيح".

[٣٣٣] والمثال هذا الحديث: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟". قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنْ لاَ يَسْأَلُنِي عَنْ **هَذَا الحَدِيثِ** أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ **عَلَى الحَدِيثِ**. أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ»". أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، بَاب الحِرْصِ عَلَى الحَدِيثِ، ج١، ص٣١، رقم٩٩.

[٣٣٤] والمثال في «فَمَنْ **رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي** فَلَيْسَ مِنِّي» الحديث. أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب النكاح، بَاب التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ، ج٧، ص٢، رقم٥٠٦٣.

[٣٣٥] والمثال: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الأَعْرَجِ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ **يَأْثُرُ عَنِ** النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلاَ تَجَسَّسُوا، وَلاَ تَحَسَّسُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا إِخْوَانًا، وَلاَ يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ»" الحديث، أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب النِّكَاحِ، بَاب لاَ يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ، ج٧، ص١٩، رقم٥١٤٣-٥١٤٤.

٣. تقسيم الحديث تقسيمًا ذهنيًّا إلى ما صدر عن النبي ﷺ لفظًا ومعنًى، وما مصدر لفظه عنه ﷺ ومعناه من الله ﷻ. فالأول حديث النبي ﷺ، والثاني ما يصطلح عليه بلقب الحديث القدسي مع تطور علوم الحديث فيما بعد.

٤. مبدأ الأحاديث المرسلة والمرفوعة، فكان الصحابة ﷺ يبلغون عن النبي ﷺ بعضهم بعضًا،[٣٣٦] وإلى من دونهم بنسبة الأقوال إليه ﷺ.[٣٣٧]

٥. مبدأ ضبط الصدر والكتاب؛ فأغلب عملية التحمل والأداء للرواية كانت معتمدةً على الحفظ وضبط صدر، إلا أن الكتابة منفذٌ لدى من يتقنها من الصحابة ﷺ، وإن لم تكن شائعةً منتشرةً.

٦. قبول خبر الواحد عن الثقة.[٣٣٨]

٧. مبدأ الجرح والتعديل وأسسه.

---

[٣٣٦] يقول البراء بن عازب ﷺ: "مَا كُلُّ الْحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَصْحَابُنَا -وَكُنَّا مُشْتَغِلِينَ فِي رِعَايَةِ الْإِبِلِ-، وَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَطْلُبُونَ مَا يَفُوتُهُمْ سَمَاعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَسْمَعُونَهُ مِنْ أَقْرَانِهِمْ وَمِمَّنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُمْ، وَكَانُوا يُشَدِّدُونَ عَلَى مَنْ يَسْمَعُونَ مِنْهُ". أخرجه الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بسنده إلى البراء ﷺ في **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، ص١٤؛ وأخرج القطعة الأولى منه إلى "وَكُنَّا مُشْتَغِلِينَ فِي رِعَايَةِ الْإِبِلِ" في **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، كتاب العلم، باب وأما حديث عبد الله بن مسعود ﷺ، ج١، ص١٧٤، رقم٣٢٦. ثم يقول: "هذا حديث له طرق عن أبي إسحاق السبيعي، وهو صحيح على شرط الشيخين، وليس له علة ولم يخرجاه". والخبر صححه الذهبي في تعليقه على المستدرك.

[٣٣٧] نحو تصريح معاذ بن جبل ﷺ بأنه يقضي لأهل اليمن بكتاب الله، ثم بسنة نبيه ﷺ، ثم باجتهاد الرأي. أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ)، كتاب البيوع والأقضية، باب فِي الْقَاضِي مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فِي قَضَائِهِ، ج٤، ص٥٤٣، رقم٢٢٩٨٩.

[٣٣٨] مبدأ تلقي الأخبار عن الثقة معمولة في عهد النبي ﷺ بعدة صورٍ، منها المكاتبة. ولقد أفرد البخاري بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ في صحيحه ليشير إلى الأمر. انظر: كتاب العلم، ج١، ص٢٣. والأمر بيناه أكثر في عنوان خبر الواحد من هذه الرسالة. يقول محمد أحمد همّام: "كان الصحابة ﷺ في عصره ﷺ يقبلون من الواحد بمجرد إخباره عن رسول الله ﷺ من غير بحث عن حاله". **بحوث وقضايا في علم الحديث**، ص٦٨. ثم دعّم المقال بحادثة تحويلهم القبلة عن بيت المقدس بمجرد إخبار أحد الصحابة عن حضوره الصلاة مع النبي ﷺ تجاه الكعبة؛ أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ المَشْرِقُ وَالمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ج٦، ص٢١، رقم٤٤٨٦.

٨. تكوين مبدأ الشهادة؛ وقد يكون مصطلح "الشاهد" أساسه مأخوذ من أحاديث النبي ﷺ مباشرة، كنحو «أَلاَ لِيُبَلِّغِ **الشَّاهِدُ** مِنْكُمُ الغَائِبَ» الحديث.[٣٣٩] فلعل الحديث يدل على الاستعمال الأولي لمصطلح "الشاهد" قبل أن يتطور إلى معناه الحديثي كما نعرفه اليوم، فمن شاهد خبراً، فهو شاهده.

وهكذا فالظاهر أن أغلب المصطلحات الحديثية لم تكن مكونة في بداية الأمر، وإنما كان مبدؤها معلومًا محققًا في أذهان من حول الرسول ﷺ. وتصورهم ﷺ تجاه الروايات كان على يد المصطفى ﷺ كمصدر لمنهجهم وتلقيهم، ومنشيء أو مدرب الصفَّ الأول من الرواة.

ويمكننا التلخيص بأن عهد النبي ﷺ يمثِّل طور التأسيس للرواية، وأما عملية الأخذ والتحديث عنه ﷺ فمركز في التلقي بالمشافهة، ثم الحفظ والمذاكرة، والتحمل والأداء. ولقد توفي النبي ﷺ ولم تدون السنة في الجوامع، ولم تكن مرتبة كما دون القرآن الكريم، بل تعرض السنة على الصحابة ﷺ ليعملوا بها ويورثوها إلى الأجيال اللاحقة؛ فمن أجل تحمل هذه المسؤولية العظيمة، نرى ملامح تشدد الصحابة ﷺ في استيثاق الرواية وتكوينهم للقواعد الأولية من أجل حفظ السنة وصيانتها في الفرع اللاحق.

[٣٣٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، بَاب: لِيُبَلِّغِ العِلْمَ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، ج١، ص٣٣، رقم١٠٥.

الفرع الثاني: ملامح علم الرواية في عهد الصحابة ﷺ

توفي النبي ﷺ وكان الصحابة[٣٤٠] ﷺ يستمرون بدورهم في التماس الرواية والاسترشاد بها،[٣٤١]واللجوء إليها عند الاحتكام،[٣٤٢] والتثبت في صحة صدورها عن النبي ﷺ، والتحقق في ضبط ألفاظها،[٣٤٣] وانتقالها وتداولها فيما بينهم، وذلك مع تشدد قوانين الرواية خصوصًا لدى الخلفاء الأربعة.[٣٤٤] وظلت الروايات منقولة -على أيدي الصحابة- بالحفظ مع الخشية

---

[٣٤٠] يمتد جيل الصحابة ﷺ من عهد النبي ﷺ إلى نهاية القرن الأول الهجري، حيث إن مِنْ أواخر من مات من الصحابة بالمدينة سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ (ت٨٨هـ)، وبالبصرة أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت٩٢هـ)، وبِالْكُوفَةِ أَبُو جُحَيْفَةَ وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّوَائِيُّ (ت٧٤هـ)، وبِالشَّامِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرٍ الْمَازِنِيُّ (ت٨٨هـ)، وبِمِصْرَ أبو الحارث عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ الزُّبَيْدِي (ت٨٦هـ) ﷺ، وبمكة المكرمة أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ (ت١١٠هـ). انظر: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، ص٤٣.

[٣٤١] فهم أكثر الناس إيماناً وعلماً وفهماً وسناً، نفذوها كالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

[٣٤٢] يقول ابن سيرين: "لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَهْيَبَ لِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ أَهْيَبَ لِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْ عُمَرَ ﷺ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ نَزَلَتْ بِهِ قَضِيَّةٌ، فَلَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْهَا أَصْلًا وَلَا فِي السُّنَّةِ أَثَرًا، فَاجْتَهَدَ رَأْيَهُ، ثُمَّ قَالَ: "هَذَا رَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ". أخرجه يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر في **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، بَاب مَا يَلْزَمُ الْعَالِمَ إِذَا سُئِلَ عَمَّا لَا يَدْرِيهِ مِنْ وُجُوهِ الْعِلْمِ، ج٢، ص٨٣٠، رقم١٥٥٥.

[٣٤٣] تشددوا في حفظ وضبط ألفاظ الحديث لكي لا يدخله الوهم والخطأ. ومن الأدلة رحلة أبي أيوب الأنصاري ﷺ إلى مصر من أجل تحقق لفظ «مَنْ سَتَرَ مُؤْمِنًا فِي الدُّنْيَا عَلَى خِزْيِهِ سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» الحديث. ثم تولى راجعًا إلى المدينة بعد أن استمع إلى نص الحديث كما تلفظ به عقبة ﷺ. فلعل تلك المسافة قطعها ليضرب به مثلاً في صيانة ألفاظ السنة من الضياع والتحريف. والقصة أخرجها عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله الحميدي في **مسنده**، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ (دمشق: دار السقا، ط١، ١٩٩٦م)، ج١، ص٣٧٣، رقم٣٨٨.

[٣٤٤] استشهد أبو بكر بالمغيرة ﷺ في قضية ميراث الجدة، وبالغ عمر ﷺ في التثبت، حتى يعد من سن للمحدثين التثبت في النقل، وله فضل كبير في وضع منهج صيانة الحديث من الشوائب والدّخل، طبقه حتى على الصحابة الأفاضل. أما علي بن أبي طالب ﷺ فاستحلف من حدثه بحديث. انظر: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج١، ص٩-١٤. وانظر: عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ص٦٥، ص٧٦-٨٠.

والاحتياط والأمانة،[٣٤٥] والدقة البالغة،[٣٤٦] وكمال الضبط[٣٤٧] والفقه،[٣٤٨] ولم تكن كتابة الحديث عندئذ إلا تدوينًا شخصيًا محدوداً وبقصد المذاكرة، مركزاً على إتقان حفظ السنة من الضياع وضبطها.[٣٤٩] فكل ما ذكرناه دليل على تكوين بعض القواعد الروائية لدى الصحابة ﷺ، والتي تشكل رائداً ومنطلقًا لنشأة علم مصطلح الحديث فيما بعد. بل أصبح تعاملهم مع الحديث أساسًا لتحقق مبادئ أصول الرواية وقواعدها. يقول الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي مبينًا الأمر:[٣٥٠]

"...طبَّقوا أصول المنهج القرآني المبني على تحريم الكذب، والتثبت من خبر الفاسق، واشتراط العدالة لقبول خبر الراوي، والتثبت من كل قضية، وتحريم نقل

---

[٣٤٥] يكفي لنا الإشارة إلى كلام خادم النبي ﷺ أنس بن مالك ﷺ، حيث قال: "لَوْلَا أَنِّي أَخْشَى أَنْ أُخْطِئَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِأَشْيَاءَ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَاكَ أَنِّي سَمِعْتُهُ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». أخرجه الدارمي في **سننه**، كتاب العلم، بَاب اتِّقَاءِ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ، ج١، ص١٤٨، رقم٢٥٥.

[٣٤٦] دققوا في النقل خشية الوقوع في الكذب على النبي ﷺ عامة، أو على حمل الحديث على غير وجه الحق والصواب. انظر: عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ص٦٤-٦٥؛ وحاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٢٢؛ عتر، **منهج النقد**، ص٥٧.

[٣٤٧] من أدلته ما رواه البخاري: "حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ، وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَنْزِعُ العِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ العُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ، يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ»، فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ ﷺ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ حَجَّ بَعْدُ، فَقَالَتْ: "يَا ابْنَ أُخْتِي، انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ **فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ**"، فَجِئْتُهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ ﷺ فَأَخْبَرْتُهَا فَعَجِبَتْ فَقَالَتْ: "وَاللَّهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو". أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَاب مَا يُذْكَرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكَلُّفِ القِيَاسِ، ج٩، ص١٠٠، رقم٧٣٠٧.

[٣٤٨] ومن الأدلة حديث يونس عن الزهري، أن أبا بكر ﷺ حدث رجلاً حديثًا، فاستفهمه الرجل إياه، فقال أبو بكر ﷺ: "هو كما حدثتك، أيُّ أرضٍ تُقِلُّني إذا أنا قلت ما لم أعلم؟". انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١، ص٩.

[٣٤٩] روى ابن ماجه بسنده إلى ابن سيرين أنه قال: "كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا فَفَرَغَ مِنْهُ، قَالَ: "أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ". وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح". أخرجه ابن ماجه في **سننه**، أبواب السنة، بَاب التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ج١، ص١٨، رقم٢٣.

[٣٥٠] الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٣٢.

الخبر المكذوب، كما قلَّلوا من الرواية، وتثبَّتوا من صحتها عند تحملها وأدائها، ونقدوا الروايات بعرضها على نصوص وقواعد التشريع".

علاوةً على ذلك، نجد بعض ملامح علم الرواية في عهد الصحابة ﷺ مع بيانها وفق ما يأتي:

١. صيانة الحديث بتقليل الرواية والتحديد لمن يكون أهلاً لها. فقد كُره الإكثار بها بدون حاجة، واشتهر عمر بن الخطاب ﷺ به؛ حيث شدد على من يكثر الرواية من الصحابة ﷺ، بل وإن كانوا مشهورين بصحبة النبي ﷺ، فعلى ذلك يكون ترهيب لمن لم يكن من الصحابة ﷺ أن يدخل في السنن ما ليس منها.[٣٥١] والقلة أيضًا تدل على مخافة التزيد أو التحريف في أحاديث الرسول ﷺ،[٣٥٢] فلا يحدث الصحابة ﷺ إلا لمن كان معروفًا عليهم بالأمانة والتلقي.[٣٥٣]

٢. التشدد في الرواية باللفظ، وذلك يؤثر عن أكثر الصحابة ﷺ، حيث صححوا ما سمعوه من تغير ألفاظ الحديث النبوي،[٣٥٤] ومن أمثلته ما فعله ابن عمر ﷺ من التصحيح للرواية الآتية:[٣٥٥]

"حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا مَعْمَر، عن عثمان بن يَزْدَويهِ، عن يَعْفُرَ بن روذِيَ: سمعت عُبيد بن عمير -وهو يقصُّ- يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَثَل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغَنمين». فقال ابن عمر ﷺ: "ويلكم، لا تكذبوا على

---

[٣٥١] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٢٥.

[٣٥٢] يقول محمد أحمد همام: "[وذلك] خوفًا من أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه، ولم يعوه؛ لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المسستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار، فلهذا أمرهم عمر ﷺ بالإقلال من الرواية. ولو كره الرواية وذمها، لنهى عن الإقلال منها والإكثار، فمن حفظها ورعاها فليحدث بها ...". **بحوث وقضايا في علم الحديث**، ص٤٨.

[٣٥٣] انظر: محمد أحمد همّام، **بحوث وقضايا في علم الحديث**، ص٤٤.

[٣٥٤] انظر: صبحي الصالح، **علوم الحديث**، ص٨١.

[٣٥٥] أخرجه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني في **مسنده**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: دار الحديث، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ج٥، ص١٣٨-١٤٠، رقم٥٦١٠. سنده ضعيف، ولكن له شواهد يحسنه بها لغيره. والشواهد ذكرها ابن كثير في **تفسيره**، (بيروت: دار الفكر)، ج١، ص٧٠١-٧٠٢.

رسول الله ﷺ! [إنما قال رسول الله ﷺ]: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغَنمين»".

وكما أنه أمر بأداء الحديث عن الأركان الخمسة بالترتيب الصحيح في التقديم والتأخير، فقال رضي الله عنه:[٣٥٦] "لَا، اجْعَلْ صِيَامَ رَمَضَانَ آخِرَهُنَّ! كَمَا سَمِعْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

٣. ظهور بعض القواعد الروائية كمبدأ المتابعة والشواهد، فهما ملحوظان من أمثال طلب عمر رضي الله عنه من يشهد لحديث الاستئذان الذي رواه أبو موسى الأشعري. ومن أجل تحقيق مفهوم العدالة، يتطلب ممن يشهد له أيضًا الثقة، حيث وصف عمرُ أبي بنَ كعبٍ بعدالة حين يقوم ويشهد على صدق إتيان صاحبه بالخبر.[٣٥٧]

٤. إكثار المرفوعات من الأحاديث. ومن أمثلته وصف عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن صفة صلاة النبي ﷺ:[٣٥٨]

"رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلاَةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ."

---

[٣٥٦] أخرجه أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت)، بَاب ذِكْرِ الرِّوَايَةِ عَمَّنْ لَمْ يُجِزْ تَقْدِيمَ كَلِمَةٍ عَلَى كَلِمَةٍ، ج١، ص١٧٦.

[٣٥٧] وهو «الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ، وَإِلَّا فَارْجِعْ» الحديث. أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الآداب، بَاب الِاسْتِئْذَانِ، ج٣، ص١٦٩٦، رقم٢١٥٤. وفي رواية، قال عمر بن الخطاب لأبي موسى رضي الله عنه: "أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ". انظر: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الخاني، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ج١، ص٢٤.

[٣٥٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب رَفْعِ اليَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ، ج١، ص١٤٨، رقم٧٣٦.

٥. إكثار المرسلات خصوصًا لدى صغار الصحابة. ومثاله الأحاديث التي رواها ابن عباس ﷺ؛ قبلها الصحابة رغم القول بأنه لم يسمع إلا أربعة أحاديث عن النبي ﷺ لصغر سنه.[٣٥٩] ومن أمثلته ما روى عنه:[٣٦٠]

"حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ أَبَا صَالِحٍ الزَّيَّاتَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ ﷺ يَقُولُ: "الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ"، فَقُلْتُ لَهُ: "فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ لاَ يَقُولُهُ". فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ: "سَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: "سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟". قَالَ "كُلَّ ذَلِكَ لاَ أَقُولُ،[٣٦١] وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، **وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ**: «لاَ رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ»".

فالشاهد أن ابن عباس ﷺ رُوجع في روايته لـ«لاَ رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ» الحديث، وذكر كونه سمعه أصلاً عن أسامة ﷺ عن النبي ﷺ. فدل هذا على كون مرسل الصحابي مقبولاً لدى الصحابة.[٣٦٢]

٦. إكثار موقوفات الصحابة وإجازتها.

٧. شدة تثبت الأخبار عند أخذها أو قبولها وأدائها؛[٣٦٣] فالصحابة ﷺ أسسوا منهج التفتيش عن رجال الإسناد وتعيين حالة النقلة،[٣٦٤] وخصوصًا بعد أن وقعت الفتنة.

---

[٣٥٩] انظر: محمد حسن هيتو، **الحديث المرسل: حجيته وأثره في الفقه الإسلامي**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص٢٠. ولد ابن عباس ﷺ ثلاث سنين قبل الهجرة، ويلقب بالبحر والحبر لسعة علمه. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٠٩، رقم٣٤٠٩.

[٣٦٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب البُيُوعِ، بَاب بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نَسَاءً، ج٣، ص٧٤-٧٥، رقم٢١٧٨.

[٣٦١] أي لم يكن السماع أو الوجدان. انظر: تعليق المحقق على صحيح البخاري.

[٣٦٢] انظر: محمد حسن هيتو، **الحديث المرسل**، ص٢٠.

[٣٦٣] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٥٧.

[٣٦٤] انظر: أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ج١، ص٢٣-٢٤

٨. تكوين مبدأ الصحة وهو استناد الأقوال والأخبار إلى النبي ﷺ بواسطة الثقات. فثمة أدلة على إنشاء فكرة العدالة في نحو قول عمر ﷺ:[٣٦٥] "المُسلِمونَ عُدولٌ بَعضُهُم على بَعضٍ، إلَّا مَجلودٌ في حَدٍّ، أو مُجَرَّبٌ في شَهادَةِ زُورٍ، أو ظَنِينٌ في ولاءٍ أو قَرابَةٍ". وقد رُوي أيضًا عن عقبة بن نافع وصهيب أنهما ﷺ قالا: [٣٦٦] "يا بني، لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا عن ثقة". فالشاهد أن مبدأ اتخاذ الرواية عن الثقات العدول كان مفهومًا معمولاً به لدى الصحابة ﷺ.

٩. إقامة منهج نقد الروايات بعرضها على نصوص وقواعد الدين، كالذي فعلته أم المؤمنين عائشة ﷺ باستدراكاتها على الصحابة.[٣٦٧]

وجدير بالذكر أن شدة تثبت الصحابة ﷺ في بداية العهد وفي غالب أمرهم لم يكن من أجل الشك في صدق الرواي، بل كانوا أصحاب رسول الله ﷺ الموثوق بهم، ولم يظهر في عصرهم الوضع والكذب على النبي ﷺ، وإنما دربوا أنفهسم على زيادة التثبت والحرص صيانةً لسنته المطهرة.[٣٦٨] وقد وصف الدكتور نور الدين عتر هذه الحقبة الزمنية بقوله:[٣٦٩] "فاتبع الصحابة من قوانين الرواية ما يحتاج إليه في عصرهم للتثبت من صحة النقل، والتحرز من الوهم،

---

[٣٦٥] أخرجه أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي في **سننه الكبير**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (د.م: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، كتاب الشهاداتِ، باب: لا يُحيلُ حُكمُ القاضِي على المقضِيِّ له، ج٢٠، ص٤٤٥، رقم٢٠٥٦٧؛ كتاب الشهاداتِ، باب مَن قال: لا تُقبلُ شَهادَتُهُ، ج٢٠، ص٤٦٣، رقم٢٠٦٠٦؛ كتاب الشهاداتِ، باب: مَن يُظَنُّ به الكَذِبُ ولَه مَخرَجٌ مِنه لَم يَلزَمْه اسمُ كَذَّابٍ، ج٢١، ص٥٠، رقم٢٠٨٦٨.

[٣٦٦] أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، ج١، ص٢٤.

[٣٦٧] ومن الأمثلة نقدها لرواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ﷺ، فقالت عنها: "لَا، وَاللهِ! مَا قَالَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَطُّ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَحَدٍ»، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَزِيدُهُ اللهُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَذَابًا، وَإِنَّ اللهَ لَهُوَ ﴿أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣]، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]»". قَالَ أَيُّوبُ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: "لَمَّا بَلَغَ عَائِشَةَ، قَوْلُ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَتْ: "إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونِّي عَنْ غَيْرِ كَاذِبَيْنِ، وَلَا مُكَذَّبَيْنِ، وَلَكِنَّ السَّمْعَ يُخْطِئُ". أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الجنائز، بَاب الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، ج٢، ص٦٤١، رقم٩٢٩.

[٣٦٨] وهذا ملحوظ في قول عمر للعباس ﷺ (حينما رفض بيع بيته لتوسعة المسجد مستشهداً بحديث النبي ﷺ): "أما إني لم أتهمك، ولكني أحببت أن أتثبت". انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١، ص١٢.

[٣٦٩] عتر، **منهج النقد**، ص٥٧.

وما زالت هذه القوانين تتفرع لتلبية المطالب المستجدة عصراً بعد عصر، حتى بلغت ذروتها". وعلى هذا، فاستمر الصفاء والنقاء للسنة مع تناقلها على أيدي الصحابة بالأمانة إلى أواخر عهد الخلفاء الأربعة ﷺ، وذلك إلى نحو سنة أربعين من الهجرة.

ثم لما وقعت فتنة مقتل سيدنا عثمان ﷺ (ت٣٥هـ)،[٣٧٠] وجرت الحوادث اللاحقة بها،[٣٧١] ولُوحظ شيء من الاختلال في الضبط والنقل مع كثرة الأهواء والبدع،[٣٧٢] تحفَّظ الصحابة ﷺ عندئذ بشدة التثبت والاستيثاق من الخبر أشد مما سبق، فأخذوا يسألون عن الإسناد.[٣٧٣] وقد أعلن ابن عباس (ت٦٨هـ) ﷺ عن حالة تلقي الأخبار بالاحتياط الأبلغ آنذاك بقوله:[٣٧٤] "إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: "قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ": ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ". يقول حاتم العوني شارحًا لهذا الكلام:[٣٧٥]

> "فكان هذا أول تطبيق عملي ظاهر لعلم الجرح والتعديل، وأول السؤال عن الإسناد، ورفض المراسيل. وذلك لظهور علتين اقتضتا ذلك، هما علتا: رواية المجروح، والإرسال وعدم الإسناد. وفي الحقيقة، فإن علة الإرسال عائدة إلى العلة الأولى؛ لأن عدم قبول المرسل إنما كان لاحتمال كون المحذوف مجروحاً".

فالشاهد أن طلب الإسناد كان مستقراً كقاعدة لقبول الرواية قبل أن ينقرض عهد الصحابة ﷺ. وخلاصة القول أن نتيجةَ ما اتسم من أشكال التثبت لدى الصحابة نشأة علم جديد من علوم الحديث، وهو علم ميزان الرجال أو الجرح والتعديل، والذي هو عمود أصول

---

[٣٧٠] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٨٥، رقم٤٥٠٣.

[٣٧١] منها معركة الصفين عام ٣٦هـ الواقعة بين فرقة علي بن أبي طالب (ت٤٠هـ) وفرقة معاوية بن أبي سفيان (ت٦٠هـ).

[٣٧٢] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح في فهم المصطلح**، ج١، ص٢٨.

[٣٧٣] انظر: عبد الفتاح أبو غدة، **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، (بيروت: دار عالم الكتب، ط١، ١٩٨٤م) ص٣٦.

[٣٧٤] أخرجه مسلم في **مقدمة صحيحه**، بَاب فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ، ج١، ص١٣.

[٣٧٥] حاتم العوني، **المنهج المقترح في فهم المصطلح**، ج١، ص٣٠.

الحديث[٣٧٦]. ومن الصحابة ﷺ من كانوا معروفين بنقد المتون والأسانيد، والفحص والبحث عن صحة الروايات وسقيمها، وتعديل الرجال أو تجريحهم، منهم أبو بكر، وعمر، وعلي، وزيدُ بنُ ثابت[٣٧٧] وعائشة ﷺ. يقول حاتم العوني:[٣٧٨]

"ومن هنا يظهر أن الصحابة ﷺ، كانوا هم أول من بدأ بإنشاء ما عرف بعد بعلوم الحديث ومصطلحه. ولا غرابة في ذلك، فإن الهدف واحد، والغاية معلومة لهذه الأمة عبر العصور، وهو: التوثق للسنة، وتأديتها للأجيال صافية، من غير نقص أو زيادة. فكل وسيلة تؤدي إلى هذا الهدف سيسلكه ذلك الجيل، وأي سبيل يحقق تلك الغاية فستطرقه الأمة، ولن تواجهها عقبة إلا وكان عندها من العلم والعزيمة ما يقتحم بها العقبات، ولا اعترضها عائق إلا واخترعت ما يجاوزها إياه".

لذا فيمكن القول بأن أهم نتاج عهد الصحابة ﷺ إنشاء الجيل الثاني للنقلة الموثوقين، فيرجع مبادئ صحة الحديث إليهم كالحراس الأوائل للروايات، والجيل الضامن لإسناديتها إلى النبي ﷺ. وعلى أيديهم ﷺ أيضًا أنشئت المدارس الحديثية في شتى المراكز الإسلامية، وبرز أئمة النقلة والنقاد من التابعين. ومن الجدير بالذكر أن المواد المتعلقة بنقد الرجال أو الجرح والتعديل أقل مما لحقهم من العصور، حيث إن جل الصحابة ﷺ يعرفون بعضهم بعضاً، وعدالتهم مضمونة. ثم تغيرت الحالة في جيل التابعين، حيث كثر في عهدهم الفسق والبدعة، والوهم والخطأ؛ فتطورت معهم وسائل صيانة الروايات، والتي نأخذها ونناقشها في الفرع الآتي.

---

[٣٧٦] فكان القرآن والسنة، ومنهج تعامل الصحابة ﷺ كوّنت أسس علم الرجال، وأصلت قواعده. انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٦٠.

[٣٧٧] محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، ص٥٢.

[٣٧٨] حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٣١.

الفرع الثالث: ملامح علم الرواية في عهد التابعين ﷺ

بعد أن تأسس العلم على يد النبي ﷺ والصحابة ﷺ، يأتي عصر التابعين، وجيل التابعين[٣٧٩] على العموم هو الواسطة بين الصحابة ومن يأتون بعدهم، والممتد على أكثر من مائة سنة، معظمها تتخطى أواخر القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني الهجري،[٣٨٠] حيث إن أول من مات من التابعين معمر بن زيد (ت٣٠)، وآخرهم أبو أحمد خَلَفُ بن خَلِيفَةَ بن صاعد الأشجعي الكوفي (ت١٨١هـ).[٣٨١]

وإن كان عهد الصحابة ﷺ يتصف بقلة الرواية، يكثر لدى التابعين التحديث بالروايات، وذلك لازدياد حاجة الناس إلى العلم مع وفاة كثير من الصحابة ﷺ. وكانت العملية في كلا العهدين متسمة بالإتقان والضبط، مع زيادة الاحتياط في عهد التابعين المركز على جُهْدٍ خاص، وهو **توظيف الإسناد لكل المتحدثين بالرواية عن النبي ﷺ**؛ فمن أعظم سماته أن مدعي الرواية يُخضعون لمقاييس التدقيق والتمحيص، وذلك بعد أن كثرت الأهواء والبدع ومنتسبو الأقوال إليه ﷺ كذباً عليه، فشدد الثقات من التابعين قوانين الرواية، حيث يعملون على طلب الإسناد والتفتيش عن الرجال، وعلى هذا السياق قول أئمة التابعين ابن سيرين (ت١١٠هـ):[٣٨٢] "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: "سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ"، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ". والعمل على هذا النسج واضح في أمثال الزهري (ت١٢٥هـ)، حيث روى ابن أبي حاتم بسنده إلى يعقوب بن محمد بن عيسى، قال: "كان ابن شهاب إذا حدث أتى بالإسناد، ويقول: "لا

---

[٣٧٩] تعريف التابعين على قول أكثر المحدثين من لقي واحداً من الصحابة فأكثر. انظر: عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ص٣١٢.

[٣٨٠] لقد تأخر وفاة بعض صغار التابعين إلى ما بعد سنة ١٤٠هـ. انظر: سيد عبد المجيد الغوري، **السنة النبوية**، ص٨٧. ويعتبر أواخر عهد التابعين في حدود ١٥٠هـ. انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٣٤.

[٣٨١] انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **ألفية السيوطي في علم الحديث**، تحقيق: ماهر الفحل، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت)، ص١١٧؛ عتر، **منهج النقد**، ج١٣٥.

[٣٨٢] أخرجه مسلم في **مقدمة صحيحه**، ج١، ص١٥.

يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة".[٣٨٣] أي: لا يمكن أحد يصعد إلى السطح إلا بسلّم. وروى العقيلي بسنده إلى عُتْبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ ما نصه:[٣٨٤]

"جَلَسَ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يُحَدِّثُ -وَالزُّهْرِيُّ إِلَى جَانِبِهِ-، فَجَعَلَ يَقُولُ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ..."، فَلَمَّا أَكْثَرَ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: "قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ! مَا أَجْرَأَكَ عَلَى اللَّهِ، **أَلَا تُسْنِدُ حَدِيثَكَ؟!** إِنَّكَ لَتُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خُطُمٌ وَلَا أَزِمَّةٌ".[٣٨٥]

فعلى هذا النحو، تم رعاية الحديث في هذا العهد بجانبه الروائي، حيث تتبع الجهابذة الأسانيدَ، ودققوا في تحقيق ناقلي الأخبار، بل كانت عادة معظم التابعين في مختلف الأمصار أن يُسندوا الأحاديث.[٣٨٦] ومن الملاحظ توسُّعُ مجال نقد الرجال توسعًا لم يكن في عهد الصحابة، فالذين شاركوا فيه أئمة كثيرون؛ وهذا يدل على تأسيس علم الجرح والتعديل بمبادئ معروفة معترف بها بينهم؛ فعلى أمثال هؤلاء صدر الكلام في توثيق وتضعيف الرجال، وانبنى على كلامهم أحكام من لحقوهم من المعدلين والمجرحين. وهكذا تمكن علم الإسناد وتطور لدى جيل التابعين. ثم تفرع من العلم فن الجرح والتعديل المعني بالتثبت في قبول الحديث بالفحص عن أحوال الرواة والتمييز بين ضعيفهم عن قويهم.[٣٨٧]

زد على كل ما ذكرناه أن تدوين الأحاديث بدأ يكثر، حيث جمع التابعون علوم أمصارهم، وأفردوا بتصنيف الصحف إلى أن يكثر من الكتب ما كتبوها، فبلغ عشرات بل يفوق الحصر،[٣٨٨] منها صحيفة سعيد بن جبير (ت٩٥هـ)،[٣٨٩] وصحيفة أبي الزبير محمد بن مسلم

---

[٣٨٣] عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١هـ/١٩٥٢م)، ج٢، ص١٦.

[٣٨٤] محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج١، ص١٠٢، رقم١١٩.

[٣٨٥] أي: ليس لها إسناد.

[٣٨٦] انظر: صبحي الصالح، **علوم الحديث**، ص٣١٩.

[٣٨٧] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٣٣.

[٣٨٨] يقول الحسن البصري (ت١١٠هـ) معبراً عن عادة التدوين الشائعة والمنتشرة ونشاطها آنذاك: "إِنَّ لَنَا كُتُبًا نَتَعَاهَدُهَا". ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج١، ص٣٢٥، رقم٤٢٣.

[٣٨٩] كان تابعياً من الثالثة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٣٤، رقم٢٢٧٨.

بن تدرس الأسدي (ت١٢٦هـ)، وصحيفة همام بن منبه (ت١٣٢هـ)[٣٩٠]، وصحيفة أبي عدي الزبير بن عدي الهمداني الكوفي (ت١٣١هـ)،[٣٩١] وصحيفة حميد بن أبي حميد الطويل (ت١٤٢هـ)،[٣٩٢] وصحيفة هشام بن عروة بن الزبير (ت١٤٥هـ)،[٣٩٣] وصحيفة أبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (ت١٤٧هـ).[٣٩٤]

أما نقطة بداية نشاطة التدوين، فعلى الأمر الذي أصدره الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ)، حيث يطلب كتابة الحديث كتابةً رسميةً كمرجع يتداول بها ويستند إليها الناس.[٣٩٥] وكان أول من قام بالمحاولة الشاملة للكتابة ابن شهاب الزهري (ت١٢٥هـ)؛[٣٩٦] وعليه جمعت السنة المكتوبة؛[٣٩٧] جمع أحاديث المدينة والسيرة قبل أن يقدمه إلى الخليفة. فبُعث دفترٌ من دفاتره إلى كل أرضٍ، ولذا يعرف كأول من اشتهر بجمع السنة وتدوينه.[٣٩٨]

ومع نقطة التحول هذه، ابتدأت حركة تدوين السنة ابتداءً، وأقبلت الأمة على تدوينها تدوينًا اتخذ صبغة العموم، وتداولت الصحف المكتوبة من الأحاديث. ولم يكن شكل تلك الصحف مرتباً أو مبوباً على الأغلب،[٣٩٩] بل كثيرة منها كانت ممزوجةً بين أقوال النبي ﷺ وآثار

---

[٣٩٠] اسمه الكامل همام بن منبه بن كامل الصنعاني أبو عتبة، كان من الطبقة الرابعة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٧٤، رقم٧٣١٧.

[٣٩١] كان من الطبقة الخامسة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢١٤، رقم٢٠٠١.

[٣٩٢] كان من الطبقة الخامسة. انظر: المرجع نفسه، ص١٨١، رقم١٥٤٤.

[٣٩٣] كان تابعياً من الخامسة. انظر: المرجع نفسه، ص٥٧٣، رقم٧٣٠٢.

[٣٩٤] انظر: الغوري، **السنة النبوية: حجيتها وتدوينها**، ص٨٢-٨٣.

[٣٩٥] انظر: محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي (د.م: دار البشائر الإسلامية، ط٦، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص٣، ١٠.

[٣٩٦] وهذا ما يشار إليه المقال: "كُنَّا نَرَى أَنْ قَدْ أَكْثَرْنَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَتَّى قُتِلَ الْوَلِيدُ، فَإِذَا الدَّفَاتِرُ قَدْ حُمِلَتْ عَلَى الدَّوَابِّ مِنْ خَزَائِنِهِ مِنْ عِلْمِ الزُّهْرِيِّ". ابن عبد البر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج٢، ص١١٥٢، رقم٢٢٧٤.

[٣٩٧] انظر: ساجد الرحمن الصديقي، **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، ٢٠٠١م)، ص٢٢.

[٣٩٨] والأمر على كلام الزهري نفسه: "أَمَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِجَمْعِ السُّنَنِ، فَكَتَبْنَاهَا دَفْتَرًا دَفْتَرًا، فَبَعَثَ إِلَى كُلِّ أَرْضٍ لَهُ عَلَيْهَا سُلْطَانٌ دَفْتَرًا". أخرجه ابن عبد البر في **جامع بيان العلم وفضله**، بَاب ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، ج١، ص٣٣١، رقم٤٣٨.

[٣٩٩] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٥١.

الصحابة وفتاوى التابعين.[٤٠٠] فالمقصود من التدوين في هذا العهد مجرد التدوين العام للحديث، وجمعه بوجهٍ أشمل.[٤٠١]

وعلى يد مَنْ عددناهم من أئمة التابعين تطورت المدارس الحديثية،[٤٠٢] وأنشئ وتأصل علم الإسناد خصوصًا على من لاقى الصحابة ﷺ، كما كثر أئمة المجرحين والمعدلين لديهم، منهم:[٤٠٣] إبراهيم النخعي (ت٩٦هـ) الملقب بالصيرفي في الحديث، وعامر بن شراحيل الشعبي (ت١٠٣هـ)[٤٠٤] وابن سيرين (ت١١٠هـ)[٤٠٥]، والزهري (ت١٢٥هـ)، والأعمش (ت١٤٨هـ)، وغيرهم.[٤٠٦]

أما من حيث المصطلحات الحديثية الروائية، فمما برز في هذا العهد من الأشكال ما يلي:

١. ضبطا الكتابةِ والصدرِ معًا؛ فمن أهم سمات عهد التابعين جمع السنة بشكلها الأوسع، وذلك بمثابة أحد دواعي حفظها. ومن الملحوظ الترابط الوثيق بين بداية حركة التدوين ونشوء بعض المصطلحات الحديثية، والتي ساهمت في تطور علوم

---

[٤٠٠] انظر: عماد علي جمعة، **المكتبة الإسلامية**، (د.م: سلسلة التراث العربي الإسلامي، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص٩٩.

[٤٠١] فوراء هذه كلها عوامل منها: ذهاب العلماء، وخفة ضبط الناس، وإتاحة أدوات الكتابة، كما أنها ملبيةٌ لحاجة العصر.

[٤٠٢] فنشطت بها حركة علمية قوامها القرآن والسنة حفظًا وتعلمًا وتفقهًا. انظر: صديق عبد العظيم، **دراسات في السنة النبوية الشريفة**، ص٩٣.

[٤٠٣] انظر: محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر، ط٤، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ص١٧٢-١٧٦.

[٤٠٤] مات بعد المائة، وكان من الطبقة الثالثة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٨٧، رقم٣٠٩٢. أما محمد عجاج الخطيب فعين له سنة الوفاة. انظر: **السنة قبل التدوين**، ص٣٣٤.

[٤٠٥] من ملامح تدقيق ابن سيرين للرواية وتركيزه على الإسناد ما أخبره ابن عون: "ذكر أيوب لمحمد [ابن سيرين] حديثًا عن أبي قلابة، فقال: "أبو قلابة -إن شاء الله- رجل صالح، ولكن عمن ذكره أبو قلابة؟". وكان ابن سيرين إذا حدثه الرجل الحديثَ ينكره -لم يقبل عليه ذاك الإقبال-، ويقول: "إني لا أتهمك، ولا أتهم ذاك، ولكن لا أدري من بينكم". فاهتمامه بواسطة الحديث ورجاله بارز في نحو هذه التعبيرات. انظر: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، (الزرقاء بالأردن: مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج١، ص٣٦٢.

[٤٠٦] الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٣٤.

الحديث. ويمكننا القول أيضًا بأن مراحل ارتقاء التدوين له انعكاس على مراحل ارتقاء المصطلح، والعكسُ أيضًا صحيح. والأمر كما عبر عنه حاتم العوني:[٤٠٧]

"إن مصطلحات الحديث كانت في نشوئها وتطورها مواكبة لحركة تدوين السنة. لذلك فإن أي علامةٍ من علامات انتعاش وارتقاء حركة التدوين، يدل ذلك – طرداً– على ظهور مصطلحات تخدم السنة واستقرار مدلولاتها. وهذا ما وقع بالفعل خلال هذا العصر".

فالشاهد أن هذا الطور الجديد من بداية حركة التدوين الرسمي في عهد التابعين يصاحبه، ويقتضي نشوء علوم جديدة للسنة.[٤٠٨]

٢. نشوء علم الإسناد إنشاءً رسميًا، فكان ابن سيرين (ت١١٠هـ)[٤٠٩] والزهري (ت١٢٥هـ) من أوائل من استخدموا مصطلح الإسناد من التابعين.[٤١٠]

٣. تطور مبادئ الجرح والتعديل نحو تقسيم الرجال إلى أهل السنة والبدعة –من حيث العدالة– كما أشار إليه كلام ابن سيرين: "...فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ".

٤. كثرة المتكلمين في الرجال، والإكثار من الكلام فيهم،[٤١١] إلا أن ألفاظ الجرح والتعديل لم تكن منسقة موحدة، بل تنوعت واختلفت بدون تنسيق في التعبيرات.

٥. كثرة الإرسال؛ فعلى سبيل المثال، يقع الإرسال عادةً بوضوح لدى أهل الشام – حتى أسندوا الأخبار إلى النبي ﷺ بدون ذكر الوسائط–، فانتقدهم الزهري (ت١٢٥هـ) بتنبيهه إلى خطورة الأمر قائلاً:[٤١٢] "يَا أَهْلَ الشَّامِ، مَا لِي أَرَى

---

[٤٠٧] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٣٧.

[٤٠٨] انظر: المرجع نفسه، ص٣٧.

[٤٠٩] ذكره أهل العلم في الطبقة الأولى بين أئمة الجرح والتعديل. انظر: الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ص١٧٣، رقم٢.

[٤١٠] تقدم ذكر هذا المصطلح في قول ابن سيرين: "كانوا لا يسألون عن الإسناد"، وفي تصرفات الزهري الذي يرفض التحديث بدون ذكر الرجال.

[٤١١] الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٣٤.

[٤١٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٣٣٤.

أَحَادِيْثَكُم لَيْسَتْ لَهَا أَزِمَّةٌ وَلاَ خُطُمٌ؟!".قَالَ الوَلِيْدُ عن التغيير الحاصل منه: "فَتَمَسَّكَ أَصْحَابُنَا بِالأَسَانِيْدِ مِنْ يَوْمَئِذٍ".

٦. التركيز على إصلاح قضية الإرسال –الواقعة كثيراً– وتعيين الوسائط في الروايات، فتكلم أمثال الزهري عن حكمه.[٤١٣] يقول حاتم العوني –بعد أن بين كون المرسلات من عادة الرواة حتى قبل الفتنة، وإثباتها كأقدم مصطلح الحديث نشوءًا وحكمًا– :[٤١٤] "والإرسال دعا إلى المطالبة بالإسناد، والمطالبة بالإسناد إنما كانت للنظر في الرواة جرحاً وتعديلاً". وهكذا يتبين العلاقة بين العناصر الروائية وتطورها.

٧. تطور مبدأ المسندات من الأحاديث، وذلك نحو ما فعله قتادة –فيما رواه ابن عدي بسنده–:[٤١٥]

"حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ يَحْيى بْنِ آدم، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنا عَبد الصَّمَدِ بْنُ عَبد الوارث، حَدَّثَنا هَمَّامٌ: "قَدِمَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ[٤١٦] الْبَصْرَةَ، قَالَ: فَخَفَّ مَجْلِسُ قتادة، قَال: فَقال: "مال الناس، أو مال، أم مال أصحابنا". قَالَ: فَقَالُوا: "قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ"، قَالَ: "عَمَّن يُحَدِّثُهُمْ؟". قَالُوا: "عَنْ إِبْرَاهِيمَ". فَجَعَلَ قَتَادَةُ يُسْنِدُ الْحَدِيثَ، قَالَ: "فَجَعَلْتُ الَّذِي كَتَبْتُ لأَصْحَابِنَا؛ **كَتَبْتُهَا مُرْسَلاتٍ، أَكْتُبُهَا مسندات**".

٨. تحدث بعض أئمة التابعين عن بعض الاستعمالات لصيغ السماع، وطرق تحمل الحديث، حيث إن تطور الكتابة جلب المزيد من الحاجة إلى الاحتياط. يقول حاتم العوني موكداً للأمر:[٤١٧] "... لا بد في هذا الجيل من بيان الوسيلة الصحيحة لتبليغ السنة: [أي] طرق التحمل، ومن ذكر الألفاظ التي يعبر بها عن كل طريقة من طرق

---

[٤١٣] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٣٧.

[٤١٤] انظر: المرجع نفسه، ص٣٨.

[٤١٥] عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٣، ص٧.

[٤١٦] هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي (ت١٢٠هـ)، فقيه صدوق له أوهام، من الخامسة. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٧٨، رقم١٥٠٠.

[٤١٧] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٣٨.

التحمل: [أي] صيغ الأداء". فمن أمثلة حدوث تقييد الروايات بالكتابة على شكله الأوسع كونُ الزهري (ت١٢٥هـ) أملى على أبناء هشام بن عبد الملك، مصرحًا به قوله:[٤١٨] "كُنَّا نَكْرَهُ الكِتَابَ، حَتَّى أَكْرَهَنَا عَلَيْهِ الأُمَرَاءُ، فَرَأَيْتُ أَنْ لاَ أَمْنَعَهُ مُسْلِماً".

٩. مبدأ السنن والحديث كأمرين مترادفين، كما دل عليه قول الشافعي ﵀:[٤١٩] "لولا الزهرى لذهبت **السنن** من المدينة". وإلى نفس الأمر أشار أَحْمد بن حَنْبَل ﵀ بقوله:[٤٢٠] "الزُّهْرِيّ أحسن النَّاس **حَدِيثًا**، وأجود النَّاس إِسْنَادًا".

١٠. الإكثار من الموقوفات، بل كانت تدون عن الصحابة ﵃ ملحقةً بالسنن،[٤٢١] فمن الأدلة ما روي عن صالح بن كيسان، قال:[٤٢٢]

"اجْتَمَعْتُ أَنَا وَالزُّهْرِيُّ -وَنَحْنُ نَطْلُبُ الْعِلْمَ-، فَقُلْنَا: "نَكْتُبُ السُّنَنَ". قَالَ: "وَكَتَبْنَا مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ". قَالَ: ثُمَّ قَالَ: "**نَكْتُبُ مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ**". قَالَ: قُلْتُ: "إِنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ فَلا نَكْتُبُهُ". قَالَ: فَكَتَبَ وَلَمْ أَكْتُبْ، فَأَنْجَحَ وَضَيَّعْتُ". قَالَ: قَالَ يَعْقُوبُ بن إبراهيم بن سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "إِنَّا مَا سَبَقَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ إِلا أَنَا، كُنَّا نَأْتِي الْمَجْلِسَ فَيَسْتَنْتِلُ وَيَشُدُّ ثَوْبَهُ عِنْدَ صَدْرِهِ، وَيَسْأَلُ عَمَّا يُرِيدُ، وَكُنَّا تَمْنَعُنَا الْحَدَاثَةُ".

١١. الإكثار من المقطوعات وهي فتاوى التابعين.

---

[٤١٨] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٥، ص٣٣٤.

[٤١٩] النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ج١، ص٩١.

[٤٢٠] الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج٥، ص١٨.

[٤٢١] انظر: محمد بن صادق بنكيران، **تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة**، (المدينة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، د.ت)، ص١٣.

[٤٢٢] محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ج٢، ص٢٩٦.

١٢. ظهور التدليس الذي لم يكن يعرف لدى الصحابة ﷺ، فمن المدلسين في عهد التابعين مقاتل بن حيان النبطي (ت١٤٩هـ).[٤٢٣] يقول عنه ابن حبان:[٤٢٤] "لا يصح له عن صحابي لُقْيٌ، إنما تلك أخبار مدلسة". فلا عجب في تخلي البخاري عن الرواية عنه، وإنما روى عنه مسلم وأصحاب السنن الأربعة.

ويتلخص من كل ما ذكرناه عددٌ من أنواع علوم الحديث الموجودة قبل أن يَنْقض القرن الأول –الذي فيه جيلان: جيل الصحابة، وجل التابعين–، نؤكد البعض منها على ما ذكره الدكتور نور الدين عتر:[٤٢٥] الحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمتصل، والمرسل، والمنقطع، والمدلس، والمقبول، والمردود.

الفرع الرابع: ملامح علم الرواية في عهد أتباع التابعين ﷺ

طبقة أتباع التابعين هي طبقة مَنْ رأوا التابعين أو جالسوهم، ويحتل أصحابه تلك الفترة الممتدة من نحو الربع الثاني من القرن الثاني الهجري إلى نهايته، فمن كبار أئمتها أبو حنيفة (ت١٥٠هـ)، وابن جريج (ت١٥٠هـ)، ومن صغارها حماد بن زيد (ت١٧٩هـ)، وابن المبارك (ت١٨١هـ).[٤٢٦]

---

[٤٢٣] كان تابعيًا من الطبقة السادسة الذين لم يثبت لديهم اللقاء مع الصحابة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٤٤، رقم٦٨٦٧.

[٤٢٤] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، (المنصورة: دار الوفاء، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص٣٠٩، رقم١٥٦٦.

[٤٢٥] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٦١-٦٢.

[٤٢٦] يقول السخاوي: "وَكَانَ آخِرُ مَنْ كَانَ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مِمَّنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ مَنْ عَاشَ إِلَى حُدُودِ الْعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَفِي هَذَا الْوَقْتِ ظَهَرَتِ الْبِدَعُ ظُهُورًا فَاشِيًا، وَأَطْلَقَتِ الْمُعْتَزِلَةُ أَلْسِنَتَهَا، وَرَفَعَتِ الْفَلَاسِفَةُ رُؤوسَهَا، وَامْتُحِنَ أَهْلُ الْعِلْمِ لِيَقُولُوا بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَتَغَيَّرَتِ الْأَحْوَالُ تَغَيُّرًا شَدِيدًا، وَلَمْ يَزَلِ الْأَمْرُ فِي نَقْصٍ إِلَى الْآنَ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ". **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، (مصر: مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج٤، ص١٥٣.

واتسم هذا العهد بتقسيم العلوم -بعد أن لم تكن مقسمة أو منظمة في زمن السلف-، وبظهور الاستقلالية التامة والمتميزة لكثير من العلوم بعضها عن بعض؛ فصار يقال: علم ناسخ الحديث ومنسوخه،[٤٢٧] علم اختلاف الحديث،[٤٢٨] علم الجرح والتعديل، وغيره كثير.

وبالأخص، توسع علم الجرح والتعديل الذي يصبح علمًا هامًّا لتمحيص الأخبار، كما كثرت في العهد أئمة المجرحين والمعدلين، منهم:[٤٢٩] أبو حنيفة (ت١٥٠هـ)،[٤٣٠] ومعمر بن راشد (ت١٥٤هـ)، وهشام الدستوائي (ت١٥٤هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت١٥٦هـ)، وأبو عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ)، وأبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (ت١٥٨هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، وسفيان الثوري (ت١٦١هـ)، وحماد بن سلمة (ت١٦٧هـ)، وإبراهيم بن طهمان الخراساني (ت١٦٨هـ)، والليث بن سعد الفهمي (ت١٧٥هـ)، ومالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وحماد بن زيد (ت١٧٩هـ).

فتأسست على أيدي أمثالهم علوم الحديث عامةً، وعلم الجرح والتعديل خاصة، وأورثوا إلى من بعدهم خزانةً ثمينةً من قواعد علم التفتيش عن الرجال وتقييمهم. والعملية جارية في ذلك العهد، ومترجمة بعبارة أحد أئمتها مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) الآتية:[٤٣١]

> "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه. لقد أدركت سبعين ممن يقول: "قال رسول الله ﷺ" عند هذه الأساطين -وأشار إلى المسجد-، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن".

---

[٤٢٧] يقال بأن الزهري أول من دوّن في العلم. انظر: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**، تحقيق: حسن محمد مقبولي الأهدل، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ص٣٤.

[٤٢٨] منه كتاب اختلاف الحديث للشافعي، والذي طُبع ملحقًا بكتاب الأم.

[٤٢٩] انظر: الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ص١٧٥-١٧٧.

[٤٣٠] حيث كان يقول: "ما رأيت أكذب من جابر الجعفي". انظر: الذهبي، المرجع السابق، ص١٧٥.

[٤٣١] القاضي عياض بن موسى اليحصبي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، (المغرب: مطبعة فضالة، د.ط، ١٩٦٥هـ)، ج١، ص١٣٦.

وفي قول إمام العهد ابن المبارك (ت١٨١هـ):[٤٣٢] "الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، لَوْلا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ".

فهذه كلها تدل على اهتمامهم البالغ بتحقيق أحاديث المصطفى ﷺ وصيانتها، مستعملين لها الأسانيد للروايات. ثم إن من أهم سمات العهد أيضًا أن بعض القواعد الحديثية ومبادئها بدأت تدون لدى الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) ﵀،[٤٣٣] حيث إنه يعدُّ أول من صنف في علم أصول الحديث، بل والمسائل المتصلة بعلم المصطلح؛ فكتب في الرسالة بعض ضوابط حكم الحديث قبولاً ورداً،[٤٣٤] ورأيًا في خبر الواحد، ومسألة التوفيق بين الأحاديث المتعارضة، وقضية الرواية بالمعنى، وحفظ الراوي، والنقاش عن الحديث المرسل،[٤٣٥] وحكم حديث المدلس. وإن كان الكتاب أصله مقيداً لمسائل أصول الفقه، ولكنه يغطي أيضًا علم إثبات النص.[٤٣٦]

ومن الجدير بالذكر أن هذا العهد قلَّت فيه المصطلحات الحديثية المتعلقة بالتعبير عن أحوال الرواية المختلفة، وعن مراتب الرواة قبولاً ورداً، إلا وله ذكر وتداول بين العلماء، ولكنها لم تكن معبرة بدقة عن مضامينها، وكما أن ثمة اختلافًا في جانبها التطبيقي. يقول حاتم العوني:[٤٣٧] "ولا يبقى لديك شك في أن جل أنواع علوم الحديث وأجلها، تكلم عنه علماء هذا العصر، باسمه الذي صار علماً عليه ومصطلحاً له دلالته العرفية بين أهل الفن". ثم فصل عن بعضها كمصطلح الصحيح والمتصل، والضعيف والباطل، وأنواعه من الإرسال، والتدليس، والانقطاع، والمنكر، والشاذ، والمضطرب، والتلقين، ومصادر الحديث من المرفوع والموقوف، وألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها كالتعبير لما "لا أصل له"، وطرق التحمل. ثم يرى العوني أنْ

---

[٤٣٢] السمعاني، **أدب الاملاء والاستملاء**، ص٧.

[٤٣٣] كان من رأس الطبقة التاسعة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٦٧، رقم٥٧١٧.

[٤٣٤] يعتبر ﵀ من يُظهر مبدأ الحديث الصحيح بشكله الأوضح، ومبتكره، فكان واضع شروط الأحاديث الصحيحة في الرسالة، وما صح للاحتجاج به من الأخبار.

[٤٣٥] خاض الشافعي ﵀ في مسائل المرسلات، حيث بيّن شروط قبولها عنده؛ وهو بأن يكون فاعلها من كبار التابعين، وممن يروي عن الثقات بدون اختلاط مع غيره، وأن يكون له عاضد من وجه آخر، وإنْ شاركه أهل الحفظ في أحاديثه، وافقهم ولم يخالفهم إلا بنقص لفظٍ لا يُختل به المعنى. انظر: محمد عصام عيدو، **نشأة علم المصطلح**، ص٢٢٢.

[٤٣٦] انظر: محمد عصام عيدو، **نشأة علم المصطلح**، ص١٤٠.

[٤٣٧] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٤٧.

بلغت المصطلحات تعقيداً وتنظيراً، إلا أن الملخص لبعض النظرية احتواه الشافعي في كتابه كقواعد علم الحديث المعترف بها لديه، وذلك كان في أواخر العهد.[٤٣٨]

وبعد أن سقنا بعض المصطلحات الحديثية جملة واحدة خلال الفقرتين السابقتين، نفرد بالكتابة أيضًا عما كان ملحوظاً من بعض سمات علم الرواية في العهد:

١. جمع أقوال الصحابة ﷺ وفتاوى التابعين مع اختلاطهما بأحاديث النبي ﷺ،[٤٣٩] وذلك خلافًا لما مضى قبله من إفراد الأحاديث النبوية للتدوين دون غيرها.

٢. نبوع المصنفات والمدونات بعناوينها المختلفة، والمؤدية إلى أنواع علوم الحديث الغزيرة، منها موطآت، ومصنفات،[٤٤٠] وجوامع،[٤٤١] وعناوين أخرى أخص من الزهد، والجهاد، والسير، والمغازي،[٤٤٢] والأجزاء الحديثية كالبر والصلة لابن المبارك (ت١٨١هـ).

٣. استقرار مبادئ نقد الرجال والحكم على المرويات.

٤. الإكثار من تدوين الأقوال في الجرح والتعديل، وذلك مع التفنن في تنويع المصنفات المتعلقة بها، وفي تقسيمها وتعريفها،[٤٤٣] فصنف في النقد، والعلل، وتاريخ الرجال

---

[٤٣٨] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٤٨.

[٤٣٩] شهدت نهاية القرن الثاني الهجري جمع كل ما أثر عن النبي ﷺ وأصحابه وأتباعهم، فمن أشهر تلك الكتب آنذاك: مصنفات الأوزاعي (ت١٥٧هـ)، ومصنف شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، ومصنف الليث بن سعد (ت١٧٥هـ)، وموطأ مالك (ت١٧٩هـ)، ومصنف سفيان بن عيينة (ت١٨٩هـ)، ومسند الشافعي (ت٢٠٤هـ)، والجامع لعبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ). انظر: كمال الدين عبد الغني المرسي، **علم الحديث النبوي: روايةً ونقداً**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ط، ٢٠٠٤م)، ص٥٧؛ عماد علي جمعة، **المكتبة الإسلامية**، ص٩٩.

[٤٤٠] هي كتب مرتبة على الأبواب، والمشتملة على الموقوفات والمقطوعات من الأحديث، وذلك بالإضافة إلى المرفوعات. ومما صنف في عهد تبع الأتباع: مصنف حماد بن سلمة (ت١٦٧هـ)، ومصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ). انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد**، ص٢٠٠.

[٤٤١] هي -في اصطلاح المحدثين- كتب الحديث المرتبة على جميع أبواب الدين، وهي ثمانية أبواب رئيسية من العقائد، والأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراط الساعة، والمناقب. ومما صنف في هذا العهد جامع معمر بن راشد (ت١٥٣هـ)، وجامع سفيان الثوري (ت١٦١هـ). انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد**، ص١٩٨-١٩٩.

[٤٤٢] انظر: سيد عبد المجيد الغوري، **السنة النبوية**، ص٨٩-٩٠.

[٤٤٣] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٣٤.

أمثال الليث بن سعد (ت١٧٥هـ)، وابن المبارك (ت١٨١هـ)، وضَمرَة بن ربيعة (ت٢٠٢هـ)، والفضل بن دُكين (ت٢١٨هـ)، وغيرهم.[٤٤٤]

٥. التشدد في قوانين ضبط الكتاب وصيانة المكتوب، بل أهلية الكاتب، حتى أخبرنا القاضي عياض ﷺ بتصرفات أحد الأئمة الأثبات فيها قائلاً:[٤٤٥]

"لِمَالِكٍ شَرْطٌ فِي الْإِجَازَةِ: أَنْ يَكُونَ الْفَرْعُ مُعَارِضًا بِالْأَصْلِ -حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ-، وَأَنْ يَكُونَ الْمُجِيزُ عَالِمًا بِمَا يُجِيزُ، ثِقَةً فِي دِينِهِ وَرِوَايَتِهِ، مَعْرُوفًا بِالْعِلْمِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُجَازُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مُتَّسِمًا بِهِ، حَتَّى لَا يَضَعُ الْعِلْمَ إِلَّا عِنْدَ أَهْلِهِ...".

ثم زاد القاضي ﷺ تعليقه: "أَمَّا الشَّرْطَانِ الْأَوَّلَانِ فَوَاجِبَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ: فِي السَّمَاعِ وَالْعَرْضِ وَالْإِجَازَةِ، وَسَائِرِ طُرُقِ النَّقْلِ، إِلَّا اشْتِرَاطَ الْعِلْمِ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ". ثم قَالَ أَبُو عُمَرَ الْحَافِظُ: "الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا لِمَاهِرٍ بِالصِّنَاعَةِ".

هذا، وخلاصة القول أنه ما انتهى القرن الثاني، وما انقرض عهد أتباع التابعين، إلا وكثير من مباحث المصطلح قد تأسست. ولقد امتاز هذا العهد بالمزيد من النشاطات في التدوين، وازدهرت العلوم الإسلامية بقدر موسع. فصار تطور هذا العلم قاعدةً راسخةً مكَّنت من تنسيق علم الرواية فيما بعد، وإرهاصًا للعصر الذي تلاه، وهو العصر الذهبي للسنة النبوية المطهرة.[٤٤٦]

الفرع الخامس: ملامح علم الرواية في عهد تابع أتباع التابعين، والبخاري منهم ﷺ

عاش جيل الآخذين عن تبع الأتباع في قرن معظمه تخطَّى أوائل القرن الثالث الهجري إلى أواخره. فهذه الفترة احتفلت بكثرة العلماء -والبخاري منهم- والحلقات العلمية في سائر الأمصار الإسلامية، كما أنها شهدت نشاط الرواية والتآليف ليس لها سبق، فيعرف العهد بالعصر الذهبي للعلوم الإسلامية عامةً، ولتدوين السنة خاصةً. فمن نتاج حركة التدوين فيها

---

[٤٤٤] انظر: سيد عبد المجيد الغوري، **السنة النبوية**، ص٨٨.

[٤٤٥] عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، (القاهرة: دار التراث، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٧٠م)، ص٩٥.

[٤٤٦] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٤٨.

ظهور التآليف بأنواعها المختلفة من المصنفات،[٤٤٧] والمسانيد،[٤٤٨] والجوامع،[٤٤٩] والسنن،[٤٥٠] والأجزاء الحديثية،[٤٥١] وكما أفردت أيضًا أنواع علوم الحديث وفنونها المختلفة بتآليف مستقلة عن غيرها ككتب الرجال،[٤٥٢] والتواريخ والطبقات،[٤٥٣]

---

[٤٤٧] من أشهرها مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ). انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد**، ص٢٠٠.

[٤٤٨] أُفردت فيها أحاديث النبي ﷺ المتصل سندها به، وهي على نوعين: المرتبة والمعنية بطبقة الرواة من الصحابة كمسند الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، ومسند الحميدي (ت٢١٩هـ)، ومسند أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)؛ أو المرتبة على الأبواب والموضوعات كبقية السنن كمسند عُثْمَان بن أبي شيبَة (ت٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، والدارمي (ت٢٥٥هـ). انظر: **فتح الباري**، ج١، ص٦. ومن أوائل المصنفين على طريقة المسانيد عبد الملك بن عبد الرحمن الذِّمَاري (ت٢٠٠هـ)، وأبو داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، ومحمد بن يوسف الفِريابي (ت٢١٢هـ)، وعبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩هـ)، ومسدد بن مسرهد البصري (ت٢٢٨هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وأبو خيثمة زهير بن حرب (ت٢٣٤هـ)، وعبد بن حميد (ت٢٤٩هـ). انظر: محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني، **تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، (الرياض: دار الهجرة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ص٩٨؛ وسيد عبد المجيد الغوري، **السنة النبوية**، ص٩٤-٩٥.

[٤٤٩] من أمثلتها الجامع الصحيح للبخاري (ت٢٥٦هـ)، والمسند الصحيح لمسلم (ت٢٦١هـ)، وجامع الترمذي (ت٢٧٩هـ).

[٤٥٠] هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه، كسنن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، وسنن ابن ماجه (ت٢٧٣هـ)، وسنن أبي داود (ت٢٧٥هـ)، وسنن النسائي (ت٣٠٣هـ)، وسنن الدارقطني (ت٣٨٥هـ). انظر: نور الدين عتر، **منهج النقد**، ص١٩٩.

[٤٥١] كجزء رفع اليدين للبخاري (ت٢٥٦هـ).

[٤٥٢] نحو كتاب التاريخ ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) المرتب على حروف المعجم، والتاريخ لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، والتاريخ لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والتاريخ الكبير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، وتاريخ الثقات للعجلي (ت٢٦١هـ)، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ).

[٤٥٣] نحو الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، والطبقات لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ) -كان أحد شيوخ البخاري-، وطبقات التابعين لمسلم بن الحجاج (٢٠٤-٢٦١هـ)، والطبقات لابن أبي مريم (ت٢٥٣هـ)، فهذه الكتب من أهم مصادر معرفة رجال التابعين وتابعيهم. انظر: عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ص١٨٢؛ عتر، **منهج النقد**، ص١٣٨.

والأسماء والكنى والألقاب،[٤٥٤] والجرح والتعديل،[٤٥٥] والنقد والعلل،[٤٥٦] والسؤالات،[٤٥٧] وأنواع أخرى كثيرة.[٤٥٨] ومن ميزة تلك المدونات أنها مخزن العلم في شتى المجالات الحديثية بشكل أكثر تنظيمًا، تُبوب وتُرتب، وتجمع فيها ما تشتت من إرشادات السابقين وأقاويلهم الحديثية، فأصبحت أنواع علوم الحديث المختلفة والكثيرة قائمة بنفسها كعلم خاص، أفردها العلماء بتأليف مستقل عن غيرها.

زد على تنوع المصنفات في العهد، تميُّز كثير من كتب المتون بأنها تجرد وتميز أحاديث النبي ﷺ عن غيرها، بعد أن كانت تُدون ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين في القرن الثاني، كما أن بعضها تعنى ببيان حكم الحديث ودرجته من حيث الصحة والضعف،[٤٥٩] كالذي حدث في سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ)، وجامع الترمذي (ت٢٧٩هـ)، ومسند البزار المُعلَّل (ت٢٩٢هـ).[٤٦٠]

ولعل أهم نقطة من ذلك كله بروز حركة الصحاح على يد البخاري رحمه الله، ومن خلال تأليفه للجامع الصحيح. ولا شك أن إبداع البخاري رحمه الله في إفراد الصحيح –ومن ثم بروز حركة

---

[٤٥٤] ككتاب الأسامي والكنى لابن المديني (ت٢٣٤هـ) في ثمانية أجزاء، والأسماء والكنى لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والكنى للبخاري (ت٢٥٦هـ)، والكنى والأسماء لمسلم (٢٦١هـ)، والكنى للنسائي (٣٠٣هـ)، والكنى والأسماء للدولابي (ت٣١٠هـ)، والكنى لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ). انظر: عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ص١٨٤.

[٤٥٥] ككتاب الجرح والتعديل لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والضعفاء لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (ت٢٤٩هـ)، وكتابي الجرح والتعديل والضعفاء الصغير لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ).

[٤٥٦] ففي القرن الثالث أمثال كتاب التاريخ والعلل لابن معين (ت٢٣٣هـ)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

[٤٥٧] كسؤالات أبي بكر الأثرم (ت٢٧٣هـ) لأحمد بن حنبل في العلل والجرح والتعديل، وسؤالات ابن الجنيد (ت٢٦٠هـ) ليحيى بن معين، وسؤالات إسحاق الكوسج (ت٢٥١هـ) لابن معين.

[٤٥٨] كناسخ الحديث ومنسوخه لأبي بكر الأثرم (ت٢٧٣هـ)، والمدلسين للفلاس (ت٢٤٩هـ)، والتاريخ ورجال الموطأ لأبي عبد الله البرقي (ت٢٤٩هـ)، وغريب الحديث لأبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى السُّلَمِي (ت٢١٠هـ). انظر: أحمد بن محمد الخراط، **منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه: النهاية في غريب الحديث والأثر**، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط، د.ت)، ج١، ص٧–٨.

[٤٥٩] الزهراني، **تدوين السنة النبوية**، ص٩٧.

[٤٦٠] انظر: الخيرآبادي، **تخريج الحديث**، ص٢٥٩.

الصحاح للأحاديث- كانت سدًّا للفجوة، فمعظم التآليف السابقة عليه كانت ممزوجة بين الصحيح والحسن والضعيف.[٤٦١] يقول عنه ابن حجر ﵀:[٤٦٢]

"فَلَمَّا رَأَى البُخَارِيّ ﵀ هَذِه التصانيف [السابقة له] وَرَوَاهَا وانتشق رياها واستجلى محياها، وجدهَا -بِحَسب الْوَضع- جَامِعَة بَين مَا يدْخل تَحت التَّصْحِيح والتحسين، وَالْكثير مِنْهَا يَشْمَلهُ التَّضْعِيف، فَلَا يُقَال لغثه سمين، فحرك همته لجمع الحَدِيث الصَّحِيح الَّذِي لَا يرتاب فِيهِ أَمِين، وقوّى عزمَه على ذَلِك مَا سَمعه من أستاذه أَمِير الْمُؤمنِينَ فِي الحَدِيث وَالْفِقْه إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم الْحَنْظَلِي الْمَعْرُوف بِابْن رَاهَوَيْه ...".

وليس هنا مكان البسط، حيث إننا أفردنا مطلبًا خاصًا نحلل فيه قضية اعتبار صحيح البخاري أصح كتب رواية الحديث على الإطلاق، ومكانته بين كتب الصحاح فيما يأتي، فليراجع. وكفانا التأكيد بأن تأليف صحيح البخاري يقع بمثابة نقطة تحول لمن بعده، حيث تتبع أثره مجموعة من العلماء المنتمين إلى نفس الحركة، أو الذين اشترطوا شروطًا معينة في التأليف، فكثرت وتنوعت كتب الصحاح والسنن التي تعنى بتصنيف أحاديث رسول الله ﷺ على الكتب والأبواب، مع العناية ببيان الصحيح من غيره كالكتب الستة وغيرها.[٤٦٣] ثم أصبحت أمثال هذه المدونات ما اعتُرفت بعد ذلك كأمهات كتب الحديث، والمصادر الأصلية المعتبرة لدى الأمة؛ بل تُجمع وتُدون معظمها بوعي تام بالقواعد الروائية الدقيقة لتجريد الأحاديث وتمحيصها، ولاختيار المكتوب والمتروك منها. وعلى هذا، فالفضل فضل طبقة تبع الأتباع الذين سبقوهم، مشكورة إسهاماتهم الفريدة والمثيرة لمجال جمع الأحاديث والمرويات.

تلك من ناحية التدوين وأنواعه. أما من ناحية أخرى، فتوسع علم الرواية توسعًا، وذلك ينجلي خصوصًا خلال تطور علم الجرح والتعديل. ويمكن حصر سمات ذلك التطور من خلال النقاط الآتية:

---

[٤٦١] وذلك قبل أن يأتي البخاري ﵀ بمحاولة إفراد ما صح من المرويات دون غيرها في جامعه الصحيح. انظر: عماد علي جمعة، **المكتبة الإسلامية**، ص٩٩.

[٤٦٢] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٦.

[٤٦٣] الزهراني، **تدوين السنة النبوية**، ص٩٨.

١. بدأ علم الرجال والجرح والتعديل يأخذ شكله المنظم والمفصل والمقسم إلى نوعية خاصة، منها: بيان منازل ومراتب الرواة وأحوالهم النقدية، أو أحوال الرواة التاريخية بشكل مطور -ليميز بعضهم عن بعض-، أو ما يتصل بنقد أحاديث راو من الرواة. فتتفرع منه الفنون الحديثية المتنوعة والمفصلة، منها فن معرفة الأسماء والكنى والألقاب، والإخوة والأخوات، والثقات، والضعفاء والمتروكين، والطبقات.[٤٦٤]

٢. ظهور كثير من كتب التراجم والتواريخ والطبقات بأنواعها المختلفة، وذلك من أجل تعيين النقلة وطبقاتهم، وشيوخهم، وتلاميذهم؛ فمن خلال هذه المعرفة، يتم تعيين الرواة وحالتهم من حيث القوة والضعف؛ فتكوّن تصور واضح عن الرواة الموثوقين أو المتروكين، وفُصِّلت أقسامُهم، وكثرت رُتَبُهم.[٤٦٥]

٣. يتشابك علم الجرح والتعديل بعلم النقد والعلل والتاريخ والطبقات من حيث وجود علاقة وثيقة بعضها ببعض، ويتجلى ذلك في التصانيف بمسميات عدة؛ فيأتي لدى ابن معين مثلاً ما سماه بالعلل، والتاريخ، ومعرفة الرجال، والسؤالات، ولدى أحمد بن حنبل العلل ومعرفة الرجال، والتاريخ، وعند ابن المديني العلل والتاريخ، إلخ. وكان كتاب الطبقات لابن سعد أول وأحسن ما ألف من حيث التنظيم والترتيب، كما أنه يعتبر من المصادر الأولى في علم الرجال والجرح والتعديل والتاريخ.[٤٦٦]

٤. التوسع في الكلام عن الرجال، المكتمل على أيدي أئمة حركة النقد والجرح والتعديل، منهم ابن سعد (ت٢٣٠هـ)،[٤٦٧] وابن معين (ت٢٣٣هـ)، وابن المديني

---

[٤٦٤] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٤٠.

[٤٦٥] من المصنفات التي تجمع المعدلين من الرواة: كتاب الثقات لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)؛ والتي تجمع الضعفاء منهم نحو كتاب الضعفاء الصغير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، وتاريخ الضعفاء والمتروكين للنسائي (ت٣٠٣هـ)، والضعفاء الكبير للعقيلي (ت٣٢٢هـ)، والمجروحين لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت٣٦٥هـ)؛ والتي تجمع كليهما نحو التاريخ الكبير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ).

[٤٦٦] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٣٩، ٤٠، ٤١.

[٤٦٧] كان من الطبقة العاشرة، صنف كتابًا كبيراً في طبقات الصحابة والتابعين والخالفين إلى وقته، كما جمع فيه بين الثقات والضعفاء. انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٢٦٦، رقم٨٦٥؛ رفيق حميد طه السمرائي، **أقوال الإمام الشافعي في الجرح والتعديل**، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ط، ٢٠٠٧م)، ص٧-٨.

(ت٢٣٤هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير (ت٢٣٤هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وأبو جعفر المخرَّمي (ت٢٤٢هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)، ومسلم (ت٢٦١هـ)، والعجلي (ت٢٦١هـ)، ويعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ)، وأبو زرعة (ت٢٦٤هـ)، وأبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، والترمذي (ت٢٧٩هـ)، وابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، والنسائي (ت٣٠٣) رحمهم الله،[٤٦٨] فوقع مدار أحكام الرواة عليهم، وأصبحوا مصادر من لحقهم في التاريخ والرجال والنقد والعلل، وتم حكم الرواة على أكتافهم بألفاظ الجرح والتعديل المختلفة، المؤدية إلى الحكم على المرويات والأسانيد من حيث تمييز صحيحها من ضعيفها.

٥. تنوع مصطلحات وألفاظ الجرح والتعديل بعباراتها المختلفة، فتطور وانتظم لدى أئمة هذا العهد. فاختص البخاري رحمه الله -على سبيل المثال- ببعض المصطلحات التي لم يسبقه أحد، كقوله: "فيه نظر"، و"سكتوا عنه"، وكما أن أول من جمع قوله في الجرح والتعديل شيخه أحمد بن حنبل رحمه الله[٤٦٩]. ثم يأتي ابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ)[٤٧٠] فسجل وجمع ورتب ألفاظ الجرح والتعديل المتداولة لدى أئمة النقاد[٤٧١] حتى نهاية القرن الثالث الهجري،[٤٧٢] وذلك ليسهل الرجوع إليها بشكل ملخص.[٤٧٣] أما عادة ما سبقه أن عبارات الجرح والتعديل لم يكن لها معنى محدد منسق موحد

---

[٤٦٨] انظر: الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، ص١٨٨؛ السمرائي، **أقوال الإمام الشافعي**، ص٧-٨؛ الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٣٣.

[٤٦٩] انظر: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م)، ج١، ص١.

[٤٧٠] تورث العلم وأخذه عن والده أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ)، وعن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم (ت٢٦٤هـ) الرازيين، واللذين كانا من نفس الطبقة الحادية عشرة مع البخاري رحمه الله. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٦٧، رقم٥٧١٨؛ ص٣٧٣، رقم٤٣١٦.

[٤٧١] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٢١-١٢٧؛ عجاج الخطيب، **السنة قبل التدوين**، ص١٨٧-١٨٨.

[٤٧٢] انظر: عبد الغني المرسي، **علم الحديث النبوي**، ص١٦٠.

[٤٧٣] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج١، ص١٠.

معروف ذو مدلول خاص متعارف عليه لدى الأئمة،[٤٧٤] ولم يكن ثمة مبدء عالمي يحكم تطبيق تلك العبارات فيما بينهم. فلا شك أن ابن أبي حاتم ﷺ قدم جهوداً قيّمةً في جمع ما تشتت من الممارسة وعناصر الجرح والتعديل في زمانه. ومع مرور الزمان، نجد الفن مطورًا ومفصلاً بشكل أدق من حيث إن النقاد وأئمة الفن انقسموا إلى المتعنتين والمتشددين، أو المعتدلين والمنصفين، أو المتساهلين.[٤٧٥]

المصطلحات المتواجدة في عهد الآخذين عن تبع الأتباع ﷺ

أنتج هذا العهد كثيرًا من الصفحات، والمدونات، والتآليف المنعكسة على مدى تطور مناهج المحدثين وعلوم الرواية لدى أصحاب القرن الثالث الهجري ﷺ آنذاك. فلم ينته هذا القرن إلا ولم يبق للروايات الشفهية غير المدونة ذكر، إلا الروايات المكذوبة والموهومة،[٤٧٦] وحتى اتضحت معالم علم الرواية في هذا العهد، ووجدت كثيرٌ من أنواع علوم الحديث مفردة بالتآليف، ووُضِعت لها ضوابط -وإن لم يكن بعض مفهومها موحدًا، أو اصطلح عليها باسمها المعروف اليوم-. ومن ملامح تلك الفنون الحديثية المطورة والمتعلقة بعلم الرواية، وبعض مصطلحاتها المتواجدة ما يلي:

١. إفراد بعض مباحث علوم الحديث إما ملحقًا بالتصانيف الحديثية ومتونها، أم بتقييدها ككتاب مستقل عنها. فمما كان مستقلاً في أبواب مصطلح الحديث كتاب الوحدان، والطبقات، والمخضرمين، والكنى والأسماء للإمام مسلم، وكذا الرسالة المستقلة لأهل مكة التي كتبها أبو داود ليبين فيها منهجه في السنن. ومما كان جزءًا صغيراً ملحقًا بالتصانيف الحديثية[٤٧٧] فمثل مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، حيث ذكر فيه بعض القضايا كأهمية التحري في نقل الأخبار، والجرح والتعديل؛ أو كالعلل الصغير في خاتمة كتاب الجامع للإمام الترمذي، حيث يجمع

---

[٤٧٤] انظر: محمد عصام عيدو، **نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين**، ص١٥٣-١٥٤.

[٤٧٥] انظر: محمد سعيد حوى، **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**، ص١٤٣-١٤٤.

[٤٧٦] انظر: حاتم العوني، **المنهج المقترح لفهم المصطلح**، ص٣٦.

[٤٧٧] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٦٤،٦٥،٦٦.

فيه لمحات من مسائل الجرح والتعديل، ومراتب الرواة، وآداب التحمل والأداء، والحديث المرسل، والرواية بالمعنى إلخ.[٤٧٨]

٢. يُعرف علم تقييم الرواة باسم علم الجرح والتعديل، فأصبح مصطلحًا للفن المعترف به.

٣. تقنين ما يشكل مصطلح الحديث الصحيح وضوابطه، وذلك مطور بنشوء حركة الصحاح التي سنناقش عنها في المطلب الآتي. ومع ذلك، أصبح للصحيح معيارٌ يُدقق شروطه للقبول والعمل به.

٤. تم اختراع والتصريح بمصطلح الحسن لدى الإمام الترمذي ﵀ -الذي لم يسبقه إليه أحد-، فالذي قبله كان تقسيمًا ثنائيًّا من الصحيح والضعيف، ولم يكن ثلاثيًا. يقول ابن تيمية (ت٧٢٨هـ):[٤٧٩]

"وَأَمَّا مَنْ قَبْلَ التِّرْمِذِيِّ مِنْ الْعُلَمَاءِ، فَمَا عُرِفَ عَنْهُمْ هَذَا التَّقْسِيمُ الثُّلَاثِيُّ، لَكِنْ كَانُوا يُقَسِّمُونَهُ إلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ؛ وَالضَّعِيفُ عِنْدَهُمْ نَوْعَانِ: ضَعِيفٌ ضَعْفًا لَا يَمْتَنِعُ الْعَمَلُ بِهِ -وَهُوَ يُشْبِهُ الْحَسَنَ فِي اصْطِلَاحِ التِّرْمِذِيِّ-، وَضَعِيفٌ ضَعْفًا يُوجِبُ تَرْكَهُ، وَهُوَ الْوَاهِي؛ وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَرَضِ الْمَرِيضِ قَدْ يَكُونُ قَاطِعًا بِصَاحِبِهِ، فَيَجْعَلُ التَّبَرُّعَ مِنْ الثُّلُثِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ قَاطِعًا بِصَاحِبِهِ. وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: "هَذَا فِيهِ لِينٌ، فِيهِ ضَعْفٌ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ".

فالشاهد أن الذي صرح بالتقسيم الثلاثي لمراتب الحديث -واشتهر ذاك التقسيم معه- هو الإمام الترمذي ﵀، كما أنه تفنن واخترع مصطلحات أخرى مركبة وفريدة لوصف حالة الرواية كحسن صحيح غريب وغيرها.

٥. التفصيل والتنظيم والتنسيق والبحث عن عبارات التحمل والأداء بوجهها الأدق. فكان ثمة اختلاف ومناقشة بين الأئمة في بعض تلك العبارات، نحو رأي الإمام

---

[٤٧٨] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص٦٦.

[٤٧٩] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٨، ص٢٥.

أحمد ﷺ في تسوية لفظين "حدثنا وأخبرنا"،[٤٨٠] أو رأي أكثر الأئمة في تقديم "سمعت" على سائر ألفاظ التحمل. فالشاهد أن مناقشة الجانب التقني للرواية أوسع وأدق في هذا العهد. وذلك بعد أن كانت صورة التحمل والأداء في عهد النبي ﷺ والصحابة ﷺ شكلَ المشافهة والسماع –على الأغلب– مع ندرة كتابة الحديث. فبعد أن شاعت الكتابة والتدوين خصوصًا في هذا العهد، تدرج الأمر إلى بداية تناقل الحديث بطرقها السبع من القراءة، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة،[٤٨١] فنجد المناقشة عما تكوّن طرقًا معترفًا بها وغير معترف بها، كما نُوقش –تقنيًا– عن معاني ألفاظ التحمل والأداء وآثاره تجاه الروايات.

٦. تضاعف التركيز على مبدأ ضبط الكتاب والعناية بالمكتوب، فثمة أمثال سعيد بن منصور ﷺ (ت٢٢٧هـ) صاحب السنن، الذي كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به.[٤٨٢]

٧. بداية ما يعرف بعلم العلل مع ابن المديني (ت٢٣٤هـ) ونحوه: ظهر هذا الفن في تصانيف الأئمة المتنوعة الأشكال ككتب السؤالات والرجال، فامتلأت تلك الكتب بأقوال الأئمة السابقين. ومن أنواع العلل المكتوبة في العهد كالمزيد في متصل الأسانيد، والمرسل الخفي.[٤٨٣] ولعل من أهم حصاد علم العلل أنه ولَّد القوة الحديثية الناقدة في شخصية البخاري ﷺ، والتي ساهمت في بناء منهجه الفريد ليؤلف به صحيحه؛ وكان من أهم مراجعه في معرفة علل الحديث يحي القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وشعبة، وعلي بن المديني، والحميدي، ويحي بن معين ﷺ.[٤٨٤]

---

[٤٨٠] استفسر سلمة بن شبيب أحمدَ بن حنبل ﷺ مرةً قائلاً: "يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! إِنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ مَا كَانَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا. كَانَ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا". فأجابه أحمد بأن "حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَاحِدٌ". أخرجه الخطيب البغدادي في **الكفاية**، بَابُ مَا جَاءَ فِي عِبَارَةِ الرِّوَايَةِ عَمَّا سَمِعَ مِنَ الْمُحَدِّثِ لَفْظًا، ج١، ص٢٨٦.

[٤٨١] انظر: صبحي الصالح، **علوم الحديث**، ص٨٨.

[٤٨٢] اسمه الكامل سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخراساني. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٤١، رقم٢٣٩٩.

[٤٨٣] انظر: عبد الغني المرسي، **علم الحديث**، ص٩٨.

[٤٨٤] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص٧٦.

٨. نشوء مصطلح "المعضل"؛ وهو كأن يكون بين المرسِلِ إلى النبي ﷺ سقط لأَكْثَر مِنْ رَجُلٍ. ذكره ابن المديني ومن بعده.[٤٨٥]

٩. نشوء مصطلح "المدرج" الدال على ما يُدرج في حديث النبي ﷺ من كلام الصحابة رضي الله عنهم.[٤٨٦]

١٠. نشوء مصطلح "المشهور"؛ وهو ما شاعت روايته بين الناس. والشهرة لا يعني الصحة، بل ينطبق عليه التقييم الخاضع لقواعد التصحيح والتعليل.[٤٨٧]

١١. وجود مصطلحي "المنقطع" و"المرسل" بشكل غير مميز لدى بعض المتقدمين، وإنما من الذين بكّروا في التمييز بينهما، وأفردوا عن غيرهما من المصطلحات، الحاكم (ت٤٠٥هـ)، فنصَّ على ذلك كاتبًا:[٤٨٨] "النَّوْعُ التَّاسِعُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ: مَعْرِفَةُ الْمُنْقَطِعِ مِنَ الْحَدِيثِ وَهُوَ غَيْرُ الْمُرْسَلِ، وَقَلَّ مَا يُوجَدُ فِي الْحُفَّاظِ مَنْ يُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا".[٤٨٩]

١٢. شيوع مصطلح "المنكر" بغير تحديد معنىً متفق عليه، فكان أمثال الإمام أحمد رحمه الله اعتاد ببساطة، وأطلق على أي حديث عن راو ضعيف مصطلحَ "المنكر"؛ أما من المتأخرين عنه كابن حجر رحمه الله فأطلق المصطلح على أي حديث يتعارض مع حديث صحيح آخر من قبل راوٍ ضعيف.

علاوة على كل ما ذكرنا أعلاه، كفانا التصور عن تطور علوم الحديث ومصطلحه في هذا العهد بلفت الأنظار إلى صنيع علي بن المديني رحمه الله (ت٢٣٤هـ)، حيث إن تصانيفه التي تبلغ مئات العناوين قد تكون أعظم جهدٍ في إفراد أنواع كل فن من علوم الحديث المتواجدة في هذه الفترة، فمن أسامي مصنفاته التي ذكرها الخطيب -والتي ضاعت أغلبها-:[٤٩٠]

١. كِتَابُ الْأَسَامِي وَالْكُنَى (ثَمَانِيَةُ أَجْزَاءٍ).

---

[٤٨٥] انظر: الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٣٦.

[٤٨٦] انظر: المرجع نفسه، ص٣٩.

[٤٨٧] انظر: المرجع نفسه، ص٩٢.

[٤٨٨] المرجع نفسه، ص٢٧.

[٤٨٩] انظر: محمد عصام عيدو، **نشأة علم المصطلح**، ص٢٩١؛ ابن حجر، **النكت**، ج٢، ص٥٧٩.

[٤٩٠] الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي**، ج٢، ص٣٠١-٣٠٢، رقم١٩١٥.

٢. كِتَابُ الضُّعَفَاءِ (عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ).
٣. كِتَابُ الْمُدَلِّسِينَ (خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ).
٤. كِتَابُ أَوَّلِ مَنْ نَظَرَ فِي الرِّجَالِ وَفَحَّصَ عَنْهُمْ (جُزْءٌ).
٥. كِتَابُ الطَّبَقَاتِ (عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ).
٦. كِتَابُ مَنْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَرَهُ (جُزْءٌ).
٧. عِلَلُ الْمُسْنَدِ (ثَلَاثُونَ جُزْءًا).
٨. كِتَابُ الْعِلَلِ لِإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي (أَرْبَعَةَ عَشَرَ جُزْءًا).
٩. عِلَلُ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ).
١٠. كِتَابُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَلَا يَسْقُطُ (جُزْآنِ).
١١. كِتَابُ مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ سَائِرَ الْبُلْدَانِ (خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ).
١٢. كِتَابُ التَّارِيخِ (عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ).
١٣. كِتَابُ الْعَرْضِ عَلَى الْمُحَدِّثِ (جُزْآنِ).
١٤. كِتَابُ مَنْ حَدَّثَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ (جُزْآنِ).
١٥. كِتَابُ يَحْيَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الرِّجَالِ (خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ).
١٦. سُؤَالَاتُهُ يَحْيَى (جُزْآنِ).
١٧. كِتَابُ الثِّقَاتِ وَالْمُتَثَبِّتِينَ (عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ).
١٨. كِتَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ).
١٩. كِتَابُ الْأَسَامِي الشَّاذَّةِ (ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ).
٢٠. كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ (ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ).
٢١. كِتَابُ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ (خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ).
٢٢. كِتَابُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ (ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ).
٢٣. كِتَابُ مَنْ يُعْرَفُ بِاسْمٍ دُونَ اسْمِ أَبِيهِ (جُزْآنِ)؟
٢٤. كِتَابُ مَنْ يُعْرَفُ بِاللَّقَبِ وَالْعِلَلِ الْمُتَفَرِّقَةِ (ثَلَاثُونَ جُزْءًا).
٢٥. وَكِتَابُ مَذَاهِبِ الْمُحَدِّثِينَ (جُزْآنِ).

نظرأ إلى ذكر ما أعلاه، يمكننا القول بأن أغلب تركيز أئمة هذا العهد كابن المديني ومعاصريه ﷺ -فيما يمس علم الرواية- كان متعلقاً بقضية تعيين نقلة الرواية، وطبقاتهم، والحكم عليهم؛ وذلك دليل واضح على علم النقد والجرح والتعديل والعلل المطور على أيديهم؛ فتلك المصنفات والمناقشات المتداولة في العهد تَهْتَمُّ وتُعْنَى بالأمور المصحوبة للأسانيد بشكلها الأدق، وأصبح ذلك إطاراً أوضح للقواعد الحديثية -خصوصًا في مجال نقد الروايات وتحديد العلل- لمن يأتون بعدهم. ولذا فنجد أصحاب القرن الرابع اللاحق بهم يدققون في المسائل والمباحث الحديثية تدقيقًا غير مسبوق، فيأتي أمثال ابن حبان ﷺ (ت٣٥٤هـ)[٤٩١] ببعض المصنفات القيمة -بناءً على علم أسلافه- ككتاب عِلَلِ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وكِتَابِ عِلَلِ مَا أَسْنَدَ أَبُو حَنِيفَةَ؛ وكِتَابِ مَا خَالَفَ الثَّوْرِيُّ شُعْبَةَ، ومَا خَالَفَ شُعْبَةُ الثَّوْرِيَّ؛ وكِتَابِ مَا انْفَرَدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وأَهْلُ مَكَّةَ، وأَهْلُ خُرَاسَانَ وأَهْلُ الْعِرَاقِ مِنَ السُّنَنِ؛ وكِتَابِ مَا أَغْرَبَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ، ومَا أَغْرَبَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ.

فهذه كلها تدل على مدى تطور علم الحديث بقواعده الروائية التي كادت أن تكتمل وتنضج، والتي كانت مترجمةً أغلبها بشكل معرفة حالة النقلة ومروياتهم. وهذه هي التي تساهم -بشكلها التدريجي- في توليد أول كتاب أفرد لجمع بعض مصطلحات الحديث ومباحثه في القرن الرابع الهجري، وهو المحدث الفاصل بين الراوي والواعي؛ ألفه أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الفارسي، المعروف بالرامَهُرمُزي (ت٣٦٠هـ). وكفانا التعبير عن عظمة جهود أئمة القرن الثالث الهجري المسبوق له بأن استيفاءهم وتدوينهم وتفننهم -إن جمعت- لتصبح مرجعًا يقرب من كمال علم الرواية، ولا شك في الأمر.

خلاصة المطلب

لقد قدمنا أعلاه ملامح عن تطور علم رواية الحديث عبر العصور، وذلك بداية بعهد النبي ﷺ والصحابة ﷺ، وانتهاءً بعهد البخاري ﷺ. فكل الأدوار التي مرت بها تلك القرون الثلاثة الأولى تمثل اللبنة المشكِّلة لأسسها وأعمدتها، وتشهد على تطور علم الرواية شيئاً فشيئاً، وتكوين مصطلحاتها بشكل تدريجي، إلى أن أصبحت كالبنيان القائم، واكتملت مضامينها كما عرفناها

[٤٩١] الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي**، ج٢، ص٣٠٢-٣٠٤، رقم١٩١٥.

اليوم. وفي الختام، يمكننا تلخيص ذلك كله إلى كون تطور علم الرواية ومصطلحه ذا علاقة وثيقة بنوعية المصنفات الحديثية المؤلفة والمتواجدة في عصر من العصور، وكون معرفة كيفية تناقل الرواية وصيانتها أو ضبطها، وأسس معرفة الرجال وقواعد الجرح والتعديل من أول ملامح علم الرواية المتشابهة لجميع العصور الثلاثة. ولا غبار في كون البخاري ﵀ ممن استفادوا بتلك التطورات في تقديمه لمشروع الصحيح، كما أنه ﵀ من المساهمين لعلم الرواية نفسه؛ فاحتفل صحيحه بخزانة علم الرواية ومصطلحاته، والتي سنكتشف عنها باستخراج بعض النماذج لها في الفصلين الثالث والرابع من هذه الرسالة بإذن الله تعالى.

المطلب الثالث: تاريخ اعتبار مكانة الجامع الصحيح وبداية حركة الصحاح بيد البخاري

سبق أن ذكرنا ملامح صيانة الأحاديث والروايات للأجيال السالفة من الصحابة ﵃ إلى الآخذين عن تبع الأتباع. ومن الوضوح كون عدم إفراد من سبق البخاري التآليف المخصوصة بتجريد الصحيح -على سبيل التغليب-، ولم تكن حركة الصحاح يصطلح عليها قبله. فمن هذا المنطلق، يعقد هذا المطلب للكشف عن كون البخاري رائداً لحركة الصحاح،[٤٩٢] وقضية اعتبار الجامع الصحيح له أصح كتب الرواية بعد كتاب الله، والعوامل المؤدية إلى تحقيق ذلك.

المقدمة

الأحاديث المقبولة حجة في التشريع، ففكرة تمييز ما صح عما بطل، وانتقاء ما صح منها فكرة مستقرة في الأذهان، فالعملية جارية فترة مبكرة، وخصوصًا لدى الأئمة السابقين للبخاري.[٤٩٣] هذا، مع أن معظم التآليف التي سبقت البخاريَّ كانت ممزوجة بين الصحيح والحسن

---

[٤٩٢] تلخصت أفضلية البخاري كرائد حركة الصحاح من حيث إنه أول من جمع الصحيح، وفاق فيه بشروطه الدقيقة. انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٧.

[٤٩٣] وفوا بدورهم في صيانة السنة برواية الأحاديث، وبجمعها وبتدوينها، ولكن اقتصرت أعمالهم في ذلك دون اختصاص أو إفراد التآليف فيما صح، أو حسن، أو ضعف من الأحاديث، وإنما دمج بينها في موضع واحد قصد الاستيعاب والجمع، ولم يراعوا في العمل تجريد الصحيح. ومع ذلك، اتضح لديهم مبدأ نقد الأحاديث والتمييز بين ما كان منها مقبولاً ومردودًا.

والضعيف.[٤٩٤] ثم أتى البخاري بإبداعه في إفراد الصحيح وتجريده، فكان جامعه الصحيح مرحلةً جديدةً في علوم الحديث، وهو بداية لما يعرف بحركة الصحاح فيما بعده.[٤٩٥] والصحاح جمع صحيح، فيطلق على أنواع التصنيف الذي يقتصر على جمع ما صح من الأحاديث؛ من أشهرها صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ)، وصحيح مسلم (ت٢٦١هـ)، وصحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، وصحيح ابن حبان (ت٣٥٤هـ).[٤٩٦]

والصحيح درجات، أعلاها -باتفاق الأمة- صحيح البخاري،[٤٩٧] ثم مسلم،[٤٩٨] لكنهما لم يستوعبا جميع الصحيح، يقول محققا الألفية:[٤٩٩]

> "ويؤخذُ الصحيحُ أيضاً من المصنفاتِ المختصَّةِ بجمْعِ الصحيحِ فقط، كصحيحِ أبي بكرٍ محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ خزيمةَ، وصحيحِ أبي حاتمٍ محمدِ بن حبّان البُستيّ المسمَّى بالتقاسيمِ والأنواعِ، وكتابِ المستدرَكِ على الصحيحينِ لأبي عبدِ اللهِ الحاكمِ، وكذلك ما يوجدُ في المستخرجاتِ على الصحيحينِ من زيادةٍ أو تَتِمَّةٍ لمحذوفٍ، فهو محكومٌ بصحتِهِ".

---

[٤٩٤] وذلك قبل محاولة البخاري لإفراد ما صح من المرويات دون غيرها في جامعه الصحيح. انظر: عماد علي جمعة، **المكتبة الإسلامية**، ص٩٩.

[٤٩٥] يعتبر الجامع الصحيح للبخاري أول ما صنف في الصحيح المجرد، أما موطأ مالك فعلى كلام السخاوي: "وَمُوَطَّأُ مَالِكٍ -وَإِنْ كَانَ سَابِقًا-، فَمُصَنِّفُهُ لَمْ يَتَقَيَّدْ بِمَا اجْتَمَعَ فِيهِ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ لِإِدْخَالِهِ فِيهِ الْمُرْسَلَ وَالْمُنْقَطِعَ وَنَحْوَهُمَا -عَلَى سَبِيلِ الِاحْتِجَاجِ-، بِخِلَافِ مَا يَقَعُ فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ ذَلِكَ." السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٤١.

[٤٩٦] انظر: عماد علي جمعة، **المكتبة الإسلامية**، ص١٢٧.

[٤٩٧] ثمة اختلاف في قضية تقديم وتأخير صحيح مسلم على صحيح البخاري، والباحثة ترى الصواب مع الجمهور؛ أي تقديم البخاري على مسلم ﷺ مبنيًّا على تفوق شروطه، وكون المنتقد من أحاديث البخاري -لشذوذ أو علة- أقلُّ عددًا مما انتقد على أحاديث مسلم في الصحيح. انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٩٤.

[٤٩٨] بيّن سببه السخاوي بقوله: "...لِاشْتِمَالِهِ عَلَى أَعْلَى الْأَوْصَافِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلصِّحَّةِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَبِالَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، إِذَا كَانَ الْمَتْنُ عَنْ صَحَابِيٍّ وَاحِدٍ كَمَا قَيَّدَهُ شَيْخُنَا". السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٦٢.

[٤٩٩] عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ج١، ص١١٩.

والصحيح لا يستند إلى كتاب من كتب الحديث المختصة به فحسب، وإنما يحتوي أيضًا على ما نص عليه أئمة الحديث المعتمد عليهم[٥٠٠] على صحة طرقه أو سنده.[٥٠١] فالشاهد أن الصحيح لا يقتصر على الصحيحين، بل يمتد إلى من يعنى بتجريد الصحيح من أحاديث المصطفى ﷺ جميعهم. فمتى ابتدأت هذه الحركة؟ وكيف نال صحيح البخاري أعلى رتبتها؟

الفرع الأول: نبذة مختصرة عن حركة الصحاح واعتبار صحيح البخاري أصحها على الإطلاق

الصدق والأمانة والتمسك بالصحاح مبادئ أساسية أصيلة منذ بداية عهد الإسلام، فالتحري والاحتياط معمول بهما عند معاملة أهل الفسق والبدعة، وكما أن شهادة من لا يستوف شروط الأهلية مردودة لدى حكام المسلمين وعلمائها. فالصدق في الكلام، والضبط والأمانة في النقل -خصوصًا فيما يتعلق بأخبار النبي ﷺ- مما رعاه المحدثون سواءً في متونها أو أسانيدها. لذا فرغم أنه لم يفرد علوم الحديث وأصوله بالكتابة في القرون الأوائل، لكن فكرة الصحاح وما تتطلبه مستقرة في أذهان المحدثين، ومطبقة في تعاملهم الحديثي. ورغم تركيز المحدثين السابقين على جمع الأحاديث -صحيحها وحسنها وضعفها- مراعيًا حوائج زمانهم، لم تكن تفوتهم فكرة صيانة الرواية من دخول الشوائب والضعاف فيها.

وهكذا فمنذ صدر الإسلام، فثقافة الاهتمام بقوة السند والنقل الصحيح موروث جيلاً بعد جيل إلى حد أن يردَّ أبو حنيفة (ت١٥٠هـ) كثيرًا من الأحاديث خوفَ الوضع بخصوص موطنه الكوفة. أما المدينة آنذاك فمحتفلة بغزارة الروايات، وتمكن إمامها مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) تم تدوين موطئه المشهور، والذي أطلق عليه الشافعي (ت٢٠٤هـ) "أصح كتاب تحت أديم السماء".[٥٠٢] هنا نجد أمثال الشافعي يهتم بتقييم المرويات، فيعرف مقدار صحة

---

[٥٠٠] مثل النسائي، وأبي داود، والترمذي، والدارقطني، ومن في مستواهم. انظر: العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، ج١، ص١١٨.

[٥٠١] انظر: المرجع نفسه، ج١، ص١١٨.

[٥٠٢] ذلك بالنسبة إلى ما كانت موجودًا في زمانه مثل جامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة وغيرها. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٠.

الموطأ. والشافعي أيضًا وضع أساس أصول الصحيح بالشكل المكتوب، حيث ألف كتاب الرسالة الذي ناقش فيه شروط الحديث الصحيح وبعض القضايا المتعلقة به.

ثم ورث نفسَ الاهتمام بصحة الرواية جيلُ أتباع التابعين، ومن ملامح ذلك قول شعبة[٥٠٣] (ت١٦٠هـ):[٥٠٤] "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد"، وكما يدل قول يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ)[٥٠٥] على نفس الإشارة حينما انتقده أهل البصرة لكثرة أقواله في الجرح والتعديل:[٥٠٦]

"احْفَظْ عَنِّي؛ لأَنْ يَكُونَ خَصْمِي في الآخرة رجل مِنْ عَرَضِ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمِي فِي الآخِرَةِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: "بَلَغَكَ عَنِّي حَدِيثٌ وَقَعَ فِي وَهْمِكَ أَنَّهُ عَنِّي **غَيْرُ صَحِيحٍ**، يَعْنِي فَلَمْ تُنْكِرْهُ!".

فالشاهد أن فكرة الصحيح وبذورها مغروسة في نفوس المحدثين -طبيعيًا وبدهيًا- منذ صدر الإسلام إلى أن أتى عصر البخاري، وهو عهد الآخذين عن تبع الأتباع. ثم تحمل البخاري (ت٢٥٦هـ) مهام تجريد الصحيح وإفراده في مؤلف خاص مستقل عن غيره، وكان نقطةَ بدايته كلامُ شيخه إسحاق بن راهويه في الحث على جمع ما صح من أحاديث النبي ﷺ. ولعل تمكنه في الحديث، وكثرة اطلاعه، واستيعابه الموسوعي مما جمع ثقةً في نفسه لأن يقوم بالمهام، وجهزه للعملية، حيث صرَّح قائلاً:[٥٠٧]

"مَا جلَسْتُ لِلْحَدِيْثِ حَتَّى عرفْتُ الصَّحِيْحَ مِنَ السَّقيمِ، وَحَتَّى نظرتُ فِي عَامَّةِ كُتُبِ الرَّأْيِ، وَحَتَّى دَخَلْتُ البَصْرَةَ خَمْسَ مَرَّاتٍ أَوْ نحوهَا، فَمَا تركتُ بِهَا حَدِيْثاً صَحِيْحاً إِلاَّ كَتَبْتُهُ، إِلاَّ مَا لَمْ يَظهر لِي".

---

[٥٠٣] كان أتباع التابعين من السابعة، وأول من فتش عن الرجال بالعراق. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٦، رقم٢٧٩٠.

[٥٠٤] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج١، ص٣٦٠.

[٥٠٥] هو يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن من كبار التاسعة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٩١، رقم٧٥٥٧.

[٥٠٦] رواه ابن عدي بسنده إلى أبي بكر بن خلاد، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج١، ص١٨٦.

[٥٠٧] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٤١٦.

فحصل ما حصل من جهوده في الجمع والتمحيص، وأبدع وبرع في تأليف الجامع الصحيح، والذي يمثِّل رائداً لحركة الصحاح. وممن ينتمون إلى نفس الحركة في إعلاء الصحيح وتجريده -سواءً أكانوا تأثروا بصنيع البخاري أم لا-:

١. المسند الجامع للدارمي: وهو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت٢٥٥هـ)، صاحب مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي،[٥٠٨]

٢. صحيح مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)،[٥٠٩] واسمه الكامل المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ.

٣. صحيح ابن خزيمة، كتبه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السُّلمي النيسابوري (ت٣١١هـ). حاول ابن خزيمة التزام الصحة فيه،[٥١٠] إلا أن ثمة بعض الضعاف المأخوذ عليها لدى أئمة الشأن.[٥١١]

٤. صحيح ابن السكن المفقود ومحذوف الأسانيد والمسمى بالصحيح المنتقى، كتبه أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي المصري (ت٣٥٣هـ).[٥١٢]

٥. صحيح ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، كتبه أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ التميمي الدارمي البُستي، وكان متساهلاً في التصحيح.[٥١٣]

٦. المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت٤٠٥هـ)، أخرج فيه أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري الأحاديث التي رآها صحيحةً على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما، والأحاديث

---

[٥٠٨] كان من الطبقة الحادية عشرة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣١١، رقم٣٤٣٤.

[٥٠٩] أضاف وساهم الإمام مسلم في حركة الصحاح من حيث إنه ركز في صحيحه على الأسانيد واختلاف الروايات والمتون وغيرها مما له تعلق بالصناعة الحديثية.

[٥١٠] انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٥٦.

[٥١١] انظر: الخيرآبادي، **تخريج الحديث**، ص٢٥٨.

[٥١٢] انظر: المرجع نفسه، ص٢٥٨-٢٥٩.

[٥١٣] انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٥٥؛ الخيرآبادي، **تخريج الحديث**، ص٢٥٨.

الصحيحة عنده، وكذا أخرج ما ليس بصحيح مع التنبيه،[٥١٤] كما أدخل فيه أيضًا عدة ضعاف وموضوعات من الأحاديث.[٥١٥]

٧. الأحاديث المختارة، كتبه الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الصالحي الحنبلي (ت٦٤٣هـ)، واسم الكتاب الكامل: الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما. يعتبر الكتاب أحسن من المستدرك، إلا أنه لم يُكْمِلْ تَصْنِيفه.[٥١٦] حاول المقدسي أن يلتزم فيه بالصحة، وذكر أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها فيه،[٥١٧] إلا أنه أيضًا أدخل فيه أحاديث بأسانيد جياد ولها علة، بيّنها عند وروده لها.[٥١٨]

٨. المنتقى من السنن المسندة لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المعروف بالمنتقى لابن الجارود (ت٣٠٦هـ) الذي وضعه ابن حزم في طبقة الصحاح، ويراه في المكانة الرابعة من الصحة بعد الصحيحين وصحيح ابن السكن.[٥١٩]

هذه الكتب وغيرها تؤكد كون نشوء لون جديد من علم الرواية، وذلك بشكل جمع الصحيح. ومن الملحوظ أيضًا أن معظم هذه الكتب صُنِّفت بعد صحيح البخاري، فلا شك أن إفراد البخاري للصحيح ولَّد حركة الصحاح، وألهم الآخرين أو جذبهم إلى نفس الجهود؛ مع أن أغلب تلك الكتب ليست على مسماها -وإن حاول أصحابها التزام الصحيح-، ولم تخل عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ولم يبلغ مؤلفوها مدى تحري الصحيح المعتبر، كما يُرى فيها نوع من التساهل والتوسع في التصحيح والتحسين. لذا نرى نيل الجامع الصحيح للبخاري الأفضلية كأصح كتب الحديث على الإطلاق لدى الكثير.

---

[٥١٤] انظر: الخيرآبادي، **تخريج الحديث**، ص٢٥٩.

[٥١٥] انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص٥٤.

[٥١٦] المرجع نفسه، ج١، ص٥٧.

[٥١٧] انظر: الخيرآبادي، **تخريج الحديث**، ص٢٥٩.

[٥١٨] انظر: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (بيروت: دار خضر، ط٣، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ج١، ص٧٠.

[٥١٩] انظر: الخيرآبادي، **تخريج الحديث**، ص٢٥٩.

الفرع الثاني: العوامل المؤدية إلى اعتبار الجامع الصحيح أصح كتب الرواية على الإطلاق

من العوامل التي أدت إلى اعتبار صحيح البخاري أصح الصحاح ما يلي:

أولاً: دور تدوين السنة والتآليف في عصر البخاري ﷺ

يأتي البخاري في العصر الذهبي للعلوم الإسلامية حيث إن الكتابة قد شاعت، والعلوم قد جمعت في الصحف، وتمركزت العلوم في الأمصار على أئمتها، فأصبحوا مصادر ومراجع العلوم المعروضة للعوام. وقد اجتاز علم رواية الحديث قمَّته حيث إن الروايات مجموعة في الصدور والسطور معًا، كما تطور علم النقد والعلل والجرح والتعديل، واقتربت القواعد الحديثية –دون كتابتها كتابةً رسميةً– نضوجها؛ فكل هذه العوامل كوّنت شخصية البخاري الحديثية والروائية والنقدية، كما سهَّلت له الرجوع إلى أي سند ومتن قصد دراسته، كما أصبحت عملية تقييم الروايات وتجريدها عن غيرها، وجمع المقصود منها في تصنيف واحد عملية سهلة ممكنة – بالمقارنة مع ما سبقه في الزمن–. ثم وبإمكانه أن يجمع ما جرده من الصحيح في صفحات ليراجعها ويهذبها إلى أن يبلغ قصده منها، ويجمعها في كتابٍ واحد. ومن المعروف أيضًا أن الكتب الستة –التي تعد أهم دواوين السنة، وأشملها وأوفاها لأحاديث المصطفى ﷺ– دُوِّنت إما في عصر البخاري ﷺ أو العصر الذي يليه. وهذا إن دل على شيء، فيدل على كون الروايات الشفهية جميعها تدون، وليس للسنة –مع انقراض القرن الثالث من الهجرة– بقية.[٥٢٠] فظهور تلك المصنفات الحديثية الشاملة جعلت عملية تخريج الأحاديث، وتعيين الطرق الأصح لها، وتقييم المدونات من الكتب الستة وغيرها –ليرى مدى صدق ادعاء صاحبه– ممكنة وسهلة ومقدورة. فمثلاً يأتي أمثال الدارقطني فيقيم أحاديث الصحيحين أو يقارنها مع غيرها. فأدت مثل هذه العملية إلى تحقيق مراتب الصحاح، وتقديم الصحيحين على غيرهما في العصور اللاحقة. فذلك هو التطور الطبيعي والبديهي بعد أن كانت أدوات الكتابة والكتب الحديثية متاحة –خصوصًا في عصر البخاري ﷺ ومن بعده–، وهذه كلها مما أعان على تدوين صحيح البخاري وتقييم جودته لدى الأئمة.

---

[٥٢٠] محمد عصار عيدو، **نشأة علم المصطلح**، ص١٤٢.

ثانيًا: شهرة البخاري ﷺ عامةً، وإقبال الأمة على صحيحه

لقد اشتهر البخاري في حياته اشتهاراً، حيث كان يحضر الآلاف في مجالسه، وامتحنه العلماء، وأثبت تفوقه على غيره، وروى عنه الأئمة وخلق كثيرون.[٥٢١] والذين سمعوا منه الجامع الصحيح تسعون ألفَ رجلٍ -حسب كلام الفربري-، ويقول مُحَمَّدُ بنُ طَاهِرٍ المَقْدِسِيُّ عن رواته -فيما نقله الذهبي-:[٥٢٢] "رَوَى (صَحِيْحَ) البُخَارِيِّ جَمَاعَةٌ، مِنْهُم: الفِرَبْرِيُّ، وَحَمَّادُ بنُ شَاكِرٍ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنَ مَعْقِلٍ، وَطَاهِرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَخْلَدٍ النَّسَفِيان". ومن أول من أصدر كلامًا يُحس منه تقديم البخاري على غيره من ناحية الصحاح أبو عبد الله بن منده (ت٣٩٥هـ)، حيث يقول:[٥٢٣] "الَّذِيْنَ أَخْرَجُوا الصَّحِيْحَ وَمِيَّزُوا الثَّابِتَ مِنَ المَعْلُوْلِ، وَالخَطَأَ مِنَ الصَّوَابِ أَرْبَعَةٌ: البُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ".

وكفانا ذكر ما أعلاه، وما قدمناه في المطالب لهذا المبحث -الذي يعنى بخلفية البخاري ﷺ واستقبال الأئمة وأهل عصره له- دليلاً على شهرته بين أهل زمانه، واعتراف أهل الفن بفضله، وبعظمة مكانة صحيحه لديهم، وتقديرهم له.

ثالثًا: دور بغداد في إعلاء الصحيحين عمومًا وصحيح البخاري خصوصًا

كانت بغداد من أهم مراكز الرواية في عصر البخاري ﷺ، كما أشار إليه البخاري بقوله:[٥٢٤] "دخلت بغداد آخر ثمان مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي في آخر ما ودعته: "يا أبا عبد الله! تترك العلم والناس، وتصير إلى خراسان؟". قَالَ البخاري: "فأنا الآن أذكر قوله". ولقد سُجل اهتمام أهل بغداد بالبخاري، -وعلى رأسهم إمام الحديث أحمد بن حنبل- حيث قال:[٥٢٥] "انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي".

---

[٥٢١] الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج٦، ص١٤١-١٤٢.

[٥٢٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٢، ص٣٩٨.

[٥٢٣] المرجع نفسه، ج١٤، ص١٣٥.

[٥٢٤] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٣٤٣.

[٥٢٥] المرجع نفسه، ج٢، ص٣٤١.

زد على ذلك احتفال الألوف بمجالسه ببغداد كما أشار إليه كلام محمد بن يوسف بن عاصم:[٥٢٦] "رأيت لمحمد بن إسماعيل ثلاثة مستملين ببغداد، وكان اجتمع في مجلسه زيادة على عشرين ألف رجل". والأمر ليس فيه غرابة، فإن البخاري ﵀ فاق وامتاز في امتحان مجموعة من علماء الحديث البغداديين بإرجاع كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه بعد أن كان مقلوبًا بتعمدهم ذلك.[٥٢٧] فنال به البخاري ﵀ اعتراف أهل عصره وخصوصًا ممن استوطن بغداد آنذاك. يقول أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الفقيه:[٥٢٨] "كتب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل:

"المسلمون بخير ما بقيتَ لهم وليس بعدك خير حين تفتقد."

فتلك آثار البخاري ﵀ على أهل بغداد وهو حي، أما بعد وفاته ﵀، فنجد إعادة التركيز عليه وعلى جامعه الصحيح، وتمركز ذلك عبر الجهود التي قدمها الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ). فالدارقطني إمام الحديث والنقد والعلل الشهير ببغداد، وصاحب التصانيف الكثيرة، اجتذب بالصحيحين، واتخذ موقف تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم؛[٥٢٩] وله على الأقل أحد عشر كتابًا قيدها لدراستهما معًا – تفضيلاً لهما على سائر الكتب–، منها:[٥٣٠]

١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: يحتوي الكتاب على حوالي ١٧٧ مسنداً، وأكثر من ٤١٢٨ سؤالاً، المشتمل على ذكر علل الحديث، وجميع أنواعها المختلفة – الخفية منها والظاهرة معًا– منها المضطرب، والمدرج، والمتفق والمفترق، والْمُصَحَّف، والْمُدَلَّس، وما فيه الإرسال والانقطاع والضعف، وغيره. وله منه انتقادات متفرقة تجاه الصحيحين،[٥٣١] فالذي انتقده على ما أخرجه البخاري في أصل صحيحه أحد وتسعون (٩١) حديثاً، والذي انتقده على صحيح مسلم ما يربو عن مائتي

---

[٥٢٦] الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٣٤٠.

[٥٢٧] المرجع نفسه، ج٢، ص٣٤٠–٣٤١.

[٥٢٨] المرجع نفسه، ج٢، ص٣٤٣.

[٥٢٩] لما ذكر عِنْده الصحيحان يقول: "لَوْلَا البُخَارِيّ لما ذهب مُسلم وَلَا جَاءَ". وَقَالَ مرّة أُخْرَى: "وَأي شَيْء صنع مُسلم؟ إِنَّمَا أَخذ كتاب البُخَارِيّ فَعمل عَلَيْهِ مستخرجًا، وَزَاد فِيهِ زيادات". ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١١.

[530] See: Brown, *The Canonization*, 122-123.

[531] See: Ibid, 7.

حديث.[٥٣٢] ولقد رد وأجاب ابن حجر على ما عرضه الدارقطني من انتقادات تجاه صحيح البخاري –حديثًا حديثًا– في كتابه،[٥٣٣] كما رد النووي غالب الانتقادات تجاه صحيح مسلم في شرحه للصحيح.

٢. الإلزامات على صحيحي البخاري ومسلم: جمع فيه ما وجده من ١٠٩ أحاديث على شرط الشيخين[٥٣٤] –ولم يخرجاها في صحيحيهما– وألزمهما إخراجها، مرتبًا ذلك على المسانيد في مجلد لطيف. والكتاب في غاية الأهمية من حيث إنه يجعل شروط الشيخين في كتابيهما معياراً لتصحيح الأحاديث التي لم يخرجاها، ويؤكد ويحقق مكانة الصحيحين، ويمدد آثارهما.[٥٣٥]

٣. التتبع:[٥٣٦] ذكر فيه بعض انتقاداته للصحيحين، بيّن ذلك بقوله:[٥٣٧] "ابتداءُ ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها". وهذا يشير إلى أن الكتاب فيه جمعٌ ودراسةٌ لبعض أحاديث الصحيحين المعلولة لديه، مبينًا ما يراه صوابًا.[٥٣٨]

٤. جزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري ﵀ كتابه الصحيح:[٥٣٩] فيها انتقادات لأحاديث الصحيح الذي لم يذكره في العلل ولا في التتبع؛ يقال بأن الدارقطني

---

[٥٣٢] انظر: يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، (د.م: دار المحدثين، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص٧٤.

[٥٣٣] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٢١٨–٢٢٠.

[534] See: Brown, *The Canonization*, 157.

[535] See: Ibid,153.

[٥٣٦] انظر: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، **الجزء في بيان أحاديث أودعها البخاري ﵀ كتابه الصحيح**، تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميّد، (الرياض: دار الصميعي، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص١٣.

[٥٣٧] علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص١٢٠.

[٥٣٨] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٢٢١.

[٥٣٩] وجدت الباحثة مخطوطاً آخر غير مطبوع بعنوان مشابه له وهو: "الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري ﵀ وبين عللها الدارقطني"، وهو بمثابة رسالة صغيرة كتبت على ١٢ ورقةٍ، يمكن التصفح في موقع الألوكة /alukah.net/library/0/107069 مخطوطة–جزء–فيه–بيان–أحاديث–أودعها–البخاري–وبين–عللها–الدارقطني، تاريخ الاسترجاع: ٢٣ مايو ٢٠٢٣.

يذكرها حينما يُسأل عن صحيح البخاري في رحلته إلى مصر، -والعلل والتتبع لم يؤلف فيما بعد-.[٥٤٠]

٥. أسماء الصحابة ﷺ التي اتفق عليها محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ﷺ، وما انفرد به كل واحد منهما دون صاحبه.

٦. ذكرُ أسماء التابعينَ ومن بعدَهم ممن صحت روايتُه عن الثقات عند البخاري ومسلم.

٧. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري.

٨. أسماءُ التابعينَ ومن بعدَهم ممن صحت روايته عند مسلم.

٩. ذكر قوم أخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحَيهما، وضعَّفهم النسائيُّ في كتاب الضعفاء.[٥٤١]

١٠. ذكر الصحابة الذين صحت الرواية عنهم وليسوا في الصحيحين، وهو غير مطبوع.

تشهد تلك المؤلفات على عناية الدارقطني بالصحيحين، حيث عقد دراسات تشمل جوانب عديدة منهما، ولعله أول وأشمل من درسهما دراسة أكاديمية وجمعهما كوحدة منفصلة عن غيرهما من الصحاح.[٥٤٢] وتبعه في الاهتمام بالصحيحين مجموعة من تلاميذه، فكان شيخ الأئمة الفضلاء في عصره. ومن الذين تأثروا بفكرة الصحيحين، هم:

١. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ) ﷺ: له دور هام في تطوير الفكرة، حيث ألف المستدرك على الصحيحين، واستعملهما معياراً لتصحيح الأحاديث وتمييزها عن السقيم،[٥٤٣] فأظهر فيه -لأول مرة- مصطلح "على شرط

---

[٥٤٠] انظر: الدارقطني، **الجزء في بيان أحاديث أودعها البخاري ﷺ كتابه الصحيح**، ص٢٠.

[٥٤١] انظر: المرجع نفسه، ص١٣-١٤.

[٥٤٢] ترى الباحثة أن انتقادات الدارقطني تجاه الصحيحين مقسمة ومشتتة في كتب عديدة له؛ فلعل السبب هو رغبته في إلفات الأنظار وجذب انتباه العوام إلى أهمية الصحيحين بتوظيف جانبه النقدي. ولا شك أن مكانته كرأس الأئمة النقاد في عصره مهدت طريقًا إلى تحقيق تلك الرغبة، حيث ورث اهتمامه بالصحيحين مجموعة من كبار الأئمة والمحدثين الذين تتلمزوا عليه، ومن ثم أهل العلم عامةً.

[٥٤٣] مثاله أن يجعل عدم تخريج الصحيحين لحديث ما تبريراً لعدم صحته، فيقول مثلاً: "لَمْ يَصِحَّ إِلَيْهِ الطَّرِيقُ مِنْ جِهَةِ النَّاقِلِينَ، فَلَمْ يُخَرِّجْ فِي الصَّحِيحَيْنِ". الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٢٥٤.

البخاري" و"على شرط مسلم" و"على شرط الشيخين".[٥٤٤] ومن تفنن الحاكم الفريد أيضًا أنه قال:[٥٤٥] "هَذَا حَدِيثٌ مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ"،[٥٤٦] وكان من صنيعه أن يؤيد توثيقه للرواة بالصحيحين، فنجده يقول مثلاً:[٥٤٧] "أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ، ثِقَةٌ، مُخَرَّجٌ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ". وورث عنه العناية بالصحيحين مجموعة ممن له علاقة علمية معه، منهم شيخه وقرينه أبو إسحاق الإسفراييني (ت٤١٨)، وتلميذه أبو نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي (ت٤٤٤هـ)،[٥٤٨] فهؤلاء ممن درسوا الصحيحين، وساهموا في إثبات مكانتهما الفاضلة.

٢. أبو مسعود الدمشقي، إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٤٠١هـ) ﵀: كان من محبي الصحيحين، فترجم حبه بتقييد تعليقة لأطراف الصحيحين،[٥٤٩] ومن أعماله الفريدة أنه رد على أغلب انتقادات شيخه الدارقطني تجاه صحيح مسلم في كتاب العلل بكتاب مفيد عنوانه: الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج؛[٥٥٠] فرد فيه على ٢٥ حديثًا التي انتقدها شيخه، وعلى بعض إلزاماته. وينجلي حبه وانتصاره لصحيح مسلم أكثر حينما أخذ يرد على انتقادات أبي رزعة لثلاثة رواة في صحيح مسلم -في نفس كتاب الأجوبة-؛ وهم أسباط بن نصر الهمداني، وأحمد بن عيسى المصري، وجعفر بن سليمان الضبعي.[٥٥١]

٣. أبو بكر أحمد بن محمد البَرقاني (ت٤٢٥هـ) ﵀:[٥٥٢] رتب العلل لشيخه الدارقطني على المسانيد بموافقته، ووضع السؤالات التي صُدِّرت بها نصوص الدارقطني منه في

---

[٥٤٤] انظر: زكريا شعبان الكبيسي، **علوم الحديث في تراجم صحيح الإمام البخاري**، ص٣٥.

[٥٤٥] انظر: الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص١٢٦.

[٥٤٦] لعله أول من أتى بمرتبة الصحيح، وأطلق مصطلح "مخرج في الصحيحين"، أو "متفق عليه".

[٥٤٧] الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص١٣٦.

[548] See: Brown, *The Canonization*, 135-143.

[٥٤٩] يقول الخطيب البغدادي مؤكداً صنيعه:[٥٤٩] "وكان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطرف الكتابين". انظر: **تاريخ بغداد**، ج٧، ص١١٢، رقم٣١٨٠.

[٥٥٠] انظر: يوسف بن جودة، **مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل**، ص٧٤.

[551] See: Brown, *The Canonization*, 132.

[٥٥٢] كان شيخ الأئمة الشافعية في القرن الخامس الهجري، أشهرهم أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، وأبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

العلل.[٥٥٣] وكان اهتمامه بالصحيحين أوضح بأن جمع مسنداً ومستخرجًا لهما، ولقد طبع الجزء الأول من مستخرجه بعنوان: "الجزء الأول من التخريج لصحيح الحديث عن الشيوخ الثقات على شرط كتاب محمد بن إسماعيل البخاري وكتاب مسلم بن الحجاج القشيري أو أحدِهما".[٥٥٤]

اتضح مما قدمناه أن بغداد حينئذ كانت مركزاً لدراسة الصحيحين، وذلك بإسهامات شبكة الأئمة الذين تتلمذوا على الدارقطني وورثوا عنايته بالصحيحين. ومن الجدير بالذكر أنهم أيضًا من الأئمة الشافعية الذين نشروا ونصروا مذهب الشافعي ببغداد. ولقد ألح الدكتور جونتان براون على كون بعض الأئمة الشافعية وظفوا الصحيحين تأييداً وانتصاراً لمذهبهم،[٥٥٥] وذلك خصوصًا في الفترة ما بين القرن الرابع إلى القرن السابع الهجري.[٥٥٦] ولن نعقب على ذلك في هذا المقال، بل يكفينا تلخيص ما سبق بقولنا أن الجانب المشابه بين الدارقطني ومجموعة من طلبته أنهم الأعلام الشافعيون في عصرهم، ومحبو الصحيحين في نفس الوقت. فلا شك أن موطنهم بغداد كمركز علمي متفوق في العالم آنذاك له دور هام في رفع فكرة الصحيحين ودفعها إلى الأمام، وانتشارها بين الأمم.

رابعًا: اهتمام الأمة بالجامع الصحيح وخدمة العلماء عليه

زيادةً على كون صحيح البخاري على الخصوص، والصحيحين على العموم مقبولين ومدروسين لدى الأئمة، تتابعوا عليهما بما يخدمهما من المؤلفات، وذلك على أنواع شتى، منها:

١. **كتب المستخرجات** التي تخرّج أحاديث الصحيحين بسند صاحب المستخرَج بشرط أن لا يأتي اسم صاحب الكتاب الأصل في أسانيدها، ومن أشهرها:[٥٥٧] المستخرج على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري المعروف بابن الأخرم (ت٣٤٤هـ)، وأبي بكر أحمد بن محمد غالب البَرقاني (ت٤٢٥هـ)، وأبي نُعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)؛ وكما أفرد أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل

---

[٥٥٣] انظر: يوسف بن جودة، **مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي**، ص٥٠.

[554] See: Brown, *The Canonization*, 131-132.

[555] See: Ibid, 153.

[556] See: Brown, *The Canonization*, 7.

[٥٥٧] انظر: الزهراني، **تدوين السنة النبوية**، ص١٧٨-١٨٠.

الإسماعيلي الجُرجاني (ت٣٧١هـ)، وأبو أحمد محمد بن أبي حامد الغِطريفي (ت٣٧٧هـ)، وأبو عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذُهل (ت٣٧٨هـ) مستخرجًا على صحيح البخاري دون مسلم.

٢. **كتب الجمع بين الصحيحين**، وهي كثرت ما بين القرن الخامس إلى القرن السابع الهجري على يد أمثال:[٥٥٨] الحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت٤٠١هـ)، [٥٥٩] وإسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفُرَات (ت٤١٤هـ)، وأبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البَرقاني (ت٤٢٥هـ)، وأبي عبد الله محمد بن نصر الحميدي الأندلسي (ت٤٨٨هـ)، والحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، وأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي (ت٥٨١هـ)، وأبي عبد الله محمد بن حسين المري الأنصاري (ت٥٨٢هـ)، وأبي حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (ت٦٢٢هـ)، وأبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ).[٥٦٠]

٣. **التآليف في رجال الشيخين ورجال البخاري**، فمما أُلِّف حول رجالهما: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح لابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، وأسامي مشايخ الإمام البخاري لابن منده الأصبهاني (ت٣٩٥هـ)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه للكلاباذي (ت٣٩٨هـ)، وتسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما للحاكم (ت٤٠٥هـ)، والمدخل إلى الصحيح لابن الحذاء (ت٤١٦هـ)، ورجال مسلم لإسحاق القراب (ت٤٢٩هـ)، وأسماء رجال الشيخين لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وكتاب التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي الأندلسي (ت٤٧٤هـ)، والمُعْلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (ت٦٣٦هـ).

---

[٥٥٨] الزهراني، **تدوين السنة النبوية**، ص١٨١-١٨٢.

[٥٥٩] رتَّب كتابه على المسانيد.

[٥٦٠] عنون كتابه مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية.

٤. **كتب الأطراف**، كأطراف الصحيحين لأبي محمد خلف الواسطي (ت٤٠١هـ)، [٥٦١] وأبي مسعود إبراهيم الدمشقي (ت٤٠١هـ).

ذلك على سبيل الاختصار والاقتصار، ولا حول في استيعاب جميع ما كتب من أجل الصحيحين أو صحيح البخاري بوجه أخص، فإنه لا يُحصى عدداً، وإن ما ذكرناه فقط ملامح ممن قدم نوعًا من الجهود في رفع مكانة الصحيح وإلفات العوام إليه خصوصًا في القرون الثلاثة الأولى التالية لعصر البخاري ﵀، والباقي أكثر.

خلاصة المطلب

مثَّل الجامع الصحيح بدايةً للجهود المبذولة في إفراد الصحيح، كما أنه عبارة عن جمع البخاري للقواعد الحديثية ودقائقها في مكان واحد، فتفنن من خلاله ودقق في العلل، حتى أصبح الكتاب أهم مرجعٍ في معرفة صحيح أحاديث المصطفى ﷺ وأسسه وضوابط تجريده. وليس من المبالغة أن نقول: إن كتابه بمثابة النموذج الذي يحتذى به والخطوط العريضة (framework) لمن يأتي بعده؛ ليقاس عمله عليه، وليقيّم كتابه بشروطه الدقيقة. وأكثر من ذلك كله أن الكتاب بمثابة جوهر ثمين في معرفة علوم الحديث ومصطلحه، فالفصلان اللاحقان يؤكدان الأمر، مبينًا ذلك ببعض النماذج من المصطلحات الحديثية المتعلقة بعلم الرواية، والمستخرجة من الجامع الصحيح. أما النتيجة المفترضة منهما، فاحتواء الجامع الصحيح لعدد غير قليلة من ألقاب علم رواية الحديث بإذن الله تعالى.

[٥٦١] كان من تلاميذ أبي مسعود الدمشقي، ومن الذين أخذوا العلم عنه الحاكم النيسابوري وأبو نعيم الأصبهاني.

الفصل الثالث

معرفة نقلة الرواية والعلاقة بينهم في الجامع الصحيح

سبق أن ذكرنا أن من أوضح سمات علم الرواية المتواجدة في القرون الثلاثة الأولى، الاهتمامَ بسلسلة نقلة الرواية وتعيينهم. فخصصنا هذا الفصل للنظر في تحقيق ذلك الأمر في صحيح البخاري كأصح كتب الرواية، لنستخرج منه نماذج المختص بفن معرفة نقلة الرواية. أما النتيجة المتوقعة منها فتحقيق إمكانية استنباط هذا الفن المهم من الجامع الصحيح، وجعله إحدى المصادر لدراسة رواة الأسانيد بصورة تطبيقية.

مقدمة الفصل

الإسناد عبارة عن سلسلة ناقلي الأخبار، وهو العنصر الأساسي للرواية. ترجع أهميته إلى دوره الحيوي في تحقيق مرتبة الحديث قبولاً ورداً. والأمر مرتبط بتعيين هوية الناقلين وأهليتهم في الحديث، فالمعرفة تعيننا على تحديد مصداقيتهم ومقدار صحة الحديث أو ضعفه. وينعقد من أجل عملية التحقق هذه فن خاص دقيق يعيننا على التمييز بين النقلة، فحالاتهم المختلفة قد تُصَعِّب الكشف عن حقيقتهم؛ فالبعض قد يُعرفوا بكناهم أو بألقابهم، والبعض قد تشتبه أسماؤهم مع أسماء آبائهم، والبعض قد يُذكر في الإسناد مهملاً إلخ. فمثل هذه الحالات لا تستغني عن دراستها ليتم من خلالها المعرفة التامة بهوية النقلة ومرتبة الأخبار المروية عنهم. فنظراً لأهمية الكشف عن حقيقة الإسناد، ومن أجل ضمان مصداقية الروايات، نعقد هذا الفصل لدراسة حالات مختلفة حواها فن معرفة النقلة وتعيينهم، وذلك نفعله خلال المباحث الخمسة الآتية:

المبحث الأول: تمييز النقلة بالهويات الشخصية الأساسية؛ أي باسمه وبنسبه.

المبحث الثاني: تمييز النقلة بالهويات الثقافية؛ من الكنى، والألقاب، والنِّسَب.

المبحث الثالث: القضايا المتعلقة بتمييز النقلة.

المبحث الرابع: العلاقة بين النقلة وطبقاتهم.

المبحث الخامس: صيغ التحمل والأداء لدى النقلة.

وكل ذلك أكتبه مراعيةً الجانب التطبيقي، وأستخرج له أمثلة من الجامع الصحيح للإمام البخاري ﷺ لتتبين تلك العناصر، وكيفية التعامل معها عنده؛ ليصبح هذا الفصل إطاراً كاملاً لقاعدة التعرف على نقلة الحديث وتمييزهم في ضوء الجامع الصحيح.

المبحث الاول: تمييز النقلة بالهويات الشخصية الأساسية

عند القيام بتحليل الإسناد، نبدأ عادة من أدنى مستويات العناصر الإسنادية، والتي تشمل تحديد ناقل الحديث. ومن الشائع أن يتم التمييز أولاً بين النقلة بأسمائهم وأسماء آبائهم، إذ تعتبر هذه الهويات الشخصية أساسًا أوليًا في تحديد هوية الأفراد والتعريف بهم. فتركيزنا في هذا المبحث على تدقيق النظر في عنصري الأسماء والأنساب العائلية للنقلة، مع بيان القضايا المتعلقة بها. فالأصل في الهوية الأساسية أن يذكر اسم شخص منسوبًا إلى أبيه. ولنبدأ -قبل كل شيء- بانعدامهما في المبهم، وانعدام النَّسب في المهمل:

المطلب الأول: المبهم والمهمل

المبهم والمهمل من النقلة يصعب تعيينهما وتحقيقهما، فإنهما بحاجة إلى خطوات زائدة ترفع عنهما الإشكال. ومع ذلك، لم يكن الجامع الصحيح خالياً منهما، فلنخصص هذا المطلب لنُزِيل الإشكال عما وقع من تينك الحالتين عند البخاري.

الفرع الأول: المبهم في الإسناد

المبهم اسم مفعول من الإبهام، -أصله بَهِمَ-، وهو على لسان ابن فارس: "أَنْ يَبْقَى الشَّيْءُ لَا يُعْرَفُ الْمَأْتَى إِلَيْهِ".[1] يقال: "اسْتَبْهَم عَلَيْهِ الأَمر"، أَي: استَغْلَق.[2] و"أمرٌ مُبْهَمٌ" إِذا كَانَ مُلْتَبِساً لَا يُعْرَف مَعْنَاهُ وَلَا بَابُهُ.[3]

---

[1] انظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج١، ص٣١١.

[2] انظر: ابن منذور، **لسان العرب**، ج١٢، ص٥٦.

[3] انظر: المرجع نفسه، ص٥٧.

يُطلق هذا المصطلح في علوم الحديث ليدل على من لم يُذكر اسمه واسم أبيه سواء أكان في السند أو المتن. وتركيزنا في هذا المبحث على معرفة المبهم في الإسناد أي من أُبهِمَ ذكرُه من النقلة،[٤] فلم يُعرف اسمه أو حقيقته إلا إذا اتضح. وهذا الجنس يقدح في سند الحديث –على العموم–، إلا أن له عند البخاري قاعدة خاصة استلزم بها في صحيحه.

مبهم الإسناد عند البخاري ﷺ

لم يكن البخاري يستخدم هذا المصطلح في الصحيح، مع إيراده الأسامي المبهمات في أسانيده، ويمكننا تقسيم الأمر إلى قسمين:

أولاً: الصحابي المبهم في الجامع الصحيح

القاعدة العامة تقتضي بأن إبهام الصحابي لا يضر بصحة الحديث،[٥] ولكن البخاري ﷺ تقدم على غيره، وتجلى مدى احتياطه في الأمر باستلزامه قواعد خاصة في إيراد المبهمين من الصحابة ﷺ في صحيحه، وهي:[٦]

١. أن يُعيّن اسم صحابي مبهم في طريق آخر –إن أمكن– إما في نفس الكتاب والباب، أو في كتب أخرى– في الجامع الصحيح أو خارجه. ومثاله الحديثان الآتيان:

أولهما قول البخاري ﷺ:[٧]

"وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ الحَبَطِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ القِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُحَلَّؤُونَ عَنِ الحَوْضِ، فَأَقُولُ:

---

[٤] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٧٥.

[٥] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص١٢٢.

[٦] انظر: جاسمية محمد شمس الدين. "مبهم الصحابي: دراسة تطبيقية على الجامع الصحيح للإمام البخاري"، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت (٢٠١٤م): ص٦٥، ٧٥.

[٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَاب فِي الحَوْضِ، ج٨، ص١٢٠، رقم٦٥٨٥.

"يَا رَبِّ أَصْحَابِي"، فَيَقُولُ: "إِنَّكَ لاَ عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى»" الحديث.

وثانيهما:[٨]

"حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ، **عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ** ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَرِدُ عَلَى الحَوْضِ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُحَلَّؤُونَ عَنْهُ، فَأَقُولُ: "يَا رَبِّ أَصْحَابِي"، فَيَقُولُ: "إِنَّكَ لاَ عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى». وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَيُجْلَوْنَ». وَقَالَ عُقَيْلٌ: «فَيُحَلَّؤُونَ»[٩]. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ."

يقول العيني تلميحًا إلى الاختلاف بين الحديثين:[١٠]

"عن سعيد بن الْمسيب، عَن أَصْحَاب النَّبِي ﷺ"، هَذَا هُوَ الحَدِيث الَّذِي مضى، غير أَن فِي ذَاك: "قَالَ سعيد بن الْمسيب، **عَن أبي هُرَيْرَة**"، وَهنا قَالَ: "**عَن أَصْحَاب النَّبِي** ﷺ"، وَهَذَا الِاخْتِلَاف لَا يضر؛ لِأَن أَبَا هُرَيْرَة دَاخل فيهم، وَلَا يُقَال: إِنَّه رِوَايَة عَن مَجْهُول، لِأَن الصَّحَابَة كلهم عدُول".

فالشاهد أن أبا هريرة رضي الله عنه من "أصحاب النبي ﷺ" المعين والمذكور اسمه في طريق آخر لنفس الحديث. أما الآخرون ممن لم يذكروا، فلم تجد الباحثة من عيَّنهم وخص بذكر أسمائهم، فظلوا مبهمين. والأمر لا إشكال فيه فإنه راجع إلى القاعدة الحديثية الأصيلة، وهي أن إبهام الصحابة لا يضر بالإسناد لكونهم عدولاً.[١١]

---

[٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَاب فِي الحَوْضِ، ج٨، ص١٢٠، رقم٦٥٨٦.

[٩] (فيجلون) أي يُصرَفون. و(فيحلؤون) أي يمنعون ويطردون. العيني، **عمدة القاري**، ج٢٣، ص١٤١.

[١٠] العيني، **عمدة القاري**، ج٢٣، ص١٤١.

[١١] انظر: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ط٧، ١٣٢٣هـ)، ج٩، ص٣٤٠؛ الكرماني، **الكواكب الدراري**، ج٢٣، ص٦٨؛ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، **منحة الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ج٩، ص٥١٨.

٢. أن يأتي المبهمون من الصحابة في المعلقات، ولم يعينوا، لا عند البخاري، ولا عند غيره. والمثال قول البخاري ﷺ تحت باب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] في كتاب الصوم:[١٢]

"وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، **حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ** ﷺ: "نَزَلَ رَمَضَانُ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ مِمَّنْ يُطِيقُهُ، وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَنَسَخَتْهَا: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، «فَأُمِرُوا بِالصَّوْمِ»".

ثانياً: الرواة المبهمون من غير طبقة الصحابة في الجامع الصحيح

سبق أن ذكرنا أن الصحابي المبهم لا يضر بالرواية. أما المبهم من غيرهم في الإسناد، فيطعن لكونه غير مسمى؛ والأمر يخالف قاعدة قبول الحديث وهو أن يعرف قدر عدالة النقلة وضبطهم. ولكن مع ذلك، نجد هذا النوع من الإبهام في الجامع الصحيح، وله حالات خمس:

١. أن يكون المبهم عيَّنه بعض الشراح، كالذي حصل لهذا الحديث:[١٣]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، **عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ**، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: "خَرَجْتُ بِسِلاَحِي لَيَالِيَ الفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: "أَيْنَ تُرِيدُ؟". قُلْتُ: "أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ". قَالَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَاجَهَ المسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلاَهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ». قِيلَ: "فَهَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المقْتُولِ؟". قَالَ ﷺ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ». قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: "فَذَكَرْتُ هَذَا الحَدِيثَ لِأَيُّوبَ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَانِي بِهِ، فَقَالاَ: "إِنَّمَا رَوَى هَذَا الحَدِيثَ: الحَسَنُ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، بِهَذَا". وَقَالَ مُؤَمَّلٌ: "حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَيُونُسُ، وَهِشَامٌ، وَمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنِ الأَحْنَفِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ". وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، وَرَوَاهُ بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَقَالَ غُنْدَرٌ:

---

[١٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، ج٣، ص٣٤-٣٥.

[١٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الفِتَنِ، بَاب إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، ج٩، ص٥١، رقم٧٠٨٣.

"حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ".

فبعد سوقه للحديث، أتى ابن حجر ﷺ بتعيين المبهم قائلاً: "قَوْلُهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ: هُوَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ شَيْخ الْمُعْتَزِلَة وَكَانَ سَيِّئ الضَّبْط، هَكَذَا جَزَمَ الْمِزِّيّ فِي التَّهْذِيب بِأَنَّهُ الْمُبْهَم فِي هَذَا الْمَوْضِع، وَجَوَّزَ غَيْرُه كَمُغَلْطَايْ أَنْ يَكُون هُوَ هِشَام بْن حَسَّان، وَفِيهِ بُعْدٌ".[١٤] ولكن العيني قال: "وَقَالَ صَاحب التَّلْوِيح: هُوَ هِشَام بن حسان أَبُو عبد الله القردوسي، وَتَبعهُ على ذَلِك صَاحب التَّوْضِيح، وَكَذَا قَالَه الْكرْمَانِي نَاقِلا عَن قوم، وَقَالَ بَعضهم [لمح به إلى ابن حجر]: فِيهِ بعد". ثم ردَّ عليه قائلاً: "لَيْت شعري مَا وَجه الْبعد؟ وَوجه الْبعد فِيمَا قَالَه [هو]، وَيُؤَيّد مَا قَالَه هَؤُلَاءِ مَا قَالَه الْإِسْمَاعِيلِيّ فِي صَحِيحه: حَدثنَا الْحسن، حَدثنَا مُحَمَّد بن عبيد، حَدثنَا حَمَّاد بن زيد، حَدثنَا هِشَام، عَن الْحسن ... فَذكره، وتوضحه رِوَايَة النَّسَائِيّ عَن عَليّ بن مُحَمَّد، عَن خلف بن تَمِيم، عَن زَائِدَة، عَن هِشَام، عَن الْحسن ... الحَدِيث، وَالْحسن هُوَ الْبَصْرِيّ"[١٥].

٢. أن يذكر البخاري راويًا مبهمًا في سند، ثم يعينه في سند آخر في الصحيح، كقوله:[١٦]

"حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، - **وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ**- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «أَلاَ تَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا» قَالُوا: "اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ"، قَالَ: "حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: "بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ"، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا، أَلَيْسَتْ بِالْبَلْدَةِ الحَرَامِ؟» قُلْنَا: "بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ"، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، وَأَبْشَارَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلاَ هَلْ بَلَّغْتُ». قُلْنَا: "نَعَمْ"، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ،

---

[١٤] انظر: **فتح الباري**، ج١٣، ص٣٢.

[١٥] العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ج٢٤، ص١٩٢.

[١٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، ج٩، ص٥٠، رقم٧٠٧٨.

فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّهُ رُبَّ مُبَلَّغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ» فَكَانَ كَذَلِكَ، قَالَ: «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ حُرِّقَ ابْنُ الحَضْرَمِيِّ، حِينَ حَرَّقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَ: "أَشْرِفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ"، فَقَالُوا: "هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ"، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: "فَحَدَّثَتْنِي أُمِّي عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: "لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ بِقَصَبَةٍ".

ثم أتى البخاري ﷺ باسم الرجل المبهم فيما رواه بوجه آخر قائلاً في سنده:[١٧]

"حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، **وَرَجُلٌ –أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ–، حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ، قَالَ: "خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ..." فساق الحديث الكامل بنحوه.

٣. أن يكون المبهمُ لا يُعرف، مع كونه في روايته غير مطعون، نحو قوله:[١٨]

"حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ **رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ**،[١٩] عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَدْرَكَتْهَا فَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوهَا»" الحديث.

ثم يقول ابن حجر ﷺ معلقاً عليه:[٢٠] "الرَّاوِي الَّذِي لَمْ يُسَمَّ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْخَبَرِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ بِالطَّرِيقِ الْأُخْرَى [التي ذكرها] أَنَّ لَهُ أَصْلًا". فالمطلع على الصحيح يجد الحديث

---

[١٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الحَجِّ، بَاب الخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنًى، ج٢، ص١٧٦، رقم١٧٤٢.

[١٨] انظر: أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَاب ذَبِيحَةِ المَرْأَةِ وَالأَمَةِ، ج٧، ص٩٢، رقم٥٥٠٥.

[١٩] قوله "رجل من الأنصار" لا يلزم منه كون المبهم صحابياً، بل يبقى من المجهولين، وكان موقعه في السند –ما بين نافع مولى ابن عمر التابعي (ت١١٧هـ)، ومعاذ بن سعد أو سعد بن معاذ المختلف في صحبته– يقوي الاحتمال بأن يكون الرجل المبهم من التابعين. وعلى هذا، يصلح السند بأن يكون مثالاً لقضية الرواة المبهمين من غير طبقة الصحابة كما ناقشنا أعلاه. انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١٠، ص١٩١، رقم٣٥٥؛ **تقريب التهذيب**، ج١، ص٥٥٩، رقم٧٠٨٤؛ ج١، ص٥٣٦، رقم٦٧٣٢.

[٢٠] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص٦٣٣.

نفسه مرويًّا من طرق أخرى غير الذي خصصناه بالذكر هنا، وأن المذكور حديث المتابعة، لا الأصول. والبخاري مع ذلك قوّى المذكور بمتابع يَزِيده قوةً.[٢١]

٤. أن يكون المبهم مذكوراً في المتابعات، لا في الأصول، والمثال قول البخاري:[٢٢]

"حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﵁، قَالَ: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالعَصْرَ بِذِي الحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى البَيْدَاءِ، حَمِدَ اللَّهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهَلَّ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهَلَّ النَّاسُ بِهِمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ، فَحَلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهَلُّوا بِالحَجِّ، قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا، وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ". قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: "قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَنْ أَيُّوبَ، **عَنْ رَجُلٍ**، عَنْ أَنَسٍ ﵁".

٥. أن يكون المبهم مذكوراً في التعليق، نحو قول البخاري ﵀:[٢٣]

"وَقَالَ فُضَيْلٌ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿مُتَّكَأً﴾ [يوسف: ٣١]: "الأُتْرُجُّ"، قَالَ فُضَيْلٌ: "الأُتْرُجُّ بِالحَبَشِيَّةِ: مُتْكًا". وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: "**عَنْ رَجُلٍ**، عَنْ مُجَاهِدٍ: "مُتْكًا، قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ قُطِعَ بِالسِّكِّينِ".

اتضح مما ذكرنا أعلاه أن ورود مبهمٍ في الإسناد في الجامع الصحيح لا يضر بأصوله، بل التزم البخاري ﵀ بمنهج معين في إيراده له.

---

[٢١] وانظر أحاديث أخرى نحوه: **الجامع الصحيح**، كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَاب مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ القَصَبِ وَالمَرْوَةِ وَالحَدِيدِ، ج٧، ص٩٢، رقم٥٥٠٢، ٥٥٠٤؛ كِتَاب الوَكَالَةِ، بَاب إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوِ الوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ، أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ، ذَبَحَ وَأَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الفَسَادَ، ج٣، ص٩٩، رقم٢٣٠٤.

[٢٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الحَجِّ، بَاب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، قَبْلَ الإِهْلاَلِ، عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ، ج٢، ص١٣٩، رقم١٥٥١.

[٢٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب قَوْلِهِ ﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ، إِنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]، ج٦، ص٧٥.

الفرع الثاني: المهمل في الإسناد

المهمل اسم مفعول من الإهمال بمعنى الترك،[٢٤] أصله من مادة ثلاثية الهَمْل، يقول ابن منظور: "الهَمَل: السُّدى الْمَتْرُوكُ لَيْلًا أَو نَهَارًا. وَمَا تَرَكَ اللَّهُ النَّاسَ هَمَلًا، أَي: سُدًى بِلَا ثوابٍ وَلَا عِقاب، وَقِيلَ: لَمْ يَتْرُكْهُمْ سُدى بِلَا أَمر وَلَا نَهْيٍ وَلَا بَيَانٍ لِمَا يَحْتَاجُونَ إِليه.... وأمر مُهْمَل: مَتْرُوكٌ".[٢٥] ويطلق المهمل في مصطلح الحديث على من لا يُنسب أي من لم تتميز حقيقته من النقلة، لإهمال ذكر أسمائهم أو أسماء آبائهم فقط، دون بيان كامل عن نسبتهم أو عناصر أخرى تميزهم عن غيرهم.[٢٦]

ومما يجب الانتباه إليه أن الأسامي المهملة تكون مُضرة إذا كان المهمل راويًا يحتمل أن يكون ثقة أو ضعيفاً، أما إذا كان المهملون من الثقات، فلا مشكلة في ذلك.[٢٧] وللبخاري عادة يسلك بها في إيراد الأسامي المهملة في الصحيح، يقول عنه ابن حجر: "لَا يُهْمِلُ نِسْبَةَ الرَّاوِي إِلَّا إِذَا ذَكَرَهَا فِي مَكَانٍ آخَرَ، فَيُهْمِلُهَا اسْتِغْنَاءً بِمَا سَبَقَ".[٢٨] ومن عادته أيضاً أن يطلق اسم من اشتهر من شيوخه، كإطلاقه علي –وهو ابن المديني– في مواضع كثيرة من الكتاب،[٢٩] ومن أمثله ذلك قوله:[٣٠]

> "حَدَّثَنَا **عَلِيٌّ**، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: "ذَكَرْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، حَدِيثَ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الوَاصِلَةَ»"، فَقَالَ: "سَمِعْتُهُ مِنَ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَ حَدِيثِ مَنْصُورٍ".

---

[٢٤] محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص٢٥٨.

[٢٥] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص٧١٠.

[٢٦] انظر: محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص٢٥٨.

[٢٧] انظر: المرجع نفسه.

[٢٨] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٥، ص٣٠٢.

[٢٩] انظر: المرجع نفسه، ج٤، ص٤٣٨؛ ج٩، ص١٠٦.

[٣٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، ج٦، ص١٤٨، رقم٤٨٨٧.

ثم يبين ابن حجر أن عليًّا هو ابن المديني،[٣١] فارتفع الالتباس ثمة.

ومن المثير للالتفات أن بعض الأسانيد يورده البخاري ﵀ مهملاً من أوله إلى آخره، فلم يبين نسبهم، نحو قوله:[٣٢]

"**حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ**، قُلْتُ لِعَائِشَةَ ﵂: "هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَخْتَصُّ مِنَ الأَيَّامِ شَيْئًا؟".

قَالَتْ: "لاَ، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَأَيُّكُمْ يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيقُ؟".

ولعل السبب وراء ذلك شهرة رجال هذا السند بخصوص كونه مما يُعد من أصح الأسانيد، فإن مسددًا هو ابن مسرهد،[٣٣] وسفيان هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتمر، وإبراهيم هو النخعي، وعلقمة خاله.[٣٤]

خلاصة ما قدمناه آنفاً أن الإهمال في السند وقع كثيراً[٣٥] قصدًا للاختصار في صحيح البخاري، وتعيين المهملين فيه ليس صعبًا أو مستحيلاً، كما أننا نؤكد أن إهمال الرواة في الصحيح لا يضر بصحة السند على الإطلاق.

المطلب الثاني: تمييز الأسماء

الأسماء ذات أهمية بالغة حيث إنها هوية الإنسان وموقع كرامته. وقد أعطاها البخاري ما تستحقها من الاهتمام، حيث أورد الأبواب المتعلقة بها في صحيحه، -والمندرجة تحت كتاب الآداب-، هي:[٣٦] بَابُ أَحَبِّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وبَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلاَ

---

[٣١] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٣٤.

[٣٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الصَّوْمِ، بَاب: هَلْ يَخُصُّ شَيْئًا مِنَ الأَيَّامِ، ج٣، ص٤٢، رقم١٩٨٧.

[٣٣] لم يعينه ابن حجر فيما ورد مهملاً في الفتح، وإنما عرف ذلك من الاطلاع على من روى عنه البخاري خلال: **تقريب التهذيب**، ص٥٢٨، رقم٦٥٩٨.

[٣٤] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٢٣٦.

[٣٥] انظر لمزيد من الأمثلة: البخاري، **الجامع الصحيح**، الحديث رقم٣٥، ٦٧، ٧٢، ٧٥، ٨١، ٩٣، ١٠١، ١١٠، ١٢٣، ١٤٢، ١٦١، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٦٢، ٢٨٧، ٢٩٩، ٤٠١، ٤١٥، ٥١٢، وغيرها كثير.

[٣٦] انظر: البخاري، **الجامع صحيح**، ج٨، ص٤٢؛ ص٤٣؛ ص٤٤.

تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي»، وبَابُ اسْمِ الحَزْنِ، وبَابُ تَحْوِيلِ الِاسْمِ إِلَى اسْمٍ أَحْسَنَ مِنْهُ، وبَابُ مَنْ سَمَّى بِأَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ، وبَابُ تَسْمِيَةِ الوَلِيدِ، وبَابُ مَنْ دَعَا صَاحِبَهُ فَنَقَّصَ مِن اسْمِهِ حَرْفًا.

زد على ذلك أن صحيح البخاري يحتوي على أمثلة تطبيقية لقضايا فريدة متعلقة بأسامي النقلة، والتي يمكننا الاستفادة منها لمعرفة أشكالها المتنوعة، نبيّنها تحت الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: الأسماء المفردة

ذكر ابن الصلاح هذا النوع تحت موضوع "معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ونقلة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم"،[٣٧] وهو من اللطائف الغريبة، حيث لم تكثر هذه الحالة عند النقلة. ومن أمثلة ذلك تابعي باسم زِرّ بن حبيش، فلم يكن هناك أحدٌ من النقلة باسمه سواه.[٣٨] وقد ذكر ابن حجر أن زرّاً ثقة جليل مخضرم من الثانية،[٣٩] والتتبع في الجامع الصحيح يكشف كونه مخرجًا له في ثلاثة مواضع،[٤٠] كلها متعلقة بتفسير الآية القرآنية، منها:[٤١]

> "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ **زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ** عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى. فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠]، قَالَ: "حَدَّثَنَا ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ ﷺ «رَأَى جِبْرِيلَ، لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ»".

---

[٣٧] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٢٥.

[٣٨] انظر: أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي، **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، تحقيق: سكينة الشهابي، (سوريا: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧م)، ص٥٦.

[٣٩] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ج١، ص٢١٥، رقم٢٠٠٨.

[٤٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تفسير القرآن، بَاب قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، ج٦، ١٨١، رقم٤٩٧٦؛ و٤٩٧٧.

[٤١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب بَدْءِ الخَلْقِ، بَاب إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: "آمِينَ"، وَالمَلاَئِكَةُ فِي السَّمَاءِ "آمِينَ"، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، ج٤، ص١١٤-١١٥، رقم٣٢٣٢.

الفرع الثاني: من وافق اسمُه اسمَ أبيه

هو مما وقع حقاً عند العرب، وليس بأمر غريب عندهم، فقد وجدت أسماء اتفقت أسامي آبائهم، مثل الصحابي الوليد بن الوليد، الذي دعا له النبي ﷺ بقوله: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ» الحديث،[٤٢] فمن فوائد ذكر هذه اللطيفة في الإسناد أن لا يظن البعض أنه خطأ فيها،[٤٣] لذا نجد اهتمام ابن حجر بها وذكره لها أثناء ترجمته لبعض رواة الصحيح، منهم عَبْد اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرٍ،[٤٤] وعَبَّاد بْن عَبَّادٍ،[٤٥] والْحَسَن بْن الْحَسَنِ،[٤٦] وعَبْد اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّه بْنِ الْحَارِث.[٤٧] وممن وافق اسمه اسم أبيه في الجامع الصحيح أيضًا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ العنبري.[٤٨] اسمه الكامل معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي.[٤٩] له في الصحيح أحاديث، منها قول البخاري:[٥٠]

"حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ**، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ أُمِّ المُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ: «فَتَلْتُ قَلاَئِدَهَا مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدِي»".

---

[٤٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، أَبْوَاب الِاسْتِسْقَاءِ، بَاب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»، ج٢، ص٢٦، رقم١٠٠٦.

[٤٣] انظر: جاد الرب أمين عبد المجيد محمد، **بين الإمامين العيني وابن حجر: دراسة مقارنة لمنهجيهما في شرح صحيح البخاري**، (القاهرة: دار المحدثين، د.ط، ٢٠٠٧م)، ص١٩٤.

[٤٤] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٦٢.

[٤٥] انظر: المرجع نفسه، ج٢، ص٧.

[٤٦] انظر: المرجع نفسه، ج٣، ص٢٠٠.

[٤٧] انظر: المرجع نفسه، ج١٠، ص١٨٤.

[٤٨] انظر: أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي الأزدي، **من وافق اسمه اسم أبيه**، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، (الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص٢٩.

[٤٩] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٣٦، رقم٦٧٤٠.

[٥٠] البخاري، **الجامع الصحيح**، كِتَاب الحَجِّ، بَاب: القَلاَئِدُ مِنَ العِهْنِ، ج٢، ص١٧٠، رقم١٧٠٥.

الفرع الثالث: من وافق اسمُه كنيةَ أبيه

هذا النوع مبين على لسان ابن حجر بتقديمه الأضراب تحت فن "الأسماء والكنى" قائلاً عنه:[٥١]

"وَمعرِفةُ مَن وافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسمَ أَبيهِ، كأَبي إِسحاقَ إبراهيمَ بنِ إِسحاقَ المدنيّ – أَحدِ أَتْباعِ التابعين–، وفائدةُ معرِفَتِه نَفْيُ الغَلَطِ عمَّن نَسَبَهُ إِلى أبيه، فقال: "أَخبرنا ابنُ إِسحاقَ"؛ فَنُسِبَ إِلى التَّصحيفِ، وأَنَّ الصَّوابَ: "أنا أَبو إِسحاقَ". أَو بالعَكْسِ: كإِسحاقَ بنِ أَبي إِسحاق السَّبِيعي".

وممن يتفق هذه الحالة من نقلة الصحيح رجل باسم علقمة بن أبي علقمة.[٥٢] وهو في صحيح البخاري:[٥٣]

"حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، **عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ**، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ، عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رضي الله عنه، قَالَ: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلَحْيِ جَمَلٍ فِي وَسَطِ رَأْسِهِ»".

وبالمقابل، هناك **من كنيته تتفق مع اسم أبيه،** كراوية أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص. كانت صحابية ابنة صحابي، وزوجها الزبير بن العوام. اسمها أمة بنت خالد بن سعيد بن العاص بن أمية، لكنها معروفة بكنيتها أم خالد،[٥٤] وكانت تُذكر بأم خالد بنت خالد في ستة مواضع من أسانيد الصحيح، أحدها قول البخاري:[٥٥]

"حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: **سَمِعْتُ أُمَّ خَالِدٍ بِنْتَ خَالِدٍ**، قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»".

---

[٥١] أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط١، ١٤٢٢هـ)، ص١٨٠-١٨١.

[٥٢] انظر: أبو الفتح الأزدي، **من وافق اسمه كنية أبيه**، ص٤٦.

[٥٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب جَزَاءِ الصَّيْدِ، بَاب الحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ، ج٣، ص١٥، رقم١٨٣٦.

[٥٤] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٧٤٣، رقم٨٥٣٥.

[٥٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الدَّعَوَاتِ، بَاب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، ج٨، ص٧٨، رقم٦٣٦٤.

المطلب الثالث: تمييز النسب

العرب مجتمع أبوي، فمن عاداتهم نسبة الأبناء إلى الآباء، وقد كثر إطلاق (ابن فلان) أو (بنت فلان) ليدل على امرءٍ منهم، ومن أشهر الأمثلة على ذلك إطلاق ابن عمر على عبد الله بن عمر ﷺ.[٥٦] ولقد أفرد ابن حجر فصلاً خاصاً بموضوع "من عرف بالبنوة كابن فلان" مراعياً فيه ذكر النقلة المذكورين بالبنوة في صحيح البخاري.[٥٧] ومقصودنا هنا من كتابة هذا المطلب أن نري طريقة تعامل البخاري مع هذا العنصر في ضوء صحيحه.

الفرع الأول: من نسب إلى أبيه

المطلع للجامع الصحيح يجد أن المصنف في بعض الأحيان يذكر اسم النقلة مع نسبتهم إلى آبائهم، وفي أحيان أخرى لا يكتف بذكر النسبة إلى الآباء فحسب، بل امتد ذكره إلى أجداد النقلة، وإليكم أمثلة تبين الأمر:

فالراوي في الحديث الأول باسم زيدٍ مبينٌ نسبته إلى أبيه في السند، وهو:[٥٨]

"حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي **زَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ**، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى المُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ العَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»، قُلْنَ: "وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟". قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ المَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا»".

---

[٥٦] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣١٥، رقم٣٤٩٠.

[٥٧] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٢؛ ٢٤٨.

[٥٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الحَيْض، بَاب تَرْكِ الحَائِضِ الصَّوْمَ، ج١، ص٦٨، رقم٣٠٤.

أما الحديث الثاني ففيه ذكر نسبة الراوي إلى أبيه وجده معاً:[٥٩]

"حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، **عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ**، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ ﵁: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الكَاهِنِ»".

ومن الجدير بالانتباه أن البخاري -في أغلب الأحوال- يذكر النقلة مهملاً غير منسوب، وذلك سبق شرحه وتفصيله تحت موضوع المهمل من هذا المبحث، فليراجع إن احتيج إليه.[٦٠]

الفرع الثاني: المنسوبون إلى غير آبائهم

هذه الحالة تقع نادرةً عند النقلة، فمعظمهم معروفون بنسبتهم إلى آبائهم، وقليل منهم منسوبون إلى غير آبائهم بسبب من الأسباب، وذلك مثل التابعي محمد ابن الحنفية،[٦١] فالحنفية أمه واسمها خولة، أما أبوه فأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵁؛[٦٢] نسب إلى أمه للتمييز بينه وبين إخوانه الذين هم من فاطمة ﵄.[٦٣] فمثل هذه المعرفة مهمة لتمييز النقلة المنسوبين إلى غير آبائهم عن غيرهم، وكذلك لدفع توهم التعدد عندما نُسبوا إلى آبائهم.[٦٤] ولأهمية معرفة هذا الفن، عقد ابن حجر باباً خاصًا سماه "باب من نسب إلى أبيه، أو أمه، أو جده، أو عمه، ونحو ذلك على ترتيب الحروف".[٦٥]

ولهذه الثُّلة أشكال عديدة في صحيح البخاري، منها:

---

[٥٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِجَارَةِ، بَاب كَسْبِ البَغِيِّ وَالإِمَاءِ، ج٣، ص٩٣، رقم٢٢٨٢.

[٦٠] راجع: الفرع الثاني من المطلب الأول لهذا المبحث، ص١٥٠.

[٦١] هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو القاسم. انظر: يحيى بن شرف النووي، **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ﷺ، تحقيق: عبد الباري فتح الله، (المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، ج٢، ص٧٥٢.

[٦٢] النووي، **إرشاد طلاب الحقائق**، ص٧٥٢-٧٥٣؛ عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، (السعودية: دار فواز للنشر، ط١، ١٤١٣هـ)، ج٢، ص٦٢٧.

[٦٣] الموقع الرسمي لعبد الكريم الخضير، **شرح اختصار علوم الحديث**، <https://shkhudheir.com/scientific-lesson/1066235531>، تاريخ الاسترجاع: ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣.

[٦٤] انظر: عتر، **منهج النقد**، ص١٧٢؛ محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص٢٧٢.

[٦٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٨٦.

أولاً: من نسب إلى جده

من النقلة المتصفين بالنسبة إلى أجدادهم، أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ نسبةً إلى جده،[٦٦] واسمه بالكامل أَبُو بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ عبد الله بن حذيفة العدوي المدني.[٦٧] له في صحيح البخاري ذكرٌ بنسبته إلى جده، والحديث:[٦٨]

"حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، **وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي حَثْمَةَ**، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلاَةَ العِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ، لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ» فَوَهِلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ» يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَخْرِمُ ذَلِكَ القَرْنَ".

ثانياً: من نسب إلى أمه

من نوادر الأمور أن ينسب شخص إلى أمه، ومثاله مَنْصُور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث الْعَبدَرِي الحجبي المكي المعروف بمنصور بن صَفِيَّة،[٦٩] وهي أمه، بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدرية. لها رؤية ومرويات عن عائشة وغيرها من الصحابة.[٧٠] ولابنها منصور هذا خمسة أحاديث عند البخاري، كلها رواها عن أمه صفية بن شيبة، ومنها هذا الحديث:[٧١]

---

[٦٦] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٢، ص٧٥.

[٦٧] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٢٣، رقم٧٩٦٧.

[٦٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب مَوَاقِيتِ الصَّلاَةِ، بَاب السَّمَرِ فِي الفِقْهِ وَالخَيْرِ بَعْدَ العِشَاءِ، ج١، ص١٢٣-١٢٤، رقم٦٠١.

[٦٩] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٥٦؛ وفي **تقريب التهذيب**، ج١، ص٥٤٧، رقم٦٩٠٤.

[٧٠] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ج١، ص٧٤٩، رقم٨٦٢٢.

[٧١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الحَيْض، بَاب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجْرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ، ج١، ص١٦٧، رقم٢٩٧.

"حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، سَمِعَ زُهَيْرًا، **عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ**، أَنَّ أُمَّهُ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَتَّكِئُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ القُرْآنَ»".

هذه حالةُ مَنْ نُسِب إلى أمه بدون قدح، وفي الحديث من نسب إلى أمه الزانية بعد الملاعنة الواقعة بينها وبين زوجها. والحديث ما نصه:[٧٢]

"حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عُوَيْمِرًا، أَتَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ وَكَانَ سَيِّدَ بَنِي عَجْلاَنَ، فَقَالَ: "كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ سَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ"، فَأَتَى عَاصِمٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ" فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَسَائِلَ، فَسَأَلَهُ عُوَيْمِرٌ، فَقَالَ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ المَسَائِلَ وَعَابَهَا"، قَالَ عُوَيْمِرٌ: "وَاللَّهِ لاَ أَنْتَهِي حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ"، فَجَاءَ عُوَيْمِرٌ، فَقَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجُلٌ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟". فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ القُرْآنَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ»، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُلاَعَنَةِ بِمَا سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَلاَعَنَهَا، ثُمَّ قَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ حَبَسْتُهَا فَقَدْ ظَلَمْتُهَا" فَطَلَّقَهَا، فَكَانَتْ سُنَّةً لِمَنْ كَانَ بَعْدَهُمَا فِي المُتَلاَعِنَيْنِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ، أَدْعَجَ العَيْنَيْنِ، عَظِيمَ الأَلْيَتَيْنِ، خَدَلَّجَ السَّاقَيْنِ، فَلاَ أَحْسِبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أُحَيْمِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ، فَلاَ أَحْسِبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا»، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ عُوَيْمِرٍ، **فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ**".

---

[٧٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور:٦]، ج٦، ص٩٩-١٠٠، رقم٤٧٤٥.

ثالثاً: من نسب إلى جدته

المنسوبون إلى جداتهم من النقلة لم يكن كثيراً، ولم تجد الباحثة –في حد علمها– من نسب إلى جدته في صحيح البخاري، وإنما ثمة راوٍ باسم يعلى بن منية، يقول عنه ابن حجر رحمه الله:[٧٣]

"يعلى هُوَ بن أُمَيَّةَ التَّمِيمِيُّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ مُنْيَةَ بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَهِيَ أُمُّهُ. وَقِيلَ: جَدَّتُه".

والصواب أن يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي هذا نسب إلى أمه كما حققه ابن حجر.[٧٤] وله في الصحيح هذا الحديث، ذكره البخاري ونسبه إلى أبيه خلافاً عن المعروف:[٧٥]

"حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ **يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ** رضي الله عنه، قَالَ: "غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَيْشَ العُسْرَةِ، فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي، فَكَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا إِصْبَعَ صَاحِبِهِ، فَانْتَزَعَ إِصْبَعَهُ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، فَسَقَطَتْ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، وَقَالَ: «أَفَيَدَعُ إِصْبَعَهُ فِي فِيكَ تَقْضَمُهَا – قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ– كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ»".

رابعاً: من نسب إلى غير أبيه

هذه حالة فريدة قد لا يكثر وقوعها، فقد يكون هناك من نسب إلى زوجه، أو نسب إلى جده من جهة الأم، وما شابه ذلك من الافتراضات المفروضة في البحث لتحقيقها؛ ونحن في هذا الصدد نقدم مثالاً واحداً فقط، وهو ما جرى للمقداد بن الأسود، المنسوب إلى أبيه بالتبني، وهو الأسود ابن عبد يغوث الزهري. اسمه الكامل المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني ثم الكندي ثم الزهري.[٧٦] وللمقداد ذكر في عدة مواضع من الصحيح، منها:[٧٧]

---

[٧٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٣، ص٣٩٣.

[٧٤] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٠٩، رقم٧٨٣٩.

[٧٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِجَارَةِ، بَاب الأَجِيرِ فِي الغَزْوِ، ج٣، ص٨٩، رقم٢٢٦٥.

[٧٦] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٤٥، رقم٦٨٦٩.

[٧٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب مَنْ حَدَّثَ بِمَشَاهِدِهِ فِي الحَرْبِ، ج٥، ص٧٣، رقم٣٩٥٢.

"حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: "شَهِدْتُ مِنَ **المِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ** مَشْهَدًا، لَأَنْ أَكُونَ صَاحِبَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا عُدِلَ بِهِ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَدْعُو عَلَى المشْرِكِينَ، فَقَالَ: "لاَ نَقُولُ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ، وَلَكِنَّا نُقَاتِلُ عَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ، وَبَيْنَ يَدَيْكَ وَخَلْفَكَ"، «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَقَ وَجْهُهُ وَسَرَّهُ»" يَعْنِي: قَوْلَهُ".

المبحث الثاني: تمييز النقلة بالهويات الثقافية

هذا النوع من المعرفات شيء لا يستغني عنه مَنْ أراد تعيين الراوي، وذلك لأنها تفيدنا بمعلومات زائدة تحقق وتؤكد التمييز بين النقلة. فأهم عناصر الأسامي العربية –بعد الاسم والنسب– تكمن في الكنى والألقاب والنسبة. وهذه العناصر الثلاثة تمثل الثقافة العربية الفريدة عن غيرها. فسوف نفصلها مع ذكر أهم أشكالها المندرجة تحت كل من تلك العناصر الثلاثة.

المطلب الأول: تمييز الكنى

من عادات البخاري ﷺ في ذكر نقلة الصحيح أن يميزهم بأسمائهم أحياناً، وبكناهم أحياناً. ومن أجل ذلك، بين ابن حجر ﷺ تسمية مُكَنًّى في ثنايا شرحه للجامع الصحيح تعييناً لهم،[٧٨] كما أفرد فصلاً فِي ضَابِط تَسْمِيَة من ذكر بالكنية، وفصلاً فِي تَسْمِيَة من اشْتهر بالكنية وتكرر اسْمه غَالِبًا.[٧٩] فالشاهد أن معرفة كنية النقلة وأساميهم تساعدنا في تعيينهم وتحقيق الحكم عليهم. ومن ثم، يأتي هذا المطلب لفحص أشكال عديدة فيما يتعلق بقضية أصحاب الكنى وأسمائهم– كما هو وارد في الجامع الصحيح–، ونحو ذلك. ولابن الصلاح ضروب عديدة تحت ما أفرده في موضوع "معرفة الأسماء والكنى"، فنحن نسير على نحو ما تم جمعه من المعلومات –مع ذكر وجه تطبيقها عند البخاري ﷺ إن أمكن–، وهي مدرجة تحت فروع ثمانية على النحو التالي:

---

[٧٨] وذلك ذكره تحت مواضيع عدة نحو قوله: "ذكر من يكنى أبا أحمد"، "ذكر من يكنى أبا صالح"، "ذكر من يكنى أبا معمر"، "ذكر من يكنى أبا الوليد". انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤١-٢٤٢.

[٧٩] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٢.

الفرع الأول: من عرفت كنيته

من النقلة لهذا الضرب نصر بن عمران بن عصام الضبعي، المشهور بكنيته أبو جمرة.[٨٠] كان مذكوراً باسمه وكنيته معاً عند البخاري ﷺ في الصحيح:[٨١]

"حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا **أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ**، قَالَ: "تَمَتَّعْتُ"، فَنَهَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ، فَأَمَرَنِي، فَرَأَيْتُ فِي المَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي: "حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ"، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ، فَقَالَ: «سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ»، فَقَالَ لِي: "أَقِمْ عِنْدِي، فَأَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي"، قَالَ شُعْبَةُ: "فَقُلْتُ: لِمَ؟". فَقَالَ: "لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ".

ثم للذين عرفت كنيتهم -كأبي جمرة نصر بن عمران المذكور أعلاه- شكلان، يقول عنهما ابن الصلاح: "الَّذِينَ سُمُّوا بِالْكُنَى، فَأَسْمَاؤُهُمْ كُنَاهُمْ، لَا أَسْمَاءَ لَهُمْ غَيْرُهَا، وَيَنْقَسِمُ هَؤُلَاءِ إِلَى قِسْمَيْنِ"،[٨٢] هما:

القسم الأول: مَن كنيته اسمه وله كنية أخرى

هذا ما سماه ابن الصلاح بموضوع "مَنْ لَهُ كُنْيَةٌ أُخْرَى سِوَى الْكُنْيَةِ الَّتِي هِيَ اسْمُهُ، فَصَارَ كَأَنَّ لِلْكُنْيَةِ كُنْيَةً".[٨٣] وذلك وجدناه عند أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني. كنيته أبو عبد الرحمن. وقيل: إن اسمه محمد. وقيل: المغيرة. وقيل: أبو بكر. وقيل أيضاً: إن اسمه كنيته، ولم يثبت.[٨٤] وله في صحيح البخاري ﷺ أحاديث، لم يورده البخاري فيها بكنيته -حسب علم الباحثة المحدود-، وإنما ذكره البخاري باسمه، وذلك بأشكال عدة، منها:

---

[٨٠] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٦١، رقم٧١٢٢.

[٨١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الحَجِّ، بَاب التَّمَتُّعِ وَالإِقْرَانِ وَالإِفْرَادِ بِالحَجِّ، وَفَسْخِ الحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، ج٢، ص١٤٣، رقم١٥٦٧.

[٨٢] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٣٠.

[٨٣] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**،

[٨٤] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٢٣، رقم٧٩٧٦؛ وابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٢.

أولاً: ذكره باسمه وباسم أبيه فقط، نحو قوله:[٨٥]

"حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**،[٨٦] أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ﵁، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً»".

ثانياً: ذكره باسمه واسم أبيه واسم جده، نحو قوله:[٨٧]

"حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ**، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁، يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاَةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ: «وَلَكَ الحَمْدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلاَةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثِّنْتَيْنِ بَعْدَ الجُلُوسِ»" الحديث.

ثالثاً: ذكره باسمه واسم أبيه واسم جده واسم جد أبيه، فكان أكمل صيغةً، مثلما نجده في الحديث:[٨٨]

"حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ **أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ** أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁، يَقُولُ: قَالَ

---

[٨٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الأدب، بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ الشِّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالحُدَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ، ج٨، ص٣٤، رقم٦١٤٠.

[٨٦] قال ابن حجر: إنه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٠، ص٥٣٩.

[٨٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ، ج١، ص١٥٧، رقم٧٨٩.

[٨٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب فِي الِاسْتِقْرَاضِ وَأَدَاءِ الدُّيُونِ وَالحَجْرِ وَالتَّفْلِيسِ، بَاب إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ فِي البَيْعِ، وَالقَرْضِ وَالوَدِيعَةِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، ج٣، ص١١٨، رقم٢٤٠٢.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ- أَوْ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ- يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ -أَوْ إِنْسَانٍ- قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»".

اتضح لنا أن البخاري رحمه الله لم يذكره بكنيته الأخرى أي أبو عبد الرحمن، بل اكتفي بذكر اسمه الذي هو كنيته أي أبو بكر.

القسم الثاني: من كنيته اسمه ولا كنية له سواها

ولقد ذكر ابن الصلاح هذا الضرب بعنوان "مَنْ لَا كُنْيَةَ لَهُ غَيْرُ الْكُنْيَةِ الَّتِي هِيَ اسْمُهُ"[٨٩]، ولم تقع هذه الحالة -حسب علم الباحثة المحدود- في صحيح البخاري رحمه الله أو أصحاب الكتب الستة سوى أبي داود، فإن له راويًا باسم أبي حصين بن يحي بن سليمان الرازى،[٩٠] والذي يروي عنه هذا الحديث:

"حَدَّثَنَا **أَبُو حُصَيْنِ بْنُ يَحْيَى الرَّازِيُّ**، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ لَمْ يَذْكُرْ: "فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «ارْفَعْ مِنْ صَوْتِكَ شَيْئًا»، وَلِعُمَرَ: «اخْفِضْ شَيْئًا»"، زَادَ: «وَقَدْ سَمِعْتُكَ يَا بِلَالُ وَأَنْتَ تَقْرَأُ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ، وَمِنْ هَذِهِ السُّورَةِ»، قَالَ: "كَلَامٌ طَيِّبٌ يَجْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ"، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ قَدْ أَصَابَ»"، وقد حسن الألباني الحديث.[٩١]

---

[٨٩] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٣٠.

[٩٠] انظر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، (الرياض: دار ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٢، ص١١٥٣، رقم١٥٥٠؛ وعلي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م)، ج٢، ص٤٨٠؛ وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٣٣، رقم٨٠٥٤.

[٩١] أخرجه أبو داود في **سننه**، أَبْوَاب قِيَامِ اللَّيْلِ، بَاب فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، ج٢، ص٣٧-٣٨، رقم١٣٣٠.

ولم يكن لأبي حصين هذا اسمٌ كما هو منقول عن ابن أبي حاتم أن أباه سأل أبا حصين: "هل لك اسمٌ؟". فأجاب: "لا، اسمي وكنيتي واحدٌ".[٩٢] فالشاهد أن أبا حصين اسمه وكنيته معًا، ولم يكن له سوى ذلك من اسم أو كنية، فمثل هذه الحالة نادرة الوقوع لدى النقلة بلا شك.

الفرع الثاني: من اشتهر بكنيته ولم يعرف اسمه

مثله مثل الصحابي أبو واقد الليثي ﵁ المعروف بكنيته هذه (أي: أبي واقد)، مع عدم ثبوت اسمه، فقيل: إن اسمه الحارث بن عوف. وقيل: الحارث بن مالك. وقيل: عوف بن الحارث.[٩٣] وله في الصحيح حديث عن النفر الثلاثة، ونصه:[٩٤]

"حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ أَبَا مُرَّةَ، مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ **أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ** ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ ثَلاَثَةُ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا: فَرَأَى فُرْجَةً فِي الحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الآخَرُ: فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلاَثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَآوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ»".

---

[٩٢] انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٩، ص٣٦٤، رقم١٦٦٣؛ والمزي، **تهذيب الكمال**، ج٣٣، ص٢٤٩-٢٥٠، رقم٧٣١٨.

[٩٣] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٥؛ **تقريب التهذيب**، ص٦٨٢، رقم٨٤٣٣؛ وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **المقتنى في سرد الكنى**، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد (المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ)، ج٢، ص١٣٣، رقم٦٤٨٣.

[٩٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ المَجْلِسُ، وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، ج١، ص٢٤، رقم٦٦؛ وفي كِتَاب الصَّلاَةِ، بَاب الحِلَقِ وَالجُلُوسِ فِي المَسْجِدِ، ج١، ص١٠٢، رقم٤٧٤.

الفرع الثالث: كنى من يعرف بالأسامي

من النقلة من يعرف باسمه أكثر من كنيته، منهم الصحابي المشهور عبد الرحمن بن عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة القرشي الزهري،[٩٥] يُكنى أبا محمد.[٩٦] ومن أحاديثه في الصحيح:[٩٧]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﵁ خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ، فَلَمَّا جَاءَ بِسَرْغَ، بَلَغَهُ أَنَّ الوَبَاءَ وَقَعَ بِالشَّأْمِ، فَأَخْبَرَهُ **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ** ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلاَ تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلاَ تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»، فَرَجَعَ عُمَرُ مِنْ سَرْغَ. وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا انْصَرَفَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ".

الفرع الرابع: أسامي من يعرف بالكنى

لقد خصص ابن حجر ﵀ فصلاً في الفتح في تَسْمِيَة من اشْتهر بالكنية وتكرر اسْمه غَالِباً، ومن الأسامي المذكورة تحته أَبُو أُمَامَة بن سهل، واسمه أسعد. بيّن أمره ابن حجر ﵀ بقوله:[٩٨] "أسعد بن سهل بن حنيف بضم المهملة [وقيل: سعد بن سهل] الأنصاري أبو أمامة ﵁، معروف بكنيته، معدود في الصحابة ﵃. له رؤية ولم يسمع من النبي ﷺ".

---

[٩٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٤٨، رقم٣٩٧٣.

[٩٦] انظر: أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي الرازي، **الكنى والأسماء**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ج١، ص٢٦؛ ج١، ص٢٧، رقم٧٥.

[٩٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الحِيَلِ، بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ الِاحْتِيَالِ فِي الفِرَارِ مِنَ الطَّاعُونِ، ج٩، ص٢٦-٢٧، رقم٦٩٧٣.

[٩٨] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ج١، ص١٠٤، رقم٤٠٢؛ و**فتح الباري**، ج١، ص٢٤٢.

وإنْ راجعنا الصحيح، سنجد ذكر هذا الصحابي الجليل ﵁ في أسانيد أربعة أحاديث رواها البخاري ﵀،[٩٩]، منها قوله: [١٠٠]

"حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ**، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ اجْتَرَّهُ»، قَالُوا: "فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟". قَالَ ﷺ: «الدِّينَ»" الحديث.

الفرع الخامس: من له كنى متعددة

هذا الضرب من الفن يكشف حالة من له كنيتان أو أكثر من النقلة، كأبي عامر الأشعري. يقول عنه ابن حجر ﵀: "أَبُو عَامر الْأَشْعَرِيّ يَأْتِي فِي الْأَشْرِبَة، أَو أَبُو مَالك كَذَا بِالشَّكِّ، وَلَا يعرف اسْمه، وَأَبُو مَالك هو المشهور".[١٠١] وعندما نقرأ كتاب الأشربة للبخاري، نجد له حديثًا واحدٌ، وهو:[١٠٢]

"وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الكِلاَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الأَشْعَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي **أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ**، وَاللَّهِ مَا كَذَبَنِي: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ، يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ وَالحَرِيرَ، وَالخَمْرَ وَالمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ

---

[٩٩] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب أصحاب النبي ﷺ، بَاب مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ القُرَشِيِّ العَدَوِيِّ ﵁، ج٥، ص١٢، رقم٣٦٩١؛ وفي كِتَابِ الأَطْعِمَةِ، بَاب مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لاَ يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ، فَيَعْلَمُ مَا هُوَ، ج٧، ص٧١، رقم٥٣٩١؛ وفي كِتَاب التَّعْبِيرِ، بَاب القَمِيصِ فِي المَنَامِ، ج٩، ص٣٥، رقم٧٠٠٨.؛ وفي نفس الباب، ج٩، ص٣٦، رقم٧٠٠٩.

[١٠٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب أصحاب النبي ﷺ، بَاب مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ القُرَشِيِّ العَدَوِيِّ ﵁، ج٥، ص١٢، رقم٣٦٩١.

[١٠١] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٤.

[١٠٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَشْرِبَةِ، بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَحِلُّ الخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، ج٧، ص١٠٦، رقم٥٥٩٠.

إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ، يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ -يَعْنِي الفَقِيرَ- لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ، وَيَضَعُ العَلَمَ، وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»" الحديث.

الفرع السادس: من كان له لقب في هيئة الكنية وله كنية

مثله مثل عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بلقبه أبي الزناد.[١٠٣] ولقبه هذا في هيئة الكنية، فقد ذكره ابن حجر تحت قسم "الكنى من الألقاب" في التقريب قائلاً: "أبو الزناد هو أبو عبد الرحمن".[١٠٤] فأبو الزناد لقب وكنيته أبو عبد الرحمن،[١٠٥] يُكْنى به من أجل ابنه عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدنى مولى قريش.[١٠٦] ولأبي الزناد مرويات في الصحيح، منها قول البخاري:[١٠٧]

"حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو الزِّنَادِ**، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ»".

الفرع السابع: من وافقت كنيته اسم أبيه

هذا الضرب غير مذكور عند ابن الصلاح، وإنما خصصه الخطيب البغدادي بالذكر، مثل أبي شريح عبد الرحمن بن شريح،[١٠٨] واسمه الكامل عبد الرَّحْمَن بن شُرَيْح بن عبيد الله أو عبد الله

---

[١٠٣] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٠٢، رقم٣٣٠٢؛ ص٦٤١.

[١٠٤] المرجع نفسه، ص٧٢٧.

[١٠٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٨.

[١٠٦] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٤٠، رقم٣٨٦١.

[١٠٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِيمَانِ، بَاب: حُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الإِيمَانِ، ج١، ص١٢، رقم١٤.

[١٠٨] مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، **انتخاب كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه للخطيب البغدادي**، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، (د.م: مركز المخطوطات والتراث، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص١٠١، رقم١٢٤.

بن مَحْمُود الْمعَافِرِي أَبُو شُرَيْح الإسْكَنْدراني.[١٠٩] ورد باسمه في صحيح البخاري، بدون كنيته أبي شريح، ولعل السبب في التفريق بينه وبين النقلة الآخرين بنفس الكنية وهم أَبِو شُرَيْحٍ الخُزَاعِيّ،[١١٠] وأَبِو شُرَيْحٍ العَدَوِيّ،[١١١] وأَبِو شُرَيْحٍ الكَعْبِيّ[١١٢]. يقول البخاري ﵀ في صحيحه عند ذكر صاحبنا أبي شريح عبد الرحمن بن شريح:[١١٣]

"حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ**، وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: حَجَّ عَلَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لاَ يَنْزِعُ العِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ العُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ، يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ»، فَحَدَّثْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حَجَّ بَعْدُ فَقَالَتْ: "يَا ابْنَ أُخْتِي، انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَثْبِتْ لِي مِنْهُ الَّذِي حَدَّثْتَنِي عَنْهُ"، فَجِئْتُهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ كَنَحْوِ مَا حَدَّثَنِي، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا فَعَجِبَتْ فَقَالَتْ: "وَاللَّهِ لَقَدْ حَفِظَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو".

ثم يقول ابن حجر بعد أن ساق الحديث في شرحه:[١١٤] "قَوْلُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ هُوَ أَبُو شُرَيْحٍ الْإِسْكَنْدَرَانِيّ -بِمُعْجَمَةٍ أَوَّلُهُ وَمُهْمَلَةٍ آخِرُهُ-، وَهُوَ مِمَّنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيه". فكلامه هذا يثبت صحة مقالتنا، ولله الحمد.

---

[١٠٩] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٤٢، رقم٣٨٩٢؛ **فتح الباري**، ج١، ص٤١٧.

[١١٠] المذكور بكنيته هذه في حديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَاب حِفْظِ اللِّسَانِ، ج٨، ص١٠٠، رقم٦٤٧٦.

[١١١] المذكور بكنيته هذه في حديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب جزاء الصيد، بَاب: لاَ يُعْضَدُ شَجَرُ الحَرَمِ، ج٣، ص١٤، رقم١٨٣٢.

[١١٢] المذكور بكنيته هذه في حديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَدَبِ، بَاب إِكْرَامِ الضَّيْفِ، وَخِدْمَتِهِ إِيَّاهُ بِنَفْسِهِ، ج٨، ص٣٢، رقم٦١٣٥.

[١١٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَاب مَا يُذْكَرُ مِنْ ذَمِّ الرَّأْيِ وَتَكَلُّفِ القِيَاسِ، ج٩، ص١٠٠، رقم٧٣٠٧.

[١١٤] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٨٣.

الفرع الثامن: من وافقت كنيته كنية زوجته

الضرب لم يورده ابن الصلاح، وله ذكر عند أبي الحسن ابن حَيَّوَيْه النيسابوري المصري (ت٣٦٦هـ). والمثال مثل أبي سلمة وزوجته ﵄.[١١٥] فأم سلمة هي هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم الْمَخْزُومِيَّةُ ﵂، كانت زوجة أبي سلمة قبل أن يتزوجها النبي ﷺ.[١١٦] وأبو سلمة هو عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي ﵁، شهد بدراً وتوفي في حياة النبي ﷺ بعد أحد.[١١٧] ولهما ولدان راويان لأحاديث النبي ﷺ: عمرٌ[١١٨] وزينبُ.[١١٩] وأبو سلمة وأم سلمة أيضًا راويان عنه ﷺ، وقد وجدنا مرويات لهذه الأربعة الواردة في ثنايا الصحيح. وللبخاري تعامل خاص مع رواية زينب بنت أبي سلمة، حيث ينسبها إلى أبيها تارةً، وإلى أمها تارةً أخرى. فكأنه يسوّي بين أبي سلمة وأم سلمة لموافقة كنيتهما، والأمر جلي في المرويات التالية:

"حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ **زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ** أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاَثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». "[١٢٠]

و"حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ**، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﵂، قَالَتْ: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِيَ أَجْرٌ أَنْ أُنْفِقَ

---

[١١٥] انظر: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حَيَّوَيْهِ، **من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة**، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، (الدمام: دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ص٧٧، ٧٩.

[١١٦] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٧٥٤، ٨٦٩٤؛ **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٦.

[١١٧] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣١٠، رقم٣٤٢٠.

[١١٨] انظر: المرجع نفسه، ص ٤١٣، رقم٤٩٠٩.

[١١٩] انظر: المرجع نفسه، ص٧٤٧، رقم٨٥٩٥.

[١٢٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الجَنَائِزِ، بَاب إِحْدَادِ المَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا، ج٢، ص٧٨، رقم١٢٨١.

عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ، إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ؟". فَقَالَ ﷺ: «أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ، فَلَكِ أَجْرُ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ»".[١٢١]

المطلب الثاني: تمييز الألقاب

اللقب عند العرب هو الأوصاف التي يدعى بها الإنسان لسبب من الأسباب،[١٢٢] وهو من فنون التعيين عندهم. اللقب أقسام، فمن النقلة في الجامع الصحيح من لُقب بمهارته وإسهاماته مثل خالد بن الوليد رضي الله عنه الملقب بسيف الله،[١٢٣] ومنهم من لقب من أجل المهن والصنائع، مثل أبو صالح السمان، وهو المعروف بالزيات لما أنه جلب الزيت إلى الكوفة.[١٢٤] ومنهم من لقب بصفته الخُلُقية مثل محمد بن جعفر البصري، الملقب بغندر؛[١٢٥] لأنه كان مِشْغبًا؛ وأهل الحجاز يسمون المِشْغَبَ غندراً.[١٢٦] ومنهم أيضاً من لقب بصفته الخِلقية مثل الفقير.[١٢٧] ولسوف نرى حالات عديدة للمتلقبين، وأمثلتهم التطبيقية في الجامع الصحيح في الفروع الخمسة التالية:

---

[١٢١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الزَّكَاةِ، بَاب الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالأَيْتَامِ فِي الحَجْرِ، ج٢، ص١٢٢، رقم١٤٦٧.

[١٢٢] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج٢، ص٨١.

[١٢٣] واسمه الكامل أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٩١، رقم١٦٨٤.

[١٢٤] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٠٣، رقم١٨٤١.

[١٢٥] انظر: المرجع نفسه، ص٤٧٢، رقم٥٧٨٧.

[١٢٦] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٦، ص٣٣٢.

[١٢٧] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٠٢، رقم٧٧٣٣؛ ص٧١٦. الفقير: من فَقَار الظهر، وهو ما انتضد من عِظام الصلب من لَدُن الكاهِل إلى العَجْب. ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص٦٠.

الفرع الأول: من عرف بلقبه

مثل محمد بن جعفر الهذلي البصري، الملقب بغُندر.[١٢٨] له مرويات كثيرة في ثنايا الصحيح، وفي أغلبها يُطلق بلقبه غُندر. وله موضع فيما قال عنه البخاري: "مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ" كما في هذا الحديث:

"حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا **مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ**، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: «إِذَا لَمْ يَجِدِ الماءَ لاَ يُصَلِّي؟» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ البَرْدَ قَالَ: هَكَذَا - يَعْنِي تَيَمَّمَ - وَصَلَّى، قَالَ: قُلْتُ: «فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَّارٍ لِعُمَرَ؟» قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرَ عُمَرَ قَنِعَ بِقَوْلِ عَمَّارٍ".[١٢٩]

وله أيضاً ذكر في موضع واحدٍ في الصحيح، ذكره البخاري باسمه ولقبه معاً، وهو قوله:

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ**، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا البَجَلِيَّ، قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أُرَى صَاحِبَكَ إِلَّا أَبْطَأَكَ"، فَنَزَلَتْ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]" الحديث.[١٣٠]

الفرع الثاني: من عرف لقبه، واشتهر باسمه ولقبه معاً

مثل عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث،[١٣١] كان مشهوراً باسمه ولقبه معًا.[١٣٢] وله ذكر بأشكال مختلفة في الصحيح، فأحياناً يطلقه البخاري بلقبه الأعرج فقط

---

[١٢٨] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٧٢، رقم٥٧٨٧؛ **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٨.

[١٢٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب التَّيَمُّمِ، بَاب: إِذَا خَافَ الجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ المَرَضَ أَوِ المَوْتَ، أَوْ خَافَ العَطَشَ، تَيَمَّمَ، ج١، ص٧٧، رقم٣٤٥.

[١٣٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، ج٦، ص١٧٢، رقم٤٩٥١.

[١٣١] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٥٢، رقم٤٠٣٣.

[١٣٢] انظر: المرجع نفسه، ص٧٠٢.

-وهذا يدل على ابن هرمز الأعرج، لا غيره-،[١٣٣] وأحياناً يذكره بعبد الرحمن الأعرج، ثم أحياناً بالأعرج عبد الرحمن أو بالأعرج عبد الرحمن بن هرمز، وبعبد الرحمن -هو ابن هرمز- الأعرج. ومن الحديث الذي رواه ثمة:[١٣٤]

"حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ **عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الأَعْرَجَ**، حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ»".

الفرع الثالث: لقب من يعرف بالاسم

والمثال أنس بن مالك هو ابن النضر الأنصاري الخزرجي ﵁ صحابي مشهور، وكان قد خدم النبي ﷺ عشر سنين، فأكثر عنه ﷺ الحديث. لقب أنس بذي الأذنين[١٣٥] ولم يكن مشهوراً به. والبحث عنه في صحيح البخاري يوصلنا إلى كون البخاري ﵀ لم يورد مروياته في الجامع الصحيح بهذا اللقب، بل يذكره مهملاً في كثير من الأحيان، أو باسمه الكامل "أنس بن مالك ﵁" في الآخر. فهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على كون البخاري ﵀ لا يذكر لقب من لا يُعرف أو يشتهر به في السند حتى لا تختفي هوية النقلة.

الفرع الرابع: أسامي من اشتهر باللقب

وقع ذلك عند سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي، الملقب بالأعمش.[١٣٦] له مرويات في صحيح البخاري، ولم يكن البخاري ﵀ يذكره باسمه سليمان أو سليمان بن مهران فقط، وإنما قد يطلقه بلقبه الأعمش دون ذكر اسم له، أو يقرن بين اسمه ولقبه، مع تقديم اللقب وتأخيره بين فين وآخر، وبالمثال يتضح المقال:

---

[١٣٣] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٨.

[١٣٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الوُضُوءِ، بَاب البَوْلِ فِي المَاءِ الدَّائِمِ، ج١، ص٥٧، رقم٢٣٨.

[١٣٥] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١١٥، رقم٥٦٥.

[١٣٦] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٥٤، رقم٢٦١٥؛ و**فتح الباري**، ج١، ص٢٤٨.

"حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو المُنْذِرِ الطُّفَاوِيُّ، **عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ**، قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: "أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلاَ تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلاَ تَنْتَظِرِ المَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ»".[١٣٧]

والحديث الآخر: "حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا **الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ** عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَرِبِ المَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: "سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟". وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "لاَ تَسْأَلُوهُ، لاَ يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ"، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: "لَنَسْأَلَنَّهُ"، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ "يَا أَبَا القَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟". فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: "إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ"، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، قَالَ: «﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾». قَالَ الأَعْمَشُ: "هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا".[١٣٨]

الفرع الخامس: من اشتهر لقبه دون كنيته

مثل أبي عثمان يزيد بن صهيب الكوفي المعروف بالفقير. قيل: إنه كان يشكو فقار ظهره، فلقب بذلك.[١٣٩] ولقبه هذا ذكره ابن حجر ﷺ تحت باب الألقاب وما أشبهها.[١٤٠] له

---

[١٣٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»، صحيح البخاري، ج٨، ص٨٩، رقم٦٤١٦.

[١٣٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، ج١، ص٣٧، رقم١٢٥.

[١٣٩] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٠٢، رقم٧٧٣٣؛ ص٧١٦.

[١٤٠] انظر: المرجع نفسه، ص٧١٦.

أحاديث في الصحيح، ولم يكن مذكوراً بكنيته أبي عثمان فيه،[١٤١] بل يورد اسمه مقروناً بلقبه، فمن أمثلة ذلك ما يلي:[١٤٢]

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ هُوَ العَوَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا **يَزِيدُ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ الفَقِيرُ**، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

تلك من الحالات التي نجدها لدى المتلقبين في الجامع الصحيح.

المطلب الثالث: تمييز النسبة

لبعض الرواة نسبة إلى القبيلة أو الجد أو البلد أو الصنعة وما أشبه ذلك؛[١٤٣] والحصول على معلومات كهذه تزيدنا سهولةً في تعيين الرواة، وإليكم أمثلة من الجامع الصحيح لبعض من تلك الأضراب المذكورة أعلاه:

الفرع الأول: النسبة إلى القبيلة

من أمثلة ذلك في الصحيح أن البخاري ذكر أبا مسعود رضي الله عنه منسوبًا إلى الأنصار في:[١٤٤]

"حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ **أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ** رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الكَاهِنِ»" الحديث.

---

[١٤١] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٤٤.

[١٤٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب التَّيَمُّمِ، ج١، ص٧٤، رقم٣٣٥.

[١٤٣] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج٢، ص٨٠.

[١٤٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِجَارَةِ، بَاب كَسْبِ البَغِيِّ وَالإِمَاءِ، ج٣، ص٩٣، رقم٢٢٨٢.

الفرع الثاني: النسبة إلى البلد

مثل محمد بن أبي يعقوب الكرماني منسوبًا إلى "كِرْمان"[١٤٥]، فله من الأحاديث في صحيح البخاري الآتي:[١٤٦]

"حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ**، حَدَّثَنَا حَسَّانُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»".

الفرع الثالث: النسبة إلى سبب معين

مثل سعيد المقبري، حيث نقل البخاري ﵀ في سبب تسمية سعيد بالمقبري قائلاً: "قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: إِنَّمَا سُمِّيَ المَقْبُرِيَّ لِأَنَّهُ كَانَ نَزَلَ نَاحِيَةَ المَقَابِرِ".[١٤٧] يقول العيني مؤكداً الأمر:[١٤٨] "والمقبري: بِفَتْح الْمِيم، وَسُكُون الْقَاف، وَضم الْبَاء الْمُوَحدَة، وَقيل بِفَتْحِهَا، نِسْبَة إِلَى: مَقْبرَة بِالْمَدِينَةِ كَانَ مجاورا لَهَا".

المبحث الثالث: القضايا المتعلقة بتمييز النقلة

إن التدقيق والتمحيص بمُعرفات الشخصية والسمات الثقافية تعيننا على معرفة هوية النقلة ومكانتهم بين رجال الأسانيد، إلا أن وقوع اللحن مثل التصحيف والتحريف، أو السهو فيما يتعلق بأمور خاصة قد ينزلق الباحث به إلى الخطأ، وأهم تلك الأمور التي يجب الانتباه إليها نلخصها في المطالب الخمسة الآتية:

المطلب الأول: المتفق والمفترق

المطلب الثاني: المؤتلف والمختلف، أو المتشابه في الرسم

---

[١٤٥] كرمان: صَقْعٌ [يابس] كبير بين فارس وسجستان ومكران. وقال النووي: كرمان اسم لتلك الديار التي قصبتُها [أي قريتها] بَرْدَسِيْر، وقد غلب على بَرْدَسِيْر حتى كانت مقصد القوافل والملوك والعساكر. العيني، **عمدة القاري**، ج١٧، ص٢٧٦.

[١٤٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب البيوع، بَاب مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ، ج٥، ص٢٣٥، رقم٢٠٦٧.

[١٤٧] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٣، ص١٢٩-١٣٠، رقم٢٤٤٩.

[١٤٨] العيني، **عمدة القاري**، ج١، ص٢٣٦.

المطلب الثالث: المشتبه المقلوب

المطلب الرابع: الملتبس

المطلب الخامس: التدليس

وإليكها تلك القضايا للانتباه:

المطلب الأول: المتفق والمفترق

هو ما اتفق لفظًا وخطًّا من الأسامي،[١٤٩] فيحتاج إلى بيانات زائدة لنفرق بها بين النقلة. والمثال راويان باسم مهدي بن ميمون، فأحدهما مهدي بن ميمون أبو يحيى الأزدي المعولي البصري،[١٥٠] والآخر مهدي بن ميمون بن محمد بن عبد الرحمن بن سهم أبو عبد الله الأنطاكي،[١٥١] فاتفق اسمهما واسم أبيهما؛ ولقد روى البخاري ﷺ عن الأول فقط في ثلاثة عشر موقعاً من صحيحه، وهو ثقة، وعين ابن حجر ﷺ طبقته، من صغار السادسة،[١٥٢] ومن مروياته عند البخاري:[١٥٣]

"حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا **مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ**، حَدَّثَنَا وَاصِلٌ الأَحْدَبُ، عَنِ المَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي -أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي- أَنَّهُ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ». قُلْتُ: "وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟". قَالَ ﷺ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»".

---

[١٤٩] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٥٨.

[١٥٠] انظر: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **المتفق والمفترق**، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، (دمشق: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ج٣، ص١٩٤٩، رقم١٣٦٦.

[١٥١] انظر: المرجع نفسه، ج٣، ص١٩٥٠، رقم١٣٦٧.

[١٥٢] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٤٨، رقم٦٩٣٢.

[١٥٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب الجَنَائِزِ، بَاب مَا جَاءَ فِي الجَنَائِزِ، وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلاَمِهِ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ج٢، ص٧١، رقم١٢٣٧.

المطلب الثاني: المؤتلف والمختلف، أو المتشابه في الرسم

هو ما اتفق في صورة خطه، مع الاختلاف في صيغة لفظه، وذلك مثل سلاّم وسلاَم، فجميع الواردين بهذا الاسم من النقلة –كما حققه ابن الصلاح ﷺ– كان بتشديد اللام إلا خمسة أسماء، منه سلاَم والد محمد بن سلاَم البيكندي البخاري، شيخ البخاري ﷺ.[١٥٤]

والأمر بيّنٌ في صحيح البخاري حيث أورد «إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا» الحديث من شيخه بقوله في بداية السند: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ"،[١٥٥] وذلك بخلاف راو آخر سَلَّامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ الوارد بتشديد اللام عند ذكره «اقْرَءُوا القُرْآنَ مَا ائْتَلَفَتْ قُلُوبُكُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ» الحديث.[١٥٦]

ولابن حجر ﷺ فصل خاص يذكر تحته المؤتلف والمختلف من الْأَسْمَاء والكنى والألقاب والأنساب لمن أراد التوسع في البحث.[١٥٧]

المطلب الثالث: المشتبه المقلوب

المشتبه من تشابه في الاسم والنسب، مع التقديم والتأخير في الابن والأب،[١٥٨] مما قد يدفع إلى الالتباس والتقليب بينهما؛ ومثله مثل ما أورده البخاري ﷺ قائلاً: "حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ **عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ**، عَنْ أَبِيهِ **حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ**، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ"، فساق الحديث بكامله،[١٥٩] فعلي بن حسين هو الابن، وحسين بن علي هو الأب.

---

[١٥٤] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٤٤.

[١٥٥] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، كِتَاب الإِيمَانِ، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»، وَأَنَّ المَعْرِفَةَ فِعْلُ القَلْبِ، ج١، ص١٣، رقم٢٠.

[١٥٦] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، كِتَاب الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَاب كَرَاهِيَةِ الخِلاَفِ، ج٩، ص١١١، رقم٧٣٦٤.

[١٥٧] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٠٩.

[١٥٨] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٦٨.

[١٥٩] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**،كِتَاب المسَاقَاةِ، بَاب بَيْعِ الحَطَبِ وَالكَلَإِ، ج٣، ص١١٤، رقم٢٣٧٥.

وفي صحيحه أيضاً مثالٌ آخر يكشف عن قلب النقلة في ذكر معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، وقد ساق عنه البخاري ﷺ قائلاً: "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ، مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ **مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ** ﷺ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَدْرَكَتْهَا فَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوهَا»".[١٦٠]

وقد نقل ابن حجر تعليق الكرماني على السند بأن الشك من الراوي في اسم مُعَاذِ بن سعد أَو سعد بن معَاذ لا يضر بالإسناد لأنه صحابي، والصحابة ﷺ جميعهم عدول.[١٦١]

المطلب الرابع: الملتبس

الملتبس أصله من اللَّبْس والمراد به الخلْط،[١٦٢] والذي في معناه أيضاً الاشتراك[١٦٣] والإشكال، فيقال: أمورٌ أَشْكَالٌ، أي: مُلْتَبِسَةٌ.[١٦٤] فالالتباس في علم الحديث الاتفاق في أسماء النقلة لفظاً وخطًّا مع الاختلاف في أسماء الآباء لفظاً لا خطًّا، أو عكس ذلك.[١٦٥] والأمر راجع إلى عدم ضبط المشكل أو الملتبس منها في كتب الحديث، فالاعتناء بضبط الملتبس يسلمنا عن الخطأ في تعيين النقلة والحكم عليهم بإذن الله.

ومن أمثلة الالتباس المتوقع وقوعه بين أسامي النقلة هو ما بين سُرَيْجِ بْنِ النُّعْمَانِ وشُرَيحٍ ابْنِ النُّعْمَانِ، فقد اتفقت أسماء الآباء مع الاختلاف في أسامي النقلة.[١٦٦] فالراوي الأول سريج

---

[١٦٠] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَاب ذَبِيحَةِ المَرْأَةِ وَالأَمَةِ، ج٧، ص٩٢، رقم٥٥٠٥.

[١٦١] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص٦٣٣.

[١٦٢] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٦، ص٢٠٤.

[١٦٣] انظر: المرجع نفسه، ج١٠، ص٤٥٠.

[١٦٤] انظر: المرجع نفسه، ج١١، ص٣٥٧.

[١٦٥] انظر: محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث**، (د.م: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١٠، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص٢٥٦.

[١٦٦] انظر: المرجع نفسه، ص٢٥٦.

ابن النعمان بن مروان الجوهري البغدادي،[١٦٧] والثاني شريح بن النعمان الصائدي الكوفي.[١٦٨] والذي انتقى البخاري روايته وأدخله في الصحيح هو لسُريج، لا شُريح، فله فيه:[١٦٩]

"حَدَّثَنَا **سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ**، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ»،" الحديث.

المطلب الخامس: التدليس

وقوع التدليس في الإسناد قد يعيب ما يُرى سالماً من الأسانيد. والتدليس لغةً مأخوذ من الدَّلس أي الستر والظُّلمة، وهو الدال على الخداع، نحو قولهم: "لَا يُدَالِسُ، أَيْ لَا يُخَادِعُ"، فالتدليس في البيع أن يبيع السلع بكتمان عيبه.[١٧٠] أما في مصطلح الحديث، فتستخدم هذه الكلمة لتدل على الأقسام الثلاثة الرئيسة، نبينها تحت الفروع الآتية:

الفرع الأول: تدليس الإسناد

هو رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه؛ بصيغة تُوْهم الاتصال كقوله: "عن فلان"، أو "قال فلان" وما شابهها،[١٧١] فصورة الإسناد الواقع فيها التدليس هي صورة من الإرسال أو الانقطاع.[١٧٢] وكان بقية بن الوليد –وهو من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين– دلّس بهذا

---

[١٦٧] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٢٩، رقم٢٢١٨.

[١٦٨] انظر: المرجع نفسه، ص ٢٦٥، رقم٢٧٧٧.

[١٦٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الجُمُعَةِ ، بَاب وَقْتُ الجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، جد٢، ص٧، رقم٩٠٤.

[١٧٠] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٢، ص٢٩٦.

[١٧١] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج٢، ص٩٥٢.

[١٧٢] انظر: المرجع نفسه، ج٢، ص٩٥٤.

النوع من التدليس، زيادة على تدليسه الشيوخ، وله في الجامع الصحيح حديث واحد أخرجه في المتابعة، لا في الأصول،[١٧٣] والحديث قول البخاري:[١٧٤]

"حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلاَةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلاَتِي كَرَاهِيَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ»"، تَابَعَهُ بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، وَابْنُ المُبَارَكِ، **وَبَقِيَّةُ**، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ".

الفرع الثاني: تدليس التسوية

هو فرع من تدليس الإسناد لكنه أشرّ، ومعناه تحسين الراوي للحديث بإسقاطه راويًا ضعيفًا – لجرحه أو جهالته، أو صغر سنه– من فوق شيخه في الإسناد، فيظن غيره أن السند سالم مستقيم،[١٧٥] وليس في صحيح البخاري شيء من هذا النوع،[١٧٦] مع وجود النقلة مثل الوليد بن مسلم[١٧٧] فيه –وهو من المدلسين المكثرين للتسوية–. ولقد عنعن الوليد[١٧٨] في سبعةَ مواضع

---

[١٧٣] انظر: عواد الخلف، **روايات المدلسين في صحيح البخاري: جمعها، تخريجها، الكلام عليها**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، د.ط، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٥٧٢.

[١٧٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب الأَذَانِ، بَاب مَنْ أَخَفَّ الصَّلاَةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ، ج١، ص١٤٣، رقم٧٠٧.

[١٧٥] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج٢، ص٩٥٦.

[١٧٦] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٥٨٣.

[١٧٧] هو أبو العباس الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي (ت١٩٥هـ)، ثقة من الثامنة. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ج٣١، ص٨٦، رقم٦٧٣٧؛ وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ج١، ص٥٨٤، رقم٧٤٥٦؛ وأحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ)، ج٢، ص٧٥٨، رقم١٢٧٠.

[١٧٨] وله مرويات كثيرة روى عنه البخاري بصيغ التصريح بالسماع كحدثنا وأخبرنا. انظر: **الجامع الصحيح**، الحديث رقم٥٥٩، ٧٠٧، ٩٠٧، ٩٣٣، ٩٧٣، ١٠٦٥، ١١٥٤، ١٤٥٢، ١٥٠٢، ١٥١٥، ١٥٣٤، ١٥٩٠، ١٨٨١، ٢٤٣٤، ٣١٧٦، ٣٢٩٢، ٣٦٠٦، ٣٦٤١، ٣٧٣٧، ٣٨٥٦، ٣٩٢٠، ٣٩٢٣، ٤١٨٧، ٤٦٤٠، ٤٨١٥، ٥٢٥٤، ٦١٦٥، ٦٨٠٢، ٦٨٠٣، ٧٠٨٤، ٧٤٦٠.

من الصحيح؛ خمسة منها في روايته عن شيخه الأوزاعي المقام به مقام التصريح بالسماع،[١٧٩] وواحدة منها رواها عن ثور[١٨٠] –وله تصريح بالسماع عنه في رواية الإسماعيلي لنفس الحديث– ،[١٨١] وواحدة أخرى رواها عن أبي غسان محمد بن مطرف،[١٨٢] فله متابعان لنفس الحديث[١٨٣] في صحيح الإمام مسلم.[١٨٤]

والقضية لخصها الدكتور عواد الخلف حفظه الله بوضوح حين يقول:[١٨٥]

"أما التسوية فليس منها شيء في صحيح البخاري، إما لمجيء السند مصرحاً فيه بالسماع من الوليد إلى آخر الإسناد، وإما أن الرواية التي صرّح فيها بالسماع وتوجد عنعنة في باقي السند قد جاءت هذه الرواية من غير طريق الوليد عن الشيوخ المذكورين؛ الأمر الذي يزيل احتمال التسوية. أما التدليس فكل أحاديثه صرّح فيها بالسماع سوى سبعة تكلمت عليها بما يزيل احتمال تدليسها".

الفرع الثالث: تدليس الشيوخ أو الأسماء

هو أن يروي الراوي عن شيخه حديثاً، فيذكره في السند بما لم يشتهر به من كنيته، أو نسبته وما أشبه ذلك، لئلا يُعرف.[١٨٦] ومن نقلة البخاري ﷺ الذين لهم دخل في الأمر سفيان الثوري، فقد قال يعقوب بن سفيان عن عبيدة بن معتب الضبي: "حديثه لا يسوّي شيئاً، وكان الثوري إذا روى عنه كنّاه". قال أبو عبد الكريم، قال: "وسفيان لا يكاد يكنّي رجلاً إلا وفيه ضعف."[١٨٧] والحق أن الثوري من المرتبة الثانية في الطبقة المدلسين، فروايته في الجامع الصحيح

---

[١٧٩] هي ما أخرجها البخاري في **صحيحه**، الحديث رقم١١٥٤، ٢١٣١، ٣٤٣٥، ٣٦٧٨، ٦١٦٣.

[١٨٠] أخرجها البخاري في **صحيحه**، كِتَاب البُيُوعِ، بَاب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الكَيْلِ، ج٣، ص٦٧، رقم٢١٢٨.

[١٨١] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٣٤٥؛ والعيني، **عمدة القاري**، ج١١، ص٢٤٧.

[١٨٢] أخرجها البخاري في **صحيحه**، كِتَاب كَفَّارَاتِ الأَيْمَانِ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَأَيُّ الرِّقَابِ أَزْكَى، ج٨، ص١٤٥، رقم٦٧١٥.

[١٨٣] أخرجهما مسلم في **صحيحه**، كِتَاب الْعِتْقِ، بَاب فَضْلِ الْعِتْقِ، ج٢، ص١١٤٧، رقم١٥٠٩.

[١٨٤] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٥٨٣.

[١٨٥] انظر: المرجع نفسه.

[١٨٦] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج٢، ص٩٥٩-٩٦٠.

[١٨٧] انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٧، ص٨٦-٨٧.

مقبول سليم، لا إشكال فيه،[188] ولم يكن لعبيدة هذا شيء في صحيح البخاري إلا متابعةً لحديث واحد، وذلك أكده ابن حجر ﷺ قائلاً: "لم يذكره البخاري إلا في موضع واحد في الأضاحي".[189] والحديث:[190]

"حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ، قَالَ: "ضَحَّى خَالٌ لِي، -يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ ﷺ-، قَبْلَ الصَّلاَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ»، فَقَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ المَعَزِ"، قَالَ: «اذْبَحْهَا، وَلَنْ تَصْلُحَ لِغَيْرِكَ»، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاَةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلاَةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ المُسْلِمِينَ»، **تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ**، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَتَابَعَهُ وَكِيعٌ، عَنْ حُرَيْثٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَقَالَ عَاصِمٌ، وَدَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: "عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ"، وَقَالَ زُبَيْدٌ، وَفِرَاسٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: "عِنْدِي جَذَعَةٌ"، وَقَالَ أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: "عَنَاقٌ جَذَعَةٌ"، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: "عَنَاقٌ جَذَعٌ، عَنَاقُ لَبَنٍ".

تلك هي أقسام التدليس المشهورة، ففي القسم الأول والثاني نوع من السقط في السند، وفي الثالث التباس هوية الشيخ بتغيير ما يشتهر به. فعلى الظاهر، يُرى كون التدليس مضرًّا للسند، إلا أن التدليس في صحيح البخاري له حالات خاصة وحكم خاص، حيث إن المدلسين فيه منقسمون إلى صنفين رئيسين:

الصنف الأول: المدلسون الذين لا تُضر عنعنتهم مطلقاً، فتسعة عشر (١٩) منهم من أصحاب المرتبة الأولى من طبقات المدلسين[191] -وهم غير موصوفين بالتدليس إلا نادراً-،[192]

---

[188] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص١٧٠-١٨٧.

[189] ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٧، ص٨٧.

[190] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَضَاحِيِّ، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ: «ضَحِّ بِالْجَذَعِ مِنَ المَعَزِ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، ج٧، ص١٠١، رقم٥٥٥٦.

[191] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٣٣-١٢٧.

[192] انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، (عمان: مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص١٣.

وواحد وعشرون (٢١) من أصحاب المرتبة الثانية،[١٩٣] وهم على كلام ابن حجر:[١٩٤] "من احتمل الائمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة".

والصنف الثاني: من لا تُقبل عنعنتهم إلا أن يرووا بما يحتمل تصريح السماع أو مقامه، فأربعة وعشرون (٢٤) من ذلك أصحاب المرتبة الثالثة،[١٩٥] وستة (٦) منهم من المرتبة الرابعة؛[١٩٦] المتفق على ترك روايتهم إلا إذا صرحوا بالسماع، وذلك لكثرة تدليسهم عن المجاهيل والمجروحين.[١٩٧]

وجدير بالذكر أن البخاري ﵀ لم يخرج شيئاً من المدلسين في الطبقة الخامسة، لا في الأصول ولا في المتابعات،[١٩٨] وهم المردودن ولو صرحوا بالسماع لكونهم ضُعّفوا بأمر آخر سوى التدليس، -إلا إن توبع من كان ضعفه يسيراً.[١٩٩]

ورواية البخاري ﵀ عن الصنف الثاني من النقلة في صحيحه أيضاً لا تضر؛ لأن البحث والتتبع أثبت كونها خارجة عن الدائرة المضرة، منها:

١. كون الرواية مروية بالصيغ الصريحة بالسماع.[٢٠٠]
٢. كون الرواية موقوفة، لا مرفوعة.[٢٠١]
٣. كون الرواية معلقة، فلم يكن مما قصده البخاري من شرط صحيحه.
٤. كون الرواية من المتابعات، لا الأصول.

---

[١٩٣] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص١٢٩-٢٧٨.

[١٩٤] انظر: ابن حجر، **تعريف أهل التقديس**، ص١٣.

[١٩٥] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٢٨١-٥٦١. وأصحاب هذه المرتبة هم الذين أكثروا في التدليس، فاختلف المحدثون في الاحتجاج بهم، ولم يحتجوا بهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع. انظر: ابن حجر، **تعريف أهل التقديس**، ص١٣.

[١٩٦] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٥٧١-٥٨٣.

[١٩٧] انظر: ابن حجر، **تعريف أهل التقديس**، ص١٤.

[١٩٨] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٥٩٢.

[١٩٩] انظر: ابن حجر، **تعريف أهل التقديس**، ص١٤.

[٢٠٠] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٥٩١.

[٢٠١] انظر: المرجع نفسه، ص٢٨٥.

٥. رواية المعنعن، مع التصريح بالسماع من جهة أخرى لنفس الحديث.

٦. رواية المعنعن، مع التصريح بالسماع لنفس الحديث في أصول كتب الأحاديث الأخرى المعتمدة غير صحيح البخاري.[٢٠٢]

فانجلى مما ذكرنا أعلاه أن إيراد البخاري ﵀ لأحاديث المدلسين في صحيحه تابعٌ لقواعد ومنهج دقيق، فلم يكن مضراً لأصوله، ولا يؤخذ ذلك عليه.

المبحث الرابع: العلاقة بين النقلة وطبقاتهم

بعد أن حققنا الأمور المحيطة بتعيين النقلة وتمييزهم فرادى فرادى في المباحث الثلاثة الأولى لهذا الفصل (أي: الفصل المختص بعلم معرفة النقلة)، وصلنا إلى ما يميِّز بين النقلة بالنسبة إلى القرائن المحتفة بهم، ولذلك قسمناها إلى ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: تمييز الشيوخ والتلاميذ

المطلب الثاني: تمييز طبقة النقلة

المطلب الثالث: عدد الطبقات وعلاقتها بعوالي الإسناد ونازلها

ثم يلي بعدها المبحث الخامس والأخير للفصل، وهو ما يتعلق بصيغ التحمل والآداء، الرابطة بين الشيوخ والتلاميذ من النقلة وطبقاتهم، فيتم بذلك الكلام حول تعيين النقلة في ضوء تطبيقات البخاري ﵀ في صحيحه بإذن الله تعالى.

المطلب الأول: تمييز الشيوخ والتلاميذ

العلاقة بين الشيوخ والتلاميذ علاقة علمية روحية تسلسلية بينهم، يجمعهم أمر حفظ الأخبار وتناقلها عن النبي ﷺ بوجه أكثر صواباً وضبطاً. والكشف عن تلك العلاقة بين النقلة في غاية الأهمية، حيث إنها تساعدنا في تعيين النقلة وطبقاتهم، وإمكانية السماع أو اللقاء فيما بينهم، مما يؤدي إلى تحقيق كون السند منقطعاً كان أو متصلاً. زد على ذلك أن هذه المعلومات تعيننا في الفحص لشخصية النقلة وأمانتهم وضبطهم، وتؤدي هذه الأمور إلى إمكانية تنزيل الناس منازلهم.

---

[٢٠٢] انظر: الخلف، **رواية المدلسين في صحيح البخاري**، ص٥٧٢-٥٩٠.

والأمر محسوس أهميته في مثل حالة سفيان بن عيينة وسفيان الثوري ﷺ، حيث إنهما مشتركان في كثير من الشيوخ والتلاميذ، فالالتباس بينهما -في حالة ذكرهما مهملين- مفترض. هذا مع أن ثمة فرقًا جليًّا بين طبقتهما، فالثوري ﷺ (ت١٦١هـ) من الطبقة السابعة أي طبقة كبار تبع الأتباع،[٢٠٣] وهو أقدم من ابن عيينة ﷺ (ت١٩٧هـ) الذي كان من رؤوس الطبقة الثامنة أي الطبقة الوسطى من تبع الأتباع.[٢٠٤]

ولقد روى البخاري ﷺ عن كلا السفيانين في مواقع عديدة من صحيحه؛ فأحياناً يذكرهما في السند غير منسوبين، فالتمييز مدرك بمعرفة الشيخ والتلميذ -فإن كان سفيان روى عنه علي بن المديني وعبد الله بن الزبير الحميدي أو محمد بن عمر عن سفيان-، فهو في الأغلب ابن عيينة ﷺ. والأمر نراه جليًّا في مثل هذا الحديث:[٢٠٥]

"حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ». قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. زَادَ الْحُمَيْدِيُّ «حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ»."

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هو ابن المديني، و**سُفْيَانُ** هو ابن عيينة.[٢٠٦]

ومثل هذا الحديث التالي:[٢٠٧]

"حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا، **سُفْيَانُ**، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ

---

[٢٠٣] واسمه سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الكوفي. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٤٤، رقم٢٤٤٥.

[٢٠٤] واسمه سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٤٥، رقم٢٤٥١.

[٢٠٥] أخرجه البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجنائز، بَاب الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ، ج٣، ص٢٥٩، رقم١٣٠٧.

[٢٠٦] انظر: العيني، **عمدة**، ج١٢، ص٣٦٦.

[٢٠٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب بدء الوحي، كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾، ج١، ص١، رقم١.

كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

فسفيان هنا هو ابن عيينة[٢٠٨].

أما إن كان الراوي عن سفيان: يحيى بن سعيد القطان، وابن كثير، ومحمد بن كثير العبدي، وعبد الرحمن بن مادة، فالغالب هو الثوري ﷺ. مثل الحديث التالي:[٢٠٩]

"حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ، **أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ**، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُنْذِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "خَطَّ النَّبِيُّ ﷺ خَطًّا مُرَبَّعًا، وَخَطَّ خَطًّا فِي الوَسَطِ خَارِجًا مِنْهُ، وَخَطَّ خُطَطًا صِغَارًا إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الوَسَطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الوَسَطِ، وَقَالَ: «هَذَا الإِنْسَانُ، وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ – أَوْ: قَدْ أَحَاطَ بِهِ–، وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمَلُهُ، وَهَذِهِ الخُطَطُ الصِّغَارُ الأَعْرَاضُ، فَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وَإِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا»".

فيحيى بن سعيد المذكور في الحديث هو القطان، وسفيان هو الثوري.[٢١٠]

ولقد شرح الذهبي قاعدةً فيما يتعلق بما قدمناه آنفًا بقوله:[٢١١]

"وَيَقَعُ مِثْلُ هَذَا الاشْتِرَاكِ سَوَاءً فِي السُّفْيَانَيْنِ، فَأَصْحَابُ **سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ** كِبَارٌ قُدَمَاءُ، وَأَصْحَابُ **ابْنِ عُيَيْنَةَ** صِغَارٌ، لَمْ يُدْرِكُوا الثَّوْرِيَّ، وَذَلِكَ أَبْيَنُ، فَمَتَى رَأَيتَ القَدِيْمَ قَدْ رَوَى، فَقَالَ: "حَدَّثَنَا سُفْيَانُ" –وَأَبْهَمَ–، فَهُوَ الثَّوْرِيُّ؛ وَهُمْ كَوَكِيْعٍ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ، وَالفِرْيَابِيِّ، وَأَبِي نُعَيْمٍ. فَإِن رَوَى وَاحِدٌ مِنْهُم عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ بَيَّنَهُ، فَأَمَّا الَّذِي لَمْ يَلْحَقِ الثَّوْرِيَّ، وَأَدْرَكَ ابْنَ عُيَيْنَةَ، فَلاَ يَحْتَاجُ أَنْ يَنْسِبَهُ، لِعَدَمِ الإِلْبَاسِ، فَعَلَيْكَ بِمَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ النَّاسِ".

فالشاهد أن معرفة الشيوخ والتلاميذ من أهم قرائن تعيين النقلة، وكذا الحال بمعرفة الطبقات بينهم. وقد يظن أحدٌ أن تحديد العلاقة بين الشيوخ والتلاميذ أمر بسيط، فمن المفترض

---

[٢٠٨] انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج١، ص٤٤.

[٢٠٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الرقاق، باب في الأمل وطوله، ج١٦، ص٢٢٠، رقم٦٤١٧.

[٢١٠] انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٢٣، ص٣٤.

[٢١١] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج٧، ص٤٦٦.

كون طبقة المروي عنه أرفع من طبقة الراوي –ولا شك أن هذا يقع في أغلب الأحيان– إلا أن هناك حالات خاصة نادرة، نلخصها في أربع فروعات تالية:

الفرع الأول: رواية الآباء عن الأبناء

إنه من المعتاد أن يروي الصغير عن الكبير، والأبناء عن الآباء، –كأن يروي صحابي صغير عن أبيه من كبار الصحابة، وأن يروي تابعي صغير عن أبيه من كبار التابعين–؛ إلا أن نشاط تلقي الأخبار في عصر الرواية تشهد تداولها وأخذها فيما بينهم،[٢١٢] فالحاصل الخلط بين طبقة النقلة، مع التركيز على من كان أضبط وأوثق في الأسانيد. فمن أمثلة ذلك في الصحيح قول البخاري:[٢١٣]

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ هُوَ ابْنُ الحَارِثِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ ﵁، دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ، عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ ﵂، فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ، قَالَ: «أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي سِقَائِهِ، وَتَمْرَكُمْ فِي وِعَائِهِ، فَإِنِّي صَائِمٌ». ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ البَيْتِ، فَصَلَّى غَيْرَ المَكْتُوبَةِ، فَدَعَا لِأُمِّ سُلَيْمٍ وَأَهْلِ بَيْتِهَا، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ ﵂: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي خُوَيْصَّةً"، قَالَ ﷺ: «مَا هِيَ؟»، قَالَتْ: "خَادِمُكَ أَنَسٌ"، فَمَا تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلاَ دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا، وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ»، فَإِنِّي لَمِنْ أَكْثَرِ الأَنْصَارِ مَالًا، **وَحَدَّثَتْنِي ابْنَتِي أُمَيْنَةُ**: "أَنَّهُ دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ حَجَّاجٍ البَصْرَةَ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ وَمِائَةٌ"،[٢١٤] حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، سَمِعَ أَنَسًا ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

---

[٢١٢] للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) كتاب ألفه في رواية الآباء عن الأبناء، وكما أفرد جزءاً لطيفاً في رواية الصحابة عن التابعين. انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ج١، ص٣١٣؛ ويحيى بن شرف النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تحقيق: محمد عثمان الخشت، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج١، ص٩٧؛ وابن حجر، **نزهة النظر**، ج١، ص٢٤٤؛ والسخاوي، **فتح المغيث**، ج٤، ص١٨٢١٨١-١٨٢.

[٢١٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الصَّوْمِ، بَاب مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَمْ يُفْطِرْ عِنْدَهُمْ، ج٣، ص٤١، رقم١٩٨٢.

[٢١٤] الحديث ذكره السخاوي ليكون مثالاً لحالة رواية الآباء عن الأبناء في كتابه. انظر: **فتح المغيث**، ج٤، ص١٨٠.

يقول العيني عقب ذكر متن الحديث "**وحدثتني ابْنَتي أمينة**":[٢١٥] "فِيه رِوَايَة الْأَب عَن بنته، لِأَن أنساً روى هَذَا عَن بنته أمينة، وَهُوَ من قبيل رِوَايَة الآباء عن الأبناء". والذي حققته الباحثة أن أُمَيْنَة بنت أنس هذه تابعية من الطبقة الثالثة، روى عنها أبوها،[٢١٦] أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي ﵁ (ت٩٢هـ/٩٣هـ).[٢١٧]

الفرع الثاني: رواية الأكابر عن الأصاغر

وقوع هذه الحالة قد يوهم كون الراوي أكبر من المروي عنه سنًّا أو طبقةً أو أفضليةً؛[٢١٨] والمثال لوقوعها في الجامع الصحيح قول البخاري ﵀:[٢١٩]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ **نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرِ**، عَنْ **عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ الزُّرَقِيِّ**، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرَقِيِّ ﵁، قَالَ: "كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ ﷺ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: "رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ"، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ ﷺ: «مَنِ المتَكَلِّمُ؟». قَالَ: "أَنَا"، قَالَ ﷺ: «رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلاَثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ»".

قال ابن حجر ﵀ عقب ذكر الحديث:[٢٢٠]

"الْإِسْنَادُ كُلُّهُ مَدَنِيُّونَ **وَفِيهِ رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ لِأَنَّ نُعَيْمًا أَكْبَرُ سِنًّا مِنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى وَأَقْدَمُ سَمَاعًا**، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسَقٍ، وَهُمْ مِنْ بَيْنِ مَالِكٍ وَالصَّحَابِيِّ".

---

[٢١٥] العيني، **عمدة القاري**، ج١١، ص٩٩-١٠٠.

[٢١٦] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٧٤٣، رقم٨٥٣٧.

[٢١٧] انظر: المرجع نفسه، ص١١٥، رقم٥٦٥.

[٢١٨] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٠٧.

[٢١٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب فَضْلِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، ج١، ص١٥٩، رقم٧٩٩.

[٢٢٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٢، ص٢٨٥.

وبعد التحقيق، نجد أن نعيماً –وهو ابن عبد الله المدني مولى آل عمر– كان من الطبقة الثالثة،[٢٢١] وأنه روى الحديث عن علي –وهو ابن يحيى بن خلاد بن رافع بن مالك بن العجلان الزُّرَقي الأنصاري (ت١٢٩هـ)– [٢٢٢] من الطبقة الرابعة، فكان أصغر منه سناً وطبقةً.

الفرع الثالث: رواية الأقران والمدبَّج

هذه حالة فريدة حيث إنها تخالف مبدء الطبقة العادية أي أخذ التلميذ رواية شيخه، أو رواية الأصاغر عن الأكابر، فإليكم هذه الألوان الفريدة في الرواية كما يأتي:

أولا: رواية الأقران

الأقران جمع قرين، وهو –على كلام ابن فارس–، من مادة: "قَرَنَ أي القاف والراء والنون، الدال على جَمْعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، فالقرن في الْحَاجِبَيْنِ، إِذَا الْتَقَيَا. وَالْقَرْنُ أيضاً: مَثَلُكَ فِي السِّنِّ. وَالْقَرِينَةُ: نَفْسُ الْإِنْسَانِ، كَأَنَّهُمَا قَدْ تَقَارَنَا".[٢٢٣] والأقران في اصطلاح المحدثين هم النقلة المتشابهون فيما بينهم، فعرفه ابن الصلاح بالْمُتَقَارِبِينَ فِي السِّنِّ وَالْإِسْنَادِ،[٢٢٤] مثال ذلك أن يروي صحابي عن صحابي، أو تابعي عن تابعي، أو ما شابه ذلك.

والمثال عند البخاري رحمه الله قوله في هذا الحديث:[٢٢٥]

"حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا **ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ**، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، وَعَمْرٍو، **وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ**، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما، قَالَتْ: "اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتَنِ، وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ، أَيْقِظُوا صَوَاحِبَاتِ الحُجَرِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ»".

---

[٢٢١] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٥٦٥، رقم٧١٧٢.

[٢٢٢] المرجع نفسه، ص٤٠٦، رقم٤٨١٤.

[٢٢٣] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٥، ص٧٦-٧٧.

[٢٢٤] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٠٩. وانظر: الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٢١٥.

[٢٢٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب العِلْمِ وَالعِظَةِ بِاللَّيْلِ، ج١، ص٣٤، رقم١١٥.

قال العيني في شرحه للحديث:[٢٢٦] "وَمِنْهَا [أي من لطائف إسناده]: أَن فِيهِ رِوَايَة الأقران فِي موضِعين: أَحدهمَا ابْن عُيَيْنَة عَن معمر، وَالثَّانِي: عَمْرو وَيحيى عَن الزُّهْرِيّ". فابن عيينة (ت١٩٧هـ) من رؤوس الطبقة الثامنة أي الطبقة الوسطى من تبع الأتباع،[٢٢٧] وكان رجلاً معمَّرًا؛ عاش إلى أن بلغ إحدى وتسعين من العمر. وقرينه معمر بن راشد تبع الأتباع من كبار السابعة (ت١٥٤هـ).[٢٢٨]

أما عمرو بن دينار (ت١٢٦هـ) فمن الرابعة،[٢٢٩] ويحيى بن سعيد الأنصاري (ت١٤٤هـ) من الخامسة؛[٢٣٠] وأخذهما مباشرة عن ابن شهاب الزهري (ت١٢٥هـ) –وكان من رؤوس الطبقة الرابعة– دليل على اللقاء بينهم ومجالستهم بعضهم البعض.[٢٣١] والأمر أكده ما رواه مُحَمَّد بْن خلاد الباهلي قائلاً:[٢٣٢] "سمعتُ يَحْيَى –وهو ابن سَعِيد القطان–، لا يقدِّم عَلَى يَحْيَى بْن سَعِيد أحدًا من الحجازيين، فقيل لَهُ: "الزُّهْرِيّ؟". فقال: "الزُّهْرِيّ خولف عَنْهُ، ويحيى لَم يُختلف عَنْهُ".

ثانياً: رواية المدبج

لرواية الأقران نوع خاص وهو المدبج، أي رواية القرينين كل واحد منهما عن الآخر،[٢٣٣] فمن أمثلته في طبقة الصحابة رواية عائشة عن أبي هريرة، وروايته عنها ﵄، ومن طبقة التابعين رواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري بعضهما عن بعض، وفي طبقة تبع الأتباع كرواية مالك عن الأوزاعي كل واحد منهما عن الآخر، ومن طبقة أتباع الأتباع فرواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ﵉، وعكس ذلك.[٢٣٤]

---

[٢٢٦] العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٧٣.

[٢٢٧] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٤٥، رقم٢٤٥١.

[٢٢٨] انظر: المرجع نفسه، ص٥٤١، رقم٦٨٠٩.

[٢٢٩] انظر: المرجع نفسه، ص٤٢١، رقم٥٠٢٤.

[٢٣٠] انظر: المرجع نفسه، ص٥٩١، رقم٧٥٥٩.

[٢٣١] انظر: المرجع نفسه، ص٥٠٦، رقم٦٢٩٦.

[٢٣٢] انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج١٦، ص١٥٥.

[٢٣٣] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٠٩؛ والحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٢١٥.

[٢٣٤] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٠٩–٣١٠.

والباحثة –بعد أن بذلت أقصى وسعها– لم تجد أمثلةً للمدبج في صحيح البخاري، ولكنها تجد إشارة عند الحاكم لرواية أبي هريرة عن عائشة ﵄، بعضهما عن بعض.[٢٣٥] فالذي رواه أبو هريرة عن عائشة تجده الباحثة منصوصًا كالآتي:[٢٣٦]

"حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ** ﵄، قَالَتْ: "فَقَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»".

والذي روته عائشة عن أبي هريرة ﵄، نجد نصها كالتالي:[٢٣٧]

"حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ رُسْتُمَ أَبُو عَامِرٍ الْخَزَّازُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ أَبُو الْحَكَمِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ **عَائِشَةَ** ﵂ فَدَخَلَ عَلَيْهَا **أَبُو هُرَيْرَةَ** ﵁، فَقَالَتْ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! أَنْتَ الَّذِي تُحَدِّثُ أَنَّ «امْرَأَةً عُذِّبَتْ فِي هِرَّةٍ لَهَا رَبَطَتْهَا لَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَسْقِهَا»؟"، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁: "سَمِعْتُهُ مِنْهُ" –يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ–، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ﵂: "أَتَدْرِي مَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ؟". قَالَ: "لَا"، قَالَتْ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ مَعَ مَا فَعَلَتْ كَانَتْ كَافِرَةً، إِنَّ الْمُؤْمِنَ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعَذِّبَهُ فِي هِرَّةٍ، فَإِذَا حَدَّثْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْظُرْ كَيْفَ تُحَدِّثُ".

---

[٢٣٥] انظر: الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٢١٥-٢١٦.

[٢٣٦] أخرجه مسلم في **صحيحه**، كِتَاب الصَّلَاةِ، بَاب مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، ج١، ص٣٥٢، رقم٢٢٢.

[٢٣٧] أخرجه أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي في **المسند**، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، (مصر: دار هجر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ج٣، ص٢٨، رقم١٥٠٣.

الفرع الرابع: رواية السابق واللاحق

أدرج ابن الصلاح ﵀ هذا النوع تحت موضوع "معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان" من كتابه. وعرفه بـ:"متقدم ومتأخر، تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً: فحصل بينهما أمدٌ بعيدٌ، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته".[٢٣٨]

والمثال عند البخاري ﵀:[٢٣٩]

"حَدَّثَنَا **أَبُو جَعْفَرٍ المُنَادِي**، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﵁: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أُقْرِئَكَ القُرْآنَ». قَالَ: "آللَّهُ سَمَّانِي لَكَ؟". قَالَ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَ: "وَقَدْ ذُكِرْتُ عِنْدَ رَبِّ العَالَمِينَ؟". قَالَ ﷺ: «نَعَمْ»، فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ".

يقول ابن حجر ﵀ عقب ذكره هذا الحديث:[٢٤٠]

"وَلَيْسَ لِأَبِي جَعْفَرٍ [أي: المنادي] فِي الْبُخَارِيِّ ﵀ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ عَاشَ بَعْدَ الْبُخَارِيِّ سِتَّةَ عَشَرَ عَامًا، وَلَكِنَّهُ عُمِّرَ وَعَاشَ مِائَةَ سَنَةٍ وَسَنَةً وَأَشْهُرًا. وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْبُخَارِيَّ، وَهُوَ **أَبُو عَمْرِو بْنِ السَّمَّاكِ**، فَشَارَكَ الْبُخَارِيَّ فِي رِوَايَتِهِ عَن ابن الْمُنَادِي هَذَا الْحَدِيثَ وَبَيْنَهُمَا فِي الْوَفَاةِ ثَمَانٍ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَهُوَ مِنْ لَطِيفِ مَا وَقَعَ مِنْ نَوْعِ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ".

وقد بذلت الباحثة أقصى وسعها للبحث عن رواية أبي عمرو بن السماك هذا الحديث عن شيخ البخاري أبي جعفر، ولم تجدها، فاضطررنا إلى النزول على كلام ابن حجر ﵀. إلا أن الباحثة وجدت من رواية السماك عن أبي جعفر ابن المنادي في مواقع عديدة في المستدرك،[٢٤١] وفي السنن الكبرى للبيهقي.[٢٤٢]

---

[٢٣٨] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣١٧.

[٢٣٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾، ج٦، ص١٧٥، رقم٤٩٦١.

[٢٤٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٨، ص٧٢٦.

[٢٤١] منها في: الحاكم، ج١، ص١٧٠، رقم٣١٣.

[٢٤٢] منها في: ج١، ص٦٧٥، رقم٢١٦٥.

وأبو جعفر هذا هو محمد بن عبيد الله بن يزيد البغدادي ابن أبي داود ابن المنادي، من صغار العاشرة، مات سنة اثنتين وسبعين (ت٢٧٢هـ) وله مائة سنة وسنة.[٢٤٣] أما ابن السماك فأبو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ يَزِيْدَ البَغْدَادِيُّ الدَّقَّاقُ (ت٣٤٤هـ). يقول عنه الذهبي ﷺ: "سَمِعَ بَاعتنَاء وَالده مِنْ: أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّد بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ المُنَادِي... وجَمَعَ فَأَوْعَى، وَكَتَبَ العَالِي وَالنَّازل وَالسمِين وَالهزيل..."، وكان من الثقات.[٢٤٤]

المطلب الثاني: تمييز طبقات النقلة

عدد النقلة تكاد لا تحصى، وتعيينهم لم يكن أمرًا سهلاً هينًا، بل يحتاج إلى الدقة والإلمام بعلوم كثيرة متعلقة بالرجال وبتراجمهم. ومن ثم، رتب العلماء المدققون فناً كاملاً ليكشف عن طبقة النقلة كأحد العناصر المساعدة لتعيين النقلة والتمييز بينهم. فهذه القواعد المعروفة بتعيين طبقة النقلة أمر في غاية الأهمية؛ حيث إنه تعيننا على التعرف على نقلة الحديث وخلفيتهم الحديثية، وتحقيق ثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه، ومن ثم اتصال سندهما أو انقطاعه.[٢٤٥]

المفهوم اللغوي للطبقة وعلاقته بالمفهوم الاصطلاحي

الطبقة لغة –كما عرفه ابن الصلاح ﷺ–: "عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوْمِ الْمُتَشَابِهِينَ"،[٢٤٦] ولعل أقرب ما في معنى (الطبقة) باللغة الإنكليزية (Batch/Generation). أما معناه في استعمال أهل الحديث فهو: "النقلة المطابقون لبعضهم في الزمن حياةً وموتاً، والمعتبر في الطبقة التقارب في أعمارهم ووفياتهم".[٢٤٧] فكل من شارك طبقة معينة، شارك في سمات معينة؛ كاشتراك الصحابة ﷺ طبقة واحدة لما أنهم عاصروا النبي ﷺ ورأوه أو صاحبوه على حالة إسلامهم، وهم مع ذلك متقاربون في السن أو متزامنون –على الأغلب–.

---

[٢٤٣] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٩٥، رقم٦١١٣.

[٢٤٤] انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٥، ص٤٤٤–٤٤٥.

[٢٤٥] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص١٠٩–١١٠.

[٢٤٦] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٩٩.

[٢٤٧] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٩٧.

أهمية معرفة طبقة النقلة

إن معرفة الطبقة لها أثر كبير في دراسة الأسانيد، وقد يكون من أهمها التفرقة بين النقلة المتشابهين في الظاهر. فعلى سبيل المثال، روى البخاري ﵀ عن راو باسم **محمد بن عبد الرحمن** في مواقع كثيرة من صحيحه –مع عدم التمييز بينهم–، نحو ما نجد في الحديثين الآتيين:

الحديث الأول قول البخاري:[٢٤٨]

"حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ** ﵄، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، حَيْثُ تَوَجَّهَتْ فَإِذَا أَرَادَ الفَرِيضَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ»".

والحديث الثاني قول البخاري:[٢٤٩]

"حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، **عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ**، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلاَةِ»".

ولكن القارئ المنتبه يدرك أن **محمد بن عبد الرحمن** في كلا الحديثين راويان مختلفان، وذلك بالالتفات إلى الطبقة، حيث إن محمداً في الأول روى مباشرة عن الصحابي جابر بن عبد الله ﵄، والثاني روى عن التابعي عروة بن الزبير ﵀.[٢٥٠]

والذي يفحص الأمر بدقة يجد أن الذي روى عن جابر ﵁[٢٥١] –وله مرويات عن جماعة من الصحابة– هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري المدني[٢٥٢] من الطبقة الثالثة؛[٢٥٣]

---

[٢٤٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الصَّلاَةِ، بَاب التَّوَجُّهِ نَحْوَ القِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ، ج١، ص٨٩، رقم٤٠٠.

[٢٤٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الغُسْلِ، بَاب الجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ، ج١، ص٦٥، رقم٢٨٨.

[٢٥٠] انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٣، ص٢٤٥.

[٢٥١] جابر مختلف في سنة وفاته جماعة من أهل العلم، والأغلب على أنه مات سنة بضع وسبعين من الهجرة. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٤٥٣-٤٥٤.

[٢٥٢] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٥٠٣.

[٢٥٣] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٩٢، رقم٦٠٦٨.

والذي روى عن عروة بن الزبير (ت٩٤هـ) -وعروة تابعي من الطبقة الثالثة-[٢٥٤] هو محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود بن نوفل[٢٥٥] بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي من الطبقة السادسة،[٢٥٦] وكان الزهري رحمه الله (ت١٢٥هـ) -الذي من رؤوس الطبقة الرابعة-[٢٥٧] من أقرانه.[٢٥٨]

والمثال الثاني يقع لجنادة بن أبي أمية في الحديث الآتي:[٢٥٩]

"حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ **جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ**، قَالَ: "دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، وَهُوَ مَرِيضٌ، قُلْنَا: "أَصْلَحَكَ اللَّهُ، حَدِّثْ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ، سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ"، قَالَ: "دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»".

قال ابن حجر رحمه الله:[٢٦٠]

"جُنَادة ابن أبي أمية الأزدي أبو عبد الله الشامي. يقال: اسم أبيه كبير. مختلف في صحبته، فقال العجلي: "تابعي ثقة"، **والحق أنهما اثنان صحابي وتابعي متفقان في الاسم وكنية الأب**، وقد بينت ذلك في كتابي في الصحابة، ورواية جنادة الأزدي عن النبي ﷺ في سنن النسائي، ورواية جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت في الكتب الستة".

فالشاهد أن الذي أخرج عنه البخاري رحمه الله في الصحيح هو جنادة التابعي، لا الصحابي.

---

[٢٥٤] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٨٩.

[٢٥٥] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٣٩٣.

[٢٥٦] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٩٣، رقم٦٠٨٥.

[٢٥٧] انظر: المرجع نفسه، ص٥٠٦.

[٢٥٨] انظر: المرجع نفسه، ج٩، ص٣٠٧-٣٠٨.

[٢٥٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الفِتَنِ، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا»، ج٩، ص٤٧، رقم٧٠٥٥-٧٠٥٦.

[٢٦٠] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٤٢، رقم٩٧٣.

مشروعية تقسيم الطبقات

قد نتسائل عن أساس تقسيم الرجال إلى طبقات. فهنا يأتي البخاري ﵀ يورد حديثاً في موضعين من كتابه، أحدهما في كتاب أصحاب النبي ﷺ، بَاب فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ،[٢٦١] المُشعر بمشروعية تقسيم الطبقات والاعتراف بأفضلها وهي طبقة الصحابة، ثم الذين يلونهم على التسلسل الزمني. فيفهم من الحديث أن تقسيم الطبقات يرجع أساسه إلى اللبنة التي وضعها النبي ﷺ في التفريق بين طبقات الناس –حسب تقدم عهدهم أو تأخرهم–، وهو ما نصه:[٢٦٢]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ جَابِرًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَأْتِي زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: "فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ؟". فَيُقَالُ: "نَعَمْ"، فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ، فَيُقَالُ: "فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؟". فَيُقَالُ: "نَعَمْ"، فَيُفْتَحُ، ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ فَيُقَالُ: "فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ صَاحِبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟". فَيُقَالُ: "نَعَمْ"، فَيُفْتَحُ»".

وشرح الحديث ما قاله العيني ﵀:[٢٦٣]

"مطابقته للتَّرْجَمَة من حيث إن من صحب النَّبِي ﷺ وَمن صحب أَصْحَاب النَّبِي، وَمن صحب صَاحب أَصْحَاب النَّبِي ﷺ هم ثَلَاثَة: الصَّحَابَة والتابعون وَأَتْبَاع التَّابِعين، حصلت بهم النُّصْرَة لكَوْنهم ضعفاء فِيمَا يتَعَلَّق بِأَمْر الدُّنْيَا، أقوياء فِيمَا يتَعَلَّق بِأَمْر الْآخِرَة".

ومن الجدير بالذكر كون البخاري ﵀ يراعي طبقة النقلة وينتقي شيوخاً منها –ليروي عنهم أو ليستغني عنهم في الصحيح–، وسيأتي تفصيل ذلك فيما أفردناه في المطلب الثالث اللاحق بعنوان عدد الطبقات وعلاقتها بعوالي الإسناد ونازلها.

---

[٢٦١] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٥، ص٢.

[٢٦٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب مَنِ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الحَرْبِ، ج٤، ص٣٧، رقم٢٨٩٧.

[٢٦٣] العيني، **عمدة القاري**، ج١٤، ص١٧٩.

تقسيم النقلة إلى الطبقات وعددها

سبق أن ذكرنا أن النقلة طبقات، وأن تقسيم الناس إلى طبقات لها مشروعية دينية. أما السؤال عن عدد طبقات النقلة؛ فقد اختلف العلماء في ذلك –والكلام فيه طويل لاختلافهم حتى في الحد الزمني لكل طبقة وفي تعريف أهل كل طبقة–، وليس هنا مكان البسط. والباحثة –في هذه الرسالة– تختار وتعمل في إطار ابن حجر ﵀ في تقسيم الرجال، وذلك اعتباراً لمكانته كشارح لصحيح البخاري، ومترجم لرواته. ولقد وجدت الباحثة نوعاً من الفوائد في صنيع علي بن إبراهيم حشيش، حيث إنه ابتدع في جعله تقسيم الطبقات عند ابن حجر ﵀ تقسيمين: أحدهما الطبقة الرئيسة، وثانيهما الطبقة الفرعية التفصيلية. وإليكم تفصيلهما كالآتي:[٢٦٤]

أولاً: الطبقات الرئيسة للسند

عرفنا أن النقلة لم يكونوا يعيشون في نفس الحقبة الزمنية، بل يتشابكون في العهد. وإن اختلف العلماء في عدد الطبقات وتقسيمها، ثمة محل الاشتراك والموافقة بينهم؛ وهو أن الطبقات الرئيسية الأساسية أربع: أهمها طبقة الصحابة ﵃ والتابعين، ثم طبقة أتباع التابعين، والآخذين عن تبع الأتباع ﵀. وتلك الطبقات كما يتصورها علي بن إبراهيم كالآتي:

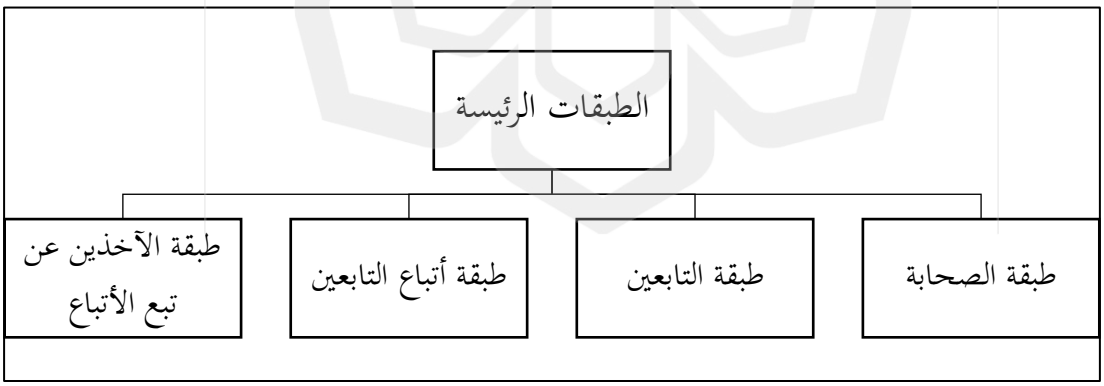

الشكل رقم (٣) تقسيم الطبقات الرئيسة للسند

[٢٦٤] علي بن إبراهيم حشيش، **علم مصطلح الحديث التطبيقي**، (الإسكندرية والقاهرة: دار العقيدة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص٥٦-٥٨.

ولما أن تقسيم الطبقات أعلاه كان موافقاً لابن حجر ﷺ، قد يتساءل الناس عن سبب اكتفائه بطبقة الآخذين عن تبع الأتباع -دون الامتداد إلى من يأتون بعدهم-، ولعل الجواب أن اكتمال تصنيف الكتب الستة تم في تلك الطبقة، والبخاري ﷺ نفسه من الطبقة الحادية عشرة منها؛ وهي الطبقة الوسطى من الآخذين عن تبع الأتباع.[٢٦٥]

ثم قد يتساءل الناس عن الأمثلة التطبيقية لهذه الطبقات الأربع الرئيسية في صحيح البخاري، فإليكم مثالاً عليها:[٢٦٦]

"حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»".[٢٦٧]

ففي الحديث **صحابي** سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ، و**تابعي** يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ مولى سلمة، و**تبع الأتباع** منه الْمَكِّيُّ بن إبراهيم، والأخير **الآخذ عن تبع الأتباع** هو البخاري نفسه ﷺ.[٢٦٨] وهكذا هيكل أساسي لحديث البخاري ﷺ -إن لم يتوسع في الأخذ عن أكثر من رجلٍ في كل طبقة من طبقات السند إلى أن ينزل إسناده-.

ثانيًا: الطبقات الفرعية للسند

الطبقة الفرعية ما يتفرع عن الطبقات الأساسية الأربع المذكورة أعلاه؛ ففي كل من طبقة الصحابة، والتابعين، وتبع الأتباع، والآخذين عنهم ﷺ فروعات تفصيلية دقيقة. ولعلها تكون أكثر وضوحاً بالجدول الآتي:[٢٦٩]

---

[٢٦٥] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ج١، ص٧٦.

[٢٦٦] انظر: حشيش، **علم مصطلح الحديث التطبيقي**، ص٢٢-٢٣.

[٢٦٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ج١، ص٣٣، رقم١٠٩.

[٢٦٨] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٠١-٢٠٢.

[٢٦٩] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٧٤-٧٥.

الجدول رقم (٣) تقسيم الطبقات الفرعية للسند

رقم الطبقة	الطبقة الرئيسية	الطبقات الفرعية	أمثلتهم
١	**الصحابة**	الصحابة طبقة واحدة على اختلاف مراتبهم	الخلفاء الأربعة
٢	**التابعين**	**طبقة كبار التابعين**، فإن كان مخضرماً صرحت بذلك.	ابن المسيب
٣		**الطبقة الوسطى من التابعين**	الحسن وابن سيرين
٤		**طبقة تلي الطبقة الوسطى**، وجل روايتهم عن كبار التابعين	الزهري وقتادة
٥		**الطبقة الصغرى منهم**، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة	الأعمش
٦		**طبقة عاصروا الخامسة**، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة	ابن جريج
٧	**أتباع التابعين**	**طبقة كبار أتباع التابعين**	مالك، والثوري
٨		**الطبقة الوسطى منهم**	ابن عيينة، وابن علية
٩		**الطبقة الصغرى من أتباع التابعين**	يزيد بن هارون، والشافعي، وأبو داود الطيالسي، وعبد الرزاق
١٠	**الآخذين عن تبع الأتباع**	**كبار الآخذين عن تبع الأتباع**، ممن لم يلق التابعين	أحمد بن حنبل
١١		**الطبقة الوسطى** من ذلك	**البخاري**، والذهلي
١٢		**صغار الآخذين عن تبع الأتباع**	الترمذي؛ وباقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلا كبعض شيوخ النسائي

استفدنا من الجدول أن لابن حجر ﵀ دقة في تقسيم الطبقات، حيث إنه توسع في التقسيم؛ فجعل عدد الطبقات اثني عشر: فجمع الصحابة ﵃ كلهم في طبقة واحدة، ورتب التابعين على خمس طبقات، ثم قسم أتباع التابعين إلى ثلاث طبقات، والآخذين عنهم ﵀ في ثلاث طبقات. ومع ذلك، لم تقصد الباحثة التوسع ومناقشة كل تلك الطبقات، بل تنوي الاقتصار على طبقتي الصحابة ﵃ والتابعين ﵀. هكذا فعلناه نظراً إلى عظمة فوائد معرفة هاتين الطبقتين، وأهمية التفرقة بين الصحابة والتابعين؛ لما يترتب على ذلك من أحكام خاصة كالوقف والإرسال والتعليق وما إلى ذلك.

أهم الطبقات على الإطلاق طبقتا الصحابة والتابعين

إن الصحابة ﵃ والتابعين ﵀ عمدة الرواية، ولقد أعطى البخاري ﵀ تركيزاً عظيماً لقضيتهما، والدليل قوله -رغم أنه كتب عن أكثر من ألف رجل فيما نقله الذهبي ﵀-:[٢٧٠]

> "لما طعنت في ثماني عشرة سنة، جعلت **أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم** في أيام عبيد الله بن موسى، وحينئذ صنفت التاريخ عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة".

ونقل ابن حجر كلام البخاري ﵀:[٢٧١]

> "**لَا أجيء بِحَدِيث عَن الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ إِلَّا عرفت مولد أَكْثَرهم ووفاتهم ومساكنهم،** وَلست أروي حَدِيثًا من حَدِيث الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ -يَعْنِي من الْمَوْقُوفَات- إِلَّا وَله أصل أحفظ ذَلِك عَن كتاب الله وَسنة رَسُوله ﷺ".

ومن المعروف أن البخاري ﵀ أكثر نقلاً عن الصحابة والتابعين خصوصاً في معلقاته. وفي بعضها إشارة خفية عن ذكر طبقة الصحابة والتابعين مكرراً في مواضع كثيرة من الصحيح،

---

[٢٧٠] الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج٢، ص١٠٤.

[٢٧١] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٨٧.

منه ما علقه البخاري في قول ابْنِ سِيرِينَ ﷺ:[٢٧٢] "كَانُوا [أي: العلماء من الصحابة والتابعين] لاَ يُضَمِّنُونَ مِنَ النَّفْحَةِ، وَيُضَمِّنُونَ مِنْ رَدِّ العِنَانِ". فمن الفوائد المهمة من قراءة صحيح البخاري هي التعرف على النقلة من الصحابة والتابعين وأقوالهم وآرائهم ودورهم في نقل الأخبار عن النبي ﷺ، وما عمل به البخاري ﷺ من كلامهم. والآن نناقش في الفرعين التاليين طبقة الصحابة والتابعين وقضايا متعلقة بالرواية عنهما بوجه أكثر دقةً بإذن الله تعالى:

الفرع الأول: طبقة الصحابة

حينما ذكرنا الصحابة، قد يتبادر إلى الأذهان أنهم أصحاب القرن الأول الفضيل لتزامنهم مع النبي ﷺ، ومعايشتهم وانتصارهم له، ومشاهدتهم، ومشاركتهم معه في الأمور، وكذا أخذهم المباشر عنه ﷺ -وهكذا على العموم-. ولكن الأمر أوسع وأدق من ذلك، حيث إن بعض من يطلق عليهم اسم "صحابي" لم يكن يصحبه ﷺ -بحسب التعريف اللغوي-، خلافاً لما ظنه العوام من الناس، وهذا ما سنأخذه بالمناقشة في هذا الفرع قصد تحليل تعريف الصحابة وتقسيمهم قدر الإمكان.

المفهوم اللغوي وعلاقته بالمفهوم الاصطلاحي

الصحابي من مادة ص ح ب فهو صحِب يصحَب صحبة، وجمعه صحابة وأصحاب وصِحاب وصَحبٌ وصُحْبَة.[٢٧٣] وصاحبه وصحبه: رافقه؛ وَيُقَال فِي الدُّعَاء: صحبك الله: حفظك ورافقتك عنايته.[٢٧٤] ثم أصحب الشخص أي اتخذ أصحاباً. فالذي يفهم من التعريف، أن الصحابة ﷺ رفقاء النبي ﷺ الذين حضروا معه المشاهد وأطالوا الجلوس في مجالسه ﷺ. ولكن الأمر عندنا خلاف ذلك، حيث إن التعريف المختار -ما ذهب إليه البخاري وابن حجر

---

[٢٧٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الدِّيَاتِ، بَاب: العَجْمَاءُ جُبَارٌ، ج٩، ص١٢. (من النفحة) ما تلف بسبب ضربة رجل الدابة. (رد العنان) هو ما يوضع في فم الدابة ليصرفها الراكب حيث أراد، فإذا لفتها به إلى جهة فضربت برجلها شيئًا ضمنه، وإذا ضربت دون ذلك لا يضمن. انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٣٤، ص٣٩١.

[٢٧٣] انظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ج٢، ص١٢٦٨، رقم٢٩٧١.

[٢٧٤] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ج١، ص٥٠٧.

ﷺ- وهو أن الصحابة **من لهم صُحبته ﷺ -أو على الأقل- رؤيته ﷺ حالة إسلامهم**؛ فعلى هذا، لم تكن العبرة بالتزامن مع النبي ﷺ فحسب، وإنما أُطلق اسم الصحابة عموماً على من لقي النبي ﷺ حالة إسلامهم أو حالة صغرهم. ولهذا أمثلة من الصحيح، منها قول البخاري:[٢٧٥]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ المُجْمِرِ، عَنْ **عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ**، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرَقِيِّ ﷺ، قَالَ: "كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ ﷺ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: "رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ"، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ ﷺ: «مَنِ المتَكَلِّمُ؟». قَالَ: "أَنَا"، قَالَ ﷺ: «رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلاَثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ»".

قال ابن حجر ﷺ معلقاً عليه:[٢٧٦]

"وفيه ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسَقٍ، وَهُمْ مِنْ بَيْنِ مَالِكٍ وَالصَّحَابِيِّ -هَذَا مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَة-، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ شَرَف الصُّحْبَةِ، **فَيَحْيَى بْنُ خَلَّادٍ وَالِدُ عَلِيٍّ مَذْكُورٌ فِي الصَّحَابَةِ لِأَنَّهُ قِيلَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَنَّكَهُ لَمَّا وُلِدَ**".

أولا: تعريف الصحابة عند البخاري ﷺ

اختلف أهل العلم في المراد بالصحابة إلى أقوال،[٢٧٧] وليس هنا مكان البسط. بل المراد من كتابة هذا المبحث تعريف الصحابة عند البخاري ﷺ، والأمر يسهّله ما صرّح به البخاري ﷺ نفسه فيما أفرده من كتاب أصحاب النبي ﷺ، بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، حيث يقول تحته مباشرة بأن الصحابةَ ﷺ: "مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ رَآهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ".[٢٧٨]

---

[٢٧٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب فَضْلِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، ج١، ص١٥٩، رقم٧٩٩.

[٢٧٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٢، ص٢٨٥.

[٢٧٧] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٢٩٣.

[٢٧٨] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٥، ص٢.

ومن منطلق هذا التعريف، يمكننا القول بأن **الداخل في تعريف الصحابة** ﵃: من أدرك من المسلمين عهد النبي ﷺ ورآه، ولو لم يصحبه لمدة معينة. فقال ابن تيمية ﵀ عقب ذكر حديث[٢٧٩]: «هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ، ثم قال: هل فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ»:[٢٨٠] "فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّائِيَ هُوَ الصَّاحِبُ". كما يمكننا التأكد بأنه **لا يشترط لكون أحد صحابيًا** ﵃ طول مجالسته ﷺ أو رواية حديث عنه. فكفى رؤيته ﷺ حالة إسلامه ليدخل في تعريف الصحابة على ما ذهب إليه البخاري ﵀.

وكل ما ذكرناه آنفاً يؤدي إلى الفهم بأن الذين أدركوا النبي ﷺ أو عهده حالة كفرهم لم يكونوا من الصحابة ﵃، بل كانوا معروفين بمصطلح خاص وهو "المخضرمون"، وسيأتي بيان أمرهم لاحقاً.

ثانياً: طبقة الصحابة في الجامع الصحيح

الصحابة على مراتب وطبقات، مميزون بمجرد رؤيتهم النبي ﷺ أو مصاحبته أو نقلهم الوحيين؛ يمكن تقسيمهم حسب الملحوظ من أنواع النقلة التي روى عنها البخاري ﵀ في صحيحه:

١. فمن الصحابة من له رؤية ولا صحبة، كقول ابن حجر ﵀ عن راوي الصحيح، عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي أبو محمد المدني (ت٧٩هـ): "**له رؤية**، ولأبيه وجده صحبة".[٢٨١]

٢. منهم من اختلف في صحبته، كراوي الصحيح ثعلبة بن أبي مالك القرظي حليف الأنصار.[٢٨٢]

---

[٢٧٩] أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ج٨، ص٣٨٦.

[٢٨٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَابُ مَنِ اسْتَعَانَ بِالضُّعَفَاءِ وَالصَّالِحِينَ فِي الحَرْبِ، ج٤، ص٣٧، رقم٢٨٩٧.

[٢٨١] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٩٩، رقم٣٢٦٥.

[٢٨٢] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٣٤، رقم٨٤٥.

٣. منهم المعروفون المشهورون مثل زيد بن أرقم. يقول عنه ابن حجر ﵀:[٢٨٣] "زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي (ت٦٦/٦٨هـ): **صحابي مشهور**، أول مشاهده الخندق، وأنزل الله تصديقه في سورة المنافقين." وكان لزيد مرويات في الجامع الصحيح.

٤. منهم المجهولون، ولم يكن يعرف أساميهم –مع كونهم مذكورين في الأسانيد–. ولقد أفرد أبو نعيم فصلاً خاصًا في ذكر من لم يسم [من الصحابة] في تصنيفه.[٢٨٤]

وللبخاري ﵀ بضعة أحاديث عنهم، مثل ما أخرجه من حديث:[٢٨٥]

"حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي **مَنْ مَرَّ مَعَ** النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ فَأَمَّهُمْ وَصَفُّوا عَلَيْهِ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو! مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ".

وبيّن الأمر العيني قائلاً عقب ذكر الحديث:[٢٨٦] "وفيه صحابي مجهول، ولكن جهالة الصحابي لا تضر صحة الإسناد".

٥. منهم الفضلاء ذو حظ في انتصار النبي ﷺ لطول ملازمتهم معه ﷺ وتقدم إسلامهم، كالعشرة المبشرين بالجنة، وأصحاب العقبة، والمهاجرين والأنصار، وأصحاب الشجرة، وأصحاب بدر، وما شابه ذلك. ولقد وجدنا أن البخاري ﵀ كثيرًا ما يذكر فضائل الصحابة ﵃ عند ذكره إياهم في السند، –ولعل ذلك ترحماً وتشريفاً لهم–، كما أنه أفرد باباً باسم "بابُ تَسْمِيَةِ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ" في الصحيح.[٢٨٧]

---

[٢٨٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٢٢، رقم٢١١٦.

[٢٨٤] انظر: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، (الرياض: دار الوطن للنشر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج٦، ص٣٠٥٥.

[٢٨٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب صفة الصلاة، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم، ج٢، ص٢٦٨، رقم٨٥٧.

[٢٨٦] العيني، **عمدة القاري**، ج٩، ص٤٦٣.

[٢٨٧] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٥، ص٨٧.

٦. منهم مكثر للروايات كأبي هريرة ﷺ، وهذا ما نجده مصرحاً في الصحيح:[٢٨٨]

"حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، قَالَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَخِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، يَقُولُ: "**مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو** ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلاَ أَكْتُبُ". تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ".

٧. منهم من لم يحدث عن النبي ﷺ؛كذا ما نقله الخطيب بسنده قائلاً:[٢٨٩]

"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو الصُّوفِيُّ، بِنَيْسَابُورَ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيُّ الْحَافِظُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: "سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﷺ، يَقُولُ: "**لَيْسَ كُلُّنَا سَمِعَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْ لَنَا ضَيْعَةٌ وَأَشْغَالٌ**، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَكْذِبُونَ يَوْمَئِذٍ، فَيُحَدِّثُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ".

٨. منهم كبار وصغار – وهذا أهم تقسيم في طبقة الصحابة، فأفردناه بالتفصيل في النقاط اللاحقة:

ثالثاً: الصحابة ﷺ صغارهم وكبارهم على حد سواء من حيث طبقة الرواية

الصحابة ﷺ مبتدأ الإسناد،[٢٩٠] فهم –رغم إسنادهم أو إرسالهم عن النبي ﷺ– أفضل الثلة في السند. وذكرنا أن الصحابة ﷺ صغار وكبار، فللكبار –على العموم– فضائل لم ينلها الصغار، وطول ملازمة النبي ﷺ والأخذ المباشر عنه. وقد يكون من أسرار جعل ابن حجر الصحابة ﷺ –صغارهم وكبارهم– على طبقة واحدة ما يرجع إلى تعريف الصحابة ﷺ عند البخاري ﷺ، فقد عرّفه بقوله: "**مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ رَآهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ**

---

[٢٨٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب كِتَابَةِ العِلْمِ، ج١، ص٣٤، رقم١١٣.

[٢٨٩] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص٣٨٥.

[٢٩٠] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص١١٣.

أَصْحَابِهِ".[٢٩١] فجميع الصحابة -بغض النظر عن تقدمهم في السن أو تأخرهم- سواء من حيث الرواية؛ فهم أصحاب الطبقة الأولى للإسناد، فلا تضرّ جهالتهم في السند، ولا حاجة إلى الفحص عن أحوالهم. فما الفائدة من تقسيم الصحابة ﷺ إلى كبار وصغار؟

لعل أقوى الدوافع لدقة تقسيمهم ما ينطبق عليهم من حكم الإرسال، وهكذا ما أشار إليه ابن الصلاح -فيما نقله ابن كثير ﷺ-:[٢٩٢] "وأما مراسيل الصحابة، كابن عباس ﷺ (ت٦٨هـ) -المولود قبل الهجرة بثلاث سنين-[٢٩٣] وأمثاله، ففي حكم الموصول؛ لأنهم إنما يروون عن الصحابة ﷺ، كلهم عدول، فجهالتهم لا تضر. والله أعلم." وإلا، فلا حاجة إلى التقسيم ولا التمييز بينهما. ولكن الأمر خلاف ذلك، فإليكم تعريف كبار الصحابة وصغارهم:

كبار الصحابة ﷺ

كبار الصحابة ﷺ -على العموم- مصدر أولي في الأخذ عن النبي ﷺ، حيث إنهم شاركوا النبي ﷺ في كثير من المواقع وأموره. وهذا المصطلح قديم العهد، حيث إنه معروف مستعمل لدى الصحابة أنفسهم، والدليل ما رواه اليخاري ﷺ:[٢٩٤]

> "حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ **كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ** ﷺ يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِيَ عِنْدَ المَغْرِبِ»، وَزَادَ شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَنَسٍ ﷺ: "حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ."

صغار الصحابة ﷺ

هم من ولدوا في عصر النبي ﷺ وأدركوه أو رأوه، ولكن النبي ﷺ توفي وهم صغار. وقد يروون عن النبي ﷺ حالة صغرهم، -فيأتي لاحقاً فرع خاص يُعنى بقضية سماع الصغير بإذن الله تعالى-

---

[٢٩١] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٥، ص٢.

[٢٩٢] ابن كثير، **الباعث الحثيث**، ص٤٩.

[٢٩٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٠٩، رقم٣٤٠٩.

[٢٩٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الصَّلاَةِ، بَاب الصَّلاَةِ إِلَى الأُسْطُوَانَةِ، ج١، ص١٠٦-١٠٧، رقم٥٠٣.

. أما قصدنا هنا فمجرد التعريف بصغار الصحابة ﷺ مستعملاً أمثلة تطبيقية في صحيح البخاري، منها ما أخرجه ﷺ قائلاً: [٢٩٥]

"حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ **عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ** ﷺ، **عَنْ أَبِيهِ** ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَا هُنَا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»".

فكان في السند صحابي صغير وهو عاصم بن عمر بن الخطاب ﷺ، وكان اتصافه بالوصف لما أنه ولد في عهده ﷺ ولم يسمع الحديث مباشرة عن النبي ﷺ. ولقد نقل ابن حجر ﷺ كلاماً بأنه ولد قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين.[٢٩٦] وذلك مثلٌ لمن عدوا من الصحابة لمجرد كونه ولد مسلماً في عهد النبي ﷺ أو رآه ﷺ.

ومع كل ما ذكرناه، نجد أن ابن حجر ﷺ لم يفرق بين صغار الصحابة وكبارهم، وإنما جعلهما في نفس الطبقة الأولى من النقلة. ولا مشاحة في الأمر، حيث إن الفرق اللطيف بين صغار الصحابة وكبارهم لا ينافي كونهم أفضل طبقة في السند على الإطلاق. ولعل الصورة تجعل الأمر أكثر وضوحاً للمسألة:

---

[٢٩٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الصَّوْمِ، بَاب: مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ، ج٣، ص٣٦، رقم١٩٥٤.

[٢٩٦] انظر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ)، ج٥، ص٤.

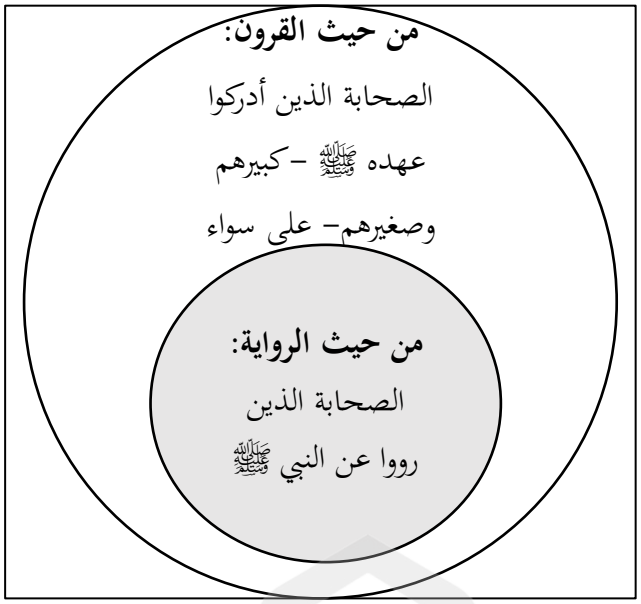

الشكل رقم (٤) العلاقة بين الصحابة ﷺ

رابعاً: قضية صحة سماع الصغير عند البخاري ﷺ

هذا محل خلاف بين العلماء، فمنهم من اشترط سناً معيناً والبلوغ للتحمل، ومنهم من قبل سماع الصغير مطلقاً. ذكر عنه الخطيب ﷺ:[٢٩٧]

"قَلَّ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ عَلَى مَا بَلَغَنَا فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ، وَقَرِيبًا مِنْهُ، إِلَّا مَنْ جَاوَزَ حَدَّ الْبُلُوغِ، وَصَارَ فِي عِدَادِ مَنْ يَصْلُحُ لِمُجَالَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَمُذَاكَرَتِهِمْ وَسُؤَالِهِمْ. وَقِيلَ: إِنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ لَمْ يَكُنِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ إِلَّا بَعْدَ اسْتِكْمَالِهِ عِشْرِينَ سَنَةً، وَيَشْتَغِلُ قَبْلَ ذَلِكَ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَبِالتَّعَبُّدِ. وَقَالَ قَوْمٌ: الْحَدُّ فِي السَّمَاعِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: يَصِحُّ السَّمَاعُ لِمَنْ سِنُّهُ دُونَ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ عِنْدَنَا الصَّوَابُ".[٢٩٨]

---

[٢٩٧] الخطيب، **الكفاية في علم الرواية**، ص٥٤.

[٢٩٨] للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) إشارة إلى المسألة في "بَاب الْقَوْلِ فِي أَوْصَافِ الطَّالِبِ وَالْحَدِّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ صُلُحَ يَطْلُبُ فِيهِ"، وللخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) أيضاً كلاماً في المسألة، فله رسالة بموضوع "إرواء الظمي في تكبير سماع الصبي للحديث"، وكما أفرد باباً تحت موضوع "باب ما جاء في صحة سماع الصغير" في كتابه الكفاية. انظر: **المحدث الفاصل**، ص١٨٥؛ و**الكفاية في علم الرواية**، ص٥٤.

وقد ناقش الأمر شارح الصحيح ابن حجر أثناء تحقيقه لموقف البخاري ﷺ، مبيناً كذلك مواقع الخلاف بين أئمة الحديث وذكرها مطولاً:[٢٩٩]

"وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ [أي البخاري] بِهَذَا [أي بتبويبه ترجمة "متى يصح سماع الصغير؟"] إِلَى اخْتِلَافِ وَقَعَ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي الْكِفَايَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، أَنَّ يَحْيَى قَالَ: "أَقَلُّ سِنِّ التَّحَمُّلِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً لِكَوْنِ ابن عُمَرَ رُدَّ يَوْمَ أُحُدٍ، إِذْ لَمْ يَبْلُغْهَا"، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَحْمَدَ، فَقَالَ: "بَلْ إِذَا عَقَلَ مَا يسمع، وَإِنَّمَا قصَّة ابن عُمَرَ فِي الْقِتَالِ". ثُمَّ أَوْرَدَ الْخَطِيبُ أَشْيَاءَ مِمَّا حَفِظَهَا جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الصِّغَرِ، وَحَدَّثُوا بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَقُبِلَتْ عَنْهُم، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمد. وَمَا قَالَه ابن مَعِينٍ إِنْ أَرَادَ بِهِ تَحْدِيدَ ابْتِدَاءِ الطَّلَبِ بِنَفْسِهِ، فَمُوَجَّهٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ رَدَّ حَدِيثِ مَنْ سَمِعَ اتِّفَاقًا أَوِ اعْتَنَى بِهِ فَسَمِعَ وَهُوَ صَغِير، فَلَا. وَقد نقل ابن عَبْدِ الْبَرِّ الِاتِّفَاقَ عَلَى قَبُولِ هَذَا، وَفِيهِ دَلِيل على أَن مُرَاد ابن مَعِينٍ الْأَوَّلُ، وَأَمَّا احْتِجَاجُهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْبَرَاءَ وَغَيْرَهُ يَوْمَ بَدْرٍ – مِمَّنْ كَانَ لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَ عَشْرَةَ– فَمَرْدُودٌ بِأَنَّ الْقِتَالَ يُقْصَدُ فِيهِ مَزِيدُ الْقُوَّةِ وَالتَّبَصُّرُ فِي الْحَرْبِ، فَكَانَتْ مَظِنَّتُهُ سِنَّ الْبُلُوغِ، وَالسَّمَاعُ يُقْصَدُ فِيهِ الْفَهْمُ، فَكَانَتْ مَظِنَّتُهُ التَّمْيِيزَ، وَقَدِ احْتَجَّ الْأَوْزَاعِيُّ لِذَلِكَ بِحَدِيثِ مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لسبع".

أما البخاري ﷺ، فنجده من الفئة المجيزين للتحمل في الصغر، حيث ترجم باباً في الصحيح بين هذا المقصود، واسمه "بَابٌ: مَتَى يَصِحُّ[٣٠٠] سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟"[٣٠١]. ومن الملفت للنظر تعليق العيني ﷺ على الحديث، حيث إنه ربط بين هذا الباب والباب الذي قبله. ففي الباب السابق ذكْر هذا الحديث: [٣٠٢]

"حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ** رضي الله عنهما قَالَ: "ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ»".

---

[٢٩٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٧٢.

[٣٠٠] معنى الصحة: جواز قبول مسموعه. انظر: الكرماني، **الكواكب الدراري**، ج٢، ص٥٠.

[٣٠١] البخاري، **الجامع الصحيح**، كِتَاب العِلْمِ، ج١، ص٢٦.

[٣٠٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ»، ج١، ص٢٦، رقم٧٥.

وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب ﷺ (ت٦٨هـ) ولد قبل الهجرة بثلاث سنين.[٣٠٣] اختلف العلماء في سنه عند وفاة النبي ﷺ فقيل: عشر. وقيل: ثلاثة عشر. وقيل: خمسة عشر.[٣٠٤] وعلى كل حال، كان حديثَ السن عند وقوع المشهد، ومع ذلك كان أحد المكثرين من الصحابة ﷺ.[٣٠٥] ثم قال العيني ﷺ:[٣٠٦]

"فَإِن قلت: مَا وَجه الْمُنَاسبَة بَين الْبَابَيْنِ؟ قلت: من حيث إن مَا ذكر فِي الْبَاب الأول من دُعَائِهِ ﷺ لِابْنِ عَبَّاس ﷺ، إِنَّمَا كَانَ وَابْن عَبَّاس إِذْ ذَاك **غُلَام مُمَيّز**، وَالْمَذْكُور فِي هَذَا الْبَاب (أي باب متى يصح سماع الصغير) حَال الْغُلَام الْمُمَيز فِي السماع، على أَن الْقَضِيَّة هَهُنَا لِابْنِ عَبَّاس ﷺ أَيْضا، كَمَا كَانَت فِي الْبَاب الأول، وَمرَاده الِاسْتِدْلَال على **أَن الْبلُوغ لَيْسَ شرطا فِي التَّحَمُّل**."

زد على كل ما ذكرناه أن البخاري ﷺ -بعد أن ترجم باب متى يصح سماع الصغير- على طريقة الاستفهام، -أي الزمن الذي يصح فيه سماع الصغير-، أجاب عنه نفسه بتخريج حديثين -أحدهما يقص عن ابن عباس، وثانيهما عن محمود بن الربيع ﷺ- الدالين على صحة التحمل قبل سن البلوغ،[٣٠٧] وهما كالآتي:

الحديث الأول:

قال البخاري ﷺ:[٣٠٨]

"حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ** ﷺ، قَالَ: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى

---

[٣٠٣] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٠٩، رقم٣٤٠٩.

[٣٠٤] انظر: الكرماني، **الكواكب الدراري**، ج٢، ص٥٠.

[٣٠٥] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٠٩، رقم٣٤٠٩.

[٣٠٦] العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص٦٧-٦٨.

[٣٠٧] انظر: زكريا شعبان الكبيسي، **علوم الحديث في تراجم صحيح الإمام البخاري**، ص١٠٠.

[٣٠٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟، ج١، ص٢٦، رقم٧٦.

حِمَارٍ أَتَانٍ، **وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلاَمَ**،[٣٠٩] وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِمِنًى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، وَأَرْسَلْتُ الأَتَانَ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ»".

وقال العيني رحمه الله:[٣١٠]

"مُطَابقَة الحَدِيث للتَّرْجَمَة من حيث إن الْعلمَاء جوزوا الْمُرُور بَين يَدي الْمُصَلِّي، إِذا لم يكن سترَة، بِرِوَايَة ابْن عَبَّاس هَذِه، وَابْن عَبَّاس رضي الله عنهما تحمل هَذَا فِي حَالَة الصبا، **فَعلم مِنْهُ قبُول سَمَاع الصَّبِي إِذا أَدَّاهُ بعد الْبُلُوغ**".

وتأكيداً للأمر قال ابن حجر رحمه الله:[٣١١] "وَمَقْصُودُ الْبَابِ [أي باب متى يصح سماع الصغير؟] الِاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ الْبُلُوغَ لَيْسَ شَرْطًا فِي التَّحَمُّلِ." ثم يبين الأمر بالتفصيل مطولاً:[٣١٢]

"وَفِيهِ مَا تُرْجِمَ لَهُ أَنَّ التَّحَمُّلَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَمَالُ الْأَهْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ عِنْدَ الْأَدَاءِ، وَيُلْحَقُ بِالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْفَاسِق وَالْكَافِر، وَقَامَت حِكَايَة ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْرِيرُهُ مَقَامُ حِكَايَةِ قَوْلِهِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ فِي شَرَائِطِ الْأَدَاءِ؛ فَإِنْ قِيلَ التَّقْيِيدُ بِالصَّبِيِّ وَالصَّغِيرِ فِي التَّرْجَمَةِ لَا يُطَابق حَدِيث ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَجَابَ الْكِرْمَانِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّغِيرِ غَيْرُ الْبَالِغِ، وَذِكْرَ الصَّبِيَّ مَعَهُ مِنْ بَابِ التَّوْضِيحِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الصَّغِيرِ يَتَعَلَّقُ بِقِصَّةِ مَحْمُودٍ، وَلَفْظُ الصَّبِيِّ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مَعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

---

[٣٠٩] أي قاربت البلوغ الشرعي. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٧١. وانظر: الكرماني، **الكواكب الدراري**، ج٢، ص٥٠.

[٣١٠] العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص٦٨.

[٣١١] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٧٢.

[٣١٢] المرجع نفسه، ج١، ص١٧٢.

الحديث الثاني:

قال البخاري رحمه الله:[٣١٣]

"حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ **مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ** رضي الله عنه، قَالَ: «عَقَلْتُ[٣١٤] مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي **وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ** مِنْ دَلْوٍ»".

ففي الحديث إشارة إلى أن الصحابي الصغير عقل ما فعله النبي ﷺ وهو دون سن البلوغ.[٣١٥] ومن الجدير بالذكر أن محمود بن الربيع بن سراقة بن عمرو الخزرجي المذكور في الحديث صحابي صغير، وجل روايته عن الصحابة.[٣١٦] ويقول العيني رحمه الله شارحاً للحديث:[٣١٧]

"مُطَابقَة الحَدِيث للتَّرْجَمَة من حَيْثُ استدلالهم بِهِ على إِبَاحَة مج الرِّيق على الْوَجْه إِذا كَانَ فِيهِ مصلحَة، وعَلى طَهَارَته وَغير ذَلِك، وَلَيْسَ ذَلِك إلاَّ **لاعتبارهم نقل مَحْمُود بن الرّبيع** رضي الله عنه، فَدلَّ على أَن **سَماع الصَّغِير صَحِيح**، والترجمة فِيهِ، بل مُطَابقَة هَذَا الحَدِيث للتَّرْجَمَة أَشد من حَدِيث ابْن عَبَّاس ، فَإِن من ناهز الِاحْتِلَام لَا يُسمى صَغِيرا عرفا، ومحمود ابْن الرّبيع رضي الله عنه أخبر بذلك وعمره خمس سِنِين."

كما أن العيني رحمه الله يعلق على قضية سماع الصغير بقوله:[٣١٨]

"وَقَالَ ابْن الصّلاح رحمه الله: والتحديد بِخمْس هُوَ الَّذِي اسْتَقر عَلَيْهِ عمل أهل الحَدِيث من الْمُتَأَخِّرين، فيكتبون لِابْنِ خمس سِنِين فَصَاعِدا سمعٌ ولِدُون حضْر أَو أُحضر، **وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي ذَلِك اعْتِبَار التَّمْيِيز**، فَإِن فهم الْخطاب ورد الْجَواب كَانَ مُمَيّزا وصحيح السماع، وَإِن كَانَ دون خمس. وَإِن لم يكن كَذَلِك لم يَصح سَمَاعه وَلَو كَانَ ابْن خمس، بل ابْن خمسين".

---

[٣١٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟، ج١، ص٢٦، رقم٧٧.

[٣١٤] أي: حفظت وعرفت. انظر: تعليق مصطفى البغا للحديث.

[٣١٥] انظر: زكريا شعبان، **علوم الحديث في تراجم صحيح الإمام البخاري**، ص١٠١.

[٣١٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٢٢، رقم٦٥١٢.

[٣١٧] العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص٧١.

[٣١٨] المرجع نفسه، ج٢، ص٦٨.

وزد على ذلك فوائد ابن حجر ﵀ فيقول عقب الحديث:[٣١٩]

"اعْتَرَضَ الْمُهَلَّبُ عَلَى الْبُخَارِيِّ ﵀ لِكَوْنِهِ لَمْ يذكر هُنَا حَدِيث ابن الزُّبَيْرِ ﵄ فِي رُؤْيَتِهِ وَالِدَهُ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ وَمُرَاجَعَتِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَفِيهِ السَّمَاعُ مِنْهُ -وَكَانَ سِنُّهُ إِذْ ذَاكَ ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعًا- فَهُوَ أَصْغَرُ مِنْ مَحْمُودٍ ﵁، وَلَيْسَ فِي قِصَّةِ مَحْمُودٍ ضَبْطُهُ لِسَمَاعِ شَيْءٍ، فَكَانَ ذِكْرُ حَدِيث ابن الزبير ﵄ أولى لهذين الْمَعْنيين، وَأجَاب ابن الْمُنِيرِ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ ﵀ إِنَّمَا أَرَادَ نَقْلَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، لَا الْأَحْوَالِ الْوُجُودِيَّةِ، وَمَحْمُودٌ ﵁ نَقَلَ سُنَّةً مَقْصُودَةً فِي كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّ مَجَّةً فِي وَجْهِهِ، بَلْ فِي مُجَرَّدِ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُ فَائِدَةٌ شَرْعِيَّةٌ تُثْبِتُ كَوْنَهُ صحابيًا. وَأما قصَّة ابن الزُّبَيْرِ، فَلَيْسَ فِيهَا نَقْلُ سُنَّةٍ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ حَتَّى تَدْخُلَ فِي هَذَا الْبَابِ".

ثم يقول ﵀ أيضاً:[٣٢٠]

"وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ: جَوَازُ إِحْضَارِ الصِّبْيَانِ مَجَالِسَ الْحَدِيثِ، وَزِيَارَةُ الْإِمَامِ أَصْحَابَهُ فِي دُورِهِمْ وَمُدَاعَبَتُهُ صِبْيَانَهُمْ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى تَسْمِيعِ مَنْ يكون ابن خَمْسٍ، وَمَنْ كَانَ دُونَهَا يُكْتَبُ لَهُ حُضُورٌ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ وَلَا فِي تَبْوِيبِ الْبُخَارِيِّ ﵀ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ اعْتِبَارُ الْفَهْمِ، فَمَنْ فَهِمَ الْخِطَابَ سَمِعَ، وَإِن كَانَ دون ابن خمس، وَإِلَّا فَلَا".

خلاصة القول في المسألة

خلاصة القول أن الحديثين يشيران إلى موقف البخاري ﵀ وهو صحة سماع الصغير -دون اشتراط البلوغ أو تحديد سن معين عند تحمله. فلعل مقصد البخاري ﵀ أن السماع غير منضبط بالسن، بل يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة، وإنما الشرط هو الضبط عند التحمل.[٣٢١] وهذا ما استقام من ظاهر صنيع البخاري ﵀، حيث أخرج أحاديث من تحملوا في صباهم -أي دون سن البلوغ- من الصحابة، منهم أنس بن مالك ﵁، وعائشة ﵂

---

[٣١٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٧٣.

[٣٢٠] المرجع نفسه.

[٣٢١] انظر: زكريا شعبان، **علوم الحديث في تراجم صحيح الإمام البخاري**، ص١٠١.

وغيرهما كثير؛ والأمر دال على أن البخاري ﷺ قبل سماع الصغير ذي العقل والفهم والتمييز.[٣٢٢] وهذا ما اختاره ابن الصلاح والذهبي والسخاوي ﷺ[٣٢٣]. وقال المنياوي:[٣٢٤] "فالمحققون من أهل العلم على عدم اعتبار تحديد سن معين [عند التحمل]، بل المعتبر عندهم هو العقل والتمييز".

الفرع الثاني: طبقة التابعين ﷺ

المفهوم اللغوي وعلاقته بالمفهوم الاصطلاحي

التابعون جمع تابع، وهو مِن فعل تبع. يقول ابن منظور:[٣٢٥]

"تبع: تَبِعَ الشيءَ تَبَعاً وتَباعاً فِي الأَفعال؛ وتَبِعْتُ الشيءَ تُبوعاً: سِرْت فِي إِثْرِه؛ واتَّبَعَه وأَتْبَعَه وتتَبَّعه قَفاه وتَطلَّبه مُتَّبعاً لَهُ، وَكَذَلِكَ تتَبَّعه وتتَبَّعْته تتَبُّعاً... وتَبِعْت الْقَوْمَ تَبَعاً وتَباعةً، بِالْفَتْحِ، إِذا مَشَيْتَ خَلْفَهُمْ أَو مَرُّوا بِكَ فمضَيْتَ مَعَهُمْ"

فالتابعون من لحق الصحابة واتبعوهم واقتدوا بهم وأخذوا عنهم، كما أنهم يروون بعضهم عن بعض.

طبقة التابعين في الجامع الصحيح

التابعون على مذهب ابن حجر ﷺ ينقسمون إلى خمس طبقات، ولكننا نركز على الطبقة التي لأصحابها إمكانية الأخذ عن الصحابة ﷺ وهي -باختصار شديد- كالآتي:

---

[٣٢٢] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص٨٠.

[٣٢٣] انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج٢، ص١٤-١٥.

[٣٢٤] محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، **شرح الموقظة للذهبي**، (مصر: المكتبة الشاملة، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ج١، ص٢٥.

[٣٢٥] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٨، ص٢٧.

أولاً: كبار التابعين

هم الذين أخذوا مباشرة عن الصحابة ﷺ فلحقوهم في طبقة السند. وإطلاق مرسل التابعي قد يعمهم، كقول ابن الصلاح ﷺ:[٣٢٦] "وَصُورَتُهُ [أي: المرسل] الَّتِي لَا خِلَافَ فِيهَا: حَدِيثُ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ، الَّذِي لَقِيَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ وَجَالَسَهُمْ، كَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، ثُمَّ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَمْثَالِهِمَا ﷺ.

ثانياً: المخضرمون

هذه طبقة فريدة مستقلة ما بين الصحابة ﷺ والتابعين ﷺ، حيث إن المخضرمين هم الذين أدركوا الجاهلية وعهد النبي ﷺ وأسلموا، **ولكن لم يصحبوه ﷺ**؛[٣٢٧] فابن الصلاح ﷺ يعبر عن سبب تسميتهم بمخضرم بقوله: "كَأَنَّهُ [أي: المخضرَم] خُضْرِمَ أَيْ قُطِعَ عَنْ نُظَرَائِهِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الصُّحْبَةَ وَغَيْرَهَا".

يقول العراقي ﷺ:[٣٢٨] "فالمخضرم على هذا متردد بين الصحابة ﷺ لإدراكه زمن الجاهلية والاسلام، وبين التابعين لعدم رؤية النبي ﷺ؛ فهو متردد بين أمرين، ويحتمل أنه من النقص لكونه ناقص الرتبة عن الصحابة -لعدم الرؤية مع إمكانها-. قال صاحب النهاية: أصل الخضرمة أن تجعل الشيء بين بين؛ فإذا قطع بعض الأذن فهي بين الوافرة والناقصة".

والمقصود **بعدم صحبتهم النبي ﷺ** هو إما:

١. إدراكهم عهد النبي ﷺ حالة إسلامهم بدون اللقيا به ﷺ، أو
٢. إدراك العهد مع رؤية النبي ﷺ حالة كفرهم، ثم أسلموا مع التأخر، فليس لهم شرف الرؤية بعد الإسلام، ولا الرواية عنه ﷺ.

---

[٣٢٦] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٥١.

[٣٢٧] أي: من أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره أو يلقه. انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣٠٣؛ والحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٤٤.

[٣٢٨] عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ص٣٢٣.

فهاتان الطائفتان إن رووا شيئاً عن النبي ﷺ، فعن الصحابة ﷺ. لذا قد عُدَّ هؤلاء عند ابن حجر ﷺ في طبقة كبار التابعين. وبالمثال يتضح المقال، فمن المخضرمين الذين أخرج لهم البخاري ﷺ هو الأحنف بن قيس، وله في الصحيح هذا الحديث:[٣٢٩]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ المُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، عَنِ **الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ**، قَالَ: "ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: "أَيْنَ تُرِيدُ؟". قُلْتُ: "أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ"[٣٣٠]، قَالَ: "ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، فَقُلْتُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا القَاتِلُ، فَمَا بَالُ المَقْتُولِ؟". قَالَ ﷺ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»".

يقول شارح صحيح البخاري ﷺ: "الأحنف بن قيس: رئيس بني تميم، كان من المخضرمين. رأى النبي ﷺ قبل إسلامه".[٣٣١] وخالفه العيني ﷺ، حيث يزعم أنه أدرك عهد النبي ﷺ ولم يره.[٣٣٢] ولا مشاحة في الأمر؛ لأن الأهم أن ابن حجر ﷺ وضع ترجمته في الطبقة الثانية من التقريب، وذلك يدل على كونه معدودًا من التابعين.[٣٣٣]

ثالثاً: الطبقة الوسطى من التابعين

في صحيح البخاري أمثلةً لتصريح اللقاء بين المنتمين لهذه الطبقة مع الصحابة ﷺ، منه ما علقه البخاري ﷺ قائلاً: "وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: "**أَدْرَكْتُ ثَلاَثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ**، كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ".[٣٣٤] وابن أبي

---

[٣٢٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِيمَانِ، بَاب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، ج١، ص١٥، رقم٣١.

[٣٣٠] الرجل هو علي ابن أبي طالب، قاله مصطفى البغا في تعليقه لهذا الحديث.

[٣٣١] الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص١٣٦.

[٣٣٢] العيني، **عمدة القاري**، ج٢٤، ص٣٧.

[٣٣٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٩٦، رقم٢٨٨.

[٣٣٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِيمَانِ، بَاب خَوْفِ المُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ، ج١، ص١٨-١٩.

مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله ابن أبي مُليْكَة بن عبد الله بن جدعان (ت١١٧هـ)، كان تابعياً من الثالثة.[٣٣٥]

رابعاً: صغار التابعين

له صورتان -على الأقل-:

١. أن يأخذ صغار التابعين عن صغار الصحابة ﷺ، فالمثال عند البخاري ﷺ:[٣٣٦]

"حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ**، عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ ﷺ، قَالَتْ: "أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الأَنْصَارِ: «مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا، فَلْيُتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا، فَلْيَصُمْ»"، قَالَتْ: "فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدُ، وَنُصَوِّمُ صِبْيَانَنَا، وَنَجْعَلُ لَهُمُ اللُّعْبَةَ مِنَ العِهْنِ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَاكَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الإِفْطَارِ".

يقول ابن حجر ﷺ عقب ذكر الحديث:[٣٣٧]

"قَوْلُهُ **عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ** هُوَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْمَدَنِيُّ نَزِيلُ الْبَصْرَةِ -وَهُوَ **تَابِعِيٌّ صَغِيرٌ**-، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ سَمَاعٌ مِنْ سِوَى الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ ﷺ -وَهِيَ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ-، وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِهَ".

٢. أن يأخذ صغار التابعين عن كبار التابعين، كما في الصحيح:[٣٣٨]

"حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، أَنَّ **مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ**، أَخْبَرَهُ: أَنَّ **عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ** أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ﷺ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً»".

---

[٣٣٥] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣١٢، رقم٣٤٥٤.

[٣٣٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الصَّوْمِ، بَاب صَوْمِ الصِّبْيَانِ، ج٣، ص٣٧، رقم١٩٦٠.

[٣٣٧] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٢٠١.

[٣٣٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَدَبِ، بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ الشِّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالحُدَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ، ج٨، ص٣٤، رقم٦١٤٥.

يقول ابن حجر ﵀ شارحاً للحديث:[٣٣٩] "وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ **أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ** قُرَشِيُّونَ مَدَنِيُّونَ فِي نَسَقٍ، فَالزُّهْرِيُّ مِنْ **صِغَارِ التَّابِعِينَ**، وَأَبُو بَكْرٍ وَمَنْ فَوْقَهُ **مِنْ كِبَارِهِمْ**". أما من حيث الطبقة –وبعد الفحص–، وجدنا عبد الرحمن بن الأسود تابعي ولد على عهد النبي ﷺ، (ولم يذكر سنة وفاته) [٣٤٠]، ومروان بن الحكم (ت٦٥هـ) من الثانية،[٣٤١]، أما أبو بكر بن عبد الرحمن (ت١٩٤هـ) فكان من الثالثة[٣٤٢]، والزهري (ت١٢٥هـ) من رؤوس الطبقة الرابعة.[٣٤٣] فثمة تشابك للطبقة فيما بينهم.

[٣٣٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٠، ص٥٣٩.

[٣٤٠] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٣٦، رقم٣٨٠١.

[٣٤١] انظر: المرجع نفسه، ص٥٢٥، رقم٦٥٦٧.

[٣٤٢] انظر: المرجع نفسه، ص٦٢٣، رقم٧٩٧٦.

[٣٤٣] انظر: المرجع نفسه، ص٥٠٦، رقم٦٢٩٦.

خلاصة القول في قضية التمييز بين الصحابة والتابعين

يتلخص مما ناقشنا أعلاه ما يلي:

الجدول رقم (٤) الفرق بين الصحابة والتابعين

أقسام النقلة	إدراك عهد النبي ﷺ	التدين بالإسلام في عهده ﷺ	رؤية النبي ﷺ	صحبة النبي ﷺ لمدة طويلة	إمكانية الرواية عن النبي ﷺ	أمثلة رواة الصحيح
كبار الصحابة	/	/	/	/	/	الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم
صغار الصحابة	/	/	/	–	/	ابن عمر رضي الله عنهما
المخضرمون وهم من كبار التابعين	/	/	–	–	–	سويد بن غفلة[٣٤٤]
	/	–	/	–	–	الأحنف بن قيس[٣٤٥]
كبار التابعين	–	–	–	–	–	عروة ابن الزبير[٣٤٦]
صغار التابعين	–	–	–	–	–	خالد بن ذكوان[٣٤٧]

[٣٤٤] سويد بن غفلة أبو أمية الجعفي (ت٨٠هـ) مخضرم من الثانية، وكان من كبار التابعين. قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ وكان مسلمًا في حياته، ثم نزل الكوفة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٠، رقم٢٦٩٥.

[٣٤٥] الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي أبو بحر اسمه الضحاك (ت٦٧هـ)، مخضرم من الثانية. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٩٦، رقم٢٨٨.

[٣٤٦] هو ابن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني (ت٩٤هـ)، كان من الثالثة وولد في أوائل خلافة عثمان. وكان من أصح أسانيد عائشة رضي الله عنها عن طريق الزهري، عن عروة، عنها. انظر: رحاب رفعت فوزي عبد المطلب، **أصح الأسانيد: جمع ودراسة**، (المنصورة: دار الوفاء، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ج١، ص٣٧. وأصح الأسانيد يعني أن رواتها في أعلى مراتب النقلة عدالةً وضبطاً. انظر: المرجع نفسه، ج١، ص٢٥؛ و**مسند أحمد**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج١، ص١٥٢.

[٣٤٧] خالد بن ذكوان المدني، نزيل البصرة، صدوق من الخامسة. وليس له في الصحيح سوى حديث واحد. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٨٧، رقم١٦٢٩.

يتجلى مما عرضناه فرق لطيف بين طبقة الصحابة والتابعين، حيث إن التابعين ﵏ من صحب الصحابة ﵃ -دون النبي ﷺ-. فإن كانوا قد أدركوا عهده ﷺ فيسمون المخضرمين، وإن لم يدركوا عهده ﷺ -بل أتوا مباشرة بعد العهد وجالسوا كبار الصحابة ﵃- فهم كبار التابعين ﵏. وأهم نقطة أنه ليس للتابعين ﵏ شرف صحبة النبي ﷺ أو رؤيته. ومع هذه الخلاصة في تعريف طبقتي الصحابة ﵃ والتابعين ﵏ والتمييز بينهما، حان أوان التفتيش عن العلاقة بين عدد طبقات النقلة في السند مع علوه ونزوله، نفرده في المطلب الثالث اللاحق.

المطلب الثالث: عدد الطبقات وعلاقتها بعوالي الإسناد ونازلها

إن العوالي من الإسناد ارتحل من أجلها علماء كثيرون، فإن لها قيمة وتفوقًا، وذلك لقلة الواسطة بينهم وبين الرسول ﷺ؛ فالعوالي تعني أن عدد الرجال بين الراوي والنبي ﷺ أقل من طرق أخرى لنفس الحديث، والنزول ما يتضاده. ولقد أكثر البخاري ﵀ من تقديم حديث بأوجه مختلفة في ثنايا صحيحه، فإذا جمعنا تلك الطرق، ينجلي تفرق طبقاتها من حيث العلو والنزول. وقد نجد أيضاً أمثلةً كهذه:[٣٤٨]

"**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ**، ح وحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي هِلاَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: "بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: "مَتَى السَّاعَةُ؟"، فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: "سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ". وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "بَلْ لَمْ يَسْمَعْ"، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «أَيْنَ -أُرَاهُ- السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ» قَالَ: "هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ"، قَالَ: «فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ: "كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟". قَالَ: «إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»".

يقول ابن حجر ﵀ مبيناً للحديث:[٣٤٩]

---

[٣٤٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ، فَأَتَمَّ الحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ، ج١، ص٢١، رقم٥٩.

[٣٤٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٢.

"**وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ عَالِيًا عَنْ فُلَيْحٍ بِوَاسِطَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ فَقَطْ**، ثُمَّ أَوْرَدَهُ نَازِلًا بِوَاسِطَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فُلَيْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ أَوْرَدَهُ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ فَقَطْ،[٣٥٠] فَأَرَادَ أَنْ يُعِيدَ هُنَا طَرِيقًا أُخْرَى، **وَلِأَجْلِ نُزُولِهَا، قَرَنَهَا بِالرِّوَايَةِ الْأُخْرَى**".

فالشاهد أن البخاري ﷺ أدرك العوالي من الإسناد ونازلها، وانتقى أسانيده انتقاءَ تمعُّنٍ، كما أنه رتب صحيحه بانتباه شديد.

أقسام العلو

العلو قسمان:[٣٥١]

١. العلو المطلقُ: ما ينتهي إلى النبي ﷺ بأقل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر، يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد آخر.

٢. العلو النسبيُّ: ما ينتهي إلى إمامٍ ذي صفةٍ عاليةٍ كالتصنيف والفقه والضبط والحفظ، فالإسناد حينئذ عالية للقرب إلى إمام من أئمة الرواة.

ويأتي إن شاء الله أمثلة لهما أثناء المناقشة للمطلب التالي.

هل التزم البخاري ﷺ تخريج العوالي من الإسناد في الصحيح؟

سبق أن ذكرنا أن العوالي من الإسناد تقتضي قرب السند إلى مصدر الخبر وهو النبي ﷺ، ثم أن علو الإسناد مع ثقة رجاله مما يجعله في قمة الصحة والغاية العظمى. فمن المفترض كون البخاري ﷺ يترقب هذه الأسانيد ويبحث عنها. ومن المفترض أيضاً أن ينتقي أتقن الرجال

---

[٣٥٠] وهو ما أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الرقاق، باب رَفْعِ الأَمَانَةِ، ج٨، ص١٠٤، رقم٦٤٩٦. ففيه: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هِلاَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عن النبي ﷺ".

[٣٥١] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عصام الصبابطي، عماد السيد، (القاهرة: دار الحديث، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج٤، ص٧٢٤. وانظر: جاد الرب أمين عبد المجيد محمد، **بين الإمامين العيني وابن حجر: دراسة مقارنة لمنهجيهما في شرح صحيح البخاري**، (القاهرة: دار المحدثين، د.ط، ٢٠٠٧م)، ص١٩٠.

من كل الطبقات، والذين لديهم هذه الأسانيد العالية. هذه الافتراضات حققها عبد الحق الهاشمي ﷺ، حيث أشار إلى أنه يختار لصحيحه العوالي من الإسناد.[٣٥٢]

وبعد الفحص، وجدت الباحثة ما يحقق كلام عبد الحق الهاشمي ﷺ، وهو حالة رواية البخاري عن شيخه أحمد بن حنبل ﷺ (ت٢٤١هـ). فأحمد ﷺ من أوثق وأتقن وأشهر المحدثين بغير نزاع، وكان من رؤساء الطبقة العاشرة التي تسبق طبقة البخاري ﷺ مباشرة.[٣٥٣] فمن المستغرب كون البخاري ﷺ يقتصر بتخريج حديث واحد عنه –دون غيره–، وهو هذا الحديث:[٣٥٤]

"وَقَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ﷺ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي حَبِيبٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «حَرُمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ، وَمِنَ الصِّهْرِ سَبْعٌ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] [ص:١١] الآيَةَ".

وقال ابن حجر ﷺ شارحاً للحديث:[٣٥٥]

"وَلَيْسَ لِلْمُصَنِّفِ [أي: البخاري ﷺ] فِي هَذَا الْكِتَابِ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ فِي آخِرِ الْمَغَازِي حَدِيثًا بِوَاسِطَةٍ، **وَكَأَنَّهُ لَمْ يُكْثِرْ عَنْهُ لِأَنَّهُ فِي رِحْلَتِهِ الْقَدِيمَةِ لَقِيَ كَثِيرًا مِنْ مَشَايِخِ أَحْمَدَ فَاسْتَغْنَى بِهِمْ**، وَفِي رِحْلَتِهِ الْأَخِيرَةِ كَانَ أَحْمَدُ قَدْ قَطَعَ التَّحْدِيثَ، فَكَانَ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا نَادِرًا، فَمِنْ ثَمَّ أَكْثَرَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ دُونَ أَحْمَدَ ﷺ".

فالشاهد أن البخاري ﷺ لم يرو عن أحمد ﷺ –في غير هذا الموقع– لما أنه طلب العلو، فيروي –بدلاً عن أحمد– عن كثير من مشايخ أحمد في نفس طبقته كإسحاق بن راهويه وأحمد بن صالح المصري، وأبو نعيم الفضل بن دكين ﷺ.

---

[٣٥٢] الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٦٦.

[٣٥٣] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٨٤، رقم٩٦.

[٣٥٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب النِّكَاحِ، بَاب مَا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ، ج٧، ص١٠-١١، رقم٥١٠٥.

[٣٥٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص١٥٤.

ثم أن من ميزة البخاري ﵀ في انتقاء الرواة أن شيوخه منقسمون إلى خمس طبقات، وقد أخذ مروياتهم الأصولية عن الطبقة الأولى والثانية دون غيرهما[٣٥٦] -وهؤلاء في قمة الثقة والعدالة والضبط-، وقد أفرد في الأخذ عن الشيوخ الذين لم يرو عنهم سائر أصحاب الكتب الستة، وهم: محمد بن عبد الله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وأبو عاصم النبيل، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم، وخلاد بن يحيى، وعلي بن عياش، وعصام بن خالد ﵃. ولعل أهمية هولاء الثمانية وأسرار أخذ البخاري ﵀ عنهم تقع في إمكانيته أن يروي الأحاديث عنهم مباشرة عن التابعين، وبدون واسطة أتباع التابعين الذين يقعون بينه وبين التابعين ﵃.[٣٥٧]

هذا وبعد أن حققنا النقطة الأهم -وهي أن البخاري ينتقي مروياته لتحقيق العلو-، ننتقل إلى نقطة أخرى، وهي أن الصحيح لا يجتمع فيه العلو من الإسناد فقط، بل هناك الأسانيد النازلة الصحيحة أيضاً، بل نجد عند البخاري ﵀ الأسانيد العالية والنازلة -مع التزامه شرط الصحيح لأصوله-، فيروي في الصحيح ما يتراوح بين الثلاثيات إلى التساعيات [أي: عدد رجال الإسناد بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة إلى تسعة رواة فقط].

والآن أوان الشروع في عرض ما يتضمنه صحيح البخاري من الأسانيد العالية والنازلة معاً -مع بيان العلاقة بين علو السند أو نزوله مع عدد الطبقات لرجال الأسانيد- نجعل المناقشة خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: العلو المطلق

نأخذ قضية السند العالي بدراستها مع ما يطلق عليها بالثلاثيات، والرباعيات، والخماسيات، والسداسيات من أحاديث الصحيح. وقبل كل شيء، نفرد الثلاثيات بالتعريف لما أنه أعلى أسانيد وقع في الصحيح؛[٣٥٨] وهو ما اتصل بين البخاري ﵀ وبين النبي ﷺ بثلاثة وسائط فقط، وذلك حاصل باجتماع أفراد القرون الثلاثة المفضلة الأولى في الإسناد، وهم الصحابة

---

[٣٥٦] راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل، حيث إن طبقة شويخ البخاري مذكورة في فرع التميز المنهجي للجامع الصحيح من ناحية رجال الإسناد ههناك. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٧٩.

[٣٥٧] انظر: الندوي، **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**، ص١٩-٢٤.

[٣٥٨] كذا حققه ابن حجر وغيره. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢٠١-٢٠٢.

والتابعون وتبع الأتباع ﷺ.[٣٥٩] هذا مع أن البخاري ﷺ في الطبقة الحادية عشرة من الرواة، الآخذين عن تبع الأتباع ﷺ -في أغلب الأحيان-.[٣٦٠] ومع ذلك، تمكن البخاري ﷺ من طلب العلو، ونجح في تخريج اثنين وعشرين حديثاً من الثلاثيات في صحيحه.[٣٦١]

وتعريف الرباعيات وما فوقها نفس تعريف الثلاثيات، إلا أن عدد رجال الإسناد -ما بين البخاري ﷺ والنبي ﷺ- حسب المسمى من تلك المصطلحات. ونظراً إلى الموضوع أعلاه، يفهم قصدنا بأن نجمع وندرس جميع المصطلحات [أي: الثلاثيات إلى السداسيات] بدفعة واحدة، وذلك لنعرض المقصود من العلو المطلق -وكذا النزول- باستخدام حديث واحد. فانطلاقاً من القصد، عملنا تخريجاً لحديث: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» وما في معناه في كامل الصحيح، فوجدنا سبعة أوجه له مروية عن سبعة صحابة ﷺ. وإليكم ما لخصناه في الشكل الآتي:

[٣٥٩] انظر: يوسف الكتاني، **ثلاثيات الإمام البخاري**، (د.م: د.ن، د.ط، د.ت)، ص٥.

[٣٦٠] هذا حسب تقسيم الطبقات عند ابن حجر ﷺ. انظر: **تقريب التهذيب**، ص٧٤-٧٥.

[٣٦١] انظر: يوسف الكتاني، **ثلاثيات الإمام البخاري**، ص٣٧.

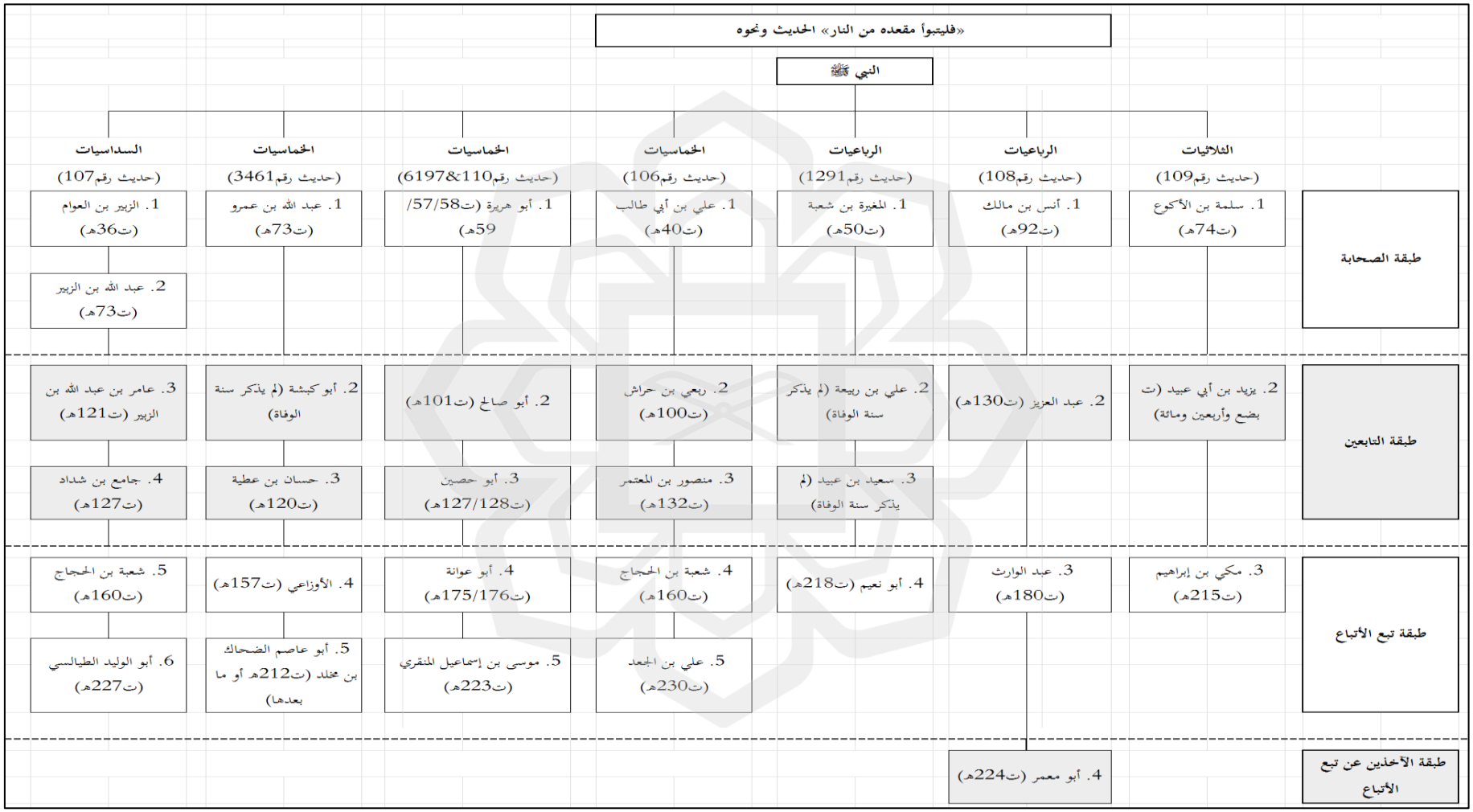

الشكل رقم (٥) مثال لعلو المطلق في الجامع الصحيح

يلاحظ من ذكر ما أعلاه بعض النقاط، منها:

١. أن أعلى سند البخاري ﵀ للحديث ثلاثي، وأن علوه مطلقاً بالمقارنة مع أسانيد أخرى نازلة عنه. والعلو فيه حاصل لما أن البخاري ﵀ روى عن رجل واحد فقط في كل من طبقة الصحابة، والتابعين، وتبع الأتباع ﵀. ففي مثل هذا الأمر عجب وروعة وتفوق. أما أنزلُ سنده –بالنسبة لذلك الحديث– فلما روى عن راويين في جميع طبقات السند، فالنزول حاصل ولا عجب فيه.

٢. أن أسانيده الأخرى نازلة لما أن أغلبها مروية عن رجلين في كل من طبقة التابعين وأتباع التابعين ﵀. فكلما كثر عدد الرواة في الطبقة، كلما طال الإسناد ونزل.

٣. حينما أراد البخاري ﵀ العلو، تجاوز في الرواية تعمداً، فلم يأخذ عن أتباع تبع الأتباع، بل روى عن تبع الأتباع مباشرة –وهم على غلبة الظن من طبقة كبار شيوخه– ﵀.

الخلاصة من مثالٍ للعلو المطلق

قدمناه آنفاً ما نعتبره في مثابة الدراسة المركزة (Case Study) لحالة علو المطلق عند البخاري ﵀، فأعلى سندٍ عنده فيها للحديث ثلاثي، وأنزلُه سداسي. ثم نعرض إليكم مثالاً للعلو النسبي في الفرع اللاحق، وذلك قبل أن نلخص هذا المطلب بالتحليل والمناقشة.

الفرع الثاني: العلو النسبي

سبق أن ذكرنا تعريف العلو النسبي، ومفهومه "ما وقع عالياً بالنسبة إلى عدد الواسطة بين المحدث وإمامٍ معين ذي صفةٍ عاليةٍ كالتصنيف والفقه والضبط والحفظ في السند"، فنحن في هذا الصدد نحاول التعبير عنه بعرض حديث: «**وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ**...» وما في معناه. فبعد تخريج الحديث من الصحيح، وجدنا أوجهًا مختلفة له؛ كلها راجعة إلى رواية تابعيْن عن ثلاث صحابيات ﵃، ومدار الحديث هو تابعي مشهور ابن شهاب الزهري ﵀. ويأتي بعد ابن شهاب ﵀ –على الغالب– طبقتا تبع الأتباع والآخذين عنهم ﵀ فيما يعرف بالسباعيات، والثمانيات، والتساعيات. فالسباعيات منه هو أعلى سندٍ نسبياً [أي بالنسبة إلى

عدد الرجال ما بين البخاري وابن شهاب] عند البخاري لهذا الحديث، والتساعيات فيه أنزلُ سندٍ عنده للحديث.

ومن الجدير بالذكر أن تلك التساعيات كانت أنزلَ سندٍ في صحيح البخاري على الإطلاق أيضاً، ولم يكن لدى البخاري ﷺ تساعي سواه.[1] والحديث التساعي كان من طريق إسماعيل بن إدريس عن الزهري ﷺ، ونصه ما يلي:[2]

"حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وحَدَّثَنَا **إِسْمَاعِيلُ**، حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزِعًا يَقُولُ: «لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ، وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيْهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا»، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ ﷺ: فَقُلْتُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟". قَالَ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الخُبْثُ»."

ومن أجل مناقشة العلاقة بين عدد الرواة في طبقة السند مع علوه أو نزوله، نقدم إليكم ما لخصناه من السباعيات، والثمانيات، والتساعيات لحديث «**وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ**...» ونحوه في الشكل الآتي:

[1] الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٦٦. وانظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص١٠٧.

[2] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الفِتَنِ، بَاب يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، ج٩، ص٦١، رقم٧١٣٥.

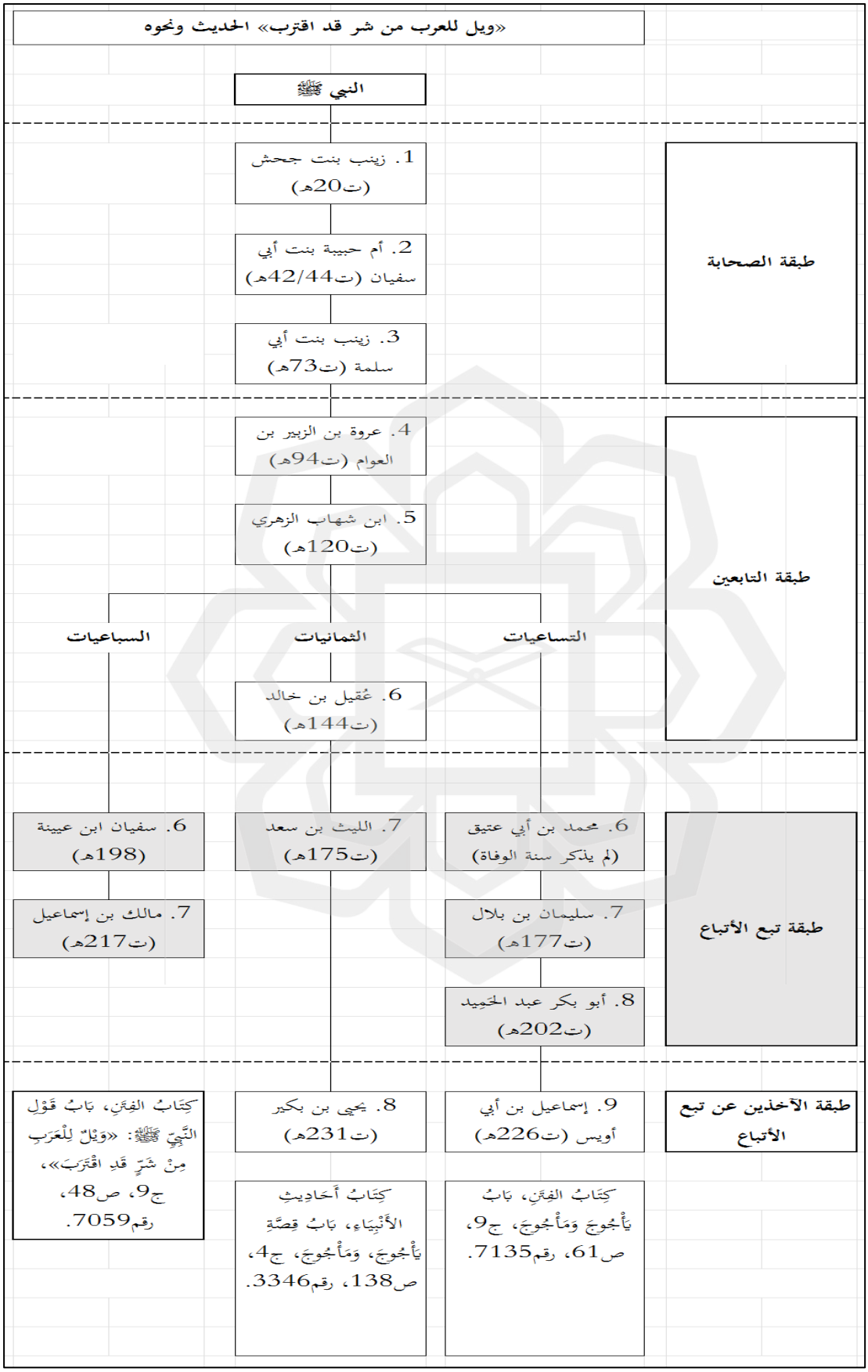

الشكل رقم (٦) مثال لعلو النسبي في الجامع الصحيح

يلاحظ من ذكر ما أعلاه عدة نقاط، منها:

١. أن مدار الحديث لجميع الطرق -لما عند البخاري ﷺ من السباعيات، والثمانيات، والتساعيات- تابعي من رؤوس الطبقة الرابعة، ابن شهاب الزهري ﷺ.

٢. أن السباعيات منها أعلى سند عند البخاري نسبيًّا فيما اتصل بينه وبين الزهري ﷺ، والتساعيات خلاف ذلك.

٣. أن نزول جميع الطرق المكتوبة في الجدول راجع إلى كثرة رواة الإسناد في جميع طبقات السند على الأغلب. ففي الطبقة الأولى وحدها -وهي طبقة الصحابة - ثلاثة صحابيات ﷺ. هذا على سبيل المثال، فقِس على بقية الطبقات الموردة للأوجه المختلفة لهذا الحديث.

٤. أن أنزل وجهٍ عند البخاري ﷺ لهذا الحديث ثمانيات وتساعيات؛ يرويهما البخاري عن طبقة الآخذين عن تبع الأتباع ﷺ. وقد يتجاوز البخاري ﷺ هذه الطبقة على الخصوص حينما أراد الاقتصار على وجه عالٍ لأحاديثه، فقد يأخذ المرويات عمن أقدم منهم أي مَن في طبقة كبار شيوخه ممن أخذوا عن التابعين مباشرة.

خلاصة المطلب

سبق أن عرضنا أمثلة لثلاثيات البخاري ﷺ، ورباعياته، وخماسياته، وسداسياته، وسباعياته، وثمانياته، وتساعياته؛ وذلك لنريكم العلاقة الوثيقة بين عدد الرجال في كل طبقة من طبقات السند مع علو الحديث ونزوله. فالناظر بعين الاعتبار له انتباه وحساسية في الأمر، حيث إن عدد رجال الطبقات يساعده في تخمين عدد التابعين، أو تبع الأتباع، أو الآخذين عن تبع الأتباع ﷺ في سند ما، والعلاقة بينهم. وهذا يساعده في تقدم البحث من حيث تعيين الراوي حسب طبقاته وبالقرائن المحتفة به، وتمييزه تلميذاً كان أو شيخاً. وفي النهاية، نلخص ما انتبهنا إليه أيضًا على النقاط التالية:

١. أن صحيح البخاري يتضمن العلو المطلق والنسبي معاً، كما أنه يتضمن أسانيد نازلة -مطلقاً كان أو نسبياً-.

٢. عدد رجال الأسانيد -إن كانوا ثقاتًا أثباتًا من بداية السند إلى نهايته- لا يضر، كذا يفهم من صنيع البخاري ﵀ حيث إنه روى عما يتراوح عدد رجال سنده ما بين ثلاث إلى تسع وسائط. وقد روى جميع أسانيده الأصولية -عاليةً كانت أو نازلةً- مع الالتزام بشروط الصحيح. وهذا يدل على أن نزول الإسناد أو علوها جائز؛ وهذا مع أن المعروف أن الإسناد العالي المروي عن الثقات الضابطين أعلى رتبة من السند النازل عن أمثالهم من الرواة. فإن استطاع المحدث طلب العلو، فليفعل. وإلا، فلا بأس به.

٣. لعل صنيع البخاري ﵀ في تخريج أوجه كثيرة -بعضها عال وبعضها نازل فيما بينهم- في ثنايا الصحيح، كان لأجل عرض طرق كثيرة صحيحة -العاضد بعضها بعضا- لنفس الحديث عنده. ولذا كرر الحديث بأسانيد مختلفة في مواقع عديدة من الصحيح. ومع هذا، نؤكد مرة ثانية أن البخاري ﵀ لم يخرج أحاديثه بالأسانيد النازلة بدون قصد، (وقد ذكرنا سابقًا أن عاداته طلب العلو)، فمن المفترض أن يخرج النازل من الإسناد في غير أسانيده الأصولية، أو لا يكثر من التخريج عمن يضطره إلى أخذ النازل. وقوي ظننا لماَ وجدنا من كلام ابن حجر عقب ذكر إسماعيل بن أبي أُوَيْس ﵀ -الذي أخذ عنه البخاري ﵀ تساعياته-:[٣] "احْتج بِهِ الشَّيْخَانِ، إِلَّا أَنَّهُمَا لم يكثرا من تَخْرِيج حَدِيثه، وَلَا أخرج لَهُ البُخَارِيّ ﵀ مِمَّا تفرد بِهِ سوى حديثين". فالظاهر أن البخاري ﵀ رغب في الأخذ عمن تقدم إسماعيلَ في الطبقات، كما أنه التزم العلو من الإسناد بقدر الإمكان. كذا ما فهمناه عند قرائتنا لهذا المقال:[٤] "أكثر أسانيد البخاري ﵀ في صحيحه الخماسي، وهو ما بين البخاري ﵀ والنبي ﷺ خمسة من الرواة، ويليه السداسي، ثم الرباعي، وهذا معلوم لمن أكثر النظر في صحيح البخاري".

---

[٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٣٩١.

[٤] موقع إسلام سؤال وجواب على إشراف الشيخ محمد صالح المنجد <https://islamqa.info/ar/answers/310331>، تاريخ الاسترجاع: ٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤. أن لدى البخاري ﷺ أوجهًا كثيرة لحديث واحد -كررها في ثنايا الصحيح-، فهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على جهده وكثرة تلقيه، كما أنها تؤيد قوله الذي نقله الذهبي ﷺ:[٥] "قال محمد بن خميرويه، سمعت البخاري ﷺ يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح". زد على ذلك أن روايته لأوجه عديدة لحديث واحد إشارة إلى صناعته العجيبة وتمكنه الفريد وضبطه العجيب لأسانيد الحديث ومتونها.

هذا ونرجو أن قد بيَّنا الأمر بياناً كافياً مفيداً للجميع. ويأتي لاحقاً مطلبٌ خصصناه لذكر صيغ التحمل والأداء -تكميلاً لهذا الفصل وهو فصل معرفة نقلة الرواية والعلاقة بينهم في الجامع الصحيح-، والتي اعتبرناها عناصر أساسية متممة لمعرفة ما اتصل من السند -بين الرواة والشيوخ والتلاميذ منهم- وما أرسل أو انقطع منه، -مع ذكر أمثلة تطبيقية لها في صحيح البخاري بقدر الإمكان- بإذن الله تعالى.

المبحث الخامس: صيغ التحمل والأداء لدى النقلة

تحمل الحديث هو أخذ التلميذ الحديث عن الشيخ، وأداء الحديث هو رواية الشيخ وتبليغه لما سمع.[٦] ولطرق التحمل والأداء دور مهم في تحقيق اتصال السند وانقطاعه؛ فإنها ألفاظٌ تربط بين الراوي والمروي عنه، تتضمن قرائن تدل على الأخذ المباشر أو غير المباشر. ومن هذا المنطلق، عقدنا هذا المبحث بهدف عرض نماذج من صيغ التحمل والآداء التي احتوى الجامع الصحيح عليها. ولا شك أنه قد يكشف بعض الجوانب الثُّنائية ككيفية استعمال البخاري لتلك الصيغ، أو قصده منها، أو ما كانت معتبرة لديه من الصيغ. فهذه كلها قد تؤيد ما تكونت منه شروط الصحيح عنده؛ منها كون الرواة ثابتًا لقاؤُهم، ومأخوذًا عن ثلة معينة من

---

[٥] الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج٢، ص١٠٥.

[٦] انظر: محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح الخطيب، **أصول الحديث: علومه ومصطلحه**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص١٤٧؛ ومحمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ج١٩٤.

الشيوخ،[٧] واتصال السند فيما بينهم. وعلى هذا الأساس، نبني مبحثنا الأخير من الفصل الثالث هذا بتقديمه على ما يأتي من المطالب والفروع:

المطلب الأول: طرق تحمل الحديث

إن بعض طرق التحمل وصيغ أدائها مذكورة عند البخاري ﵀ في كتاب العلم،[٨] ولسوف نرى تفصيل ذلك فيما بعد إن شاء الله. ومما يجدر ذكره أن طرق تحمل الحديث المتفق عليها لدى المحدثين ثمانية، هي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، الوصية، والوجادة.[٩] نتناولها في هذا المطلب باختصار شديد، مع التركيز على جانب تطبيقها في الصحيح، ومع الترتيب والتقسيم الجديد؛ حسبما كان واردًا في الجامع الصحيح، وما لم يكن واردًا، وهما على فرعين:

الفرع الأول: طرق التحمل المعتبرة والمتواجدة في صحيح البخاري

هي أربعة، حيث أشار البخاري ﵀ إلى قبوله إياها والعمل بها في جامعه الصحيح.[١٠] يقول عنه الباحث أبو بكر كافي حفظه الله: "ذكر البخاري ﵀ في صحيحه الطرق المعتمدة عنده في النقل والتحمل، وهي:

١. السماع من لفظ الشيخ.
٢. القراءة والعرض على المحدث.
٣. المناولة.
٤. المكاتبة."

نقدم لكم تفصيلاتها في أربع نقاط تالية:

---

[٧] انظر: ضوابط شيوخ الصحيح، كما بيناها في المبحث الثاني من الفصل الثاني المسبق.

[٨] انظر: الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص١٩٧.

[٩] محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص١٩٦.

[١٠] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٤؛ وأبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص١٦١.

أولاً: السماع من لفظ الشيخ

وهو أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب؛ فينقسم هذا النوع إلى إملاء، وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظ الشيخ أو من كتابه.[١١] وبالمثال يتضح المقال. يقول البخاري:[١٢]

"**حَدَّثَنَا** الحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: **أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ اسْمُهُ الوَضَّاحُ، مِنْ كِتَابِهِ،** قَالَ: **أَخْبَرَنَا** سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، **عَنْ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: "**سَمِعْتُ** خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا، لاَ تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ»".

يقول العيني ﷺ مبيناً صيغ الأداء الدالة على سماع الرواة بعضهم عن بعض في الحديث أعلاه:[١٣]

"ذكرُ لطائف إِسْنَاده فِيهِ: **التحديث** بِصِيغَة الْجمع فِي ثَلَاثَة مَوَاضِع. وَفِيه: **الْإِخْبَار** بِصِيغَة الْجمع فِي مَوضِع وَاحِد، وَهُوَ قَوْله: [أخبرنا] أَبُو عوَانَة. وَفِيه: **العنعنة** فِي مَوضِع وَاحِد، وَفِيه **السماع**... وَفِيه: الْإِشَارَة إِلَى أَن أَبَا عوَانَة **حدث بِهَذَا الحَدِيث من كِتَابه،** تَقْوِيَةً لما رُوِيَ عَنهُ، قَالَ أَحْمد: "إِذا حدث أَبُو عوَانَة من كِتَابه فَهُوَ أثبت، وَإِذا حدث من غير كِتَابه رُبمَا وهم"، وَقَالَ أَبُو زرْعَة: "أَبُو عوَانَة ثِقَة، إِذا حدث من الْكتاب"، وَقَالَ ابْن مهْدي: "كتاب أبي عوَانَة أثبت من هشيم".

فالشاهد أن صيغ الأداء في الحديث جميعها تدل على السماع والأخذ المباشر عن الشيخ، حيث ذكرنا فيما سبق أن البخاري ﷺ لم يفرق بين التحديث والإخبار والإنباء والسماع. وعبد الله بن شداد تابعي ثقة لم يكن من المدلسين.[١٤] لذا يمكننا الإشعار بقيمة عالية لمثل هذا

---

[١١] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٣٢.

[١٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الحَيْض، بَاب الصَّلاَةِ عَلَى النُّفَسَاءِ وَسُنَّتِهَا، ج١، ص٧٣، رقم٣٣٣.

[١٣] العيني، **عمدة القاري**، ج٣، ص٣١٧.

[١٤] انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٠٧، رقم٣٣٨٢.

الحديث في الصحيح. زد على ذلك كون السماع أعلى أقسام طرق التحمل عند الجماهير،[١٥] يقول عنه ابن حجر ﵀:[١٦]

"وَالْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ السَّمَاعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ أَرْفَعُ رُتْبَةً مِنَ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَعْرِضْ عَارِضٌ يُصَيِّرُ الْقِرَاءَةَ عَلَيْهِ أَوْلَى، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِهِ فِي الْإِمْلَاءِ أَرْفَعَ الدَّرَجَاتِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ تَحَرُّزِ الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

خلاصة القول أننا نؤكد أن البخاري ﵀ سوّى بين ألفاظ التحمل والأداء الدالة على الأخذ المباشر عن الشيخ في أسانيده، فقس على بقية أحاديثه كقاعدة عامة.

ثانياً: القراءة أو العرض على الشيخ

القراءة على الشيخ حالَّةٌ محلَّ الثانية من حيث رتبة طرق تحمل الرواية.[١٧] وهي -كما عرفه محمود الطحان-:[١٨] "أن يقرأ الطالب، والشيخ يسمع؛ سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ، أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يتبع للقارئ من حفظه، أو أمسك كتابه هو، أو ثقةٌ غيرُهُ"، وقد أكثر من يسمونها عرضاً، وذلك من حيث إن "الْقَارِئَ يَعْرِضُ عَلَى الشَّيْخِ مَا يَقْرَؤُهُ كَمَا يُعْرَضُ الْقُرْآنُ عَلَى الْمُقْرِئِ".[١٩]

---

[١٥] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٣٢؛ محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص١٩٦.

[١٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٠.

[١٧] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٣٨.

[١٨] محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص١٩٧.

[١٩] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٣٨.

القراءة أو العرض في صحيح البخاري

لقد رأى البخاري ﷺ صحتها حيث ترجم لها مطولاً ليبين حقيقتها عنده قائلاً:[٢٠]

"القِرَاءَةُ وَالعَرْضُ عَلَى المُحَدِّثِ: وَرَأَى الحَسَنُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ: "**القِرَاءَةَ جَائِزَةٌ**"، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ[٢١] فِي القِرَاءَةِ عَلَى العَالِمِ **بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ**: قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: "آللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ؟". قَالَ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَ: "فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ **فَأَجَازُوهُ**".[٢٢] وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ[٢٣] يُقْرَأُ عَلَى القَوْمِ، فَيَقُولُونَ: "أَشْهَدَنَا فُلاَنٌ"، وَيُقْرَأُ ذَلِكَ **قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ**، وَيُقْرَأُ عَلَى المُقْرِئِ، فَيَقُولُ القَارِئُ: "أَقْرَأَنِي فُلاَنٌ". حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ الوَاسِطِيُّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: "**لاَ بَأْسَ بِالقِرَاءَةِ عَلَى العَالِمِ**". وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الفَرَبْرِيُّ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ قَالَ: "حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: "إِذَا قُرِئَ عَلَى المُحَدِّثِ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: "حَدَّثَنِي". قَالَ: "وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ: القِرَاءَةُ عَلَى العَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ".

ولقد أكد الأمر ابن حجر ﷺ حيث قال عقب الترجمة:[٢٤]

"وَقَدْ كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ لَا يَعْتَدُّونَ إِلَّا بِمَا سَمِعُوهُ مِنَ أَلْفَاظِ الْمَشَايِخِ دُونَ مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِمْ، وَلِهَذَا بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَوَازِهِ، وَأَوْرَدَ فِيهِ قَوْلَ الْحَسَنِ -وَهُوَ الْبَصْرِيُّ- ﷺ: "لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ"، ثُمَّ أَسْنَدَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ عَلَّقَهُ، وَكَذَا ذُكِرَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ مَوْصُولًا أَنَّهُمَا سَوَّيَا بَيْنَ السَّمَاعِ مِنَ الْعَالِمِ وَالْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ.

---

[٢٠] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب العلم، بَاب مَا جَاءَ فِي العِلْمِ. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، ج١، ص٢٢-٢٣.

[٢١] هُوَ الْحُمَيْدِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ. ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٩.

[٢٢] أَيْ قَبِلُوهُ مِنْهُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْإِجَازَةَ الْمُصْطَلَحَةَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٩.

[٢٣] الصَّكُّ يَعْنِي بِالْفَتْحِ الْكِتَابُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَالْجَمْعُ صِكَاكٌ وَصُكُوكٌ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَكْتُوبُ الَّذِي يُكْتَبُ فِيهِ إِقْرَارُ الْمُقِرِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ فَقَالَ: نَعَمْ سَاغَتِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ هُوَ بِمَا فِيهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُرِئَ عَلَى الْعَالِمِ فَأَقَرَّ بِهِ صَحَّ أَنْ يُرْوَى عَنْهُ. ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٩.

[٢٤] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٩.

وَقَوْلُهُ: "جَائِزًا" وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ "جَائِزَةً" أَيِ: الْقِرَاءَةَ؛ لِأَن السماع لا نزاع فِيهِ. قَوْلُهُ: "وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ": الْمُحْتَجُّ بِذَلِكَ هُوَ الْحُمَيْدِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ رحمهما الله".

ولم يكتف البخاري رحمه الله بترجمة الباب فقط، وإنما أخرج حديثاً واحداً تحتها ليقوي موقفه من القراءة على الشيخ، وهو حديث ضمام المسند عنده مطولاً،[٢٥] والذي طرفه:[٢٦]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ هُوَ المَقْبُرِيُّ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، يَقُولُ: "بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي المَسْجِدِ، دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاخَهُ فِي المَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: "أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟" وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ..." الحديث.

خلاصة القول أن ما قدمه البخاري في الترجمة وتخريجه لحديث ضمام تحت الباب بيَّن موقفه من القراءة على العالم، وهو الجواز، كما استفيد منه بعض صيغ الأداء المقبولة والمعمول بها لديه.

ثالثاً: المناولة

المناولة من أصل ثلاثي نَوَلَ، وهو الدال على إعطاءٍ. فإن قلت: "نَوَّلْتُهُ" معناه "أَعْطَيْتُهُ". وَالنَّوَالُ: الْعَطَاءُ.[٢٧] ولقد يأتي في الحديث المناولة بهذا المعنى اللغوي، كقول البخاري رحمه الله:[٢٨]

"حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ **فَنَاوَلَنِي** طِيبًا، قَالَ: «كَانَ أَنَسٌ رضي الله عنه لاَ يَرُدُّ الطِّيبَ». قَالَ: "وَزَعَمَ أَنَسٌ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لاَ يَرُدُّ الطِّيبَ»".

---

[٢٥] يعلق عليه العيني قائلاً: "لما ذكر احتجاج بَعضهم فِي الْقِرَاءَة على الْعَالم لحَدِيث ضمام بن ثَعْلَبَة، أخرجه هَهُنَا بِتَمَامِهِ". العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٩.

[٢٦] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب العلم، بَاب مَا جَاءَ فِي العِلْمِ. وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، ج١، ص٢٣، رقم٦٣.

[٢٧] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٥، ص٣٧٢.

[٢٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الهِبَةِ وَفَضْلِهَا وَالتَّحْرِيضِ عَلَيْهَا، بَاب مَا لاَ يُرَدُّ مِنَ الهَدِيَّةِ، ج٣، ص١٥٧، رقم٢٥٨٢.

أما المناولة بمعناها الاصطلاحي، فالدال على إعطاء الشيخ كتابه أو دفعه إياه إلى التلميذ ليرويه عنه بإذنه. يقول عنه ابن الصلاح ﵀:[٢٩] "وَهَذِهِ الْمُنَاوَلَةُ الْمُقْتَرِنَةُ بِالْإِجَازَةِ: حَالَّةٌ مَحَلَّ السَّمَاعِ عِنْدَ مَالِكٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. وَحَكَى الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ النَّيْسَابُورِيُّ -فِي عَرْضِ الْمُنَاوَلَةِ الْمَذْكُورِ- عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ: أَنَّهُ سَمَاعٌ". ومع هذا، تبقى هذا النوع من المناولة أدنى مرتبة من السماع والقراءة على الشيخ.[٣٠]

وهذا مع أنها أرفع أنواع الإجازة على الإطلاق، فيجوز الرواية بها مقيدة بعبارات السماع والقراءة، مثل: "حدثنا مناولة" أو "أخبرنا مناولة وإجازة". وأما المناولة المجردة عن الإجازة، فلا يجوز الرواية بها على ما صح.[٣١]

المناولة في صحيح البخاري

حسب تتبع الباحثة المحدود، لم يكن البخاري ﵀ يروي في كتابه عن طريق المناولة، وذلك مع أنه يرى صحة الرواية بها،[٣٢] حيث ترجم باباً مخصوصاً لها وهي: "بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ".[٣٣] فالجزء الأول أي "ما يذكر بالمناولة" فمخصوص بالمناولة، والجزء الثاني أي "وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان": فقصده الرواية بالمكاتبة أو المراسلة. ثم علّق البخاري آثاراً تبين مقصود الباب:[٣٤]

"وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﵁: نَسَخَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ المَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الآفَاقِ،[٣٥] وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ذَلِكَ[٣٦]

---

[٢٩] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٦٦.

[٣٠] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٦٦؛ الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢٠٩.

[٣١] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٦٥؛ محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص٢٠٠.

[٣٢] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص١٦٧.

[٣٣] يقول محمد الفضيل بن الفاطمي: "وسوّى المصنف بينهما وبين المناولة، ورجّح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة". انظر: **الفجر الساطع**، ج١، ص٢٠٩.

[٣٤] **الجامع الصحيح**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ، ج١، ص٢٣.

[٣٥] "والمناولة فيها إنما هو الإسناد إلى عثمان أنه قرأ بذلك، وإن كنا لم نسمع قراءته". انظر: محمد الفضيل بن الفاطمي، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢١٠.

[٣٦] أي: المناولة. انظر: الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢١٠.

جَائِزًا، وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الحِجَازِ[٣٧] فِي **المُنَاوَلَةِ** بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا، وَقَالَ: «لاَ تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا». فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ المَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ"[٣٨].

فإيراده تلك الآثار تدل على موقفه وهو صحة المناولة المقرونة بالإجازة، وقد أكد ذلك ابن حجر ﷺ، فقال عقيبها:[٣٩]

"وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ظَاهِرَةٌ، فَإِنَّهُ **نَاوَلَهُ الْكِتَابَ**، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْرَأَهُ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيَعْمَلُوا بِمَا فِيهِ، فَفِيهِ الْمُنَاوَلَةُ وَمَعْنَى الْمُكَاتَبَةِ. وَتَعَقَّبَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا وَجَبَتْ بِهِ لِعَدَمِ تَوَهُّمِ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ فِيهِ لِعَدَالَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ بِخِلَافِ مَنْ بَعْدَهُمْ، حَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ".

ولابن بطال ﷺ فائدة زائدة للموضوع، حيث قال:[٤٠]

"فيه أن المناولة تجرى مجرى الرواية، ألا ترى أن أمير السرية ناوله كتابه، وأمر بقراءته على الناس، وجاز له الإخبار بما فيه عن الرسول ﷺ. وفيه أن الذين قُرئ عليهم الكتاب يجوز أن يرووه عن الرسول ﷺ، لأن كتابه إليهم يقوم مقامه، وجائز للرجل أن يقول: "حدثني فلان" إذا كتب إليه، والمناولة في معنى الإجازة، واختلف العلماء فى الإجازة، فأجازها قوم، وكرهها آخرون."

فالشاهد أن المناولة المقرونة بالإجازة مقبولة معمول بها عند البخاري ﷺ. ويأتي فيما بعد مناقشة قضية المكاتبة، مع أننا قدمنا المناولة اتباعاً وموافقةً لرأي الخطيب بأن المكاتبة أدنى من المناولة، لما أن المناولة "إِذْنٌ وَمُشَافَهَةٌ فِي رِوَايَةٍ لِمُعَيَّنٍ، وَالْمُكَاتَبَةُ مُرَاسَلَةٌ بِذَلِكَ".[٤١]

---

[٣٧] هو الحميدي. انظر: الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢١١.

[٣٨] "[أي: أمر النبي] الذي تضمنه الكتاب... ووجه الدلالة منه ظاهرة فإنه جاز له الإخبار بما في الكتاب بمجرد المناولة". انظر: المرجع نفسه، ج١، ص٢١١.

[٣٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٥.

[٤٠] ابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ج١، ص١٤٦.

[٤١] الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص٣٣٥.

رابعاً: المكاتبة

سبق أن ذكرنا الباب الذي أفرده البخاري ﵀ لقبوله المناولة والمكاتبة، فالجزء الثاني من الترجمة وهو "وَكِتَابِ[٤٢] أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ" خصه لقصد بيان جواز المكاتبة عنده.[٤٣] والمكاتبة أصله الثلاثي كَتَبَ، وهو يدل على جَمْعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، ومنه الْكِتَابُ وَالْكِتَابَةُ. يُقَالُ: كَتَبْتُ الْكِتَابَ أَكْتُبُهُ كَتْبًا.[٤٤] وهو في اصطلاح المحدثين -كما عبّر عنه ابن حجر ﵀-:[٤٥] "أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ حَدِيثَهُ بِخَطِّهِ أَوْ يَأْذَنَ لِمَنْ يَثِقُ بِهِ بِكَتْبِهِ وَيُرْسِلَهُ بَعْدَ تَحْرِيرِهِ إِلَى الطَّالِبِ، وَيَأْذَنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ. وَقَدْ سَوَّى الْمُصَنِّفُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُنَاوَلَةِ، وَرَجَّحَ قَوْمٌ الْمُنَاوَلَةَ عَلَيْهَا لِحُصُولِ الْمُشَافَهَةِ فِيهَا بِالْإِذْنِ دُونَ الْمُكَاتَبَةِ".

وقد استدل البخاري ﵀ على جواز المكاتبة بعمل الصحابة ﵃، حيث أخرج تحت الباب حديثين، أولهما نصه:[٤٦]

"حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﵄ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "**بَعَثَ بِكِتَابِهِ** رَجُلًا وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ البَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ البَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ، فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ المسَيِّبِ قَالَ: "فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ»".

يقول ابن حجر ﵀ عقب الحديث:[٤٧]

"وَأَقُولُ: شَرْطُ قِيَامِ الْحُجَّةِ بِالْمُكَاتَبَةِ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ مَخْتُومًا وَحَامِلُهُ مُؤْتَمَنًا، وَالْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يَعْرِفُ خَطَّ الشَّيْخِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ الدَّافِعَةِ لِتَوَهُّمِ التَّغْيِيرِ،

---

[٤٢] أي كتابة أهل العلم. انظر: الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢٠٩.

[٤٣] انظر: أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص١٦٨.

[٤٤] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٥، ص١٥٨.

[٤٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٤.

[٤٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ، ج١، ص٢٣-٢٤، رقم٦٤.

[٤٧] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٥.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ". وقال محمد الفضيل بن الفاطمي مؤكداً له:[٤٨] "ودلالة الحديث على المكاتبة ظاهرة".

أما الحديث الثاني، فنصه:[٤٩]

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ المَرْوَزِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، قَالَ: "**كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا**[٥٠] -أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ- فَقِيلَ لَهُ: "**إِنَّهُمْ لاَ يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا**"، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، نَقْشُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ"، فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: "مَنْ قَالَ: نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؟". قَالَ: "أَنَسٌ".

يقول ابن حجر ﵀ عقب الحديث:[٥١]

"قَوْله: "لَا يقرؤون كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا" يُعْرَفُ مِنْ هَذَا فَائِدَةُ إِيرَادِهِ هَذَا الْحَدِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْعَمَلِ بِالْمُكَاتَبَةِ أَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ مَخْتُومًا لِيَحْصُلَ الْأَمْنُ مِنْ تَوَهُّمِ تَغْيِيرِهِ لَكِنْ قَدْ يُسْتَغْنَى عَنْ خَتْمِهِ إِذَا كَانَ الْحَامِلُ عَدْلًا مُؤْتَمَنًا".

مثال المكاتبة في صحيح البخاري

نرى في ثنايا الصحيح عدة مواضع فيه الإشارة إلى الرواية بالمكاتبة، وكانت على صور، منها:

١. بالسند الموصول إلى الصحابة ﵃، كقول البخاري:[٥٢]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: **كَتَبَ إِلَيْهِ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ﵄، فَقَرَأْتُهُ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ

---

[٤٨] انظر: الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢١١.

[٤٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب مَا يُذْكَرُ فِي المُنَاوَلَةِ، وَكِتَابِ أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ، ج١، ص٢٤، رقم٦٥.

[٥٠] أي أمر كاتباً أن يكتب، أي إلى العجم أو إلى الروم. انظر: الزرهوني، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢١٢.

[٥١] **فتح الباري**، ج١، ص١٥٦.

[٥٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، بَاب: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ أَخَّرَ القِتَالَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، ج٤، ص٥١، رقم٢٩٦٥، ٢٩٦٦.

أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا، انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ خَطِيبًا قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لاَ تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا اللَّهَ العَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلاَلِ السُّيُوفِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ»".

وفي قوله:[٥٣]

"حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: "**كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ**، وَنَحْنُ بِأَذْرَبِيجَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَّ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِصْبَعَيْهِ، وَرَفَعَ زُهَيْرٌ الوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ»" الحديث.

٢. بسنده الموصول إلى التابعين رحمهم الله، نحو قوله:[٥٤] "حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: **كَتَبَ إِلَيَّ** يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَلاَ تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»".

٣. بتعليقه على التابعي رحمه الله، فقال البخاري رحمه الله بعد أن ترجم "بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ»":[٥٥] "**وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ**: «إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ، وَشَرَائِعَ، وَحُدُودًا، وَسُنَنًا، فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ»".

٤. وبسنده الموصول إلى شيخه رحمه الله، قال:[٥٦]

"قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: **كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: "وَكَانَ عِنْدَهُمْ ضَيْفٌ لَهُمْ، فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَذْبَحُوا قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ، لِيَأْكُلَ ضَيْفُهُمْ، فَذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلاَةِ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ

---

[٥٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب اللباس، بَاب لُبْسِ الحَرِيرِ وَافْتِرَاشِهِ لِلرِّجَالِ، وَقَدْرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ، ج٧، ص١٤٩، رقم٥٨٢٩.

[٥٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ، إِذَا رَأَوُا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَة، ج١، ص١٢٩-١٣٠، رقم٦٣٧.

[٥٥] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، ج١، ص١٠.

[٥٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ، بَاب إِذَا حَنِثَ نَاسِيًا فِي الأَيْمَانِ، ج٨، ص١٣٧، رقم٦٦٧٣.

لِلنَّبِيِّ ﷺ، «فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الذَّبْحَ» فَقَالَ: "يا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي عَنَاقٌ جَذَعٌ، عَنَاقُ لَبَنٍ، هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْ لَحْمٍ". فَكَانَ ابْنُ عَوْنٍ، يَقِفُ فِي هَذَا المكَانِ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ، وَيُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، بِمِثْلِ هَذَا الحَدِيثِ، وَيَقِفُ فِي هَذَا المكَانِ، وَيَقُولُ: «لاَ أَدْرِي أَبَلَغَتِ الرُّخْصَةُ غَيْرَهُ أَمْ لاَ»، رَوَاهُ أَيُّوبُ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

يقول ابن حجر رحمه الله عقبه:[٥٧]

"قَوْلُهُ رحمه الله "**كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**": لَمْ تَقَعْ هَذِهِ الصِّيغَةُ لِلْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ مَشَايِخِهِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقَدْ أَخْرَجَ بِصِيغَةِ الْمُكَاتَبَةِ فِيهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لَكِنْ مِنْ رِوَايَةِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ أَوْ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ التَّابِعِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ بِبُنْدَارٍ، وَقَدْ أَكْثَرَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ رحمه الله، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْمُكَاتَبَةِ".

ويقول العيني رحمه الله ملخصاً ومؤكداً لحكم المكاتبة:[٥٨]

"الْكِتَابَة حكمهَا حكم الِاتِّصَال لَا الِانْقِطَاع، وَالْخلاف فِيهَا مَعْرُوف فِي عُلُوم الحَدِيث، وَقد قَالَ بِصِحَّتِهِ أَيُّوب وَمَنْصُور وَآخَرُونَ، وَهُوَ الصَّحِيح الْمَشْهُور كَمَا قَالَ ابْن الصّلاح، وَهُوَ الصَّحِيح أَيْضا عِنْد الْأُصُولِيِّينَ، كَمَا ذكره فِي الْمَحْصُول، وَفِي الصَّحِيح عدَّة أَحَادِيث، من ذَلِك: "قَالَ البُخَارِيّ فِي الْأَيْمَان وَالنُّذُور: كتب إِلَى مُحَمَّد بن بشار"، وَعند مُسلم: "أَن جَابر بن سَمُرَة كتب إِلَى عَامر بن سعد بن أبي وَقاص بِحَدِيث رجم الْأَسْلَمِيّ"، وَذهب أَبُو الْحسن بن الْقطَّان إِلَى انْقِطَاع الرِّوَايَة بِالْكِتَابَةِ، وَأنكر عَلَيْهِ فِي ذَلِك، وَمِمَّنْ ذهب إِلَى عدم صِحَة الْكِتَابَة: الْمَاوَرْدِيّ، كَمَا ذهب إِلَيْهِ فِي الْإِجَارَة".

ويكفي كل ما ذكرناه أدلة على صحة المكاتبة وجواز الرواية بها عند البخاري رحمه الله، وإيجاد نماذج لها في صحيحه.

---

[٥٧] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١١، ص٥٥٤.

[٥٨] العيني، **عمدة القاري**، ج١٣، ص٧٥.

الفرع الثاني: طرق التحمل غير المعتبرة أو المنْعدمة في صحيح البخاري

ذكر ابن حجر ﷺ فائدةً فيه:[٥٩]

"لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ [أي: البخاري ﷺ] مِنْ أَقْسَامِ التَّحَمُّلِ الْإِجَازَةَ الْمُجَرَّدَةَ عَنِ الْمُنَاوَلَةِ أَوِ الْمُكَاتَبَةِ، وَلَا الْوِجَادَةَ، وَلَا الْوَصِيَّةَ، وَلَا الْإِعْلَامَ الْمُجَرَّدَاتِ عَنِ الْإِجَازَةِ، وَكَأَنَّهُ لَا يَرَى بِشَيْءٍ مِنْهَا".

ويأتي أبو بكر كافي حفظه الله من المعاصرين يؤيده بقوله:[٦٠]

"حكم الطرق الأخرى من أنواع التحمل عند الإمام البخاري ﷺ: نلاحظ أن الإمام البخاري ﷺ لم يذكر الأوجه الأخرى من أوجه التحمل [سوى السماع من لفظ الشيخ، والقراءة أو العرض على الشيخ، والمناولة، والمكاتبة]، والظاهر أنه لا يرى صحة الأخذ بها، فالأئمة المتقدمون لم يكونوا يرون لصحة التحمل إلا تلك الطرق -كما مر ذلك في قول مالك بن أنس ﷺ-، لكن عندما دونت الكتب وأمن جانب الرواية، سوّغ العلماء في توسيع طرق التحمل تيسيراً على الناس، وإبقاءً لسلسلة الإسناد -التي خصت بها هذه الأئمة-. وكلما تأخرت الأعصار، كثر التنويع والتوسيع والتساهل".

ورغم أن البخاري ﷺ لم يُشرْ إلى بقية طرق التحمل الثلاثة من الإجازة والإعلام والوجادة في صحيحه، نوردها كجزء متمّمٍ لهذا المطلب من خلال النقاط الآتية:

أولاً: الإجازة [المجردة]

هي الإذن بالرواية، لفظاً كان أو خطًّا؛ يقال عند التحمل نحو: "أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري"، وعند الأداء: "أجاز لي فلان رواية صحيح البخاري"، أو بعبارات التحديث والسماع المقيدة، كـ"حدثنا إجازة". وقد خصص فيه المتأخرون مصطلح "أنبأنا" كما بينه ابن حجر قائلاً: "خَصَّصُوا الْإِنْبَاءَ بِالْإِجَازَةِ الَّتِي يُشَافِهُ بِهَا الشَّيْخ من يُجِيزهُ".[٦١]

---

[٥٩] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٦.

[٦٠] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص١٧١.

[٦١] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٥.

أما من حيث الحكم، فيرى البعض عدم صلاحية الإجازة إطلاقاً،[٦٢] حيث إنها لا تشمل الرواية بالإسناد المتصل أو النقل الصحيح، لكونها عبارة عن إذن الراوي للمروي عنه برواية مؤلفاته أو مسموعاته، ولو لم يسمعها منه، أو يقرأها عليه. ولكن الإنصاف يدفعنا إلى الرأي بقبول بعض أنواع الإجازة، كإجازة معين بمعين –وهي أعلى أنواع الإجازة–، كقول الشيخ: "أجزت لك رواية صحيح البخاري أو ما اشتملت عليه مدوناتي"، رغم أنها ليست في قوة السماع أو القراءة على الشيخ.[٦٣] أما الإجازة بصورة غامضة كالإجازة بمجهول لمجهول "كأجزت لك كتاب السنن" –مع أن له عدداً من السنن يرويه–، فمرفوض على الأصح.[٦٤]

وعلى هذا، فرغم أننا لم نجد في أسانيد صحيح البخاري من يروي حديثه بالإجازة المجردة، ولكن ثمة إشارة إلى أن البخاري نفسه كان يعمل بالإجازة المعينة في المعين، يقول عنه ابن رُشَيد الفهري:[٦٥] "وَأجل شَيْءٍ نعرفه لمتقدمٍ فِي الْإِجَازَة الْمقيدَة وَأَجْلَاهُ لفظًا وأصحه معنًى مَا ذكره أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيّ الإِمَام الْحَافِظ فِي كتاب الْعِلَل لَهُ فِي آخر الدِّيوَان فِي بَاب التَّارِيخ –الَّذِي نَقله عَن الإِمَام أبي عبد الله البُخَارِيّ ﷺ– وَقد انْتهى بِالسَّمَاعِ عَلَيْهِ إِلَى بعض حرف الْعين مَا نَصه:

> "قَالَ أَبُو عِيسَى: إِلَى هَاهُنَا سَمَاعي من أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل: من أول الحكايات وَمَا بعْدهَا، **فَهُوَ مِمَّا أجَازه لي وشافهني بِهِ**. بَعْدَمَا عارضته بِأَصْلِهِ إِلَى أَن يَنْقَضِي بِهِ كَلَام مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، فَقَالَ: "قد أجزت لَك أَن تروي إِلَى آخر بَاب"، انتهى. هَذَا أجلى نَص تَجدهُ فِي الْإِجَازَة لمتقدم مُعْتَمد من لفظ قَائِله. نعم تَجِد ألفاظا مُطلقَة مجملة غير مفسرة منقولة عَنْهُم بِالْمَعْنَى أَو ظواهر مُحْتَملَة، وَهَذَا كَانَ دأب تِلْكَ الطَّبَقَة من الْإِجَازَة فِي الْمعِين أَو الكتبة لَهُ، وَمَا أرى الْإِجَازَة الْمُطلقَة حدثت إِلَّا بعد زمن البُخَارِيّ، حَيْثُ اشتهرت التصانيف وفهرست

---

[٦٢] منهم ابن حزم ﷺ، حيث إن الإجازة تعتبر بدعة غير جائزة عنده. انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة، د.ط، د.ت)، ص١٣١.

[٦٣] انظر: صبحي الصالح، **علوم الحديث ومصطلحه**، ص٩٥-٩٦

[٦٤] محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص١٩٨-١٩٩.

[٦٥] محمد بن عمر بن محمد ابن رشيد الفهري، **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ)، ص٨٠-٨٢.

الفهارس، وَإِن كَانَ بَعضهم قد نقل الْإِجَازَة الْمُطلقَة عَن ابْن شهَاب الزُّهْرِيّ وَغَيره فَمَا أرى ذَلِك يَصح، وَالله الْمُوفق".

والأمر أكده الباحث أبو بكر كافي حفظه الله حيث قال:[٦٦]

"...الإمام البخاري ﵀ لا يرى صحة الرواية بالإجازة المطلقة، وإنما يرى صحة الإجازة المقترنة بالمناولة أو المكاتبة."

والكلام أيضاً موافقٌ لما ذكره ابن حجر ﵀ من فائدة:[٦٧]

"لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ [أي: البخاري ﵀] مِنْ أَقْسَامِ التَّحَمُّلِ الْإِجَازَةَ الْمُجَرَّدَةَ عَنِ الْمُنَاوَلَةِ أَوِ الْمُكَاتَبَةِ، وَلَا الْوِجَادَةَ، وَلَا الْوَصِيَّةَ، وَلَا الْأَعْلَامَ الْمُجَرَّدَاتِ عَنِ الْإِجَازَةِ، وَكَأَنَّهُ لَا يَرَى بِشَيْءٍ مِنْهَا. وَقد ادّعى ابن مَنْدَهْ أَنَّ كُلَّ مَا يَقُولُ الْبُخَارِيُّ فِيهِ "قَالَ لِي" فَهِيَ إِجَازَةٌ، وَهِيَ دَعْوَى مَرْدُودَةٌ بِدَلِيلِ أَنِّي اسْتَقْرَيْتُ كَثِيرًا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَقُول فِيهَا فِي الْجَامِعُ "قَالَ لِي"، فَوَجَدْتُهُ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ يَقُولُ فِيهَا: "حَدَّثَنَا"، وَالْبُخَارِيُّ لَا يَسْتَجِيزُ فِي الْإِجَازَةِ إِطْلَاقَ التَّحْدِيثِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ، لَكِنْ سَبَبَ اسْتِعْمَالِهِ لِهَذِهِ الصِّيغَةِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَبْلُغُ شَرْطَهُ وَمَا لَا يبلغ، وَالله أعلم".

فمن خلال ما تقدم، يمكننا الاستخلاص بأن البخاري ﵀:[٦٨]

١. يرى صحة الإجازة المقيدة، أو المقترنة بالمناولة أو المكاتبة؛ فالإجازة المعينة في المعين المعمولة لديه أيضًا داخلة في حكم المناولة.
٢. لا يرى صحة الإجازة المطلقة وغيرها من أنواع التحمل كالإعلام والوصية والوجادة، وأنها من توسع المتأخرين بعد عصر الرواية.

---

[٦٦] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص١٧٢.

[٦٧] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٥٦.

[٦٨] أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري**، ص١٧٢، ١٧٥.

ثانياً: الإعلام

أصله من "عَلِمَ يَعْلَم علمًا". قال ابن منظور:[٦٩] "وعَلِمْتُ الشيءَ أَعْلَمُه عِلْماً: عَرَفْتُه". وعلى هذا المعنى من المعرفة والإدراك أو نقيض جهل حديث النبي ﷺ:[٧٠] «إِنَّ أَتْقَاكُمْ **وَأَعْلَمَكُمْ** بِاللَّهِ أَنَا»؛ ومن هذا الأصل الثلاثي فالإعلام بمعنى الأذان والإخبار، أو الدلالة والإشارة،[٧١] ففي الصحيح بابٌ ﴿**فَأْذَنُوا** بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، يقول البخاري ﷺ عقيبه: "فَاعْلَمُوا"،[٧٢] فالأَذانُ: الإِعْلامُ، وآذَنْتُكَ بِالشَّيْءِ: أَعْلمتُكه، وأَذِنَ بِهِ إِذْناً: عَلِمَ بِهِ.[٧٣]

أما الإعلام اصطلاحاً، فاستعير من معناه اللغوي أي الإخبار، فالرواية بالإعلام تعني أن يخبر الشيخُ الطالبَ أن الحديث أو الكتاب من مسموعه، ويقتصر به دون أن يشير إلى جواز الرواية عنه كقوله "ارْوِهِ عَنِّي"، أو "أَذِنْتُ لَكَ فِي رِوَايَتِهِ"؛ أي مجرد إخبار وإعلام الشيخ عن مرويته. فحكم الرواية به –على الأصح– لا يجوز، إلا أن يصرح الشيخ الإذن بها.[٧٤] ومن ألفاظ أدائه أن يقول عند الأداء: "أعلمني شيخي بكذا".[٧٥]

وبعد البحث في الصحيح توصلت الباحثة إلى انعدام الرواية بالإعلام في أسانيده، فالشاهد أن البخاري لم يورد في صحيحه أحاديث بطريق الإعلام، والله أعلم.

---

[٦٩] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص٤١٧.

[٧٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِيمَانِ، بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»، وَأَنَّ المَعْرِفَةَ فِعْلُ القَلْبِ، ج١، ص١٣، رقم٢٠.

[٧١] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص٤١٨؛ ج١٣، ص٩.

[٧٢] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**،كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، ج٦، ص٣٢.

[٧٣] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص٤١٨؛ ج١٣، ص٩.

[٧٤] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٧٥؛ محمود الطحان، **تيسير علوم الحديث**، ص٢٠٢.

[٧٥] محمود الطحان، **تيسير علوم الحديث**، ص٢٠٢.

ثالثاً: الوصية بالكتاب

الوصية لغةً مِن وَصَى، وهو أصل يدلُّ على وَصْلِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ. فإن قلت: "وَصَيْتُ الشَّيْءَ"، معناه: وَصَلْتُهُ.[٧٦] ومن المعروف عادةً أن الوصية من أنواع تركة الميت، ففي الحديث:[٧٧]

"حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ ﷺ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ: "لِي مَالٌ، **أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟**". قَالَ: «لاَ». قُلْتُ: "فَالشَّطْرِ؟". قَالَ: «لاَ» قُلْتُ: "فَالثُّلُثِ؟". قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَهْمَا أَنْفَقْتَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ، حَتَّى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعُكَ، يَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ، وَيُضَرُّ بِكَ آخَرُونَ»".

ومع هذا، لم تكن الوصية محدودة بمعنى تركة الميت فحسب، وهذا ما يدل عليه الحديث:[٧٨]

"حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ، قَالاَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا، ح وَحَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الهَمْدَانِيُّ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **أَوْصَى** رَجُلًا، فَقَالَ: «إِذَا أَرَدْتَ مَضْجَعَكَ، فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَا وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنْ مُتَّ مُتَّ عَلَى الفِطْرَةِ»".

يقول مصطفى البغا حفظه الله في شرحه لترجمة بَابٍ من كتاب الوصايا في الصحيح:[٧٩] "هي [أي: الوصية] في اللغة طلب فعل من غيره ليفعله حال حياته أو بعد وفاته. وفي الشرع: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع".

---

[٧٦] انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٦، ص١١٦.

[٧٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب النَّفَقَاتِ، بَاب فَضْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الأَهْلِ، ج٧، ص٦٢، رقم٥٣٥٤.

[٧٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الدَّعَوَاتِ، بَاب مَا يَقُولُ إِذَا نَامَ، ج٨، ص٦٩، رقم٦٣١٣.

[٧٩] انظر: **الجامع الصحيح**، باب الوَصَايَا وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَصِيَّةُ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»، ج٤، ص٢.

وإذا عملنا معنى الوصية، فالوصية بالكتاب -كما شاع ذكره في اصطلاح المحدثين- تعني وصية راوٍ كتابَه لشخص عند موته أو سفره؛ وهذا لا يجوز فعله، حيث إن الراوي أوصى بكتابه، لا برواية ما فيه. ومن ألفاظ الأداء لمن روى ما فيه من رواية -وإن كان ممنوعاً-:"أوصى إليَّ فلان بكذا"، أو "حدثني فلان وصية".[٨٠] والبخاري ﵀ لم يكن يعمل بهذا النوع من الرواية في الصحيح، وذلك مع أن له كتاباً أفرده للوصايا،[٨١] وأنه أخرج بعض الأحاديث تدل على وصية النبي ﷺ للأمة كما ذكرناه آنفاً. فيمكننا القول بأنه ليس من شرطه أخذ الرواية بهذه الطريقة الغير المعتبرة في الصحيح؛ ومن ثم لم نجد للطريقة أي مثال فيه.

رابعاً: الوجادة

كانت كتابة الحديث وجمعه في صحائف له أصل عند الصحابة ﵃، حيث إن علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص ﵄ من الذين كتبوا. وقد كتب الذين جاؤوا وصاروا على نهجهم مثل همام بن منبّه، حيث روى البخاري ﵀ مثالاً عن كتابته قائلاً:[٨٢]

"حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ﵁: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا». قَالَ هَمَّامٌ: **"وَجَدْتُ فِي كِتَابِي**[٨٣] «يَخْتَارُ -ثَلاَثَ مِرَارٍ-، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا فَعَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا، وَيُمْحَقَا بَرَكَةَ بَيْعِهِمَا»"، قَالَ: "وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الحَارِثِ، يُحَدِّثُ بِهَذَا الحَدِيثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

فإن كان ضبط أصل الحديث في الكتاب مشروعًا معمولاً شائعاً لدى المحدثين، فما حكم العمل بمضمون الكتاب لمن وجده على هذه الحالة؟ فهذا حكمه حكم الوجادة، وهي -لغةً-

---

[٨٠] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٧٧؛ محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص٢٠٣.

[٨١] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٤، ص٢.

[٨٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب البُيُوعِ، بَاب إِذَا كَانَ البَائِعُ بِالخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ البَيْعُ، ج٣، ص٦٥، رقم٢١١٤.

[٨٣] أي الذي رويته هو المحفوظ لكن الموجود في كتابي بلفظ (يختار) وهو مكتوب ثلاث مرات. انظر: تعليق مصطفى البغا للحديث.

من أصل ثلاثي وَجَدَ، مُوَلَّدٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ. ومصدره وِجَادَةً، أطلقه المولدون على: "ما أُخِذَ مِنَ الْعِلْمِ مِنْ صَحِيفَةٍ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ، وَلَا إِجَازَةٍ، وَلَا مُنَاوَلَةٍ مِنْ تَفْرِيقِ الْعَرَبِ بَيْنَ مَصَادِرِ".[٨٤] أما معناها الاصطلاحي فكما عرفه محمود الطحان ﷾:[٨٥] "أن يجد الطالب أحاديث بخط شيخ يرويها، يعرف الطالب خطه، وليس له سماع منه، ولا إجازة."

وفي حكم الرواية بها خلاف طويل، وكفانا أن نؤكد كونها تعتبر من الروايات المنقطعة أو المرسلة، إلا أن فيها نوعًا من الاتصال، وذلك في نحو قول الراوي: "وجدت بخط فلان" أو "قرأت بخط فلان كذا".[٨٦]

الوجادة في صحيح البخاري

حسب تتبع الباحثة المحدود، لم يكن البخاري ﷾ يترجم شيئًا ليدل على قبوله الوجادة، ولم يروي أي حديث وفي سنده ما يشير إلى الرواية بالوجادة، إلا هذا الحديث:[٨٧]

"حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ المَخْزُومِيَّةِ، فَقَالُوا: "مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"، **ح** وحَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: "ذَهَبْتُ أَسْأَلُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ حَدِيثِ المَخْزُومِيَّةِ فَصَاحَ بِي، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: "فَلَمْ تَحْتَمِلْهُ عَنْ أَحَدٍ؟". قَالَ: **"وَجَدْتُهُ فِي كِتَابٍ** كَانَ كَتَبَهُ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ، فَقَالُوا: "مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ؟". فَلَمْ يَجْتَرِئْ أَحَدٌ أَنْ يُكَلِّمَهُ، فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»".

---

[٨٤] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٧٨.

[٨٥] محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص٢٠٣.

[٨٦] انظر: المرجع نفسه، ص٢٠٣.

[٨٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب أصحاب النبي ﷺ، بَاب ذِكْرِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، ج٥، ص٢٣-٢٤، رقم٣٧٣٢، ٣٧٣٣.

يقول العيني ﷺ شارحاً له:[٨٨]

"هَذَا طَرِيق آخر فِي حَدِيث عَائِشَة ﷺ أخرجه عَن عَليّ بن عبد الله -الْمَعْرُوف بِابْن الْمَدِينِيّ-، عَن سُفْيَان بن عُيَيْنَة إِلَى آخِره. قَوْله "قَالَ: وجدته" أَي قَالَ سُفْيَان: "وجدت هَذَا الحَدِيث فِي كتاب كتبه أَيُّوب بن مُوسَى بن عَمْرو بن سعيد بن الْعَاصِ الْأمَوِي، عَن مُحَمَّد بن مُسلم الزُّهْرِيّ". الوجادة أَن يُوقف على كتاب بِخَط شيخ فِيهِ أَحَادِيث لَيْسَ لَهُ رِوَايَة مَا فِيهَا، فَلهُ أَن يَقُول: "وجدت" أَو "قَرَأت بِخَط فلَان" أَو "فِي كتاب فلَان بِخَطِّهِ حَدثنَا فلَان" ويسوق بَاقِي الْإِسْنَاد والمتن، وَقد اسْتمرّ الْعَمَل عَلَيْهِ قَدِيما وحديثا، وَهُوَ من بَاب الْمُرْسل، وَفِيه شوب من الِاتِّصَال."

والذي يهمنا أن البخاري ﷺ لم يكتف برواية هذه الوجادة فحسب، وإنما يقرنها بطريق آخر موصول عن الزهري. وهذا مؤكد لقولنا أن البخاري لا يعمل بالوجادة المجردة لأنها لم تكن على شرطه. فالشاهد أن البخاري ﷺ يلتزم شروطه في التحمل وأخذه الأحاديث في الصحيح.

المطلب الثاني: صيغ أداء الحديث

لقد كثرت المناقشات حول المسألة، وليس هنا مكان البسط، وإنما قصدنا تقديم نماذج من صيغ الأداء كما وجدناه في الصحيح. وقبل الشروع في لب الموضوع، نبدأ بتقسيم صيغ الأداء عند الجمهور:

الفرع الأول: أنواع صيغ الأداء عامة

ثمة صيغ يستخدمها الرواة لأداء الحديث -حسب الطريقة التي تحمَّل بها الحديث-، وهي -باختصار شديد- مقسمة إلى ضربين آتيين:

---

[٨٨] العيني، **عمدة القاري**، ج١٦، ص٢٣٣.

١. **الصيغ الصريحة بالسماع:** أورد الخطيب البغدادي ﵀ أن أشهرها قول الراوي: "سمعت"، أو "حدثني"، أو "أنبأني"، أو "أخبرني" وما في معناها.[٨٩] وأكدت الباحثة بأن جميع الصيغ المذكورة واردة في الصحيح.

٢. **الصيغ المحتملة للسماع:** من أشهرها: "عن"، أو "أنَّ"، و"قال"، فغالب الرواة المدلسين يستعملونها عند عدم سماعهم الحديث من شيوخهم.[٩٠] ولكن ظاهرها يوحي بالاتصال -إذا توافرت الشروط-، يقول عنها ابن الصلاح ﵀:[٩١]

"وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي فَصْلِ الْإِسْنَادِ الْمُعَنْعَنِ أَنَّ ذَلِكَ -وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ- **مَحْمُولٌ عِنْدَهُمْ عَلَى السَّمَاعِ**، إِذَا عُرِفَ لِقَاؤُهُ لَهُ وَسَمَاعُهُ مِنْهُ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ: "قَالَ فُلَانٌ" إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْهُ".

وللبخاري ﵀ موقف خاص فيما يتعلق بهذه الصياغات، حيث إنها جميعًا محمولة على الاتصال ما إنْ وفّى شروطه، ويأتي البيان في الفرع الآتي:

الفرع الثاني: صيغ الأداء في صحيح البخاري

لقد تعددت مناهج المحدثين في استخدام صيغ التحمل والأداء، والمتأمل للصحيح يجد أن البخاري يفرد ترجمةً خاصةً ليبين بها نهجه وموقفه من الأمر، وهو "**بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا**". فأورد البخاري ﵀ ألفاظاً وصيغاً تعبر عن السماع وغيرها في الصحيح، من خلال الإتيان بعدة تعاليق مباشرة بعد ذكر الباب -ونحن قسمناها إلى جزأين من أجل التحليل والمناقشة-:[٩٢]

---

[٨٩] الخطيب، **الكفاية**، ص٤١٢.

[٩٠] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٧٣.

[٩١] المصدر السابق، ص١٣٦.

[٩٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب قَوْلِ المُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، ج١، ص٢٢.

الجزء الأول من التعاليق:

يقول البخاري ﵀:

١. وَقَالَ لَنَا الحُمَيْدِيُّ ﵀: "كَانَ **عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ** حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ وَاحِدًا".

٢. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﵁: "**حَدَّثَنَا** رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ".[٩٣]

٣. وَقَالَ شَقِيقٌ ﵀: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﵁[٩٤]: **سَمِعْتُ** النَّبِيَّ ﷺ كَلِمَةً".[٩٥]

٤. وَقَالَ حُذَيْفَةُ ﵁: "**حَدَّثَنَا** رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ".[٩٦]

هذا الجزء يشكل مقصود الباب، وهو بيان موقف البخاري ﵀ الموافق للقدامى من المحدثين، الذين رأوا التسوية بين صيغ الأداء الصريحة –وهي ألفاظ التحديث والإخبار والإنباء والسماع–، ولا فرق بين حدثنا وأخبرنا.[٩٧] يقول ابن حجر ﵀ بياناً للأمر:[٩٨]

"قَالَ ابن رُشَيدٍ: "أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ إِلَى أَنَّهُ بَنَى كِتَابَهُ عَلَى الْمُسْنَدَاتِ الْمَرْوِيَّاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ". قُلْتُ: وَمُرَادُهُ هَلْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ[٩٩] بِمَعْنًى وَاحِدٍ أَمْ لَا؟ وَإِيرَادُهُ **قَوْلَ ابن عُيَيْنَةَ** دُونَ غَيْرِهِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ مُخْتَارُهُ".

ثم نجد أن البخاري ﵀ يدعم اختياره هذا بإيراد قول ابن مسعود، وشقيق، وحذيفة. يقول عنه ابن حجر ﵀:[١٠٠]

---

[٩٣] وصله البُخَارِيّ فِي كتاب الْقدر. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٤؛ والعيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٢.

[٩٤] هو ابن مسعود ﵁. انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٢.

[٩٥] وصله البُخَارِيّ فِي كتاب الْجَنَائِز. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٤؛ والعيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٢.

[٩٦] وصله البُخَارِيّ فِي كتاب الرقَاق. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٤؛ والعيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٢.

[٩٧] انظر: ابن حجر، ج١، ص١٤٥؛ محمد الفضيل بن الفاطمي، **الفجر الساطع**، ج١، ص٢٠٢.

[٩٨] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٤.

[٩٩] أي: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ.

[١٠٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٤.

"وَمُرَادُهُ مِنْ هَذِهِ التَّعَالِيقِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ ﷺ قَالَ تَارَةً: "حَدَّثَنَا"، وَتَارَةً: "سَمِعْتُ"، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الصِّيَغِ". ووافق على رأيه العيني.[١٠١]

فاستدلال البخاري ﷺ بالتعاليق ليُرينا كون الصحابة ﷺ يستعملون الألفاظ المعبرة عن السماع –حينما ينقلون ما يتلقون عن النبي ﷺ–، وأنهم يسوون بين ألفاظ التحديث والسماع وما أشبههما. ولم يكتف البخاري ﷺ بإيراد تلك التعاليق تحقيقاً للأمر، وإنما أكده ودعمه بإخراجه حديثاً واحداً تحت الباب، ونصه:[١٠٢]

"حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مَثَلُ المُسْلِمِ، **فَحَدِّثُونِي** مَا هِيَ؟»، فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ البَوَادِي. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: "وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ"، ثُمَّ قَالُوا: "**حَدِّثْنَا** مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟". قَالَ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ»".

ثم قال ابن حجر ﷺ بياناً للأمر:[١٠٣]

"فَإِنْ قِيلَ: فَمِنْ أَيْنَ تَظْهَرُ مُنَاسَبَةُ حَدِيثِ ابن عُمَرَ لِلتَّرْجَمَةِ، وَمُحَصَّلُ التَّرْجَمَةِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ صِيَغِ الْأَدَاءِ الصَّرِيحَةِ، –وَلَيْسَ ذَلِكَ بِظَاهِرٍ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ– فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ يُسْتَفَادُ مِنِ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَتْ طُرُقُهُ، فَإِنَّ لَفْظَ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ: «فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ؟»، وَفِي رِوَايَةِ نَافِعٍ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي التَّفْسِيرِ: «أخبروني»، وَفِي رِوَايَةِ عِنْد الْإِسْمَاعِيلِيّ: «أنبئوني»، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ: «حَدِّثُونِي مَا هِيَ؟»، وَقَالَ فِيهَا: فَقَالُوا: «أَخْبِرْنَا بِهَا»، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّحْدِيثَ وَالْإِخْبَارَ وَالْإِنْبَاءَ عِنْدَهُمْ سَوَاءٌ".

ثم نجد نفس الكلام عند العيني ﷺ مؤيداً له، حيث يقول:[١٠٤]

---

[١٠١] العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٢.

[١٠٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، بَاب قَوْلِ المحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، ج١، ص٢٢، رقم٦١.

[١٠٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٤–١٤٥.

[١٠٤] العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٣.

"مُطَابقَة الحَدِيث للتَّرْجَمَة فِي قَوْله: "ثمَّ قَالُوا: حَدثنَا مَا هِيَ يَا رَسُول الله"، وَفِي قَوْله: "فحدثوني مَا هِيَ"؛ فَإِن قلت: التَّرْجَمَة بِثَلَاثَة أَلْفَاظ، وَهِي التحديث والإخبار والإنباء، وَلَيْسَ فِي الحَدِيث إِلَّا لفظ التحديث، قلت: أَلْفَاظ الحَدِيث مُخْتَلفَة، فَإِذا جمعت طرقه يُوجد ذَلِك كُله، فَفِي رِوَايَة عبد الله بن دِينَار الْمَذْكُورَة هَهُنَا لفظ: "حَدثُونِي مَا هِيَ"، وَفِي رِوَايَة نَافِع عَنهُ فِي التَّفْسِير عِنْد البُخَارِيّ أَيْضًا: "أخبروني"، وَفِي رِوَايَة الْإِسْمَاعِيلِيّ عَن نَافِع عَنهُ: "أنبؤني"، فَاشْتَمَلَ الحَدِيث الْمَذْكُور على هَذَه الْأَلْفَاظ الثَّلَاثَة الَّتِي هِيَ التَّرْجَمَة".

فالشاهد أن العمل عند البخاري رحمه الله هو التسوية بين هذه الألفاظ المعبرة عن السماع، وذلك راجع إلى الرؤية بعدم التفرقة بين هذه الألفاظ، فجميعهم بمعنى واحد عنده وعند من سار على نهجه؛ وهذا أيضاً صحيح من الناحية اللغوية، حيث لا نرى أي إشارة على التفرقة بين الألفاظ، والنبي ﷺ والأصحاب كانوا يستخدمونها سواء بسواء عند محادثتهم وتوجيهاتهم، على النحو التالي:

١. التحديث:[١٠٥]

"حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ، قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: "إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ **أُحَدِّثَكُمْ** حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»".

٢. الإخبار:[١٠٦]

"حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: "سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ الخُزَاعِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَلاَ **أُخْبِرُكُمْ** بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ، أَلاَ **أُخْبِرُكُمْ** بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عُتُلٍّ، جَوَّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ»".

---

[١٠٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، بَاب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ج١، ص٣٣، رقم١٠٨.

[١٠٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب تفسير القرآن، بَاب ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣]، ج٦، ص١٥٩، رقم٤٩١٨.

٣. الإنباء:[١٠٧]

"حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﵁، قَالَ: "قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلاَ **أُنَبِّئُكُمْ** بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟» ثَلاَثًا، قَالُوا: "بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ"، قَالَ ﷺ: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ – وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَّكِئًا فَقَالَ– أَلاَ وَقَوْلُ الزُّورِ»، قَالَ: "فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ". وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: "حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ".

وعلى هذا، فإنْ دققنا النظر، نجد أن الألفاظ مذكورة جميعها في سند واحد أيضاً موجودة في الصحيح، وهي قول البخاري ﵀:[١٠٨]

"**حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، **أَخْبَرَنَا** هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، **أَخْبَرَهُمْ** قَالَ: **أَخْبَرَنِي** يَعْلَى، أَنَّهُ **سَمِعَ** عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: **أَنْبَأَنَا** ابْنُ عَبَّاسٍ ﵄، أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ ﵁ أَخَا بَنِي سَاعِدَةَ تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ وَأَنَا غَائِبٌ عَنْهَا، فَهَلْ يَنْفَعُهَا شَيْءٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا؟". قَالَ ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: "فَإِنِّي أُشْهِدُكَ أَنَّ حَائِطِيَ المِخْرَافَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا".

أما من حيث الأفضلية، فعبارة "سمعت" مقدمة على غيرها، وهذا ما قال ابن الصلاح ﵀ فيما نقله عن الخطيب ﵀:[١٠٩]

"أَنَّ أَرْفَعَ الْعِبَارَاتِ فِي ذَلِكَ "سَمِعْتُ" ثُمَّ "حَدَّثَنَا وَحَدَّثَنِي"، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَقُولُ: "سَمِعْتُ" فِي أَحَادِيثِ الْإِجَازَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ، وَلَا فِي تَدْلِيسِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ. وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ فِيمَا أُجِيزَ لَهُ: "حَدَّثَنَا".

ويجدر بالذكر أن هناك من العلماء من خصصوا طرق التحمل المعينة بألفاظ الأداء المعينة بها –وذلك عند المتأخرين–، فصارت ألفاظ الأداء عندهم على النحو التالي:[١١٠]

---

[١٠٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الشهادات، بَاب مَا قِيلَ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ، ج٣، ص١٧٢، رقم٢٦٥٤.

[١٠٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الوَصَايَا، بَاب الإِشْهَادِ فِي الوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ، ج٤، ص٩، رقم٢٧٦٢.

[١٠٩] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٣٣.

[١١٠] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٣٥؛ محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص١٩٧.

١. سمعت أو حدثني: للسماع من لفظ الشيخ.

٢. أخبرني: للقراءة على الشيخ.

٣. أنبأني: للإجازة.

٤. قال لي أو ذكر لي: لسماع المذاكرة.

يقول محمود الطحان ﷾ مبيناً للأمر: "وقبل أن يشيع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، كان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: "سمعت، أو حدثني، أو أخبرني، أو أنبأني، أو قال لي، أو ذكر لي"،[١١١] ولا خلاف في ذلك،[١١٢] فهي صيغ بمعنى واحد من حيث اللغة. وكذا أمر البخاري ﷾، حيث يرى التسوية وعدم التفرقة خصوصاً فيما يتعلق بصيغ الصريحة بالسماع كالمذكورة أعلاه.

الجزء الثاني من التعاليق:[١١٣]

يقول البخاري ﷾:

١. وَقَالَ أَبُو العَالِيَةِ:[١١٤] **عَنْ** ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، **عَنِ** النَّبِيِّ ﷺ: "فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ".

٢. وَقَالَ أَنَسٌ ﷺ: **عَنِ** النَّبِيِّ ﷺ: "فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

٣. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: **عَنِ** النَّبِيِّ ﷺ: "يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ".

هذه التعاليق خصصه البخاري لبيان **قضية العنعنة**،[١١٥] والدليل ما قاله ابن حجر ﷾:[١١٦]

---

[١١١] محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص١٩٦.

[١١٢] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١٣٢-١٣٣.

[١١٣] هذه التعاليق الثلاثة وَصَلَهَا البخاري فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٥.

[١١٤] كان من رواة ابن عباس ﷺ. انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٣.

[١١٥] الْإِسْنَادُ الْمُعَنْعَنُ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: "فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ" عَدَّهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ قَبِيلِ الْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ اتِّصَالُهُ بِغَيْرِهِ. وَالصَّحِيحُ -وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ- أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ... وَهَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ أُضِيفَتِ الْعَنْعَنَةُ إِلَيْهِمْ قَدْ ثَبَتَتْ مُلَاقَاةُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، مَعَ بَرَاءَتِهِمْ مِنْ وَصْمَةِ التَّدْلِيسِ. فَحِينَئِذٍ يُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِ الِاتِّصَالِ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ فِيهِ خِلَافُ ذَلِكَ. ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٦١.

[١١٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٥.

"وَأَرَادَ بِذِكْرِهَا [أي التعاليق الثلاثة] هُنَا التَّنْبِيهَ عَلَى الْعَنْعَنَةِ، وَأَنَّ حُكْمَهَا الْوَصْلُ عِنْدَ ثُبُوت اللُّقَى، وَأَشَارَ على مَا ذكره ابن رُشَيدٍ إِلَى أَنَّ رِوَايَةَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا هِيَ عَنْ رَبِّهِ -سَوَاءٌ صَرَّحَ الصَّحَابِيُّ بِذَلِكَ أَمْ لَا-، وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيث ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما الْمَذْكُورُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ "عَنْ رَبِّهِ"، وَلَكِنَّهُ اخْتِصَارٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّقْدِيرِ".

كما أننا نجد نفس الشيء نقله العيني رحمه الله، حيث قال:[١١٧]

"هَذِه ثَلَاث تعاليق أُخْرَى أوردهَا تَنْبِيهاً على **حكم العنعنة**، وَأَن حكمهَا الْوَصْل عِنْد ثُبُوت اللُّقَى، وَفِيه تَنْبِيه آخر وَهُوَ أَن رِوَايَة النَّبِي ﷺ، إِنَّمَا هِيَ عَن ربه، سَوَاء صرح بذلك الصَّحَابِيّ أم لَا، وَالدَّلِيل عَلَيْهِ أَن ابْن عَبَّاس رضي الله عنهما، روى عَنهُ حَدِيثه الْمَذْكُور فِي مَوضِع آخر، وَلم يذكر فِيهِ: "عَن ربه".

ثم بين العيني العلة بين إيراد البخاري رحمه الله جميع هذه الصياغات تحت ترجمة واحدة بقوله:[١١٨]

"لَا يُقَال: ذكر العنعنة لَا تعلق لَهُ بالترجمة، وَكَذَا ذكر الرِّوَايَة، لأَنا نقُول: لفظ الرِّوَايَة شَامِل لجَمِيع الْأَقْسَام الْمَذْكُورَة، وَكَذَا لفظ العنعنة، لاحْتِمَاله كلًّا من هَذِه الْأَلْفَاظ الثَّلَاثَة".

فيمكن الاستدلال بما قدمناه على أن العنعنة معمول بها لدى البخاري رحمه الله، حيث خصص تعاليقَ تحت الباب ليُرينا أن العنعنة من صيغ الأداء المقبولة عنده. ورغم أن العنعنة من الصيغ المحمولة على الاتصال، ولكنها لا تعيب صنيع البخاري رحمه الله في الصحيح، حيث إنه بالغ في شرطه لها؛ فعنعنة الصحيح مطابقة لشرطين، هما اتصال سند المعنعنين مع ثبوت اللقاء

---

[١١٧] العيني، **عمدة القاري**، ج٢، ص١٢.

[١١٨] المرجع نفسه.

والمعاصرة،[١١٩] وذلك زيادةً على السماع من الشيخ. وقد عبّر ابن حجر عن دقة البخاري ﵀ المتناهية فيما يتعلق بهذه الشروط بقوله:[١٢٠]

"وَالْبُخَارِيّ ﵀ لَا يحمل ذَلِك [أي: تعاصر الرواة المعنعنين] على الِاتِّصَال حَتَّى يثبت اجْتِمَاعهمَا وَلَو مرّة، وَقد أظهر البُخَارِيّ هَذَا الْمَذْهَب فِي تَارِيخه، وَجرى عَلَيْهِ فِي صَحِيحه وَأكْثر مِنْهُ، حَتَّى أَنه رُبمَا خرَّج الحَدِيث الَّذِي لَا تعلق لَهُ بِالْبَابِ جملَة، إِلَّا ليبين سَمَاع راو من شَيْخه لكَونه قد أخرج لَهُ قبل ذَلِك شَيْئًا مُعَنْعنًا..."

وعلى نفس الأمر قول أحد شراح البخاري ﵀:[١٢١] "ما وقع في الصحيحين محمول على السماع من وجه آخر، والجمهور على أن المعنعن من غير المدلس محمول على الاتصال بشرط اللقي عند البخاري ﵀".

دعنا الآن نرى بعض الأمثلة تحقيقاً لمقالنا:

أمثلة العنعنة في صحيح البخاري

تقع عنعنة الصحيح في بعض صورها المقبولة كما هو ملحوظ أدناه:

أولاً: عنعنة من كان معروفاً بملازمة الشيخ واتصال سنده معه، نحو قول البخاري:[١٢٢]

"**حَدَّثَنَا** أَبُو اليَمَانِ، **أَخْبَرَنَا** شُعَيْبٌ، **عَنِ** الزُّهْرِيِّ، قَالَ: **أَخْبَرَنِي** سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ، **أَنَّ** أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁، قَالَ: **سَمِعْتُ** رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ المجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ، كَمَثَلِ الصَّائِمِ القَائِمِ، وَتَوَكَّلَ اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ، بِأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالِمًا مَعَ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»" الحديث.

---

[١١٩] انظر: يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر القرطبي، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ط، ١٣٨٧هـ)، ج١، ص٢٦؛ يوسف الكتاني، **منهج الإمام البخاري في علم الحديث**، ص١٢٨.

[١٢٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٢.

[١٢١] محمد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الشنقيطي، **كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَارِي**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ج١، ص١٧٥.

[١٢٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب: أَفْضَلُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ج٤، ص١٥، رقم٢٧٨٧.

فالظاهر أن البخاري ﵀ استخدم صيغ الأداء الصريحة بالاتصال في جميع السند، إلا في رواية شعيب عن الزهري، ورواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﵁، والأمر سالم، حيث إن شعيبًا من أثبت الناس في الزهري كان كاتبًا[١٢٣]، ولا يخفى كذلك كون ابن المسيب لازم أبا هريرة ﵁ مدة طويلة، وكان أثبت الناس فيه والمكثرين المشهورين عنه، فلا مشكلة في عنعنته.

ثانياً: عنعنة من لم يكن من المدلسين، نحو قول البخاري ﵀:[١٢٤]

"**حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، **حَدَّثَنَا** القَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ، **عَنِ** الجُعَيْدِ، **سَمِعْتُ** السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ ﵁، يَقُولُ: «كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مُدًّا وَثُلُثًا بِمُدِّكُمُ اليَوْمَ، وَقَدْ زِيدَ فِيهِ». **سَمِعَ القَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الجُعَيْدَ**".

من الملحوظ أعلاه أن القاسم[١٢٥] عنعن عن الجُعيد، ولكن أتى البخاري ﵀ نفسه بما دفع عنه الشكوك. بل لم يكن اسم القاسم مكتوباً في قائمة المدلسين في الصحيح أصلاً.[١٢٦]

ومن أجل توسيع مناقشة القضية، نأخذ أمثلة أخرى من الصحيح، وهو قول البخاري:[١٢٧]

"**حَدَّثَنَا** أَبُو اليَمَانِ، **أَخْبَرَنَا** شُعَيْبٌ، **عَنِ** الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ: **حَدَّثَنِي** عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، **عَنِ** ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ **أَخْبَرَهُ، أَنَّ** أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الوِصَالِ»، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «أَيُّكُمْ مِثْلِي، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ»، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا، وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوُا الهِلَالَ فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ كَالْمُنَكِّلِ لَهُمْ»".

---

[١٢٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٧، رقم٢٧٩٨.

[١٢٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَاب مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَحَضَّ عَلَى اتِّفَاقِ أَهْلِ العِلْمِ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الحَرَمَانِ مَكَّةُ، وَالمَدِينَةُ، وَمَا كَانَ بِهَا مِنْ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالمُهَاجِرِينَ، وَالأَنْصَارِ، وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ وَالمِنْبَرِ وَالقَبْرِ، ج٩، ص١٠٤، رقم٧٣٣٠.

[١٢٥] هو أبو جعفر القاسم بن مالك المزني الكوفي، صدوق فيه لين من صغار الطبقة الثامنة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٥١، رقم٥٤٨٧.

[١٢٦] انظر: الخلف، **روايات المدلسين في صحيح البخاري**، ص٦٤٩-٦٥٢.

[١٢٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب التَّمَنِّي، بَاب مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوْ، ج٩، ص٨٥-٨٦، رقم٧٢٤٢.

فشُعيب في السند هو ابن أبي حمزة الأموي، ولم يكن من المدلسين، بل وصفه ابن حجر فيما نقله عن ابن معين ﷺ:[١٢٨] "من أثبت الناس في الزهري". أما عنعنة ابن المسيب عن أبي هريرة ﷺ، فلا إشكال فيه كما تقدم. وبقية السند مصاغ بصيغ تصرح بالسماع، فبالمجموع، يدل السند على اتصال وصلاحية، وأن رواته سمعوه من شيوخهم، وذلك صحيح من أول السند إلى آخره.

هكذا نرى دقة البخاري ﷺ في استعمال العنعنة وصيغ الأداء غيرها. وقد تتساءلون عن قضية عنعنة المدلسين في صحيح البخاري ﷺ، فحكمها وتفصيلها مُبيَّن فيما سلف من المطلب الخامس، تحت المبحث الثالث لهذا الفصل، فليراجع.

خلاصة القول في مسألة العنعنة في صحيح البخاري

اتضح مما بيَّنَّاه من التعاليق تحت ترجمة الباب، ومن الأمثلة السالف عرضُها أن عنعنة البخاري ﷺ في أصول الصحيح لها حكم الاتصال بشرط اللُّقَى وعدم التدليس.

خلاصة المبحث

١. أن طرق التحمل وصيغ الأداء في صحيح البخاري تنعكس على دقة انتقاء البخاري ﷺ للأسانيد، حيث إنها مطابقة لشرطه، وهو اتصال السند مع ثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه.
٢. لقد أفرد البخاري ﷺ ترجمة واحدة تختص بقضية التحمل والأداء عنده في الصحيح وهو "بَابُ قَوْلِ المُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا". فترجمة الحديث والتعاليق الواردة تحتها تدل على كونه يسوِّي بين ألفاظ التحديث، والإخبار، والإنباء، والسماع؛ وأن العنعنة عنده محمول على اتصال -بشرطه اللقي وعدم التدليس-. فهذه كلها كانت معمولة لديه في ثنايا الصحيح.
٣. أن طرق التحمل المعتبرة عند البخاري ﷺ أربعةٌ، هي: السماعُ من لفظ الشيخ، القراءة أو العرض على الشيخ، والمناولة، والمكاتبة المقترنان بالإجازة.

---

[١٢٨] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٧، رقم٢٧٩٨.

٤. أن طرق التحمل الغير المعتبرة عند البخاري ﵀ أيضاً أربعة: الإجازة المجردة، الإعلام، الوصية بالكتاب، والوجادة.

خلاصة الفصل

وإلى هنا قد وافينا المقصود من تقييد هذا الفصل وهو دراسة المباحث المتعلقة بقضية معرفة نقلة الرواية والعلاقة بينهم في الجامع الصحيح؛ فكل ما عرضناه يدفعنا إلى تصورٍ يؤكد دقة منهج الإمام البخاري ﵀ في انتقائه وتعامله مع رجال الإسناد، كما أن النماذج التطبيقية التي أخرجناها من جامعه الصحيح قد تشكل أنموذجاً كاملاً لهذا الفن في المستقبل بإذن الله تعالى.

الفصل الرابع
معرفة أجناس الرواية في الجامع الصحيح

سبق أن ذكرنا قضية معرفة النقلة وتعيينهم، والمسائل المتعلقة بها مع بعض النماذج التطبيقية لها من صحيح البخاري ﵀. واتضح بذلك عنايته الدقيقة بعناصر نقلة الرواية، واختيار من ثبت تعيينهم، مستعينًا بذلك لمعرفة مدى ثقتهم أو استيفائهم شروطه في انتقاء نقلة حديثه. فتلك هي عناصر نقلة الرواية في الجامع الصحيح، والتي تكوّنت من أهم عناصر علم الرواية، بل والمبدأ الأساسي لها. فبما أن الفصل الثالث -الذي مضى- قد احتل المساحة الأكبر من هذه الرسالة، فلا يبقى لنا إلا هذا الفصل، ونرى أننا قد حققنا أهداف الرسالة من خلال الفصلين؛ المتقدم والحالي. ومن الأنسب -في رأي الباحثة- أن نكمل الرسالة بمعرفة أجناس الرواية في الجامع الصحيح؛ لأنها أيضًا من أهم مبادئ وأسس علم رواية الحديث. فدراستنا للفصلين يكفينا إن شاء الله لإدراك ملامح علم رواية الحديث عند البخاري ﵀ بشكل مبدئي. وعلى هذا، ومن أجل دراسة عناصر هذا الفصل الأخير، لقد قسمناه إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: ألقاب الحديث باعتبار مصادر الرواية؛ فناقشنا فيه الحديث القدسي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع في صحيح البخاري.

المبحث الثاني: ألقاب الحديث باعتبار طرق الرواية؛ ففيه دراسة مصطلحي الخبر والغريب في صحيح البخاري.

أما مسارنا في الفصل فهو التعريف بتلك المصطلحات -التي نوقشت- بعرض مفهومها من حيث اللغة والاصطلاح، ثم بإحضار النماذج التطبيقية لها من الجامع الصحيح للإمام البخاري ﵀، رجاءَ كشف اللثام عن أشكال الرواية في الصحيح، وكيفية تعامل البخاري ﵀ معها، أي منهجه ﵀ فيها.

المبحث الأول: ألقاب الحديث باعتبار مصادر الرواية

خصصنا هذا المبحث لدراسة أربعة ألقابٍ، هي: الحديث القدسي، والحديث المرفوع، والحديث الموقوف، والحديث المقطوع.

المطلب الأول: الحديث القدسي

القدسي لغةً مأخوذ من مادة ق د س، والتقديس هو التَّطْهِير والتَّبْرِيك، ففِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ **وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ [البقرة:٣٠] أَي نُطهِّر أَنفسنا. فالقَدُّوس فَعُّول مِنَ القُدْس، وَهُوَ الطَّهَارَةُ. أما إن نُسب إلى الله فتقديسه هو تنزيهه وتبرئته وتطهيره ﷻ من سائر العيوب والنقائص.[١] ومنه أيضًا بَيت الْمُقَدّس أَي: البيتُ المطهر الَّذِي يُتَطَهَّرُ بِهِ مِن الذُّنوبِ.[٢] فكل ما أضيف إلى هذه المادة تضمن معنى العلو والبركة والشرف، ونسبة شيء إليه يشير عادةً إلى كونه له العلاقة الإلهية، نحو لقب جبريل عليه السلام بروح القدس في نحو ﴿قُلْ نَزَّلَهُ **رُوحُ الْقُدُسِ** مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:١٠٢] الآية، فنسبة الحديث إلى القدس لما يتضمنه من كلام القدوس جل شأنه.

فكل ما ذكرناه يؤكد كون الحديث القدسي نوعًا مخصصًا في مصطلح الحديث حيث إنه نسب مباشرة إلى الله ﷻ، وتم ذلك بواسطة كلام نبيه ﷺ.[٣] أما تعريفه اصطلاحًا فالحديث المرفوع القوليُّ المسندُ من النبي ﷺ إلى الله ﷻ.[٤] فلِمَا أن الكلام المنسوب إلى الله ﷻ نقله النبي ﷺ إلى أصحابه رضي الله عنهم، وتخضع لعملية النقل بين النقلة من البشر كما كانت حالة سائر المرويات الحديثية، فيتعرض هذا النوع من الحديث أيضًا إلى العوامل البشرية من العدالة والضبط فيهم؛ لذا أصبح الحديث القدسي من ناحية الأحكام مثل حكم الحديث النبوي سواء بسواء، فبعضها مقبول وبعضها مردود. والجامع الصحيح للبخاري مظنة لبعض الأحاديث القدسية الصحيحة.

---

[١] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٦، ص١٦٨.

[٢] انظر: محمد بن أحمد بن الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠١١م)، ج٨، ص٣٠٣.

[٣] لم يكن الحديث القدسي بواسطة جبريل عليه السلام، وإنما بالإلهام أو غير ذلك. انظر: مصطفى بن العدوي، **الصحيح المسند من الأحاديث القدسية**، (القاهرة: دار الصحابة للتراث، د.ط، د.ت)، ص٤.

[٤] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٣٧.

الأحاديث القدسية في الجامع الصحيح

لم يشير البخاري ﵀ إلى أيه كلمة تدل على أن الحديث قدسيٌ، حيث إن اللقب شاع استعمالها عند المتأخرين دون غيرهم.[٥] ولكننا وجدنا ابن حجر استعمل كلمة "الأحاديث القدسية" في تسعة مواضع،[٦] و"الأحاديث الإلهية" في ثلاثة مواضع من الفتح.[٧] أما المطلع المباشر لصحيح البخاري، فسيجد بعض الأحاديث القدسية مجموعة تحت "بَابُ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ" من كتاب التوحيد، ففيه خمسة أحاديث،[٨] أما أحاديث قدسية أخرى، فتكون منثورة مبثوثة في ثنايا الكتاب، ويمكن تعيينها ببعض الأساليب للأحاديث القدسية.

من أساليب الأحاديث القدسية الواردة في الجامع الصحيح

ذكرنا أن البخاري لم يشر إلى كون الحديث قدسياً بكلامه في الصحيح -إلا في باب واحد من الكتاب-، ولكن الأحاديث القدسية فيه لها علامات عامة تعرف بها، منها الأساليب الدالة على كون الحديث صادرًا عن الرب ﷻ. فمن تلك الأساليب التي نجدها في صحيح البخاري -مختصراً لا مقتصراً- على النحو التالي:

أولاً: بلفظ "قال الله تعالى" أو "يقول الله ﷻ" وما يشبهه

والمثال ما رواه أبو هريرة ﵁ أن النبي ﷺ قَالَ:[٩] «**قَالَ اللَّهُ**: أَنْفِقْ يَا ابْنَ آدَمَ أُنْفِقْ عَلَيْكَ». والثاني قول النبي ﷺ:[١٠] «**يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى**: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ

---

[٥] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٣٧.

[٦] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٨، ص١٦٨؛ ج١١، ص٢٥٨؛ ج١١، ص٣٢٣؛ ج١١، ص٣٤٢؛ ج١١، ص٥٧٩؛ ج١٣، ص٤٦٧؛ ج١٣، ص٤٦٩؛ ج١٣، ص٤٧٠؛ ج١٣، ص٤٩٠.

[٧] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٢، ص٥٢٣؛ ج٦، ص٧؛ ج١١، ص٣٢٣.

[٨] انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٩، ص١٥٦-١٥٧.

[٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب النَّفَقَاتِ، بَاب فَضْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الأَهْلِ، ج٧، ص٦٢، رقم٥٣٥٢.

[١٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب التَّوْحِيدِ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ج٩، ص١٢١، رقم٧٤٠٥.

ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً».

ثانيًا: بلفظ "قال ربكم ﷻ"

والمثال ما رواه زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيّ رضي الله عنه أن النبي ﷺ سأل أصحابه: «هَلْ تَدْرُونَ **مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟**». قَالُوا: "اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ"، قَالَ ﷺ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: "مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ"، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: "بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا"، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ».[11]

ثالثًا: بلفظ "عن ربه" أو "فيما يروي عن ربه"، وما شابه ذلك

والحديث ما رواه ابن عباس رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، **فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ ﷻ**، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً».[12]

رابعًا: بشكل غير مباشر أي بأسلوب إخبار النبي ﷺ عن الأمور الماضية أو الغيبية

ومثله ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»".[13]

---

[11] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب يَسْتَقْبِلُ الإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ، ج١، ص١٦٩، رقم٨٤٦.

[12] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَاب مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ أَوْ بِسَيِّئَةٍ، ج٨، ص١٠٣، رقم٦٤٩١.

[13] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب بَدْءِ الخَلْقِ، بَاب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، ج٤، ص١٠٦، رقم٣١٩٤؛ وفي كِتَاب التَّوْحِيدِ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ج٩، ص١٢٠، رقم٧٤٠٤؛ وفي كِتَاب التَّوْحِيدِ، بَاب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، ج٩، ص١٢٥، رقم٧٤٢٢؛ وفي كِتَاب التَّوْحِيدِ، بَاب قَوْلِهِ تَعَالَى:

والثاني ما رواه أنس ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيُصِيبَنَّ أَقْوَامًا سَفْعٌ مِنَ النَّارِ، بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا عُقُوبَةً، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، يُقَالُ لَهُمُ الجَهَنَّمِيُّونَ»، وَقَالَ هَمَّامٌ: "حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".[١٤]

وعن الأخبار الماضية، قال: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: "إِنَّ نَوْفًا البَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ؟". فَقَالَ ﷺ: "كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ! حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟" فَقَالَ: "أَنَا أَعْلَمُ"، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ، **فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ:** «أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ... »" الحديث.[١٥]

خامسًا: بدون ذكر الله تعالى، فيفهم عنه ﷻ من السياق

والمثال قول البخاري:[١٦] "حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ يَأْتِ ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَّرْتُهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ القَدَرُ وَقَدْ قَدَّرْتُهُ لَهُ، أَسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ»" الحديث. يقول ابن حجر معلقًا عليه:[١٧] "هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقُدُسِيَّةِ، لَكِنْ سَقَطَ مِنْهُ التَّصْرِيحُ بِنِسْبَتِهِ إِلَى اللَّهِ ﷻ".

فالشاهد أن الحديث القدسي موجود في صحيح البخاري إلا أنه ﷺ لم يكثر منه، بل يورد ما كان يستوفي شروطه، ويؤيد مقاصده في الكتاب فحسب. لم يكن ﷺ يتوسع في ذكر

﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا المُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]، ج٩، ص١٣٥، رقم٧٤٥٣؛ وفي كتاب التوحيد، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، ج٩، ص١٦٠، رقم٧٥٥٣؛ وفي كتاب التوحيد، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، ج٩، ص١٦٠، رقم٧٥٥٤.

[١٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب التَّوْحِيدِ، بَاب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ﴾، ج٩، ص١٣٤، رقم٧٤٥٠.

[١٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب العِلْمِ، بَاب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ العِلْمَ إِلَى اللَّهِ، ج١، ص٣٥-٣٦، رقم١٢٢.

[١٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب القَدَرِ، بَاب إِلْقَاءِ النَّذْرِ العَبْدَ إِلَى القَدَرِ، ج٨، ص١٢٥، رقم٦٦٠٩.

[١٧] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١١، ص٥٧٩.

الأحاديث القدسية، ولم يكن صحيحه مظنة للجمع، فهذا يدل على كون وصف الحديث القدسي واضحًا في ذهنه من حيث إنه يتعرض إلى الضعف والوهم كسائر المرويات.

المطلب الثاني: الحديث المرفوع

المرفوع لغةً اسم مفعول من الرفع، وهو ضد الوضع، فهو نقيض الخَفْض في كل شيء. ومن أسماء الله الحسنى "الرافع"؛ الذي يرفع المؤمن بالإسعاد، وأولياءه بالتقريب.[١٨] فالشاهد فيه أن المرفوع في مصطلح أهل الحديث هو ما اتُّصف من الخبر بالرفعة والسمو والشرف لإضافته إلى النبي ﷺ، بغض النظر عن كونه متصلاً أم منقطعاً؛ فيدخل في المرفوعِ المتصلُ والمنقطعُ بجميع أنواعها.[١٩] وكل ما رفع من الخبر معروض إلى كونه صحيحاً أو معلولاً كبقية الأحاديث حسب الفحص والتحقيق عن رتبته.

المرفوع في صحيح البخاري

يأتي الرفع في أحاديث الصحيح بمعناه اللغوي والاصطلاحي. فأما الأول، فنجد مجيئه بشكله المجرد حيث قال البخاري رحمه الله:[٢٠]

"حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: "كُنَّا مَعَ حُذَيْفَةَ، فَقِيلَ لَهُ: "إِنَّ رَجُلًا **يَرْفَعُ الحَدِيثَ** إِلَى عُثْمَانَ"، فَقَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ»".

وقال الدكتور مصطفى البغا شارحاً للحديث: "يرفع الحديث إلى عثمان" أي ينقل كلام الناس إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه". فالرفع ههنا يفيد معنى نقل الخبر وتوصيله إلى جهة ما.

أما "الرفع" الاصطلاحي، فهو كما أورده البخاري رحمه الله:[٢١]

---

[١٨] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٨، ص١٢٩.

[١٩] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٥.

[٢٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الأدب، باب ما يُكْره من النميمة، ج٨، ص١٧، رقم٦٠٥٦.

[٢١] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الأدب، باب الساعي على الأرملة، ج٨، ص٩، رقم٦٠٠٦.

"حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، **يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ** ﷺ قَالَ: «السَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ وَالمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ: كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ». حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي الغَيْثِ، مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.[٢٢]

يقول العيني عقب الحديث:[٢٣] "وَهَذَا حَدِيث مُرْسل لِأَنَّهُ [صفوان بن سليم] تَابِعِيّ،[٢٤] لَكِن لما قَالَ: "يرفعهُ إِلَى النَّبِي ﷺ" صَار مُسْندًا مَجْهُولا، وَلم يذكر اسم شَيْخه، إِمَّا للنسيان أَو لغَرَض آخر، وَلَا قدح بِسَبَبِهِ".

مسائل المرفوعات[٢٥]

للمرفوع مسائل عدة لاشتباهه بأنواعٍ أخرى من علوم الحديث، ولقد استنبطَ ثمانيَ منها الدكتور عبد الله يوسف الجديع في كتابه كما سيأتي ذكرها، مع بعض الأمثلة التطبيقية استخرجتها الباحثة من صحيح الإمام البخاري رحمه الله.

المسألة الأولى: المسند مثل المرفوع

يقول الدكتور الجديع حفظه الله:[٢٦] "يقعُ في إطلاق السلف من الأئمة لفظُ "المسنَد" يُريدون به الحديثَ المرفوعَ المتصلَ إلى النبي ﷺ". وهذا ما أشار إليه ابن الصلاح بقوله:[٢٧]

---

[٢٢] يقول العيني: "ذكر [البخاري] هَذَا الحَدِيث عَن مَالك من طَرِيقين: أَحدهمَا: عَن صَفْوَان بن سليم مُرْسلا. وَالْآخر: عَن ثَوْر بن زيد مُسْندًا". **عمدة القاري**، ج٢٢، ص١٠٥.

[٢٣] العيني، **عمدة القاري**، ج٢٢، ص١٠٤.

[٢٤] كان صفوان بن سليم المدني (ت١٣٢هـ) تابعياً من الطبقة الرابعة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ج١، ص٢٧٦، رقم٢٩٣٣.

[٢٥] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٢٧-٣٩.

[٢٦] المرجع نفسه، ج١، ص٢٨.

[٢٧] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٥.

"فَهُوَ [المرفوع] وَالْمُسْنَدُ عِنْدَ قَوْمٍ سَوَاءٌ، وَالِانْقِطَاعُ وَالِاتِّصَالُ يَدْخُلَانِ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا. وَعِنْدَ قَوْمٍ يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الِانْقِطَاعَ وَالِاتِّصَالَ يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَرْفُوعِ، وَلَا يَقَعُ الْمُسْنَدُ إِلَّا عَلَى الْمُتَّصِلِ الْمُضَافِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ ثَابِتٍ: "الْمَرْفُوعُ مَا أَخْبَرَ فِيهِ الصَّحَابِيُّ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ فِعْلِهِ". فَخَصَّصَهُ بِالصَّحَابَةِ، فَيَخْرُجُ عَنْهُ مُرْسَلُ التَّابِعِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قُلْتُ: وَمَنْ جَعَلَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعَ فِي مُقَابَلَةِ الْمُرْسَلِ، فَقَدْ عَنَى **بِالْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلَ**".

والمثال في الصحيح ما قاله البخاري في نهاية حديثٍ في الحج –وفي السند أبو شهاب:[٢٨] "أَبُو شِهَابٍ لَيْسَ لَهُ **مُسْنَدٌ** إِلَّا هَذَا".[٢٩] وبيان ذلك عند ابن حجر ﷺ:[٣٠] "أَيْ لَمْ يَرْوِ **حَدِيثًا مَرْفُوعًا** إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ". ففي هذه الحالة، نرى التسوية بين المسند والمرفوع عند البخاري بخصوص هذا الحديث.

المسألة الثانية: "يرفع الحديثَ" أو "ينميه" أو "يبلُغُ به" كلها في معنى المرفوع

إذا كانت مرويات الصحابة ﷺ لها قرينة على كونها مُتَلَقَّاةً عن النبي ﷺ، فتعتبر حديثًا مسندًا مرفوعًا. وكذلك الحالة بقول التابعي عن الصحابي ﷺ: "يرفع الحديثَ" أو "ينميه" أو "يبلُغُ به" أو ما في معناه دون ذكر النبي ﷺ.[٣١] ومن أمثلة ذلك ما أخرجه البخاري ﷺ كالآتي:

---

[٢٨] هو ابن شهاب الأكبرُ، واسمه موسى بن نافع. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٣، ص٤٣١.

[٢٩] والحديث بكامله: "حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِثَلاَثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقَ البُدْنَ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ البَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلاَلًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهِلُّوا بِالحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً»، فَقَالُوا: "كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً، وَقَدْ سَمَّيْنَا الحَجَّ؟". فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلاَ أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لاَ يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ»، فَفَعَلُوا. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: "أَبُو شِهَابٍ لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا". أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الحج، باب التمتُّع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هَدْي، ج٢، ص١٤٣، ص١٥٦٨.

[٣٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٣، ص٤٣١.

[٣١] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٢٨.

الأول قوله:[٣٢] "حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا زُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ **يَرْفَعُهُ**، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسْوَسَتْ، أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ»". يقول العيني عقب ذكره الحديث:[٣٣] "أي: يرفع أبو هريرة الحديث إلى النبي ﷺ".

والثاني قوله:[٣٤]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ اليَدَ اليُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ اليُسْرَى فِي الصَّلاَةِ». قَالَ أَبُو حَازِمٍ: "لاَ أَعْلَمُهُ إِلَّا **يَنْمِي** ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ". قَالَ إِسْمَاعِيلُ: "يُنْمَى ذَلِكَ وَلَمْ يَقُلْ يَنْمِي".

يقول العيني شارحًا للحديث:[٣٥]

"قَوْله "كَانَ النَّاس يؤمرون" **هَذَا حكمه الرّفْع** لِأَنَّهُ مَحْمُول على أَن الْآمِر لَهُم بذلك هُوَ النَّبِي ﷺ... قَوْله "لَا أعلمهُ إِلَّا ينمي ذَلِك"، أَي: لَا أعلم الْأَمر إِلَّا أَن سهلاً ينمي ذَلِك إِلَى النَّبِي ﷺ. قَوْله "ينمي" بِفَتْح الْيَاء، وَسُكُون النُّون، وَكسر الْمِيم، قَالَ الْجَوْهَرِي: يُقَال "نميت الْأَمر أَو الحَدِيث إِلَى غَيْرِي" إِذا أسندته ورفعته. وَقَالَ ابْن وهب: "ينمي" يرفع. وَمن اصْطِلَاح أهل الحَدِيث إِذا قَالَ الرَّاوِي: "ينميه" فمراده يرفع ذَلِك إِلَى النَّبِي ﷺ وَلَو لم يُقيد قَوْله".

والثالث والأخير قوله:[٣٦]

---

[٣٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الأَيمان والنُّذور، باب إذا حَنِثَ ناسيا في الأَيمان، ج٨، ص١٣٥، رقم٦٦٦٤.

[٣٣] العيني، **عمدة القاري**، ج٢٣، ص٨٨.

[٣٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَذَانِ، بَاب وَضْعِ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى فِي الصَّلاَةِ، ج١، ص١٤٨-١٤٩، رقم٧٤٠.

[٣٥] العيني، **عمدة القاري**، ج٥، ص٢٧٨.

[٣٦] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَاب قَوْلِهِ: ﴿وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠]، ج٦، ص١٤٦، رقم٤٨٨١.

"حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، **يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ** قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ شَجَرَةً، يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ، لاَ يَقْطَعُهَا، وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠]»".

يقول العيني بيانًا لمعناه:[٣٧] "قوله: "يبلغ بِهِ النَّبِي ﷺ" ليدل على أَنه سَمعه من النَّبِي ﷺ جزماً، وَيدْفَع بِهِ احْتِمَال أَنه سَمعه مِمَّن سمع النَّبِي ﷺ".

فخلاصة القول أن كل ما ذكرناها وعرضناها من الأمثلة أعلاه تدل على أن قول الصحابي "يرفع الحديثَ" أو "ينميه" أو "يبلُغُ به" وما في معناه يمثل القرائن اللفظية لرفع الحديث، وهذا ما ذهب إليه ابن الصلاح حيث قال -بعد أن ساق تلك العبارات-:[٣٨] "فَكُلُّ ذَلِكَ وَأَمْثَالُهُ كِنَايَةٌ عَنْ رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحُكْمُ ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ صَرِيحًا".

المسألة الثالثة: قول الصحابي ﵁: "قال: قال" في معنى المرفوع

قول الصحابي ﵁: "قال: قال" دون ذكر النبي ﷺ، فهل من المرفوع؟[٣٩] فالجواب أنه في الأصل وبمجرده لا يفيد الرفع، إلا أن في سياق الحديث ما قد يدل على كونه مرفوعاً، مثل ما رواه البخاري ﵀:[٤٠]

"حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁، قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّ تَلِدُ غُلاَمًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ -قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي المَلَكَ- "قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، فَنَسِيَ، فَطَافَ بِهِنَّ فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ إِلَّا وَاحِدَةٌ بِشِقِّ غُلاَمٍ". **فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁ يَرْوِيهِ: قَالَ**: "لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا

---

[٣٧] العيني، **عمدة القاري**، ج١٩، ص٢٢١.

[٣٨] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٥١.

[٣٩] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٢٩.

[٤٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب كَفَّارَاتِ الأَيْمَانِ، بَاب الِاسْتِثْنَاءِ فِي الأَيْمَانِ، ج٨، ص١٤٦-١٤٧، رقم٦٧٢٠.

لَهُ فِي حَاجَتِهِ". -وَقَالَ مَرَّةً: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ- «لَوِ اسْتَثْنَى»". وَحَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ: مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه".

قال ابن حجر رحمه الله:[41]

"قَوْلُهُ: "فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه" هُوَ مَوْصُولٌ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا. قَوْلُهُ **"يَرْوِيهِ"** هُوَ كِنَايَةٌ عَنْ رَفْعِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ مَثَلًا: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ، وَلَفْظُهُ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"، وَكَذَا أخرجه مُسلم عَن ابن أَبِي عُمَرَ، عَنْ سُفْيَانَ".[42]

المسألة الرابعة: قول الصحابي رضي الله عنه فيما يتعلق بالغيبيات أو الأحكام والعبادات ونحو ذلك مما لا يُقالُ مثله بمجرد الاجتهاد، فهو في معنى المرفوع

قول الصحابي رضي الله عنه فيما يتعلق بالغيبيات أو الأحكام والعبادات ونحو ذلك الذي لا يُقالُ مثله بمجرد الاجتهاد، فأصله مرفوعٌ حكماً،[43] والمثال قول البخاري رحمه الله:[44]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: "كُنَّا نُصَلِّي العَصْرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَنَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ العَصْرَ".

يقول العيني:[45] "إن مثل هَذَا **مَوْقُوف لفظًا، مَرْفُوع حكمًا**، لِأَن الصَّحَابِيّ أوردهُ فِي مقَام الِاحْتِجَاج، فَيحمل على أَنه أَرَادَ كَونه فِي زمن النَّبِي ﷺ".

---

[41] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١١، ص٦٠٧.

[42] والحديث بكامله أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الأيمان، باب الاستثناء، ج٣، ص١٢٧٥، رقم١٦٥٤، ونصه: "وحدثنا محمد بن عباد، وابن أبي عمر، واللفظ لابن أبي عمر، قالا: حدثنا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "قال سليمان بن داود نبي الله: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة، كلهن تأتي بغلام يقاتل في سبيل الله، فقال له صاحبه -أو الملك-: "قل: إن شاء الله"، فلم يقل ونسي، فلم تأت واحدة من نسائه إلا واحدة جاءت بشق غلام، فقال رسول الله ﷺ: «ولو قال: إن شاء الله، لم يحنث، وكان دركا له في حاجته»".

[43] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٣٢.

[44] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب مَوَاقِيتِ الصَّلاَةِ، بَاب وَقْتِ العَصْرِ، ج١، ص١١٥، رقم٥٤٨.

[45] العيني، **عمدة القاري**، ج٥، ص٣٥-٣٦.

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن من أقوال الصحابة ﷺ ما يُستند إلى النبي ﷺ، وإن كان ظاهرها موقوفًا عليهم. وهذا صحيح بخصوص ما له علاقة بالأحكام والتشريع، والعبادات، والغيبيات، أي الأمور التي ليست فيها مجال للاجتهاد أو الرأي. يقول السيوطي ﷺ:[٤٦] "مِنَ الْمَرْفُوعِ أَيْضًا مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابِيِّ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ، وَلَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ فَيُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ".

المسألة الخامسة: قول الصحابي ﷺ: "أمرنا بكذا... نُهينا عن كذا... كُنا نُؤمر بكذا... كنا نُنهى عن كذا... كنا على عهد رسول الله ﷺ نفعل كذا.. كنا نقول ورسول الله ﷺ فينا.. من السنة كذا"؛ كل هذا في معنى المرفوع

تعابير الصحابي ﷺ عند رواية الحديث ما يدل على رفعه نحو: "أمرنا بكذا... نُهينا عن كذا... كُنا نُؤمر بكذا... كنا نُنهى عن كذا... كنا على عهد رسول الله ﷺ نفعل كذا... كنا نقول ورسول الله ﷺ فينا... من السنة كذا"، فكل هذه –كما أكد الدكتور الجديع– "حديثٌ مسندٌ مرفوعٌ حُكماً في قولِ أكثرِ أهل العلم، وهو الصواب".[٤٧]

والمثال ما رواه البخاري:[٤٨] "حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ ﷺ فَقَالَ: «**نُهِينَا** عَنِ التَّكَلُّفِ»".

يقول العيني شارحًا للحديث:[٤٩] "قيل: إِخْرَاج البُخَارِيّ هَذَا الحَدِيث فِي هَذَا الْبَاب إِشَارَة مِنْهُ إِلَى أَن قَول الصَّحَابِيّ: "أمرنَا ونهينا"، **فِي حكم الْمَرْفُوع**، وَلَو لم يضفه إِلَى النَّبِي ﷺ. وَمن ثمَّ، اقْتصر على قَوْله: "نهينَا عَن التَّكَلُّف"، وَحذف الْقِصَّة.[٥٠]

---

[٤٦] السيوطي، **تدريب الراوي**، ج١، ص٢١٢.

[٤٧] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٣٣.

[٤٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَاب مَا يُكْرَهُ مِنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ وَتَكَلُّفِ مَا لاَ يَعْنِيهِ، ج٩، ص٩٥، رقم٧٢٩٣.

[٤٩] العيني، **مدة القاري**، ج٢٥، ص٣٥.

[٥٠] القصة ما ذكره الحميدي أنه جاءَ في روايةٍ أخرى عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، أَنَّ عُمَرَ ﷺ قَرَأَ: ﴿فَاكِهَة وَأَبا﴾، فَقَالَ: "مَا الْأَبُّ؟". ثُمَّ قَالَ: "مَا كُلِّفْنَا"، أَوْ قَالَ: "مَا أُمِرْنَا". ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٧٠.

والأمر مطابقٌ للقاعدة التي وضعها ابن الصلاح بقوله:[٥١]

"قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: "أُمِرْنَا بِكَذَا، أَوْ نُهِينَا عَنْ كَذَا" مِنْ نَوْعِ الْمَرْفُوعِ وَالْمُسْنَدِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ إِلَيْهِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ".

المسألة السادسة: الصحابي ﷺ إذا حدَّث عن شيءٍ مما كان منهم على حياة النبي ﷺ، لكن ليس فيه اطلاعُهُ ﷺ ولا إقراره، ففيه خلاف

هذه الحالة مما اختلَفوا فيه،[٥٢] فالأمر فيه خلاف، بينه ابن الصلاح مفصلاً:[٥٣]

"قَوْلُ الصَّحَابِيِّ ﷺ: "كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا، أَوْ كُنَّا نَقُولُ كَذَا" إِنْ لَمْ يُضِفْهُ إِلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمَوْقُوفِ -وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ-، فَالَّذِي قَطَعَ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْبَيِّعِ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْمَرْفُوعِ. وَبَلَغَنِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْبُرْقَانِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيَّ الْإِمَامَ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَ كَوْنَهُ مِنَ الْمَرْفُوعِ. وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الِاعْتِمَادُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ وَقَرَّرَهُمْ عَلَيْهِ، وَتَقْرِيرُهُ أَحَدُ وُجُوهِ السُّنَنِ الْمَرْفُوعَةِ، فَإِنَّهَا أَنْوَاعٌ: مِنْهَا أَقْوَالُهُ ﷺ، وَمِنْهَا أَفْعَالُهُ ﷺ، وَمِنْهَا تَقْرِيرُهُ وَسُكُوتُهُ ﷺ عَنِ الْإِنْكَارِ بَعْدَ اطِّلَاعِهِ. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ ﷺ: "كُنَّا لَا نَرَى بَأْسًا بِكَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا، أَوْ كَانَ يُقَالُ كَذَا وَكَذَا عَلَى عَهْدِهِ، أَوْ كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا وَكَذَا فِي حَيَاتِهِ ﷺ". فَكُلُّ ذَلِكَ وَشِبْهُهُ **مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ، مُخَرَّجٌ فِي كُتُبِ الْمَسَانِيدِ.**"

---

[٥١] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٩.

[٥٢] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٣٥.

[٥٣] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٧-٤٨.

ومثاله قول البخاري ﷺ:[٥٤] "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا»". وحكم الحديث حكم المرفوع؛ فالأمر أكده القسطلاني بقوله:[٥٥] "وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب. وأما بعده، فيختص بالزوجات والمحارم. وفي قوله: "زمان رسول الله ﷺ" حجة للجواز، فإن الصحابي إذا قال: كنا نفعل أو كانوا يفعلون في زمنه ﷺ، يكون **حكمه الرفع** كما هو الصحيح". وقال الزرهوني أيضاً:[٥٦] "كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ... إلخ، هذا حكمه **حكم المرفوع**".

المسألة السابعة: تفسير الصحابي ﷺ للقرآن المتعلق بسبب النزول، ففي معنى المرفوع

حكمُ تفسير الصحابي للقرآن مسندٌ إن كان متصلاً بسبب نزول، وذلك من أجل كون طبيعته غير قابل للرأي أو الاجتهاد.[٥٧] والمثال ما رواه البخاري:[٥٨]

"حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ بْنُ فَيْرُوزَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ؛ قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَحَدَّثَنِي عَطَاءٌ أَبُو الحَسَنِ السُّوَائِيُّ، وَلاَ أَظُنُّهُ إِلَّا ذَكَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩] الآيَةَ. قَالَ ﷺ: «كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِامْرَأَتِهِ: إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزَوَّجَهَا، وَإِنْ شَاءُوا زَوَّجَهَا، وَإِنْ شَاءُوا لَمْ يُزَوِّجْهَا، فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، **فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ**»"

---

[٥٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الوُضُوءِ، بَاب وُضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَفَضْلِ وَضُوءِ المَرْأَةِ، ج١، ص٥٠، رقم١٩٣.

[٥٥] القسطلاني، **إرشاد الساري**، ج١، ص٢٧٣.

[٥٦] الزرهوني، **الفجر الساطع**، ص٣٥٥.

[٥٧] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٣٦.

[٥٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِكْرَاهِ، بَاب مِنَ الإِكْرَاهِ، ج٩، ص٢١، رقم٦٩٤٨.

فكلٌّ من عكرمة[٥٩] وعطاء[٦٠] تابعي، رويا عن ابن عباس ﷺ سبب نزول هذه الآية، الذي لن يصدر عنه ﷺ عن رأي مجرد، وإنما في قوله "فنزلت هذه الآية في ذلك" إشارة إلى رفعه له. وقد أشار ابن الصلاح إلى اعتبار أسباب النزول الصادرة عن الصحابة ﷺ من المرفوعات بقوله:[٦١]

"مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ **فِي تَفْسِيرٍ يَتَعَلَّقُ بِسَبَبِ نُزُولِ آيَةٍ يُخْبِرُ بِهِ الصَّحَابِيُّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ**، كَقَوْلِ جَابِرٍ ﷺ: "كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ الْآيَةَ. فَأَمَّا سَائِرُ تَفَاسِيرِ الصَّحَابَةِ الَّتِي لَا تَشْتَمِلُ عَلَى إِضَافَةِ شَيْءٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَعْدُودَةٌ فِي الْمَوْقُوفَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

المسألة الثامنة: الحديث القدسي حديث مرفوع

الحديث القدسي نوع من المرفوعات، وهو –كما عرّفه الدكتور الجديع–: الحديث المرفوع القوليُّ المسندُ من النبي ﷺ إلى الله عز وجل.[٦٢] والمثال ما قاله البخاري:[٦٣]

"حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "**قَالَ اللَّهُ**: ثَلاَثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ".

فصيغة "قال الله" المذكورة أعلاه تدل على نسبة الكلام إلى الله ﷻ. وقد تقدمت أمثلة كثيرة لمثل هذه الصياغات للأحاديث القدسية في المطلب المخصص له كما سبق.

---

[٥٩] كان من الطبقة الثالثة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٩٧، رقم٤٦٧٣.

[٦٠] كان من الطبقة الرابعة. انظر: المصدر نفسه، ص٣٩٢، رقم٤٦٠٨.

[٦١] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٥٠.

[٦٢] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ص٣٧.

[٦٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب البُيُوعِ، بَاب إِثْمِ مَنْ بَاعَ حُرًّا، ج٣، ص٨٢-٨٣، رقم٢٢٢٧.

أنواع المرفوعات في الجامع الصحيح

أورد البخاري المرفوعات في الأصول والتعاليق. فالمرفوعات في الأصول ما كانت مسندةً إلى النبي ﷺ والتي هي قصد البخاري وشرطه. أما المرفوعات في التعاليق فتأتي على ضربين:[٦٤]

١. التي لها ورود موصول في موضع آخر من الصحيح، فهذه لا إشكال فيها، حيث إنها تورد بشكل التعليق كعادة البخاري في الصحيح، فإنَّ "من قَاعِدَته أَنه لَا يُكَرر إِلَّا لفائدة، فَمَتَى ضَاقَ الْمخْرج واشتمل الْمَتْن على أَحْكَام، فَاحْتَاجَ إِلَى تكريره، فَإِنَّهُ يتَصَرَّف فِي الْإِسْنَاد بالاختصار خشيَة التَّطْوِيل".

٢. التي لم تكن موصولة في موضع آخر، فتبقى معلقةً، فهذه على صورتين:

أولاهما: أن تُورد بصيغة الجزم، فيستفاد منها الصحة إلى من علق عنه؛ ولكن مما يجدر الانتباه إليه أن الرجال الذين أُبرِزوا فيه أيضاً مقسمون إلى قسمين، وهما:

١. **من يلتحق بشرطه:** فصله ابن حجر ﷺ بقوله:

"فالسبب فِي كَونه لم يُوصل إِسْنَاده إِمَّا لكَونه أخرج مَا يقوم مقَامه، فاستغنى عَن إِيرَاد هَذَا مُسْتَوفى السِّيَاق، وَلم يهمله، بل أوردهُ بِصِيغَة التَّعْلِيق طلبا للاختصار؛ وَإِمَّا لكَونه لم يحصل عِنْده مسموعا، أَو سَمعه وَشك فِي سَمَاعه لَهُ من شَيْخه، أَو سَمعه من شَيْخه مذاكرة، فَمَا رأى أَنه يَسُوقهُ مساق الأَصْل، وغالب هَذَا فِيمَا أوردهُ عَن مشايخه".

ثم مثّله بقوله:

"قَالَ فِي كتاب الْوَكَالَة، قَالَ عُثْمَان بن الْهَيْثَم: حَدثنَا عَوْف، حَدثنَا مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: "وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزَكَاة رَمَضَان" الحَدِيث بِطُولِهِ، وَأوردهُ فِي مَوَاضِع أُخْرَى، مِنْهَا فِي فَضَائِل الْقُرْآن، وَفِي ذكر إِبْلِيس، وَلم يقل فِي مَوضِع مِنْهَا: "حَدثنَا عُثْمَان"، فَالظَّاهِر أَنه لم يسمعهُ مِنْهُ، وَقد اسْتعْمل المصَنّف هَذِه الصِّيغَة فِيمَا لم يسمعهُ من مشايخه فِي عدَّة أَحَادِيث، فيوردها عَنْهُم بِصِيغَة "قَالَ فلَان"، ثمَّ يوردها فِي مَوضِع آخر بِوَاسِطَة بَينه وَبينهمْ، وَسَيَأْتِي لذَلِك أَمْثِلَة كَثِيرَة فِي مواضعهَا؛ فَقَالَ فِي التَّارِيخ: "قَالَ إِبْرَاهِيم بن مُوسَى: حَدثنَا هِشَام

[٦٤] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٧.

بن يُوسُف"، فَذكر حَدِيثاً ثمَّ قَالَ: "حَدثُونِي بِهَذَا عَن إِبْرَاهِيم"، وَلَكِن لَيْسَ ذَلِك مطردا فِي كل مَا أوردهُ بِهَذِهِ الصِّيغَة، لَكِن مَعَ هَذَا الِاحْتِمَال، لَا يحمل حمل جَمِيع مَا أوردهُ بِهَذِهِ الصِّيغَة على أَنه سمع ذَلِك من شُيُوخه، وَلَا يلْزم من ذَلِك أَن يكون مدلساً عَنْهُم، فقد صرح الْخَطِيب وَغَيره بِأَن لفظ "قَالَ" لَا يحمل عَلَى السَّمَاعِ – إِلَّا مِمَّنْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنه لَا يُطلق ذَلِك إِلَّا فِيمَا سمع– فَاقْتضى ذَلِك أَن من لم يعرف ذَلِك من عَادَته، كَانَ الْأَمر فِيهِ على الِاحْتِمَال، وَالله تَعَالَى أعلم".

٢. **من لا يلتحق بشرطه،** فعلى ثلاثة أنواع:

أولاً: ما هو صحيح على شرطه.

ثانياً: ما هو حسن صالح للحجة، والمثال الذي مثّل به ابن حجر ما قال البخاري: "وَقَالَ بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: "الله أَحَق أَن يستحيا مِنْهُ من النَّاس"؛ وَهُوَ حَدِيث حسن مَشْهُور عَن بهز، أخرجه أَصْحَاب السّنَن".

ثالثاً: ما هو ضعيف بسبب انقطاع يسير في السند، لا من جهة رجاله، وهو منجبر باعتضاد غيره. والمثال الذي عرضه ابن حجر رحمه الله:

"قَوْله فِي كتاب الزَّكَاة: "وَقَالَ طَاوس: قَالَ معَاذ بن جبل رضي الله عنه لأهل الْيمن: "ائْتُونِي بِعرْض ثِيَاب خميص أَو لبيس فِي الصَّدَقَة مَكَان الشّعير، والذرة أَهْون عَلَيْكُم وَخير لأَصْحَاب مُحَمَّد ﷺ"، فإسناده إِلَى طَاوس صَحِيح، إِلَّا أَن طاوساً لم يسمع من معَاذ، فَأَما مَا اعْترض بِهِ بعض الْمُتَأَخِّرين بنقضه هَذَا الحكم فِي صِيغَة الْجَزْم – وَأَنَّهَا لَا تفِيد الصِّحَّة إِلَى من علق عَنهُ– بِأَن المصنّف أخرج حَدِيثاً قَالَ فِيهِ: "قَالَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تفاضلوا بَين الْأَنْبِيَاء»" الحَدِيث، فَإِن أَبَا مَسْعُود الدِّمَشْقِي جزم بِأَن هَذَا لَيْسَ بِصَحِيح، لِأَن عبد الله بن الْفضل إِنَّمَا رَوَاهُ عَن الْأَعْرَج، عَن أبي هُرَيْرَة، لَا عَن أبي سَلمَة. ثمَّ قوي ذَلِك بَأن المصنّف أخرجه فِي مَوضِع آخر مَوْصُولا، فَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَن أبي هُرَيْرَة، انْتهى. فَهَذَا اعْتِرَاض مَرْدُود، وَالْقَاعِدَة صَحِيحَة لَا تنْتَقض بِهَذَا الْإِيرَاد الواهي، وَقد روى الحَدِيث الْمَذْكُور أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَن أبي هُرَيْرَة

ﷺ،كَمَا علقه البُخَارِيّ سَوَاء، فَبَطل مَا ادَّعَاهُ أَبُو مَسْعُود من أَن عبد الله بن الْفضل لم يروه إِلَّا عَن الْأَعْرَج، وَثَبت أَن لعبد الله بن الْفضل فِيهِ شيخين، وسنزيد ذَلِك بَيَانا فِي مَوْضِعه، إِن شَاءَ الله تَعَالَى".

ثانيتهما: أن تورد بصيغة التمريض، فلا تستفاد مِنْهَا الصِّحَّة إِلَى من علق عَنهُ، وهي أيضاً على نوعين:

١. **ما هو صحيح**، فعلى نوعين:

الأول: ما كان صحيحاً على شرطه كقول ابن حجر ﷺ:

"**فَأَما مَا هُوَ صَحِيح**، فَلم نجد فِيهِ مَا هُوَ على شَرطه إِلَّا مَوَاضِع يسيره جداً، ووجدناه لَا يسْتَعْمل ذَلِك إِلَّا حَيْثُ يُورد ذَلِك الحَدِيث الْمُعَلق بِالْمَعْنَى، كَقَوْلِه فِي الطِّبّ: "وَيذكر عَن ابن عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ فِي الرقي بِفَاتِحَة الْكتاب"، فَإِنَّهُ أسْندهُ فِي مَوضِع آخر من طَرِيق عبيد الله بن الْأَخْنَس، عَن ابن أبي مليكَة، عَن ابن عَبَّاس ﷺ، أَنَّ نَفرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيّ ﷺ مروا بحي فيهم لديغ، فَذكر الحَدِيث فِي رقيتهم للرجل بِفَاتِحَة الْكتاب، وَفِيهِ قَوْلُ النَّبِيّ ﷺ لما أَخْبرُوهُ بذلك: «إِنَّ أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»، فَهَذَا كَمَا ترى لما أوردهُ بِالْمَعْنَى لم يجْزم بِهِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْمَوْصُول أَنه ﷺ ذكر الرّقية بِفَاتِحَة الْكتاب. إِنَّمَا فِيهِ أَنه لم ينههم عَن فعلهم، فاستفيد ذَلِك من تَقْرِيره".

الثاني: ما كان صحيحاً ولكنه ليس على شرطه، والمثال كما أورده ابن حجر ﷺ: "أَنه قَالَ فِي الصَّلَاة: "وَيذكر عَن عبد الله بن السَّائِب، قَالَ: "قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُؤْمِنُونَ فِي صَلَاة الصُّبْح، حَتَّى إِذا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى، أَخَذته سعلة فَرَكَعَ"، وَهُوَ حَدِيث صَحِيح على شَرط مُسلم، أخرجه فِي صَحِيحه، إِلَّا أَن البُخَارِيّ لم يخرج لبَعض رُوَاته".

٢. **ما هو ليس بصحيح**، فمنقسم إلى نوعين:

أولاً: حسنٌ درجته، والمثال كقول ابن حجر ﷺ:[٦٥]

[٦٥] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٨-١٩.

"قَوْله فِي الْبيُوع: "وَيذكر عَن عُثْمَان ابن عَفَّان ﵁، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَهُ إِذَا بِعْتَ فَكِلْ، وَإِذَا ابْتَعْتَ فاكتل»، وَهَذَا الحَدِيث قد رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيّ من طَرِيق عبد الله بن الْمُغيرَة، وَهُوَ صَدُوق عَن منقذ مولى عُثْمَان، وَقد وثق عَن عُثْمَان بِهِ، وَتَابعه عَلَيْهِ سعيد بن الْمسيب، وَمن طَرِيقه أخرجه أَحْمد فِي الْمسند إِلَّا أَن فِي إِسْنَاده ابن لَهِيعَة، وَرَوَاهُ ابن أبي شيبَة فِي مُصَنفه من حَدِيث عَطاء، عَن عُثْمَان، وَفِيه انْقِطَاع، **فَالْحَدِيث حسن لما عضده من ذَلِك**".

ثانياً: الضعيف على نوعين:[٦٦]

١. الضعيف الذي لا عاضد له، إلا أنه وفْق العمل. ومثاله ما صرح به ابن حجر: "قَوْله فِي الْوَصَايَا: "وَيُذْكَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قضى بِالدّينِ قبل الْوَصِيَّة، وَقد رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ مَوْصُولاً من حَدِيث أبي إِسْحَاق السبيعِي، عَن الْحَارِث الْأَعْوَر، عَن عَليّ. والْحَارث ضَعِيف، وَقد استغربه التِّرْمِذِيّ، ثمَّ حكى إِجْمَاع أهل الْعلم على الْقَوْل بِهِ".

٢. الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الصحيح قليل للغاية. يقول عنه ابن حجر: "وَحَيْثُ يَقع ذَلِك فِيهِ يتعقبه المصَنّف بالتضعيف... فَمن أمثلته قَوْله فِي كتاب الصَّلَاة: "وَيذكر عَن أبي هُرَيْرَة -رَفعه-: "لَا يتَطَوَّع الإِمَام فِي مَكَانَهُ، **وَلم يَصح**"، وَهُوَ حَدِيث أخرجه أَبُو دَاوُد مِنْ طَرِيقِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ الْحجَّاج بن عبيد، عَن إِبْرَاهِيم بن إِسْمَاعِيل، عَن أبي هُرَيْرَة ﵁، وَلَيْث بن أبي سليم ضَعِيف، وَشَيخ شَيْخه لَا يعرف، وَقد اخْتلف عَلَيْهِ فِيهِ".

---

[٦٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٩.

المطلب الثالث: الحديث الموقوف

تعريف الموقوف لغة واصطلاحًا

الموقوف اسم مفعول من الوقف، وهو الدال على السكون بعد المشي،[٦٧] وتَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ.[٦٨]

والموقوف حالةَ إطلاقه مصطلح خاص عند أهل الحديث لما أضيفَ إلى الصحابي ﵁[٦٩] من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفةٍ خِلقية كانت أو خلقيةٍ. سمي هذا بالموقوف؛ لأن الراوي وقف عند الصحابي ﵁، ولم يتجاوزه إلى النبي ﷺ.[٧٠] وقد يستعمل الموقوف أيضاً في بعض الأحيان مقيداً بغير صحابي ﵁، فيقال مثلا: "حَدِيثُ كَذَا وَكَذَا، وَقَفَهُ فُلَانٌ عَلَى عَطَاءٍ، أَوْ عَلَى طَاوُسٍ، أَوْ نَحْوَ هَذَا".[٧١]

فبالمجموع، نجد أن مدلول المصطلح يشير إلى وقف الخبر أو الأثر على من دون النبي ﷺ من الرواة على العموم؛ والذي نريده ونقصد به بخصوص هذا الموضوع هو الموقوف بإطلاقه على كل ما جاء به الصحابة ﵃ من الخبر.

مكانة الموقوف

الموقوفات مثل سائر المرويات، قد تكون صحيحةً، أو حسنةً، أو ضعيفةً، أو موضوعةً. وإن صحَّ عزوُها ونسبتها إلى الصحابة ﵃، فلها مرتبة أعلى من المرسلات. هذا ما نقله الخطيب حيث يذكر:[٧٢] "وقد كان أحمد بن حنبل يَخْتار الأحاديثَ الموقوفاتِ عن الصحابة ﵃ على المرسلات عن النبي ﷺ"، كما أنه ينقل بعد ذلك سؤالاً وجهه إسحاق بن إبراهيم للبخاري: "حديثٌ مُرسَلٌ عن النبي ﷺ برجالٍ ثُبُتٍ أحَبُّ إليك، أو حديثٌ عن بعض الصحابة ﵃ والتابعين مُتَّصِلٌ برجالٍ ثُبُتٍ؟". فأجاب له البخاري قائلاً: "عن الصحابة ﵃ أَعجبُ إِلَيَّ". فالجواب يدل على عظمة الموقوفات لدى البخاري ﵀ واهتمامه بها. وإن كان صحيحه ليس

---

[٦٧] انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، ج٢، ص١٠٥١.

[٦٨] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج٦، ص١٣٥.

[٦٩] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٦.

[٧٠] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٦٦.

[٧١] انظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٦.

[٧٢] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص٣٩٢-٣٩٣.

مَظِنَّةً لها، ولكنه لا يخلو عن إيراد ما وقف على الصحابة ﷺ من الروايات في ثنايا الكتاب. ومن أمثلته ما رواه معلقًا بعد إحدى ترجمة بابه:[٧٣]

"وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: «ارْتَحَلَتِ الدُّنْيَا مُدْبِرَةً، وَارْتَحَلَتِ الآخِرَةُ مُقْبِلَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ، فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الآخِرَةِ، وَلاَ تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ اليَوْمَ عَمَلٌ وَلاَ حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلاَ عَمَلٌ»".[٧٤]

سبب ورود الموقوفات في صحيح البخاري

خصص البخاري صحيحه لإيراد ما صحَّ من الأحاديث المسندة والمتصلة والمرفوعة إلى النبي ﷺ. ورغم ذلك، نجده يستشهد بالآثار الموقوفة لأغراض عدة؛ منها خدمة تراجم أبوابه أو تقوية أحاديثه الأصول بها، أو ذكر فوائد استُفيدَ منها بيانُ مزيدٍ من الأحكام. لذا نجد الموقوفات من الأحاديث في موضعين من الصحيح حسب المناسبة؛ أولهما في تراجم الأبواب، فيأتي فيها بموقوفات على الصحابة ﷺ والتابعين للإشارة إلى ما رجحه من أقوال وآراء، أو لبيان الاختلاف، أو لغرض الرد، وغير ذلك،[٧٥] أما ثانيهما ففي نص الصحيح.

ولتعليقاته أيضًا نوعان من الموقوفات:[٧٦] أولهما ما يوردها بصيغة الجزم، فهي ما كانت صحيحة عنده –وإن لم تكن على شرطه، أو ما كانت ضعيفة أو منقطعة لكنها منجبرة بشهرة قائلها أو بمجيئها من وجه آخر. أما ثانيهما فما يورده بصيغة غير الجزم، فالضعيفة أو المنقطعة غير المنجبرة.

---

[٧٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الرِّقَاقِ، بَاب فِي الأَمَلِ وَطُولِهِ، ج٨، ص٨٩.

[٧٤] يقول عنه ابن حجر عقبه: "هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ أَثَرٍ لِعَلِيٍّ جَاءَ عَنْهُ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا، وَفِي أَوَّلِهِ شَيْء مُطَابق للتَّرْجَمَة صَرِيحًا". ابن حجر، **فتح الباري**، ج١١، ص٢٣٦.

[٧٥] انظر: الهاشمي، **عادات الإمام البخاري**، ص٧٢.

[٧٦] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٩.

المرويات الموقوفة التي لها حكم الرفع

أورد الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي عدة صور للموقوف في حكم المرفوع،[٧٧] فاستخلصت منها الباحثة خمس صور آتية مع عدم ذكر النموذج، وذلك لأنها قدمت ذكرها في المطلب السابق المخصص للمرفوع؛ فذكرنا الآن فقط من سبيل الاستذكار، لا غير:

١. ما نسب إلى صحابي ﵁ مما ليس فيه مجالٌ للاجتهاد، كإخبار الغيب، أو الأحكام الشرعية والعبادات، فيعتبر كل هذا من قبيل المرفوع مطلقاً.

٢. استخدام صحابي ﵁ مصطلحات خاصة تدل على رفع الأحاديث وربط المقال بالنبي ﷺ مثل: "كنا نقول كذا"، أو "كنا نفعل كذا"، أو "كُنَّا لَا نَرَى بَأْسًا بِكَذَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا"، "كَانَ يُقَالُ كَذَا وَكَذَا عَلَى عَهْدِهِ"، "كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا وَكَذَا فِي حَيَاتِهِ ﷺ"، فَكُلُّ ذَلِكَ وَشِبْهُهُ مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ، مُخَرَّجٌ فِي كُتُبِ الْمَسَانِيدِ.[٧٨]

٣. قول صحابي -بغض النظر عن صدوره في عهد النبي ﷺ أو بعده-: "أمرنا بكذا"، أو "نهينا عن كذا"، أو "من السنة كذا".

٤. رواية صحابي ﵁ في أسباب النزول.

٥. قول راو عند ذكر الصحابي ﵁ في حديثه أو في آخر الحديث: "يرفعه"، أو "ينميه"، أو "يبلغ به"، أو "رواية"، أو كلمةً نحوها، فهي كناية عن رفع الصحابيّ ﵁ الحديثَ إلى رسول الله ﷺ، وحكمه عند المحدثين حكم المرفوع صريحًا.

تلك ملامح الموقوف في صور المرفوع؛ أما حكم الاحتجاج بالموقوف الثابت -الذي ليس له حكم المرفوع، فيقول عنه الدكتور محمد أبو الليث:

> "الأصل في الموقوف الثابت الذي ليس له حكم المرفوع، أن لا يُحتجَّ به؛ لأنه قول الصحابي ﵁ أو فعله، لكنه يُقوّي بعضَ الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة ﵃ كان هو العمل بالسنة. وهو حجة عند طائفة."[٧٩]

---

[٧٧] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٦٧-١٧١.

[٧٨] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٧-٤٨.

[٧٩] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٧١.

مسألةُ اختلافِ الرفعِ والوقفِ كما طبقه البخاري ﷺ في الجامع الصحيح

الخلاف في إثبات وقف الأحاديث أو رفعها مسألة مشهورة واقعة بين المحدثين، وللبخاري ﷺ نفسه منهجٌ للخروج منها، وللتعامل معها، بل نجد كونه رجَّح الرفع على الوقف أحياناً، أو عكس ذلك بما ينتقي من الأحاديث. والأمر يتضح جلياً من خلال مثال مطبق في صحيحه، فروى فيه:[٨٠]

"حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ يَعْنِي ابْنَ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمِ، وَالقَطِيفَةِ، وَالخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ»، **لَمْ يَرْفَعْهُ إِسْرَائِيلُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ**".

فالمقصود أن إسرائيل بن يونس ومحمد بن جحادة وقفا الحديث على أبي حصين عثمان بن عاصم.[٨١] وفي الحديث إشارة إلى إعلال البخاري بما وُقف من رواية إسرائيل. ومن أجل ذلك، لم يرو البخاري الحديثَ بذلك السند الموقوف، وإنما أورد المرفوع بغير سند إسرائيل المذكور في صحيحه.

وللحديث طرق أخرى كثيرة؛ طريق عند البخاري[٨٢] وطريق عند الترمذي،[٨٣] وطريقان عند ابن ماجه،[٨٤] وطريق عند ابن حبان،[٨٥] وطريق عند أبي يعلى الموصلي،[٨٦] وطريق عند ابن

---

[٨٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب الحِرَاسَةِ فِي الغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ج٤، ص٣٤، رقم٢٨٨٦.

[٨١] انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج١٤، ص١٧٢؛ القسطلاني، **إرشاد الساري**، ج٥، ص٨٦.

[٨٢] الطريق الآخر عند البخاري ما أخرجه في **صحيحه**، كِتَاب الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَاب الحِرَاسَةِ فِي الغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ج٤، ص٣٤، رقم٢٨٨٧.

[٨٣] أخرجه محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي في **جامعه**، أَبْوَاب الزُّهْدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ج٤، ص٥٨٧، رقم٢٣٧٥.

[٨٤] أخرجه محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه في **سننه**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (د.م: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، أَبْوَاب الزُّهْدِ، بَاب الْقَنَاعَةِ، ج٥، ص٢٤٩، رقم٤١٣٥، ٤١٣٦. وقال المحقق: حديث صحيح.

[٨٥] أخرجه محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي في **صحيحه**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، كِتَاب الزَّكَاةِ، بَاب جَمْعِ الْمَالِ مِنْ حِلِّهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، ج٨، ص١٢، رقم٣٢١٨.

[٨٦] أخرجه أحمد بن علي بن المُثنى الموصلي في **معجمه**، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، (فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ط١، ١٤٠٧هـ)، بَاب الْحَاءِ، ص١٢٨، رقم١٣٤.

الأعرابي،[٨٧] وطريقان للطبراني،[٨٨] وخمسة طرق للبيهقي؛[٨٩] ترجع جميعها إلى أبي هريرة ﵁ مرفوعة مسندةً إلى النبي ﷺ، ولم نجد مِن أصحاب كتب الحديث مَن أخرجه من طريق إسرائيل؛ فهذا إثبات لإعلال البخاري ذاك الطريق الموقوف الذي انفرد به إسرائيل.

المطلب الرابع: الحديث المقطوع

مفهوم المقطوع لغةً واصطلاحًا

يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: الْمَقَاطِعُ وَالْمَقَاطِيعُ،[٩٠] وهو ما أضيف إلى التابعي من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ، ويسمى (الأثرَ) كذلك.[٩١] والتعريف مطابقٌ لما قاله الخطيب: "أما الْمَقَاطِيعُ فَهِيَ الْمَوْقُوفَاتُ عَلَى التَّابِعِينَ، فَيَلْزَمُ كَتْبُهَا وَالنَّظَرُ فِيهَا لِتُتَخَيَّرَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَلَا تَشُذُّ عَنْ مَذَاهِبِهِ".[٩٢] والجدير بالذكر أن مكمل هذا القول في حكم المقطوع هو ما رآه الدكتور أبو الليث الخيرآبادي بأن المقطوع "لا يُحتج به في الأحكام الشرعية؛ لأنه قولُ أو فعلُ واحد من المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينةٌ تدل على رفعه فيُعتبر، وعندئذ يكون له حكم المرفوع المرسل"،[٩٣] وذلك مع خلاف معروف في القضية.

---

[٨٧] أخرجه أحمد بن محمد بن زياد بن بشر ابن الأعرابي الصوفي في **معجمه**، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، بَاب الْبَاءِ، ج٢، ص٤٥٥، رقم٨٩٠.

[٨٨] أخرجه سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني في **معجمه الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، د.ط، د.ت)، بَاب الْأَلِفِ، بَاب مَنِ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ، ج٣، ص٩٤، رقم٢٥٩٥؛ وفي بَاب الْعَيْنِ، مَنِ اسْمُهُ عَلِيٌّ، ج٤، ص٢٣٦، رقم٤٠٧٣.

[٨٩] أخرجه أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي في **سننه الكبرى**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (د.م: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، باب ما يستَحَبُّ مِنَ الجُيوشِ والسَّرايا، باب: في فضلِ الجِهادِ في سَبيلِ اللَّهِ، ج١٨، ص٥٢١-٥٢٢، رقم١٨٥٣٨، وفي كتاب الشهاداتِ، ج٢١، ص٢١٦-٢١٧، رقم٢١١٩٠، ٢١١٩١؛ وفي **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، (الرياض: مكتبة الرشد، بومباي: الدار السلفية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، كتاب الجهاد، ج٦، ص١٤٢، رقم٣٩٨٤، وفي كتاب الزهد وقصر الأمل، ج١٣، ص٢٨، رقم٩٩٠٤.

[٩٠] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٤٧.

[٩١] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٣٩.

[٩٢] الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي**، ج٢، ص١٩١.

[٩٣] الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٧٢-١٧٣.

المقطوع في صحيح البخاري

حسب الفحص والتتبع المحدود من قبل الباحثة، لم يصرح البخاري بمصطلح المقطوع في أحاديثه، ولم يذكره في أي باب أو كتاب في الصحيح، إلا أن استخلاص بعض النماذج التطبيقية عليه ممكن، وذلك بتعيين طبقة النقلة في السند، وبالنظر إلى سياق الكلام في أحاديث الصحيح.

مثال تطبيقي في صحيح البخاري

المقطوع على صور،[٩٤] منها:

١. **الأثر المقطوع على التابعين**، والمثال ما أورده البخاري من كلام مجاهد ﵀: "لاَ يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُسْتَكْبِرٌ".[٩٥] فالقول يؤثر عن رأي مجاهد،[٩٦] مسنداً إليه لا يتجاوزه. هنا يفهم أن من عادة البخاري ﵀ إخراجه آثارَ التابعين لتأييد ما حمله تراجم أبوابه من المقصود، وقبل إيراده أحاديثَ الباب إن وُجد.

٢. **مقطوعٌ مرفوعٌ**، مثلما ذكره البخاري مباشرةً بعد إيراده "بَاب الوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ": "**وَقَالَ الحَسَنُ**: «لاَ يَجُوزُ لِلذِّمِّيِّ وَصِيَّةٌ إِلَّا الثُّلُثَ». وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]".[٩٧]

يقول زكريا الأنصاري شارحاً له:[٩٨]

> "وقال الله" هو استدلال [البخاري] لما قبله [كلام الحسن]، إذ حاصله أن الذمي إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله، وترافع إلينا ورثته، والموصي له لا تنفذ وصيته إلا في الثلث؛ لأنه الذي أنزله الله".

ويقول ابن بطال فيما نقله العيني:[٩٩]

---

[٩٤] انظر: الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٤٠-٤١.

[٩٥] أورده البخاري في **صحيحه**، كتاب العلم، بَاب الحَيَاءِ فِي العِلْمِ، ج١، ص٣٨.

[٩٦] هو ابن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، تابعي معروف من الطبقة الثالثة. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٢٠، رقم٦٤٨١.

[٩٧] أورده البخاري في **صحيحه**، كتاب الوصايا، ج٤، ص٣.

[٩٨] زكريا الأنصاري، **منحة الباري**، ج٥، ص٥٥٣.

[٩٩] العيني، **عمدة القاري**، ج١٤، ص٣٥.

"أَرَادَ البُخَارِيّ بِهَذَا الرَّد على من قَالَ -كالحنفية- بِجَوَاز الْوَصِيَّة بِالزِّيَادَةِ على الثُّلُث لمن لَا وَارِث لَهُ، وَلذَلِك احْتج بقوله تَعَالَى: ﴿وَأَن أحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ﴾ [الْمَائِدَة: ٩٤]. وَالَّذِي حكم بِهِ النَّبِي ﷺ من الثُّلُث هُوَ الحكم بِمَا أنزل الله، فَمن تجَاوز مَا حَده فقد أَتَى مَا نهى عَنهُ".

زد على كل ما ذكرناه من الدلالة أن الحسن البصري تابعي مشهور،[١٠٠] فكلامه في الموضع يعتبر من المقطوعات في حكم المرفوع، حيث إنه يتعلق بحكم من أحكام الشريعة. وقد ذكر السخاوي رأي ابن العربي بأن أقوال التابعين مما ليس له مجال للاجتهاد فيه، ففي حكم المرفوع.[١٠١]

المبحث الثاني: ألقاب الحديث باعتبار طرق الرواية

المقدمة

هذا القسم خصصناه للكلام على تقسيم الخبر إلى العام، والخاص، والتمثيل للغريب أو الفرد في الصحيح، ولن نغوص إلى ما سوى ذلك من المتواتر، أو المشهور، أو العزيز. وذلك راجعٌ إلى عاملين:

أولهما: لحداثة صدور مصطلح المتواتر، حيث إن المتقدمين وأوائل المتأخرين من المحدثين لم يعدوه من مباحث علم أصول الحديث أو علم الإسناد قط؛ وذلك لأن علم الإسناد علمٌ يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليُعمل به أو يُترك، أو يُبحث في عدالة رواته، فالمتواتر لا يدخل ضمنه، بل يأتي هذا المصطلح عند الأصوليين أصلاً، والمعرف له -عند المحدثين- في بداية الأمر الخطيب البغدادي، بل فعل ذلك معتبرًا مقاصد السنة وفقه الأحاديث النبوية وليس من باب ثبوت الرواية[١٠٢]. والحداثة نفسها تقع في حالة صدور مصطلحي المشهور والعزيز المتأخر عن البخاري. زد على ذلك كونهما متعلقين بعدد الرواة في طبقات السند، ولم نر

---

[١٠٠] هو الحسن بن يسار الأنصاري البصري (ت١١٠هـ)، ثقة فقيه من رؤوس الطبقة الثالثة. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٦٠، رقم١٢٢٧.

[١٠١] انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ج١، ص١٦٦.

[١٠٢] انظر: محمد عصام عيدو، **نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين**، ص٢١١-٢١٢.

البخاري ﷺ -حسب علمنا- يهمه ذلك، فجميع ما أورده في الأصول كانت الآحاد من الخبر -بغض النظر عن عدد ناقليها- التي توافق شرطه، لذا لا نرى تناسب إيراد تلك المصطلحات في المبحث.

ثانيهما: استئناسًا بمذهب الإمام الشافعي ﷺ من حيث إن من يأتون بعده من المحدثين المتقدمين قد يتأثرون به في قضية تقسيم العلم والخبر إلى العام والخاص، فلعله أول من قدم ذلك التقسيم في مسألة أصول الحديث؛ وأن المتواتر، والمشهور، والعزيز كلها كانت من صناعة المتأخرين عنه، وعن البخاري. وهذه المصطلحات لم تكن متواجدة في عصر البخاري ﷺ لتأخر صدورها كما ذكرناه آنفاً.

وعلى كل ما ذكرناه، أفردنا بالدراسة في هذا المبحث ثلاثة مصطلحات وهي خبر العامة، وخبر الخاصة أو الآحاد، والغريب؛ وذلك من منطلق اقتباسنا من منهج الإمام الشافعي ﷺ بخصوص تقسيمه الخبر إلى العام والخاص.

المطلب الأول: الخبر

الفرع الأول: تعريف الخبر

الخَبَرُ مفرد الأخبار، ويأتي بما يفيد العلم؛ فالخَبِيرُ اسم الله تعالى بمعنى العالِمُ بما كانَ وما يكون، والخبيرُ من الناس عَالِمٌ بالخَبَرِ. فإن قلتَ: خَبُرْتُ بالأَمر أي عَلِمْتُهُ، وخَبَرْتُ الأمرَ أخبُرُهُ أي عرفتَهُ على حقيقته.[١٠٣]

والخبر من جهةٍ يرادف النبأ والحديث، فالخبرُ في قول ابن منظور ما يأتيك من نبأ عَمَّنْ تَسْتَخْبِرُ،[١٠٤] ولقد دلت آيتان من القرآن على الترادف المذكور: ﴿يَوْمَئِذٍ **تُحَدِّثُ أَخْبارَها**﴾ [الزلزلة: ٤]، و﴿وَلَا **يُنَبِّئُكَ** مِثْلُ **خَبِيرٍ**﴾ [فاطر: ١٤]؛ ومن ثم ذهب بعض المحدثين إلى التسوية بين ألفاظ الإخبار والتحديث والإنباء عند الأداء، وذلك نظراً إلى ترادف معانيها اللغوية.[١٠٥]

---

[١٠٣] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٤، ص٢٢٦.

[١٠٤] انظر: المرجع نفسه، ج٤، ص٢٢٦.

[١٠٥] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٤٤-١٤٥.

أما الخبر في اصطلاح المحدثين فعلى ثلاثة أقوال:[١٠٦]

١. الخبر يرادف الحديث أي في معناه، وهذا مذهب ابن حجر حيث قال:[١٠٧] "الخبر عند علماءِ هذا الفنِّ مرادِفٌ للحديثِ".

٢. الخبر يضاده؛ فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبرُ ما جاء عن غيره. فقيل مثلاً عمن يشتغل بالتاريخ: أخباري، وبالحديث: محدث.

٣. الخبر أعم من الحديث، حيث إن الحديث خاصٌ لما جاء عن النبي ﷺ، والخبر يعم ما جاء عنه ﷺ وعن غيره. فعلى هذا المعنى، ليس كل خبر حديثاً، ولكن كلُّ حديثٌ خبراً.

فبالنظر إلى التعاريف الثلاثة، تميل الباحثة إلى التعريف الثالث، حيث إن ما أورده البخاري في كتابه كانت أخباراً تتعلق بالنبي ﷺ وبغيره، ففيه مرفوعات وموقوفات ومقطوعات، وفيه ذكر أيام النبي ﷺ وأصحابه. ويأتي العيني يصف كتاب بدء الوحي للبخاري بما كان "مقصوراً على أخبار النبي ﷺ"[١٠٨] من حيث إن الوحي خصيصة من خصائصه ﷺ؛ فالشاهد أنه ممن يرى كون أحاديث النبي ﷺ نوعاً من الأخبار.

ولذا فالربط بين تعريف الخبر لغةً واصطلاحاً أنه –عند المحدثين– ما يرويه شخصٌ واحد أو أكثر من علم أو أخبار فيما يتعلق بالنبي ﷺ وبرسالته، وهو من ناحيةٍ مطابقٌ لما عرفه الخطيب بأن الخبر "مَا يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَهُ الصِّدْقُ أَوِ الْكَذِبُ"،[١٠٩] فيخضع كل الخبر لقواعد وضوابط قبول الحديث أو رده؛ فثم يطلق للخبر المقطوع بصحته المتواتر، ولما لم يقطع به الآحاد.

الفرع الثاني: تقسيم الخبر

سبق أن ذكرنا أن الخبر كل ما جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من علم، أو الإخبار بالعلم، وهو مقسم إلى العام والخاص. وكان الشافعي من أول من في هذا المجال مناقشاً عن الخبر، والمشارَ

---

[١٠٦] انظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، ج١، ص٢٩؛ والخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص٤٣.

[١٠٧] ابن حجر، **نزهة النظر**، ص٣٧.

[١٠٨] العيني، **عمدة القاري**، ج١، ص١٣.

[١٠٩] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص١٦.

في تقسيمه إلى العام والخاص،[١١٠] وأطلق عليهما عدة المصطلحات، منها: العلم العام والخاص،[١١١] وَخَبَرَ الْعَامَّةِ وخَبَرَ الْخَاصَّةِ، أو الانفراد أو الواحد.[١١٢] وسوف نأخذ كلا من العامة والخاصة من الخبر بالتفصيل في مكانيهما فيما لحق.

البند الأول: خبر العامة

هذا ما أطلق عليه الشافعي ﷺ بعلم العامة، وعرّفه بأنه "ما لا يَسَعُ بالِغاً غيرَ مغلوب على عقْلِه جَهْلُهُ"، وفي موضعٍ آخر عرفه بقوله:[١١٣] "علم العامة على ما وصفت: لا تلقى أحدًا من المسلمين إلا وجدت علمه عنده، ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جمل الفرائض وعدد الصلوات وما أشبهها". فهو ما يعرفه العوام والخواص ولا يُنافى عنه أو مجمع عليه؛ ثم مثّله الشافعي ﷺ بالصلوات الخمس، وصوم رمضان، والحج، والزكاة، وتحريم الخمر والقتل والزنا والسرقة وما أشبه ذلك مما "لا يمكن فيه الغلط مِن الخبر، ولا التأويلُ، ولا يجوز فيه التنازعُ"،[١١٤] وقد يُعرف أيضاً بما تواتر من الخبر، فقُطِعَ على صدقه وأفاد علماً ضرورةً،[١١٥] وعلى هذا قول الزركشي[١١٦] (ت٧٩٤هـ):[١١٧]

"الْعُلُومُ نَوْعَانِ: نَوْعٌ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ، وَيُعْلَمُ مِنْ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، كَالْمُتَوَاتِرِ، فَلَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِيهِ لِأَحَدٍ، كَعَدَدِ الرَّكَعَاتِ، وَتَعْيِينِ الصَّلَاةِ، وَتَحْرِيمِ

---

[١١٠] النووي، **المنهاج**، ج١، ص١٣١.

[١١١] انظر: محمد بن إدريس بن العباس الشافعي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، (مصر: مكتبة الحلبي، ط١، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م)، ج١، ص٣٥٧-٣٥٨.

[١١٢] انظر: محمد بن إدريس بن العباس الشافعي، **جماع العلم**، (د.م: دار الأثار، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٣.

[١١٣] المرجع نفسه، ص٢١، رقم١٧٢.

[١١٤] انظر: الشافعي، **الرسالة**، ج١، ص٣٥٧-٣٥٨.

[١١٥] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص١٦-١٧.

[١١٦] كان فقيها أصوليا لمذهب الشافعي، وله كتباً في الحديث، منه: تجريد تعليقات ابن حجر على شرح صحيح البخاري والمعروف بالتجريد على التنقيح. انظر: أبو بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية**، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ)، ج٣، ص١٦٧-١٦٨.

[١١٧] محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (د.م: دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ج٨، ص٣٣٢.

الْأُمَّهَاتِ وَالْبَنَاتِ، وَالزِّنَى، وَاللِّوَاطِ، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَشُقُّ عَلَى الْعَامِّيِّ مَعْرِفَتُهُ، وَلَا يَشْغَلُهُ عَنْ أَعْمَالِهِ، وَكَذَا فِي أَهْلِيَّةِ الْمُفْتِي. وَنَوْعٌ مُخْتَصٌّ مَعْرِفَتُهُ بِالْخَاصَّةِ، وَالنَّاسُ فِيهِ ثَلَاثَةُ ضُرُوبٍ: مُجْتَهِدٌ، وَعَامِّيٌّ، وَعَالِمٌ لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ الِاجْتِهَادِ."

فخبر العامة المعمول به عندنا في هذه الرسالة هو الأخبار المتواترة المتعلقة بالنبي ﷺ، والتي تفيد العلم الضروري، فتكون معلومة لدى الجميع. ويجدر بالذكر أن خبر العامة غير الحديث المتواتر، والذي عند المحدثين: "ما يرويها جمع من العدول الثقات عن جمع من العدول الثقات وهكذا حتى النَّبِيّ ﷺ".[118] فتعريف "المتواتر" الصحيح والمختار عندنا –حسب المفهوم من كلام الشافعي رحمه الله وغيره–:[119] "هُوَ خبر جمَاعَة يُفِيد بِنَفسِهِ الْعلم بصدقه لِاسْتِحَالَة توافقهم على الْكَذِب، كالمخبرين عَن وجود مَكَّة وغزوة بدر". ولعله باللغة الانجليزية: " Undisputable and Established Fact".

حكم العمل بخبر العامة

اتفق العلماء على أنَّ ما تواتر من الخبر يفيد العلم والعمل معاً، وهو عندهم حُجَّةٌ لا نزاع فيها.[120] يقول القاضي عياض (ت٥٤٤هـ):[121]

"... أن **العمل بالحكم المقطوع بصحته من الكتاب والسنة المتواترة مقطوع به**؛ ولأن الدليل الموجب لثبوت الحكم أولاً غير الدليل الموجب لنفيه وثبوت غيره...."

---

[118] مصطفى بن حسني السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (دمشق: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ج١، ص١٦٧.

[119] محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٦هـ)، ص٣١.

[120] ابن جماعة، **المنهل الروي**، ص٣١.

[121] عياض بن موسى بن عياض اليحصبي البستي، **إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، (مصر: دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج٢، ص٤٤٥.

ويقول العيني عقب كلام القاضي الذي نقله في شرحه للصحيح:[١٢٢] "اختاره الإِمَام الْغَزالِيّ والباجي من الْمَالِكِيَّة، وَهُوَ قَول أهل الظَّاهِر".

فالشاهد وجوب العمل بخبر العامة أو المتواتر من الخبر والاعتراف لحجيتها، وذلك لما أن العلماء اتفقوا على أنه يفيد العلم.[١٢٣]

خبر العامة في صحيح البخاري

لم يكن مصطلح خبر العامة واردًا في الصحيح، وإنما إثباته كان افتراضيًا من حيث إن البخاري ﵀ ترجم باباً خاصاً في أخبار الآحاد، فيُفترض كون مضادها أو ما يقابلها –وهو خبر العامة– مشكلة ومتصورة في الذهن.

وقد يفهم لدى قارئ الصحيح أن بعض ملامح خبر العامة متضمنة في بعض تراجم أبوابه، فيمكن الاستدلال على ذلك بما كان ظاهراً من التراجم مثل قوله: "كتاب الصلاة"، فالصلوات الخمس المكتوبة مما يعلمه عامة المسلمين بلا استثناء. أما تفصيلاتها كالتوقيت وعدد الركعات وكيفية التكبير وما في نحوها، فمستفاد من الآحاد التي وصلتنا عن النبي ﷺ إياه.

البند الثاني: خبر الواحد

خبر الواحد جمعه أخبار الآحاد، ويُعلم أيضاً بخبر الانفراد وخبر الخاصة. وقد سبق أن أول من صنف فيه الإمام الشافعي ﵀،[١٢٤] فاصطلح عليه بعلم الخاصة وعرّفه بقوله:[١٢٥]

> "ما يَنُوبُ العِباد مِن فُروع الفرائض، وما يُخَصُّ به مِن الأحكام وغيرها، مما ليس فيه نصُّ كتاب، ولا في أكثره نصُّ سنَّة، وإن كانت في شيء منه سنةٌ فإنما هي مِن أخْبار الخاصَّة، لا أخبارِ العامَّة، وما كان منه يحتمل التأويل ويُسْتَدْرَكُ قِياسًا".

---

[١٢٢] العيني، **عمدة القاري**، ج١، ص٢٤٧.

[١٢٣] انظر: محمد عصام عيدو، **نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمن والمتأخرين**، ص٢١١.

[١٢٤] النووي، **المنهاج**، ج١، ص١٣١.

[١٢٥] الشافعي، **الرسالة**، ج١، ص٣٥٨.

وفي جماع العلم فصله قائلاً:[١٢٦]

"وعلم الخاصة علم السابقين والتابعين من بعدهم إلى من لقيت، تختلف أقاويلهم وتتباين تبايناً بيناً فيما ليس فيه نص كتاب يتأولون فيه، ولم يذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف، فإذا اختلفوا فأقل ما عند المخالف لمن أقام عليه خلافه أنه مخطىء عنده وكذلك هو عند من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى. ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط".

كذا عند الشافعي ﵀، فيعرف خبر الخاصة عنده بما في مقابل خبر العامة. ولم يكن الاعتبار على صحة خبر الخاصة معتمداً على عدد ناقلي الخبر، ولم يُعيَّن عددٌ معينٌ لها. أما خبر الخاصة لدى المحدثين فيرادف خبر الآحاد أي ما يرويه الواحد أو الاثنان عن الواحد أو الاثنين حتى يصل إلى النَّبِيِّ ﷺ، أو ما يرويه عَدَدٌ دُونَ المتواتر.[١٢٧] أما التعريف المختار لدى الباحثة فهو ما نُقل عن النبي ﷺ ولم يصل إلى حد خبر العامة أو التواتر من حيث قطعه. ويجدر ذكره أن خبر العامة وخبر الواحد عندنا سواء، ولا مشاحة فيه، حيث قال الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي:[١٢٨] "وإنما سُمي هذا الخبر بخبر الواحد –على الرغم من تعدد الرواة في بعض أقسامه – لتمَاثُله خبر الواحد في إفادة الظن، لا اليقين".

حكم العمل بخبر الواحد

من المعروف أن هناك فئات لمنكري حجية خبر الآحاد، بدعوى أنه لا يفيد العلم، ولكن الجمهور يرى حجيته ووجوب العمل به وإن أفاد الظن.[١٢٩] ولقد جاء الشافعي بإفراد جزء كاملٍ في الرسالة ليبين موقف أهل السنة وهو حجية خبر الآحاد، فناقشها نقاشاً طويلاً، مؤيداً لها بأدلة شرعية كثيرة. يقول الشافعي ﵀ معرفاً للأمر بأن أقل ما يحتج به من الخبر: "**خبرُ**

---

[١٢٦] الشافعي، **جماع العلم**، ص٢١-٢٢، رقم١٧٣.

[١٢٧] السباعي، **السنة ومكانتها**، ج١، ص١٦٧.

[١٢٨] الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٨٤.

[١٢٩] السباعي، **السنة ومكانتها**، ج١، ص١٦٧.

الواحد عن الواحد حتى يُنْتَهَى به إلى النبي ﷺ، أو مَنْ انتهى به إليه دونه". ثم فصّل شروط قبوله التي هي أساس قواعد علوم الحديث قائلاً:[١٣٠]

"منها أن يكون مَنْ حدَّثَ به ثِقَةً في دينه، معروفاً بالصِّدق في حديثه، عاقِلاً لِمَا يُحَدِّثُ به، عالِماً بما يُحيل مَعَانِيَ الحديث مِنَ اللفظ، وأن يكون ممن يُؤَدِّي الحديث بحروفه كما سَمِعَ، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدَّث على المعنى وهو غيرُ عالِمٍ بما يُحِيلُ به معناه: لم يَدْرِ لَعَلَّهُ يُحِيل الحَلاَلَ إلى الحرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يَبْقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالتُهُ الحديثَ، حافظاً إن حدَّث به مِنْ حِفْظِه، حافظاً لكتابه إن حدَّث مِنْ كتابه. إذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافَقَ حديثَهم، بَرِيًّا مِنْ أنْ يكونَ مُدَلِّساً، يُحَدِّثُ عَن من لقي ما لم يسمعْ منه، ويحدِّثَ عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافَه عن النبي ﷺ. ويكونُ هكذا مَنْ فوقَه ممَّن حدَّثه، حتى يُنْتَهَى بالحديث مَوْصُولاً إلى النبي ﷺ، أو إلى مَنْ انْتُهِيَ به إليه دونه، لأنَّ كلَّ واحد منهم مثْبِتٌ لمن حدَّثه، ومثبت على من حدَّث عنه، فلا يُسْتَغْنَى في كل واحد منهم عمَّا وصفْتُ".

فيُفهم من النص أن خبر الواحد من الأحاديث المقبولة والمعمول والمحتج به إذا كان رجالُها ثقاتًا عدولاً، صادقين في الحديث، عاقلين عالمين بمعاني ألفاظه، ذا ضبط صدر أو كتاب مع عدم الشذوذ والتدليس. وقد حكى النووي ﷺ اتفاق الجمهور -بخلاف القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر- على حجية خبر الواحد بقوله:[١٣١]

"فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ: أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ، يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِهَا، وَيُفِيدُ الظَّنَّ، وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ".

فالشاهد أن قبول خبر الواحد أو رفضه راجعٌ إلى أهلية ناقليه؛ وهذا مطابق للروح القرآني في ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ **جَاءَكُمْ فَاسِقٌ** بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية.

---

[١٣٠] انظر: الشافعي، **الرسالة**، ص٣٦٩-٣٧٢.

[١٣١] انظر: النووي، **المنهاج**، ج١، ص١٣١.

خبر الواحد في صحيح البخاري

لم يصرح البخاري ﷺ بهذا المصطلح في صحيحه، وإنما يمثل له بما ترجم له البخاري في كِتَابُ أَخْبَارِ الآحَادِ،[١٣٢] حيث أورد تحته خمسة أبواب، وفي مقدمه بَابُ:[١٣٣] مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ[١٣٤] خَبَرِ الوَاحِدِ[١٣٥] الصَّدُوقِ[١٣٦] فِي الأَذَانِ[١٣٧]، وَالصَّلاَةِ،[١٣٨] وَالصَّوْمِ،[١٣٩] وَالفَرَائِضِ وَالأَحْكَامِ، والقصد من هذه الترجمة: "الرَّدُّ بِهِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْخَبَرَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ إِلَّا إِذَا رَوَاهُ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ"،[١٤٠] ثم أودع البخاري ﷺ أدلة تؤيدها من القرآن والسنة:

"وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ **طَائِفَةٌ** لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وَيُسَمَّى الرَّجُلُ **طَائِفَةً** لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن **طَائِفَتَانِ** مِنَ المؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]، فَلَوِ اقْتَتَلَ **رَجُلاَنِ** دَخَلَ فِي مَعْنَى الآيَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، وَكَيْفَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَرَاؤُهُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَإِنْ سَهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ رُدَّ إِلَى السُّنَّةِ".

يقول ابن حجر ﷺ شارحاً للآية من سورة التوبة: "لَفْظَ ﴿طَائِفَةٍ﴾ يَتَنَاوَلُ الْوَاحِدَ فَمَا فَوْقَهُ، وَلَا يَخْتَصُّ بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ ابن عَبَّاسٍ ﷺ وَغَيْرِهِ كَالنَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدٍ، نَقَلَهُ الثَّعْلَبِيُّ وَغَيْرُهُ"، وللآية في سورة الحجرات: "وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهَا يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومَيِ الشَّرْطِ وَالصِّفَةِ،

---

[١٣٢] البخاري، **الجامع الصحيح**، ج٩، ص٨٦.

[١٣٣] المصدر نفسه، كتاب أخبار الآحاد، ج٩، ص٨٦.

[١٣٤] أي: جَوَازُ الْعَمَلِ بِهِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ حجَّة. ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٣٣. ويقول العيني: "الْإِجَازَة هُوَ الإنفاذ وَالْعَمَل بِهِ وَالْقَوْل بحجيته". انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٢٥، ص١٢.

[١٣٥] المراد منه حقيقةً الوحدة، وهو غير ما اصطلح عليه الأصوليون بأنه مَا لَمْ يَتَوَاتَرْ. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٣٣.

[١٣٦] مقابله الكذوب الغير المحتج به اتفاقًا. انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٣٤.

[١٣٧] إِذَا كَانَ مُؤْتَمِنًا فَأَذَّنَ، تَضَمَّنَ دُخُولَ الْوَقْتِ، فَجَازَتْ صَلَاةُ ذَلِكَ الْوَقْتِ. انظر: المرجع نفسه.

[١٣٨] الْإِعْلَامُ بِجِهَةِ الْقِبْلَةِ. انظر: المرجع نفسه.

[١٣٩] الْإِعْلَامُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ غُرُوبِ الشَّمْسِ. انظر: المرجع نفسه.

[١٤٠] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٣٣.

فَإِنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ قَبُولَ خَبَرِ الْوَاحِدِ".[١٤١] ويقول العيني: "إن الظاهر: "إِنَّمَا ذكر هَذِه الْآيَة لقَوْله فِي التَّرْجَمَة: خبر الْوَاحِد الصدوق، وَاحْتج بهَا على أَن خبر الْوَاحِد الْفَاسِق لَا يقبل".[١٤٢]

فالشاهد أن خبر الواحد للموثوق به مقبول، وهذا يخالف آراء البعض الذين يرون عدم حجية خبر الآحاد، واشترطوا عددًا معينًا لكي يكون حجة.[١٤٣]

ثم أتبع البخاري ﵀ الباب الأول –الذي أسلفنا ذكره– بأربعة أبواب البقية تقويةً له، وهي:

١. بَابُ بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ الزُّبَيْرَ طَلِيعَةً[١٤٤] وَحْدَهُ،[١٤٥]

٢. بَابُ مَا كَانَ يَبْعَثُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الأُمَرَاءِ وَالرُّسُلِ[١٤٦] وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ،[١٤٧]

٣. بَابُ وَصَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وُفُودَ العَرَبِ أَنْ يُبَلِّغُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ،[١٤٨]

٤. بَابُ خَبَرِ المَرْأَةِ الوَاحِدَةِ،[١٤٩]

فهذه كلها مؤيدة بالأحاديث المثبتة تحتها لما ذهب إليه البخاري ﵀ من حجية خبر الواحد وأن شرط قبول تلك الأخبار أن يكون الراوي –سواء أكان رجلاً أم امرأةً– صدوق عدل.[١٥٠]

ولعلنا لا نبالغ في الزعم أن مواضيع الأبواب التي ترجمها البخاري ﵀ تشعرنا بأنه سار على نهج الشافعي ﵀، حيث خص الباب الأخير من كتاب أخبار الآحاد لقبول خَبَرِ المَرْأَةِ

---

[١٤١] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٣٤.

[١٤٢] انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٢٥، ص١٣.

[١٤٣] انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٢٣٣.

[١٤٤] الطليعة من يبْعَث ليطلع على أَحْوَال الْعَدو وَيجمع على طلائع. العيني، **عمدة القاري**، ج٢٥، ص١٨.

[١٤٥] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب أخبار الآحاد، ج٩، ص٨٩. وفعل النبي ﷺ من إرسال أصحابه واحداً فواحد مثبت لحجية خبر الآحاد.

[١٤٦] منهم عتاب بن أسيد أمير، عثمان بن أبي العاص، وعمرو بن العاص، حاطب بن أبي بلتعة، وشجاع بن وهب. انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٢٥، ص١٩.

[١٤٧] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب أخبار الآحاد، ج٩، ص٨٩.

[١٤٨] المصدر نفسه، كتاب أخبار الآحاد، ج٩، ص٩٠.

[١٤٩] المصدر نفسه.

[١٥٠] انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج٢٥، ص٢٢.

الوَاحِدَةِ،[١٥١] وهذا مطابق لكلام الشافعي ﷺ: "أقْبَلُ في الحديث الواحدَ وَالمَرْأَةَ، ولا أقْبل واحِداً منهما وحْدَه في الشهادة".[١٥٢]

وأخيراً يمكننا القول بأن أغلب ما أخرجه البخاري ﷺ في أصوله أخبار الآحاد الصحيحة والمسندة والمتصلة والمرفوعة إلى النبي ﷺ. فالمطلع على شرح صحيح البخاري يجد القول بإثبات خبر الواحد في ثنايا الكتاب، منها –في حديث طويل– طرفه:[١٥٣]

"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: إِنَّ نَوْفًا البَكَالِيَّ[١٥٤] يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ؟ فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ![١٥٥] **حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ** ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ: "أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟". فَقَالَ: "أَنَا أَعْلَمُ"، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ...» الحديث.

فكان شرح الحديث عند ابن حجر ﷺ بأن يقول:[١٥٦] "قَوْلُهُ "حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ﷺ" فِي اسْتِدْلَالِهِ بِذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْمُتْقِنِ عِنْدَهُ حَيْثُ يُطْلِقُ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامُ فِي حَقِّ مَنْ خَالَفَهُ".

زد على ذلك استشهاد ابن حجر بجواز قبول خبر الواحد بما أورده البخاري من «وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ» الحديث،[١٥٧] وذلك فعله بإيراد ما نقله عن ابن جريرٍ ﷺ بأن:[١٥٨]

---

[١٥١] البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب أخبار الآحاد، ج٩، ص٩٠.

[١٥٢] الشافعي، **الرسالة**، ص٣٧٣.

[١٥٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب العِلْمِ، بَاب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ العِلْمَ إِلَى اللَّهِ، ج١، ص٣٥-٣٦، رقم١٢٢.

[١٥٤] هو تابعي من أهل دمشق، فاضل عالم لا سيما بالإسرائيليات. انظر تعليق مصطفى ديب البغا على هذا الحديث في الجامع الصحيح.

[١٥٥] أي أخبر بما هو خلاف الواقع. ومراد ابن عباس ﷺ الزجر والتحذير لا المعنى الحقيقي لهذه العبارة. انظر تعليق مصطفى ديب البغا لهذا الحديث في الصحيح.

[١٥٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٢١٩.

[١٥٧] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب جَزَاءِ الصَّيْدِ، بَاب: لاَ يُعْضَدُ شَجَرُ الحَرَمِ، ج٣، ص١٤، رقم١٨٣٢.

[١٥٨] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٤، ص٤٤.

"فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى **جَوَازِ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ** لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَنْ شَهِدَ الْخُطْبَةَ قَدْ لَزِمَهُ الْإِبْلَاغُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِبْلَاغِ الْغَائِبِ عَنْهُمْ إِلَّا وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ فَرْضُ الْعَمَلِ بِمَا أَبْلَغَهُ، كَالَّذِي لَزِمَ السَّامِعَ سَوَاءٌ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ بِالتَّبْلِيغِ فَائِدَةٌ".

فالشاهد أن خبر الواحد مقبول لدى البخاري ﵀ بشرطه، بل يعتبر صحيحه مظنَّةً لأخبار الآحاد الصحيحة المحتج بها.

المطلب الثاني: الغريب

الغريب أحد أنواع خبر الواحد، وهو لغةً ضد المشهور، وفي سياق الحديث يرادف الفرد، حيث إنه –اصطلاحاً– ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.[١٥٩] ولابن حجر ﵀ مزيد من التفصيل حيث يبين عن الغرابة والفرد قائلاً:[١٦٠]

"فالأَوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ... والثاني: الفَرْدُ النِّسْبِيُّ... ويقلُّ إطلاقُ الفَرْدِيَّةِ عليهِ؛ لأنَّ **الغَريبَ والفَرْدَ مُترادِفانِ لغةً واصْطِلاحاً**؛ إلاَّ أَنَّ أَهْلَ الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كَثْرَةُ الاستِعمالِ وقِلَّتُهُ. فالفرْدُ أَكْثَرُ ما يُطْلِقونَهُ على الفَرْدِ المُطْلَقِ. والغَريبُ أَكثرُ ما يُطْلِقونَهُ عَلى الفَرْدِ النِّسْبِيِّ؛ وهذا مِن حيثُ إطلاقُ الاسمِ عليهِما. وأَمَّا مِنْ حيثُ استِعْمالُهم الفِعْلَ المُشْتَقَّ؛ فلا يُفَرِّقونَ، فَيقولونَ في المُطْلَقِ والنِّسْبِيِّ: "تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ"، أَوْ: "أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ".

والغرابة في الإسناد –كما أشار إليه قول ابن حجر ﵀ أعلاه– ينقسم إلى قسمين:

---

[١٥٩] محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص٣٨.

[١٦٠] أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: مطبعة الصباح، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص٥٦-٥٧.

الفرع الأول: الغريب المُطلق أو الفرد

هو الحديث الذي لا يُعرف له إلا إسناد واحد عن النبي ﷺ،[١٦١] أو ما كان التفرد في أصل سنده. وأصل السند هو طرفه الذي فيه الصحابي؛ بأن يرويه صحابي واحد عن النبي ﷺ.[١٦٢] وأكثر ما يُطلق عليه مُصطلح الفرد.[١٦٣] مثاله عند البخاري رحمه الله هذا الحديث المشهور، الذي لا يُعرف له إسناد صحيح إلا عن عمر رضي الله عنه:[١٦٤]

"حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،[١٦٥] قَالَ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ**، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه عَلَى المِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»".

يقول ابن رجب رحمه الله مبيناً للأمر:[١٦٦]

"هَذَا الْحَدِيثُ **تَفَرَّدَ بِرِوَايَتِهِ** يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَلَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ تَصِحُّ غَيْرُ هَذَا الطَّرِيقِ، كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ عِنْدَ الْحُفَّاظِ. ثُمَّ رَوَاهُ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ وَالْجَمُّ الْغَفِيرُ، فَقِيلَ: رَوَاهُ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ مِائَتَيْ رَاوٍ، وَقِيلَ: رَوَاهُ عَنْهُ سَبْعُمِائَةِ رَاوٍ..."

---

[١٦١] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٤٧.

[١٦٢] انظر: الخيرآبادي، **علوم الحديث**، ص١٨٦.

[١٦٣] الجديع، **تحرير علوم الحديث**، ج١، ص٤٧.

[١٦٤] أخرجه البخاري في **صحيحه**، بَاب بَدْءِ الوَحْيِ، كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، ج١، ص٦.

[١٦٥] هو سفيان بن عيينة. انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج١، ص١٧.

[١٦٦] عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ج١، ص٥٩-٦٠.

والمتابع للجامع الصحيح سيجد أن هذا الحديث ورد في ستة مواضع أخرى،[١٦٧] وهي ما أخرجه البخاري ﷺ عن عبد الله بن مسلمة،[١٦٨] ويحيى بن قزعة،[١٦٩] كلاهما عن مالك؛ ومسدد،[١٧٠] وأبو النعمان[١٧١] عن حماد بن زيدٍ؛ ومحمد بن كثير عن سفيان الثوري؛[١٧٢] وقتيبة بن سعيدٍ عن عبد الوهاب؛[١٧٣] كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ. وهذا إن دل على شيءٍ، فإنه يدل على غرابة هذا الحديث، فلا يعرف له ما صح غير هذا السند، والذي يرجع جميع طرقه إلى المدار وهو يحيى بن سعيد دون غيره.

الفرع الثاني: الغريب النسبي

هو الغرابة الواقعة بالنسبة لطريق معين، أو بتفرد راوٍ عن شيخ معين، كما يقال على سبيل المثال: "لم يَروِه عن سفيان إلا ابنُ مَهْدِيّ"، أو "لم يَروِه عن ابن جريج إلا ابنُ المبارك".[١٧٤] والمثال في الصحيح قول البخاري ﷺ:[١٧٥]

---

[١٦٧] انظر: العيني، **عمدة القاري**، ج١، ص٢١.

[١٦٨] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الإِيمَانِ، بَاب: مَا جَاءَ إِنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، ج١، ص٢٠، رقم٥٤.

[١٦٩] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب النِّكَاحِ، بَاب مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمِلَ خَيْرًا لِتَزْوِيجِ امْرَأَةٍ فَلَهُ مَا نَوَى، ج٧، ص٣، رقم٥٠٧٠.

[١٧٠] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب مَنَاقِبِ الأَنْصَارِ، بَاب هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى المَدِينَةِ، ج٥، ص٥٦، رقم٣٨٩٨.

[١٧١] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب الحِيَلِ، بَاب فِي تَرْكِ الحِيَلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فِي الأَيْمَانِ وَغَيْرِهَا، ج٩، ص٢٢، رقم٦٩٥٣.

[١٧٢] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كِتَاب العِتْقِ، بَاب الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ فِي العَتَاقَةِ وَالطَّلاَقِ وَنَحْوِهِ، وَلاَ عَتَاقَةَ إِلَّا لِوَجْهِ اللَّهِ، ج٣، ص١٤٥، رقم٢٥٢٩.

[١٧٣] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ، بَاب النِّيَّةِ فِي الأَيْمَانِ، ج٨، ص١٤٠، رقم٦٦٨٩.

[١٧٤] محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤١٢هـ)، ص٤٣.

[١٧٥] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب التَّوْحِيدِ، بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلَهُمْ يُوزَنُ، ج٩، ص١٦٢-١٦٣، رقم٧٥٦٣.

"حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابَ، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ**، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ»".

يقول ابن حجر ﷺ شارحاً له:[١٧٦]

"وَلَمْ أَرَ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ طَرِيقِهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الدَّعَوَاتِ،[١٧٧] وَفِي الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ،[١٧٨] وَأخرجه أَحْمَد وَمُسلم وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ وابن ماجه وابن حِبَّانَ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ". قُلْتُ: وَجْهُ الْغَرَابَةِ فِيهِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ تَفَرُّدِ **مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ** وَشَيْخِهِ، وَشَيخ شَيْخه، وصحابيه".

خلاصة القول لقضية الغرابة في صحيح البخاري

الغرابة أصلاً تُشعر بالضعف، قال الخطيب ﷺ ما نصّه: "كَانُوا يَكْرَهُونَ غَرِيبَ الْكَلَامِ **وَغَرِيبَ الْحَدِيثِ**"، ثم قال عقيبه:

"وَأَكْثَرُ طَالِبِي الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَغْلِبُ عَلَى إِرَادَتِهِمْ كُتُبُ الْغَرِيبِ دُونَ الْمَشْهُورِ، وَسَمَاعُ الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرُوفِ، وَالِاشْتِغَالُ بِمَا وَقَعَ فِيهِ السَّهْوُ وَالْخَطَأُ مِنْ رِوَايَاتِ الْمَجْرُوحِينَ وَالضُّعَفَاءِ".

فالشاهد أن الغريب مما يكرهه العلماء، ووُرود الأحاديث الغريبة في الصحيح قد يُعرّضه للنقد والاستنكار، إلا أن التزام البخاري ﷺ بشرطه –حتى فيما يُرى غريباً– شافعٌ له، حيث كان لا يرويه إلا وله ما يعضده من الطرق السليمة، سواء أكان في الصحيح أم خارجه، كما أنه لا يروي غريبًا أم مشهوراً إلا عن الثقات العدول المحتج بهم؛ فحديث «إنما الأعمال بالنيات»

---

[١٧٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١٣، ص٥٤٠.

[١٧٧] والحديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الدَّعَوَاتِ، بَاب فَضْلِ التَّسْبِيحِ، ج٨، ص٨٦، رقم٦٤٠٦.

[١٧٨] والحديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كِتَاب الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ، بَاب إِذَا قَالَ: "وَاللَّهِ لاَ أَتَكَلَّمُ اليَوْمَ"، فَصَلَّى، أَوْ قَرَأَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوْ كَبَّرَ، أَوْ حَمِدَ، أَوْ هَلَّلَ، فَهُوَ عَلَى نِيَّتِهِ، ج٨، ص١٣٩، رقم٦٦٨٢.

الذي ذكرنا أعلاه كان مُجمعًا على صحته، وإن كان غريباً غرابة مطلقاً في طرف السند.[١٧٩]
ومن لطائف الصحيح أنه بدأ وانتهى بما يغرُب؛ يقول عنه شارح الصحيح:[١٨٠]

"وأبدى بعض العلماء نكتة عجيبة في بدء البخاري بهذا الحديث، فقال: "إن البخاري ابتدأ كتابه بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وختمه بحديث «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن» وفي كل واحد منهما غرابة، إشارة منه إلى حديث «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعودُ كما بدأ غريبًا ... » الخ" وهذه نكتة عجيبة، قلَّ أن تقف عليها في كتابٍ".

قلت: تلك من الناحية المتنية، -فالغرابة قد لا تكون سلبيةً، بل إيجابيةً حسب السياق-. أما من الناحية الإسنادية، فلعل المقصود بها إبداء موقف المصنف تجاه الغريب وهو صحته وصلاحيته إن كان موافقاً لشرطه، كما أن الغريب يعده كغيره من الأحاديث المتعددة الطرق والرواة في الطبقات، فكلها محكومة بالضوابط التي وضعها العلماء.

فالشاهد أن وجود الغرابة في الإسناد لا يُحكم عليه بالضعف مباشرة، وإنما يُجرى على رواته التقييم ويقارن بغيره من الطرق كما هي الحالة لجميع الأسانيد، أما الغرابة نفسها فلا تضر. وهذا مطابقٌ لشرط البخاري ﵀، حيث إنه لا يخرج الغريب إلا ما صحّ منه فقط، والأمر حققه ابن حجر ﵀ حيث نقل كلاماً بسنده إلى أبي المعمر الْمُبَارك بن أَحْمد:[١٨١]

"شَرط البُخَارِيّ أَن يخرج الحَدِيث الْمُتَّفق على ثِقَة نقلته إِلَى الصَّحَابِيّ الْمَشْهُور من غير اخْتِلَاف بَين الثِّقَات الأثبات، وَيكون إِسْنَاده مُتَّصِلا غير مَقْطُوع، وَإِن كَانَ للصحابي راويان فَصَاعِدا، فَحسن، **وَإِن لم يكن إلا راوٍ وَاحِد، وَصَحَّ الطَّرِيق إِلَيْهِ كفى**. قَالَ: "وَمَا ادَّعَاهُ الْحَاكِم أَبُو عبد الله أَن شَرط البُخَارِيّ وَمُسلم أَن يكون للصحابي راويان فَصَاعِدا، ثمَّ يكون للتابعي الْمَشْهُور راويان ثقتان إِلَى آخر كَلَامه، فمنتقض عَلَيْهِ بِأَنَّهُمَا أخرجا أَحَادِيث جمَاعَة من الصَّحَابَة **لَيْسَ لَهُم إلا راو وَاحِد**".

---

[١٧٩] الكرماني، **الكواكب الدراري**، ج١، ص٢٢.

[١٨٠] انظر: الشنقيطي، **كوثر المعاني**، ج١، ص١٢٩-١٣٠.

[١٨١] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٩.

هذا، وقد وصلنا إلى آخر المطاف من رحلتنا مع بعض المصطلحات الحديثية المتعلقة بعلم الرواية، والتي احتواها الجامع الصحيح للإمام البخاري ﷺ، وبذلك نكون قد أتممناها خلال الفصلين الثالث والرابع من هذه الرسالة، فاتخذنا خلالهما دراسةً لأهم مبادئ علم الرواية وتصورها في الصحيح، سائلةً المولى القبول، ورجاء ممن يطالع عليه الزيادة والتعليق. ولا يبقى لنا بعد هذا إلا خاتمة الرسالة مع ذكر أهم النتائج والتوصيات.

الخاتمة

تشتمل الخاتمة على أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال الدراسة لقضية علم الرواية في الجامع الصحيح للإمام البخاري ﵀، والتي قامت من خلالها باستخراج نماذج لبعض المصطلحات المتعلقة بالفن. ثم تليها التوصيات لبعض الفجوات أو الجوانب التي يمكن إكمالها بالمزيد من التنبيهات والدراسات في المستقبل –حسب رؤية الباحثة المتواضعة والمحدودة–، والله الموفق.

أولاً: النتائج

توصل هذا البحث المتواضع إلى العديد من النتائج، أهمها:

١. أن البخاري ﵀ مجتهد في أصول الحديث وعلله، وكان من مؤسسي القواعد الحديثية المتينة، المترجمة في دقة شروطه، وانتقاء رجاله، وفي المكانة التي احتلها جامعه الصحيح كأصح كتب الرواية على الإطلاق. والبحث يحقق كون تلك المكانة لها أساسًا قويًّا.

٢. للبخاري ﵀ نهج خاص في رواية الحديث حيث وظف جميع أنواع معارفه الحديثية وعلومه من أجل تجريد الصحيح، وأن الحاجة لا تزال قائمة لإبراز اختياره ومنهجه في ذلك.

٣. أن البخاري ﵀ رائد لحركة الصحاح في الحديث النبوي، وعلى هذا فالتدقيق في قوانين ومعيار الصحاح لديه مهم من أجل المقارنة مع غيره من المنتمين لنفس الحركة، ومن أجل تحقيق مكانته المتفوقة وميزة منهجه الفريد عن غيره. وليس من المبالغة أن نجعل أحاديثه الصحيحة مقياسًا لانتقاء ما صح من الروايات، فالذي شرطه البخاري ﵀ على نفسه شروط بالغة في الصحة والدقة.

٤. أن البخاري ﵀ ساهم في تكوين علم مصطلح الحديث، وخصوصًا في إنشاء ما يحويه معنى "الصحيح" من الأحاديث ومبادئه.

٥. أن البخاري ﵀ تفنن في ذكر اسم النقلة، وله قواعد كاملة في التعامل مع رجال الصحيح، وهذا مما يستحق المزيد من الدراسة.
٦. أن للبخاري ﵀ تعاملاً خاصًّا مع الحديث الموقوف والمقطوع؛ فأوردهما إما في المتابعات أو التعاليق، وذلك من حيث إن جامعه الصحيح يعنى باستخراج المرفوعات من الأحاديث في أصله، لا غير، وأن الموقوف والمقطوع يخدمان غرضًا آخر لديه.
٧. أن دراسة الجامع الصحيح مهم لفهم مناهج المحدثين المتقدمين، حيث إن البخاري ﵀ قد أورد في تراجم أبوابه بعض آرائهم وأوجه تعاملهم مع مسائل علم الرواية.
٨. أن الجامع الصحيح مرجعٌ للقواعد الحديثية، وذلك لاحتوائه على قضايا ومسائل حديثية كثيرة، واشتماله على كثير من الأنواع التي ذكرتها كتب المصطلح. فهذا مما جعله موضع اهتمام بدراسة علوم الحديث ومصطلحه بشكله التطبيقي، وذلك لكونه يجمع صحيح أحاديث النبي ﷺ، فهذا يجعل العملية أكثر سهولةً، وأكثر جذبًا.
٩. أن الجامع الصحيح يحتوي على الإشارات لعلم المصطلح التي يمكن استخراجها بدراسة شروطه، ومنهجه، وتصرفات البخاري فيه ﵀، وصناعته الحديثية والإسنادية في ثنايا الكتاب؛ ويعرف من الاستقراء والتتبع أن الإمام البخاري ﵀ لم يصرح بالمصطلحات الحديثية سوى ما أفصح عنه في عنوان الصحيح، وهو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" وفي بعض تراجمه؛ من أمثلته تصريحه بكتاب "أخبار الآحاد"، وتقييده لباب "ما يذكر من المناولة". أما بقية المصطلحات، فتُعرف بالتتبع والاستقراء والتدقيق في أسانيده وأحاديثه في ثنايا الكتاب.
١٠. أن استنباط جميع أنواع علوم الحديث ومصطلحاتها -روايةً كانت أم درايةً- من خلال الجامع الصحيح عمل محتمل، وقد حققنا جزأين من جانبه الروائي في البحث، هما فن معرفة نقلة الرواية، وفن معرفة أجناس الرواية. ومن ثم، حقق البحث إمكانية استنباط مباحث ومسائل علم الرواية من الجامع الصحيح -وكثرة المواد

المتعلقة بها فيه-، ومن الإمكان أيضًا جعله أنموذجاً كاملاً لدراسة علوم الحديث عامةً، وعلم الرواية خاصَّةً في عصرنا الحاضر.

١١. بلغ عدد المصطلحات الحديثية الواردة في الجامع الصحيح والتي استخرجتها الباحثة ٨٥ مصطلحًا؛ يمكن الرجوع إليها في القائمة التي أعددتها الباحثة في الفهرس الملحق بهذه الخاتمة.

ثانيًا: التوصيات

توصي الباحثة وتقترح ببعض الأمور الآتية:

١. دراسة علم الدراية في ضوء الجامع الصحيح، وذلك استكمالاً لما درسناه من جوانب علم الرواية في هذه الرسالة.

٢. دراسة جوانب أخرى من علم الرواية – في ضوء الجامع الصحيح- غير الذي تناولناه بالدراسة؛ منها ما يتعلق بثبوت الرواية كنقد الروايات، فالقضية مما يبني التمكن والتدرب على القوة الحديثية لدى الطلبة.

٣. تأليف كتاب في علم المصطلح الذي يجمع نماذج مستنبطة لعلمي الرواية والدراية من الجامع الصحيح ومن بقية الكتب الخمسة، حيث إن هذا -حسب مطالعة الباحثة- لم يفعله أحد بعد.

٤. الإكثار من دراسة علوم الحديث ومصطلحاتها بشكلها التطبيقي في الكتب الستة، وذلك استكشافًا لنظرية علوم الحديث عند المحدثين ومناهجهم في التعامل مع الروايات الحديثية. فالعملية بمثابة تحويل النظريات إلى تطبيقات، وقد يكون سبيلاً لتفهيم الطلبة بنماذج حية واقعة من كتب التراث الحديثي.

٥. دراسة الكتب الستة لكونها أنموذجاً ومرجعاً كاملاً لدراسة علوم الحديث ومصطلحه، فإنها تحتوي على الثروة العلمية بشكل مباحث ومسائل الرواية والدراية لا تحصى عدداً.

٦. الاستفادة من الجامع الصحيح بأوسع قدر، وقرائته قراءةً تفسح عن دقة منهج البخاري ﵀ وسر انتقائه للروايات، والتي تحقق مكانة الصحيح على سائر الكتب؛

فأخذه كمركز المناقشات والتحليلات الحديثية هي التي تزيدنا تقديراً ويقينًا لسمو محتواه.

٧. دراسة لاحتجاجات علماء المصطلح على صحيح البخاري، ومدى احتواء كتبهم على أمثلة من الجامع الصحيح -أثناء مناقشتهم لأنواع علوم مصطلح الحديث-. فهذا يكشف عن مدى الاحتجاج بالبخاري ﵀ أو الاستشهاد به في كتب المصطلح، ومن ثم، تحقيق تأثير البخاري ﵀ على غيره من العلماء.

٨. دراسة متطورة لتحقيق كون البخاري ﵀ مؤسس علم الرواية، وكون جامعه الصحيح من أوائل كتب علوم الحديث.

٩. دراسة تأصيلية للمصطلحات الحديثية والفرق بين المتقدمين والمتأخرين فيها.

١٠. دراسة الانتقادات الموجهة للبخاري ﵀ في مسائل ومباحث علوم الحديث.

١١. دراسة إمكانية تطبيق منهج علم الرواية عند البخاري ﵀ في ضوء علم مصطلح الحديث المعاصر. يكمل ذلك بتغطية عدد من أنواع علم الرواية المتضمنة في الجامع الصحيح، وفي جمع احتجاجات الأئمة بها في كتب المصطلح، وذلك حتى تتم المقارنة بين تطبيقات قواعد علم الرواية عند البخاري ﵀ ونظرياتها في المؤلفات المعاصرة لعلم مصطلح الحديث.

١٢. دراسة تحقق الفرق بين علم الرواية والدراية، وتعريفهما، وموضوعاتهما.

إلى هنا، فجميع ما قدمناه يحقِّق مكانة الجامع الصحيح للبخاري ﵀، ويؤكد مدى عظمة قدر الاستفادة الممكنة من دراسته. وفي الختام، تسأل الباحثة العون والبركة من الله ﷻ كي يجعل هذا البحث مفيداً لطلاب العلم خصوصاً، وللمجتمع الإسلامي عموماً، وأن يكتب له الرضا والقبول، ويجعله في ميزان حسناتنا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصطلحات الحديثية من الجامع الصحيح

يدل الفهرس إلى أن المصطلحات التي أخذناها بالدراسة من ثنايا الجامع الصحيح توصل إلى ٨٥ مصطلحًا، ١٠ منها لم نضع لها أمثلة؛ وذلك إما لانعدامها عند البخاري ﵀، أو لكونها واردة عند الباحثة فقط من أجل بيان المصطلحات الأساسية المتعلقة بعلم الحديث، وليس القصد استنباط نماذجها من الصحيح.

أولاً: المصطلحات الأساسية في الفن

وهي تسعة:

الرقم	المصطلح	نماذج من الجامع الصحيح	موضعه من الرسالة
١	علوم الحديث	–	ص٨٤
٢	علم الرواية	–	ص٨٩
٣	علم الدراية	–	ص٨٩
٤	الجامع	في عنوان الجامع الصحيح	ص٤٩
٥	المسند	في عنوان الجامع الصحيح	ص٥٢
٦	الصحيح	في عنوان الجامع الصحيح	ص٥٣
٧	المعلق	قول عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﵁: "...وَلاَ تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ اليَوْمَ عَمَلٌ وَلاَ حِسَابَ، وَغَدًا حِسَابٌ وَلاَ عَمَلٌ"	ص٢٨٤
٨	المتابعات	«مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِعَنْزٍ مَيِّتَةٍ» الحديث رقم٥٥٣٢	ص٧٥
٩	الشواهد	«يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ» الحديث رقم٦٥٦٦	ص٧٦

ثانيًا: ألقاب الحديث المتعلقة بفن معرفة نقلة الحديث

وهي بالمجموع ٦٥ مصطلحًا؛ ٦ منها لم يكن لها عند البخاري ﷺ أمثلة:

الرقم	المصطلح	نماذج من الجامع الصحيح	موضعه من الرسالة
١	الصحابي المبهم	«إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى» الحديث رقم٦٥٨٥	ص١٤٦
٢	الرواة المبهمون من غير الصحابة	«إِذَا تَوَاجَهَ المسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَكِلاَهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ» الحديث رقم٧٠٨٣	ص١٤٨
٣	المهمل في الإسناد	"حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قُلْتُ لِعَائِشَةَ ﵂" السند لحديث رقم١٩٨٧	ص١٥٣
٤	الأسماء المفردة	زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ في الحديث رقم٣٢٣٢	ص١٥٤
٥	من وافق اسمه اسم أبيه	معاذ بن معاذ في الحديث رقم١٧٠٥	ص١٥٥
٦	من وافق اسمه كنية أبيه	عَلْقَمَة بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ في الحديث رقم١٨٣٦	ص١٥٦
٧	من كنيته تتفق مع اسم أبيه	أم خالد بنت خالد في الحديث رقم٦٣٦٤	ص١٥٦
٨	من نسب إلى أبيه	زَيْدٌ بن أَسْلَمَ في الحديث رقم رقم٣٠٤	ص١٥٧
٩	من نسب إلى جده	أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ في الحديث رقم٦٠١	ص١٥٩
١٠	من نسب إلى أمه	مَنْصُور بْنِ صَفِيَّةَ في الحديث رقم٢٩٧	ص١٥٩
١١	من نسب إلى جدته	يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ﵁ في الحديث رقم٢٢٦٥	ص١٦١
١٢	من نسب إلى غير أبيه	المِقْدَاد بْنِ الأَسْوَدِ في الحديث رقم٣٩٥٢	ص١٦١
١٣	من عرفت كنيته	أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ في الحديث رقم١٥٦٧	ص١٦٣
١٤	مَن كنيته اسمه وله كنية أخرى	أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ في الحديث رقم٦١٤٠	ص١٦٣
١٥	من كنيته اسمه ولا كنية له سواها	لم يقع الحالة عند البخاري، فمثّلت الباحثة المصطلح براو عند أبي داود، وهو أَبُو حُصَيْنِ بْنُ يَحْيَى الرَّازِيُّ	ص١٦٥

١٦	من اشتهر بكنيته ولم يعرف اسمه	أَبو وَاقِدٍ اللَّيْثِيّ في الحديث رقم٤٧٤	ص١٦٦
١٧	كنى من يعرف بالأسامي	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ في الحديث رقم٦٩٧٣	ص١٦٧
١٨	أسامي من يعرف بالكنى	أَبُو أُمَامَة بن سهل في الحديث رقم٣٦٩١	ص١٦٧
١٩	من له كنى متعددة	أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ في الحديث رقم٥٥٩٠	ص١٦٨
٢٠	من كان له لقب في هيئة الكنية وله كنية	عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بلقبه أبي الزناد في الحديث رقم١٤	ص١٦٩
٢١	من وافقت كنيته اسم أبيه	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ في الحديث رقم٧٣٠٧	ص١٦٩
٢٢	من وافقت كنيته كنية زوجه	أم وأبو سلمة ﷺ في الحديث رقم١٢٨١، ١٤٦٧	ص١٧١
٢٣	من عرف بلقبه	محمد بن جعفر الهذلي البصري، الملقب بغُندر في الحديث رقم٣٤٥، ٤٩٥١	ص١٧٣
٢٤	من عرف لقبه، واشتهر باسمه ولقبه معاً	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج في الحديث رقم٢٣٨	ص١٧٣
٢٥	لقب من يعرف بالاسم	أنس بن مالك ﷺ الملقب بذي الأذنين	ص١٧٤
٢٦	أسامي من اشتهر باللقب	سليمان بن مهران الأعمش في الحديث رقم١٢٥، ٦٤١٦	ص١٧٤
٢٧	من اشتهر لقبه دون كنيته	أبو عثمان يزيد بن صهيب الكوفي المعروف بالفقير في الحديث رقم٣٣٥	ص١٧٥
٢٨	النسبة إلى القبيلة	أَبو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيّ ﷺ في الحديث رقم٢٢٨٢	ص١٧٦
٢٩	النسبة إلى البلد	أبو محمد بن أبي يعقوب الكرماني في الحديث رقم٢	ص١٧٧
٣٠	النسبة إلى سبب معين	سعيد المقبري في الحديث رقم٢٤٤٩	ص١٧٧
٣١	المتفق والمفترق	مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ في الحديث رقم١٢٣٧	ص١٧٨

٣٢	المؤتلف والمختلف، أو المتشابه في الرسم	مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَمٍ المورود ذكره في الحديث رقم٢٠؛ وسَلَّامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ المورود في الحديث رقم٧٣٦٤	ص١٧٩
٣٣	المشتبه المقلوب	عَلِيّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وأبيه حُسَيْنِ بْنِ عَلِيّ في الحديث رقم٢٣٧٥؛ ومعاذ بن سعد أو سعد بن معاذ في الحديث رقم٥٥٠٥	ص١٧٩
٣٤	الملتبس	سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ وشُرَيحُ ابْنُ النُّعْمَانِ؛ وسُريج مخرج في الحديث رقم٩٠٤	ص١٨٠
٣٥	تدليس الإسناد	بقية بن الوليد في الحديث رقم٧٠٧	ص١٨١
٣٦	تدليس التسوية	الوليد بن مسلم	ص١٨٢
٣٧	تدليس الشيوخ أو الأسماء	عبيدة بن معتب الضبي، ذكره البخاري متابعةً في الحديث رقم٥٥٥٦	ص١٨٣
٣٨	رواية الآباء عن الأبناء	رواية أنس بن مالك ﷺ عن بنته أمينة في الحديث رقم١٩٨٢	ص١٨٩
٣٩	رواية الأكابر عن الأصاغر	رواية نُعيم بن عبد الله المجمِر عن علي بن يحيى في الحديث رقم٧٩٩	ص١٩٠
٤٠	الأقران	رواية ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ في الحديث رقم١١٥	ص١٩١
٤١	المدبج	رواية أبي هريرة عن عائشة ﷺ، ولم يكن مورودة في الجامع الصحيح	ص١٩٢
٤٢	رواية السابق واللاحق	رواية السماك عن أبي جعفر المنادي، ولم يكن مورودة في الجامع الصحيح	ص١٩٤
٤٣	الطبقة	محمد بن عبد الرحمن في الحديث رقم٢٨٨، ٤٠٠	ص١٩٦
٤٤	طبقة الصحابة	سلمة بن الأكوع ﷺ في الحديث رقم١٠٩	ص٢٠٠
٤٥	طبقة التابعين	يزيد بن أبي عبيد في الحديث رقم١٠٩	ص٢٠٠
٤٦	طبقة تبع الأتباع	المكي بن إبراهيم في الحديث رقم١٠٩	ص٢٠٠
٤٧	طبقة الآخذين عن تبع الأتباع	الإمام البخاري نفسه في الحديث رقم١٠٩	ص٢٠٠
٤٨	المخضرمون	الأحنف بن قيس في الحديث رقم٣١	ص٢١٧

٤٩	العلو المطلق	«مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» الحديث	ص٢٢٦
٥٠	العلو النسبي	«وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ» الحديث	ص٢٢٩
٥١	الإسناد النازل	رواية محمد بن سنان وإبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح في الحديث رقم٥٩	ص٢٢٢
٥٢	طرق التحمل	-	ص٢٣٤
٥٣	السماع من لفظ الشيخ	«وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ» الحديث رقم٣٣٣	ص٢٣٥
٥٤	القراءة أو العرض على الشيخ	"أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟" الحديث رقم٦٣	ص٢٣٨
٥٥	المناولة	ترجمة باب "ما يذكر في المناولة..."	ص٢٣٩
٥٦	المكاتبة	باب "كتاب أَهْلِ العِلْمِ بِالعِلْمِ إِلَى البُلْدَانِ"	ص٢٤١
٥٧	الإجازة	-	ص٢٤٥
٥٨	الإعلام	-	ص٢٤٨
٥٩	الوصية بالكتاب	-	ص٢٤٩
٦٠	الوجادة	قول سفيان: "وَجَدْتُهُ فِي كِتَابٍ كَانَ كَتَبَهُ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى"، الحديث رقم٣٧٣٣	ص٢٥٠
٦١	صيغ الأداء	"بَابُ قَوْلِ المحَدِّثِ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا"	ص٢٥٢
٦٢	التحديث	قول أنس رضي الله عنه: "إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا" في الحديث رقم١٠٨	ص٢٥٦
٦٣	الإخبار	«أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟» الحديث رقم٤٩١٨	ص٢٥٦
٦٤	الإنباء	«أَلاَ أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟» الحديث رقم٢٦٥٤	ص٢٥٧
٦٥	العنعنة	عنعنة القاسم بن مالك عن الجعيد في «كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مُدًّا» الحديث رقم٧٣٣٠	ص٢٦١

ثالثًا: ألقاب الحديث باعتبار مصادر الرواية

وهي ٧ مصطلحات:

الرقم	المصطلح	نماذج من الجامع الصحيح	موضعه من الرسالة
١	الحديث القدسي	«أَنْفِقْ يَا ابْنَ آدَمَ أُنْفِقْ عَلَيْكَ» الحديث رقم٥٣٥٢	ص٢٦٦
٢	الحديث المرفوع ومسائله	«إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسْوَسَتْ» الحديث رقم٦٦٦٤	ص٢٧٢
٣	الموقوف لفظاً والمرفوع حكماً	قول أنس ﷺ: "كُنَّا نُصَلِّي العَصْرَ..." في الحديث رقم٥٤٨	ص٢٧٤
٤	الحديث الموقوف	–	ص٢٨٣
٥	الحديث الموقوف ومسألة اختلاف الرفع والوقف	«تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ» الحديث رقم٢٨٨٦	ص٢٨٦
٦	الحديث المقطوع	كلام مجاهد ﷺ: "لاَ يَتَعَلَّمُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُسْتَكْبِرٌ"	ص٢٨٨
٧	مقطوع مرفوع	قول الحسن: «لاَ يَجُوزُ لِلذِّمِّيِّ وَصِيَّةٌ إِلَّا الثُّلُثَ».	ص٢٨٨

رابعًا: ألقاب الحديث باعتبار طرق الرواية

وهي ٤ مصطلحات:

الرقم	المصطلح	نماذج من الجامع الصحيح	موضعه من الرسالة
١	خبر العامة	تراجم أبواب البخاري نحو "كتاب الصلاة" وغيرها	ص٢٩٤
٢	خبر الواحد	«وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ» الحديث رقم١٨٣٢	ص٢٩٩
٣	الغريب المطلق	«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» الحديث	ص٣٠١
٤	الغريب النسبي	«كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ» الحديث رقم٧٥٦٣	ص٣٠٢

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار. (د.ت). **المعجم الوسيط**. (د.ط). القاهرة: دار الدعوة.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي. (١٢٧١هـ/١٩٥٢م). **الجرح والتعديل**. (ط١). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم. (١٤٠٩هـ). **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**. تحقيق: كمال يوسف الحوت. (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

ابن أبي يعلى، محمد بن محمد. (د.ت) **طبقات الحنابلة**. تحقيق: محمد حامد الفقي، (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر الصوفي. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **المعجم**. تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، (ط١). الدمام: دار ابن الجوزي.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **معرفة أنواع علوم الحديث**. (د.ط). نور الدين عتر (تحقيق). سوريا: دار الفكر؛ وبيروت: دار الفكر المعاصر.

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد. (١٤١٣هـ). **المقنع في علوم الحديث**. تحقيق:عبد الله بن يوسف الجديع. (ط١). السعودية: دار فواز للنشر.

ابن بطال، علي بن خلف بن عبد الملك. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). **شرح صحيح البخاري**. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. (ط٢). الرياض: مكتبة الرشد.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**. تحقيق: محمد رشاد سالم. (ط١). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. (١٤١٦هـ/١٩٩٥م). **مجموع الفتاوى**. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (د.ط). المدينة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني. (١٤٠٦هـ) **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**. (ط٢). تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق: دار الفكر.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي. (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م). **الثقات**. (ط١). حيدر آباد دكن.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي. (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م). **الصحيح بترتيب ابن بلبان**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (ط٢). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم. (ط١). المنصورة: دار الوفاء.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٣٢٦هـ). **تهذيب التهذيب**. (ط١). الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٣٧٩هـ). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. تخريج وإشراف: محب الدين الخطيب. تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م). **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان. (ط٢). صيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**. تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي. (ط١). عمان: مكتبة المنار.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **النكت على كتاب ابن الصلاح**. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. (ط١). المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٤٠٥هـ). **تغليق التعليق على صحيح البخاري**. تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. (ط١). عمان: المكتب الإسلامي.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **تقريب التهذيب**. تحقيق: محمد عوامة (ط٣). حلب: دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٤١٥هـ). **الإصابة في تمييز الصحابة**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: عصام الصبابطي، عماد السيد، (ط٥). القاهرة: دار الحديث.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. (ط٢). الرياض: مطبعة سفير.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني. (١٤١٦هـ/١٩٩٥م). **المسند**. تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط١). القاهرة: دار الحديث.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **العلل ومعرفة الرجال**. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط٢). الرياض: دار الخاني.

ابن حَيَّوَيْهِ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا. (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م). **من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة**. تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان. (ط١). الدمام: دار ابن القيم.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي. (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). **شرح علل الترمذي**. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. (ط١). الزرقاء بالأردن: مكتبة المنار.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس. (ط٧). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن رُشَيد، محمد بن عمر بن محمد الفهري السبتي. (١٤١٧هـ). **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**. تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي. (ط١). المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي. (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **الطبقات الكبرى**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. (ط١). يروت: دار الكتب العلمية.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي. (١٣٨٧هـ). **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. (د.ط). المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **جامع بيان العلم وفضله**. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. (ط١). المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي.

ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **تاريخ دمشق**. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (د.ط). بيروت: دار الفكر.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني. (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م). **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د.ط). د.م: دار الفكر.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد. (١٤٠٧هـ). **طبقات الشافعية**. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. (ط١). بيروت: عالم الكتب.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **السنن**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. (ط١). د.م: دار الرسالة العالمية.

ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر. (١٤١١هـ/١٩٩٠م). **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور. (١٤١٤هـ). **لسان العرب**. (ط٣). بيروت: دار صادر.

أبو خليل، شوقي محمد. (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة: أماكن وأقوام**. (ط٤). دمشق: دار الفكر.

أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). **المسند**. تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي. (ط١). مصر: دار هجر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني. (١٤٠٨هـ). **المراسيل**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني. (د.ت). **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**. تحقيق: محمد الصباغ. (د.ط). بيروت: دار العربية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **السنن**. تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، مَحَمَّد كامِل قره بللي. (ط١). د.م: دار الرسالة العالمية.

أبو غدة، عبد الفتاح. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**. (ط١). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

أبو غدة، عبد الفتاح. (١٩٨٤م). **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**. (ط١). بيروت: دار عالم الكتب.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **معرفة الصحابة**. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. (ط١). الرياض: دار الوطن للنشر.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي. (١٤٠٧هـ). **المعجم**. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. (ط١). فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية.

أحمد مختار عبد الحميد عمر. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **معجم اللغة العربية المعاصرة**. (ط١). بيروت: عالم الكتب.

الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **من وافق اسمه اسم أبيه**. تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. (ط١). د.م: مركز المخطوطات والتراث.

الأزدي، أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **من وافق اسمه كنية أبيه**. تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. (ط١). د.م: مركز المخطوطات والتراث.

الأزهري، محمد بن أحمد الهروي. (٢٠٠١م). **تهذيب اللغة**. تحقيق: محمد عوض مرعب. (ط١). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا.(١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **منحة الباري بشرح صحيح البخاري**. تحقيق: سليمان بن دريع العازمي. (ط١). الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي. (١٤٢٢هـ). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر (ط١). بيروت: دار طوق النجاة.

البرديجي، أبو بكر أحمد بن هارون بن روح (١٩٨٧م). **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**. تحقيق: سكينة الشهابي. (ط١). د.م: طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). **شعب الإيمان**. تحقيق: تحقيق:عبد العلي عبد الحميد حامد. (ط١). الرياض: مكتبة الرشد، بومباي: الدار السلفية.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ. (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). **السنن الكبير**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط١). د.م: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الضحاك. (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). **الجامع الكبير**. تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض. (ط٢). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

جاد الرب، أمين عبد المجيد محمد. (٢٠٠٧م). **بين الإمامين العيني وابن حجر: دراسة مقارنة لمنهجيهما في شرح صحيح البخاري**. (د.ط). القاهرة: دار المحدثين.

الجديع، عبد الله بن يوسف. (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م). **تحرير علوم الحديث**. (ط٥). ليدز: الجديع للبحوث والاستشارات.

الجعبريّ، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل. (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م). **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**. تحقيق: حسن محمد مقبولي الأهدل. (ط١). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري. (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م). **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين. (ط٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري. (١٤١١هـ/١٩٩٠م). **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط١) بيروت: دار الكتب العلمية.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري. (د.ت). **تلخيص تاريخ نيسابور**. تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن الخليفة النيسابوري، تعريب من الفرنسية: بهمن كريمي. (د.ط). طهران: كتاب خانة ابن سينا.

الحايك، مصعب عطا الله. (٢٠٠٩م). **الإمام البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل**. (ط١). الرياض: بيت الأفكار الدولية.

حشيش، علي بن إبراهيم. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **علم مصطلح الحديث التطبيقي**، (ط١). الإسكندرية والقاهرة: دار العقيدة.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. (١٩٩٥م). **معجم البلدان**. (ط٢). بيروت: دار صادر.

الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله. **المسند**. (١٩٩٦م). تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. (ط١). دمشق: دار السقا.

حوى، محمد سعيد. (٢٠١٨م). **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**. (ط١). عمان: دار النور.

الخراط، أحمد بن محمد. (د.ت). **منهج ابن الأثير الجزري في مصنفه: النهاية في غريب الحديث والأثر**. (د.ط). المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق: محمود الطحان. (د.ط). الرياض: مكتبة المعارف.

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي. (١٤١٧هـ). **تاريخ بغداد**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي. (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م). **المتفق والمفترق**. تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي. (ط١). دمشق: دار القادري.

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي. (د.ت). **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. (د.تط). المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الخطيب، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح الخطيب. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **أصول الحديث: علومه ومصطلحه**. (د.ط). بيروت: دار الفكر.

الخطيب، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح الخطيب. (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م). **السنة قبل التدوين**. (د.ط). بيروت: دار الفكر.

الخلف، حسين عواد. (د.ت). **روايات المدلسين في صحيح البخاري: جمعها، تخريجها، الكلام عليها**. (د.ط). بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الخيرآبادي، محمد أبو الليث. (١٤٣٥هـ/٢٠١٤م). **تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته**. (ط٥). كوالا لمفور: مكتبة قرطبة.

الخيرآبادي، محمد أبو الليث. (١٤٣٩هـ/٢٠١٨م). **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**، (ط٨). كوالا لمفور: مكتبة قرطبة.

الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي. (١٣٠٥هـ/١٩٨٥م). **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. (ط١). الرياض: دار طيبة.

الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **الإلزامات والتتبع**. تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي. (ط٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). **الجزء في بيان أحاديث أودعها البخاري ﷺ كتابه الصحيح**. تحقيق: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميِّد. (ط١). الرياض: دار الصميعي.

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام. (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م). **المسند الجامع**. تحقيق: نبيل هاشم الغمري. (ط١). بيروت: دار البشائر.

الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). **الكنى والأسماء**. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (ط١). بيروت: دار ابن حزم.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **تذكرة الحفاظ**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٣٨٢هـ/١٩٦٣م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط١). بيروت: دار المعرفة.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. (ط٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٤١٠هـ/١٩٩٠م). **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط٤). بيروت: دار البشائر.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٤١٢هـ). **الموقظة في علم مصطلح الحديث**. تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة. (ط٢). حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (٢٠٠٣م). **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**. تحقيق: بشار عوّاد معروف. (ط١). تونس: دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان قَايْماز. (١٤٠٨هـ). **المقتنى في سرد الكنى**. تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد. (ط١). المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد. (١٤٠٤هـ). **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**. (ط٣). تحقيق: محمد عجاج الخطيب. بيروت: دار الفكر.

رحاب رفعت فوزي عبد المطلب. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **أصح الأسانيد: جمع ودراسة**. (ط١). المنصورة: دار الوفاء.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (١٤١٨هـ). **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**. (ط٢). دمشق: دار الفكر المعاصر.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **البحر المحيط في أصول الفقه**. (ط١). د.م: دار الكتبي.

الزرهوني، محمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي. (د.ت). **الفجر الساطع على الصحيح الجامع**. تحقيق: عبد الفتاح الزنيفي. (ط١). د.م: مكتبة الرشد.

الزهراني، محمد بن مطر بن عثمان آل مطر. (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). **تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**. (ط١). الرياض: دار الهجرة.

السباعي، مصطفى بن حسني. (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م). **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. (ط٣). دمشق: المكتب الإسلامي.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. (١٤١٣هـ). **طبقات الشافعية الكبرى**. تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو. (ط٢). د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**. تحقيق: علي حسين علي. (ط١). مصر: مكتبة السنة.

السمارائي، رفيق حميد طه. (٢٠٠٧م). **أقوال الإمام الشافعي في الجرح والتعديل**. (د.ط). الرياض: مكتبة الرشد.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصورر. (١٤٠١هـ/١٩٨١م). **أدب الإملاء والاستملاء**. تحقيق: ماكس فايسفايلر. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **ألفية السيوطي في علم الحديث**. تحقيق: ماهر الفحل. (د.ت). د.م: المكتبة العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (د.ط). الرياض: دار طيبة.

الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس. (١٣٥٨هـ/١٩٤٠م). **الرسالة**. تحقيق: أحمد شاكر. (ط١). مصر: مكتبة الحلبي.

الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **جماع العلم**. (ط١). د.م: دار الأثار.

الشنقيطي، محمد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني. (١٤١٥هـ/١٩٩٥م). **كوثر المعاني الدَّراري في كشف خبايا صحيح البخاري**. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

صبحي الصالح. (١٩٧٤م). **علوم الحديث ومصطلحه: عرض ودراسة**. (ط٧). بيروت: دار العلم للملايين.

صديق عبد العظيم. (١٩٨٨م). **دراسات في السنة النبوية الشريفة**. (ط٢). القاهرة: دار هجر.

الصديقي، ساجد الرحمن. (٢٠٠١م). **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**. (د.ط). القاهرة: دار الحديث.

الصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله. (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). **الوافي بالوفيات**. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث.

الضياء المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد. (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. (ط٣). بيروت: دار خضر.

طاش كبري زادة، أحمد بن مصطفى. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير. (د.ت). **المعجم الأوسط**. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. (د.ط). القاهرة: دار الحرمين.

الطحان، محمود بن أحمد بن محمود النعيمي. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **تيسير مصطلح الحديث**. (ط١٠). د.م: مكتبة المعارف.

عتر، نور الدين. (١٩٩٧م). **منهج النقد في علوم الحديث**. (ط٣). دمشق: دار الفكر.

العدوي، مصطفى. (د.ت). **الصحيح المسند من الأحاديث القدسية**. (د.ط). د.م: دار الصحابة للتراث.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن. (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م). **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. (ط١). المدينة المنورة: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **شرح التبصرة والتذكرة**. تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

العقيلي، حمد بن عمرو بن موسى بن حماد. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **الضعفاء الكبير**. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. (ط١). بيروت: دار المكتبة العلمية.

العكايلة، سلطان سند. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**. (ط١). دمشق: مركز الرياض.

علي جمعة، عماد. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **المكتبة الإسلامية**. (ط٢). د.م: سلسلة التراث العربي الإسلامي.

عواد الخلف. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **روايات المدلسين في صحيح البخاري: جمعها، تخريجها، الكلام عليها**. (د.ط). بيروت: دار البشائر الإسلامية.

العوني، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف. (١٤١٦ هـ/١٩٩٦م). **المنهج المقترح لفهم المصطلح: دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث**. (ط١). الرياض: دار الهجرة.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفي. (د.ت). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الغوري، سيد عبد الماجد. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). **السنة النبوية حجيتها وتدوينها: دراسةٌ عامة**. (ط١). دمشق: دار ابن كثير.

القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي البستي. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م). **إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم**. تحقيق: يحيى إسماعيل. (ط١). مصر: دار الوفاء.

القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي السبتي. (١٣٧٩هـ/١٩٧٠م). **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**. تحقيق: السيد أحمد صقر. (ط١). القاهرة: دار التراث.

القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي السبتي. (١٩٦٥م). **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. تحقيق: ابن تاويت الطنجي. (د.ط). المغرب: مطبعة فضالة.

القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**. تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة. (ط١). الرياض: دار ابن تيمية.

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر. (١٣٢٣هـ). **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**. (ط٧). مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

الكبيسي، زكريا شعبان حنش. (٢٠٢١م). **علوم الحديث في تراجم صحيح الإمام البخاري**. (ط١). الرمادي: د.ن.

الكتاني، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**. تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. (ط٦). د.م: دار البشائر الإسلامية.

الكتاني، يوسف. (د.ت). **ثلاثيات الإمام البخاري**. (د.ط). د.م: د.ن.

الكرماني، محمد بن يوسف بن علي. (١٤٠١هـ/١٩٨١م). **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**. (ط٢). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري. (١٤٠٧هـ). **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**. (ط١). تحقيق: عبد الله الليثي. بيروت: دار المعرفة.

اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**. (ط٨). تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. الرياض: دار طيبة.

محمد بن صادق بنكيران. (د.ت). **تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة**. (د.ط). المدينة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

محمد عصام عيدو. (١٤٣٧هـ/٢٠١٦م). **نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمن والمتأخرين**. (ط١). عمان: أرْوقَة.

محمد عصري زين العابدين. (٢٠٠٥م). **سبب ورود الحديث: ضوابط ومعايير**. (ط١). كوالا لمبور: مركز البحوث لجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

المرسي، كمال الدين عبد الغني. (٢٠٠٤م). **علم الحديث النبوي: روايةً ونقداً**. (د.ط). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري. (د.ت). في **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

مغلطاي، ابن قليج بن عبد الله البكجري المصري. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). **انتخاب كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه مما لا يؤمن وقوع الخطأ فيه للخطيب البغدادي**. تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. (ط١). د.م: مركز المخطوطات والتراث.

الندوي، محمد أكرم. (١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م). **مدخل رائع إلى صحيح البخاري**. (ط١). عمان: دار عمار.

النووي، يحيى بن شرف. (١٣٩٢هـ). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. (ط٢). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النووي، يحيى بن شرف. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**. (ط١). تحقيق: محمد عثمان الخشت.

النووي، يحيى بن شرف. (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م). **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**. تحقيق: عبد الباري فتح الله، (ط١). المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.

النووي، يحيى بن شرف. (د.ت). **تهذيب الأسماء واللغات**. (د.ط). تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

الهاشمي، عبد الحق بن عبد الواحد. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). **عادات الإمام البخاري في صحيحه**. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي. (ط١). الكويت: مكتب الشؤون الفنية.

همّام، محمد أحمد. (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). **بحوث وقضايا في علم الحديث**. (ط١). الكويت: دار القلم.

هيتو، محمد حسن. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). **الحديث المرسل: حجيته وأثره في الفقه الإسلامي**. (ط١). بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري. (١٩٩٨م). **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد: موسوعة موجزة في العلوم العربية الإسلامية ومصنفاتها**. تحقيق: محمود فاخوري، محمد كمال، حسين الصديق. (ط١). بيروت: مكتبة لبنان.

حوى، معاذ سعيد محمد ديب. (٢٠٠٤م). **المنهج الاجتهادي عند الإمام البخاري في صحيحه**. رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله، عمان: الجامعة الأردنية.

الداودي، يوسف بن جودة يس يوسف. (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**. (ط١). د.م: دار المحدثين.

كافي، أبو بكر. (٢٠٠٠م). **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**. (ط١). بيروت: دار ابن حزم.

الكتاني، يوسف. (١٩٨٤م). **منهج الإمام البخاري في علم الحديث**. (ط١). الرباط: مكتبة المعارف.

المنياوي، محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف. (١٤٣٢هـ/٢٠١١م). **شرح الموقظة للذهبي**. (ط١). مصر: المكتبة الشاملة.

ثالثًا: المجلات والأوراق العلمية

بيانوني، فتح الدين محمد أبو الفتح. (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م). علم الحديث بين الرواية والدراية. **مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية**. العدد ٥٦.

جاسمية، محمد شمس الدين. (٢٠١٤م). مبهم الصحابي: دراسة تطبيقية على الجامع الصحيح للإمام البخاري. **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت، الكويت.

روابدة، ميساء علي أحمد. (٢٠١٨م). علوم الحديث المتعلقة بالرواية عند البخاري في صحيحه: كتاب العلم أنموذجا. **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**. المجلد ٤٥. العدد ١.

منى، زهدي مصطفى سليمان؛ زياد، عواد أبو حماد. (١٤٤١هـ/٢٠١٩م). ما اختصره البخاري لعلة في إسناده: دراسة تطبيقية في الجامع الصحيح. **مجلة كلية العلوم الإسلامية**. (١٤٤١هـ/٢٠١٩م): العدد ٥٩.

رابعًا: الكتب باللغة الإنجليزية

Armstrong, Karen. (2001). *Islam: A Short History*. London: Orion Publishing Co.

Brown, A.C. Jonathan. (2006). *The Canonization of Al-Bukhārī and Muslim: The Formation and Function of the Sunni Ḥadīth Canon*. Doctoral dissertation, The University of Chicago, Illinois.

Masood, Ehsan. (2017). *Science & Islam: A History*. London: Icon Books Ltd.

خامسًا: المواقع الإلكترونية

الجهني، خالد بن محمود بن عبد العزيز. (٢٠١٣م). **علم المصطلح في الحديث: دراسة تطبيقية صحيح البخاري أنموذجاً**. الاسترجاع ١٥ مايو ٢٠٢٠ من <https://www.alukah.net/library/0/81949/>.

الكبيسي، زكريا شعبان حنش. (د.ت). **علوم الحديث في صحيح البخاري من خلال تراجمه: دراسة نماذج منها**. الاسترجاع ١٥ مايو ٢٠٢٠ من http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?p=1798862

الموقع إسلام سؤال وجواب بإشراف الشيخ محمد صالح المنجد. الاسترجاع ٢ ديسمبر ٢٠٢٢ من https://islamqa.info/ar/answers/310331.

الموقع الألوكة. **الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري ﷺ وبين عللها الدارقطني**. الاسترجاع ٢٣ مايو ٢٠٢٣ من alukah.net/library/0/107069/مخطوطة-جزء-فيه-بيان-أحاديث-أودعها-البخاري-وبين-عللها-الدارقطني

الموقع الرسمي لعبد الكريم الخضير، شرح اختصار علوم الحديث. الاسترجاع ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣ من https://shkhudheir.com/scientific-lesson/1066235531.

الموقع الرسمي ليونسكو، https://whc.unesco.org/en/list/602/، تاريخ الاسترجاع: ٣١ يناير ٢٠٢٣.

الموقع الرسمي ليونسكو، https://whc.unesco.org/en/list/603/، تاريخ الاسترجاع: ٣١ يناير ٢٠٢٣.